137

3003

كتاب الوافية بشرح الكافية

لا إله إلا الله محمد رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم

٤٥٠٤

وقف السلطان الاسعد العادل ومحقق المحاق الامجد الاكمل
الصارف همته العلية نحو الخيرات المعرب عن معاني الحسنات
السلطان ابن السلطان السلطان الوكيع والمعارف
محمود خان ابن السلطان مصطفى خان برره الله اطول الاعمار
مطول الاماد وجعل وقفه خالصا لوجه الله العلي الاماد
واما الفقير اليه سبحانه وتعالى مصطفى نامي
المفتش بالحرمين الشريفين
المحرر بمن غفر له

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

احمدك يا الله على عظمة جلاله حمد غريق بمطالعة جماله واشكره
لجزيل نواله شكر معتقد لمعاده ومآله وامجده بأشرف
اسمائه وصفات كماله وانزهه عن معتقد اهل التشبيه
ومقاله واصلي على سيدنا محمد المبعوث لبيان حرامه
وحلاله واستعين لادراك مطالبي في الدارين بصحبه
وآله وبعد فاني بعد ان شرحت كتاب الكافية في النحو اولا
مع ايرادات واجوبة وابحاث كثيرة شرحته ثانيا مقتصرا
على حل الفاظه وشرح معانيه والاشارة الى تحليل تركيباته
ومبانيه الا نادرا مع ذكر علل اكثرها وجعلته لرسم خدمة
الامير الكبير العالم الفاضل الكامل سلالة الامراء والوزراء
مفخر العرب والعجم ناصر الدولة والدين شمس الاسلام والمسلمين
يحيى ابن المخدوم المعظم ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب
السيف والقلم صلاح العالم جلال الدنيا والدين ابراهيم بن يغرش
بيلكا ملك الختى اعز الله انصاره مجملا وضاعف اقتداره مبينا بسبب

اشتغاله

الفرق بين العظمة والجلال
العظمة يستعمل في ذوي العقول وغيرهم والجلال
يستعمل في غير ذوي العقول فقط
المدح والوصف بالجميل على جهة
التفصيل قصدا مطلقا

اشتغاله بهذا الكتاب الذي عود دستور في هذا الفن لاولي
الالباب وسميته بالوافية في شرح الكافية لكونه وافيا
لحل الفاظه وشرح معانيه وموصلا لطالبيه الى مقاصده
ومغانيه وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب

قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان معرفة
هذا الحد موقوفة على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد
فاللفظ ما يتلفظ به الانسان او في حكمه مهملا كان او
مستعملا والمراد من الوضع ههنا تخصيص شيء بشيء متى
اطلق واحس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني والمراد
من المعنى المعنى المفرد هو ان لا يدل جزء لفظه على جزء معناه
واذا عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس للكلمة وباقي
قيوده كالفصل قوله لفظ احتراز عن الخطوط والعقود و
الاشارات والنصب قوله وضع لمعنى احتراز به عن
المهملات وهي الالفاظ الغير الدالة على معنى بالوضع قوله
مفرد احتراز عن المركبات نحو زيد قائم وخمسة عشر ولا يشكل

* اي اذا عرفت هذا فالكلمة اشارة
الى اللفظ والوضع والمعنى المفرد

وانما قال الكلمة لفظ ولم يقل لفظة
لانه غير مشتق وشرط المطابقة بين المبتدا
والخبر في مشتقات
على المذهب المختار على كونه مقصودا بالذات
فان قيل الكلمة جزء الكلام والجزء مقدم ايضا
على الكل بالطبع فتقدم وضعها ايضا على وضع
فالمعنى قبل مقصودا بالذات موضوعة

* والما قال الصيغة ليتناول
الكلمة والكلام
لان اللفظ جنس الكلمة بالنسبة
الى الكلام والكلمة والكلام
لاشتراك الكلمة في اللفظ فصل بالنسبة
الى الكلام والكلام
لاشتراك الكلمة في المعنى
الدلالة بالوضع فصار جنسا من وجه وفصلا
من وجه وهذا يتأتى على المنزلة بين المنزلتين
حال الوقع للجنسية والفصلية

الاعراب والبناء فلم تقع الكلمة والكلام
عليهما فلذا الاعراب والبناء عما لا تختص
بالكلمة والكلام والوصوف متقدم على
الكلمة والصفة طبعا فتقدم وضعا ايضا
الوضع
لان اللفظ جنس
لاشتراك
الدلالة

الحد بالكلمات التي هي دلولها الالفاظ كالاسم والفعل والحرف
مثلا فانها وضعت لمثل زيد ورجل وضرب وقد لان الالفاظ
التي وضعت الالفاظ لها معان فان المراد بالمعنى في قوله
لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره ولقائل ان يقول
حينئذ انه يشكل الحد بالكلمات الموضوعة لالفاظ مركبة
كلفظة الخبر والجملة فان لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا
زيد قايم وذهب عمرو ويمكن ان يجاب عنه بانا لانسلم
ان لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قايم وذهب عمرو
بل موضوعة لمفهوم صدق على مثل قولنا زيد قايم وهو
من نعته ان يحتمل الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس
بمركب وهذا الجواب بعينه جواب عن الاشكال الاول
سلمنا ان مثل الخبر موضوعة لمثل زيد قايم لكن لانسلم
انه يلزم منه ان يكون مركبا لعدم دلالة جزء الخبر
على جزء معناه وان كان معناه وهو مثل زيد قايم مركبا
لدلالة جزئيه على جزء معناه ولا يمتنع ان يكون الشي مفردا

ومعناه

ومعناه مركبا ولقائل ان يورد عليه النقض بمثل قايمة
فان قايما فيها يدل على جزء معنى قايمة وهو ذات موصوفة
بالقيام والتاء تدل على الجزء الآخر وهو التانيث فيكون
قايمة مركبة فلا تكون كلمة ويمكن ان يجاب عنه بمنع
دلالة قايم في قايمة على معنى فضلا عن ان يدل على جزء
معنى قايمة غاية ما في الباب انه موافق في اللفظ لقايم الذي
هو دال على معنى والذي يدل على انه لا يدل على معنى انه لو
دل عليه لزم اجتماع التذكير والتانيث في كلمة واحدة
وهو محال قوله وهي اسم وفعل وحرف انما انحصرت
الكلمة في هذه الانواع الثلثة لان الكلمة لا تخلو
من ان تدل على معنى في نفسها او لا تدل فان لم تدل
فهي الحرف وان دلت فهي اما ان تقترن باحد الازمنة
الثلثة اعني الماضي والحال والمستقبل او لا فان اقترنت
فهي الفعل وان لم تقترن فهي الاسم والمراد من قولنا
الحرف لا تدل على معنى في نفسه ان الحرف له معنى ولذلك

ع يعني اذا كان معناه ممن ان يكون لفظا او غيره
ف فان لفظة للخبر يدل كقولنا زيد قايم وزيد قايم مركب لدلالة كل جزء معناه فيكون لفظة للخبر مركبا
ص المفهوم هو المعنى المعقول في الاذهن لا في اللفظ
ق اي امتنع عدم الانشائيات ومعنى كونه مركبا ان لا يحتمل الصدق والكذب كالامر والنهي وغيرها
ر اي سلمنا انه موضوع لمثل زيد قايم لكن لانسلم انه مركب لان لا يدل جزء لفظة الخبر على جزء معناه وان كان مركبا باعتبار معناه لدلالة جزء معناه فزيد قايم مركب من جهة معناه ومفرد من جهة اللفظ الموضوعة وهو للتركيب ويظهر منه ان يكون الشي الواحد مفردا ومركبا باعتبارين

المعنى متعلق لابد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف
نحو من فان معناه لابتداء الغاية والابتداء متعلق
وهو البصرة والكوفة او غيرهما لابد من ذكر البصرة او
الكوفة او غيرهما عند ذكر من وهو منقوض بمثل ذو و
الاصوب ان يقال معناه ان الحرف مشروط فى دلالته
على معناه ذكر متعلقه وح لا يرد عليه النقض بمثل
ذو لانه غير مشروط فيه ذلك الا انه انما جيء به للتوصل
فى جعل الجنس صفة للشيء فلزم من ذلك ذكر متعلقه
لا لاجل دلالته على معناه قوله وقد علم بذلك حد كل
واحد منهما اى وقد علم بدليل حصر الكلمة فى الاسم والفعل
والحرف حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف لانه لما
قسمت الكلمة التى هى جنسها اليها بايراد الفصول المميزة
لكل واحد منها عن غيره فيكون جنسها وفصولها معلومين
مع تقييد الجنس بالفصول فيكون حد كل منها معلوما لان المراد
من معرفة الحد هى معرفة الجنس والفصل مع تقييد الجنس بالفصل

قوله

قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد الى آخره قوله
ما تضمن كلمتين شامل لمثل غلام زيد وخمسة عشر
فلما قال بالاسناد خرج عنه مثل غلام زيد وان كان
متضمنا للكلمتين لكنه ليس بالاسناد لان المراد بالاسناد
نسبة احد الجزئين الى الاخر ليفيد المخاطب فائدة تامة
يصح السكوت عليها نحو قام زيد واكرم امرأ المخاطب
ولمثل اكرم ولمثل كلام مركب اكثر من كلمتين كمسئلة
واحدة مثلا ومثل اكرم كلام يتضمن كلمتين وان
لم يتركب من كلمتين ولهذا قال تضمن كلمتين ولم يقل
تركب لانه لو قال تركب لزم ان يكون الامر خارجا عن الحد
ولا يشكل الحد بمثل قايم ابوه فى قولنا زيد قايم ابوه فانه ليس
بكلام مع تضمنه كلمتين بالاسناد لانه ليس فيه اسناد
بالتفسير المذكور لانه لا يصح السكوت على قايم ابوه قوله
ولا يتأتى ذلك الى آخره اى ولا يمكن حصول الكلام الا فى المركب
من اسمين نحو زيد قايم او من فعل واسم نحو قام زيد وانما

الاسناد فى ادعوا خبرى فيحتمل الصدق والكذب وكل ما يحتمل الصدق والكذب فهو خبر الانشاء قلت لانسلم ان ادعوا من المحتمل للصدق والكذب لكونه منقولا من الخبر الى الانشاء كبعت واشتريت كذا ذكره

ولا يرد النقض بمثل يا زيد مع كونه كلاما جوابه انه حروف نائبة عن الفعل لكونه مركبا من الاسم والفعل تره

لم يمكن الا من هذين القسمين لان التركيب العقلى من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة انواع وهى المركب من اسمين والمركب من فعلين والمركب من حرفين والمركب من اسم وفعل والمركب من اسم وحرف والمركب من فعل وحرف والكلام لا يمكن الا من قسمين من هذه الاقسام الستة وهما المركب من اسمين والمركب من فعل واسم لان الكلام يقتضى الاسناد على ما ذكرناه فى تعريفه والاسناد يقتضى المسندَ والمسند اليه لكون الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه ووجوبَ تحقق المنتسبين عند تحقق النسبة فالكلام يقتضى المسند والمسند اليه وهما موجودان فى المركب من اسمين لجواز وقوع الاسم مسندا ومسندا اليه وفى المركب من فعل واسم لجواز وقوع الفعل مسندا والاسم مسندا اليه وهما غير موجودين فى الثنائى لانتفاء كليهما او واحد منهما اما فى المركب من فعلين فلانتفاء المسند اليه واما فى المركب من حرفين فلانتفاء كل واحد من المسند والمسند اليه واما فى المركب

من

من اسم وحرف فلانتفاء المسند والمسند اليه لان الاسم الواحد لا يكون الا احدهما واما فى المركب من فعل وحرف فلانتفاء مسند اليه لان الفعل يقع مسندا والحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه قوله الاسم ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فقوله ما دل على معنى متناول للاسم والفعل والحرف فقوله فى نفسه يخرج الحرف وقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج الفعل لكن يدخل فيه ما لا يدل على الزمان نحو رجل وما يدل على الزمان فقط نحو اليوم والامس وما يدل على معنى مقترن بزمان غير الثلثة نحو الاصطباح والاغتباق وينبغى ان يراد بالدلالة دلالة اولية حتى لا ينتقض باسماء الافعال فانها تدل على معنى فى نفسها مقترن بزمان معين نحو صه فانه دال على السكوت المقترن بالاستقبال الا ان دلالته عليه ليست بدلالة اولية لانه لا يدل اولا الا على اسكت وبواسطته يدل على السكوت المقترن بالاستقبال وينبغى

يجوز فى الرفع والنصب والجر تابعا للمحل والجر على الجوار والنصب على الاستثناء من غير جنسه او على انه خبر مبتدا محذوف اى لكن هو بعض منه

المضمر فى نفسه واقع على المعنى اى دل على معنى مستقل فى نفسه كما يقال الكتابة حسنة اى الكتابة المستقلة بنفسها من غير نظر الى شئ آخر ولا يجوز ان يقع على اللفظ اذ لا معنى للفظ فى نفسه عبارة عن دلالة اللفظ على معنى فيجب ان يكون حاصل الكلام هو تكرار ما قبله

وهو مدلول اللفظ فهو تكرار قال امس لا يدل على زمان الماضى بهيئته وصيغته بل بمادته والمراد بالدلالة بهيئته وصيغته

قوله اصطباح وهو الشرب فى الصباح وذلك الشروب يسمى صبوحا والاغتباق هو الشرب فى الغداة وذلك الشروب يسمى غبوقا سيد

الى على السكوت فانه اسم لافعل

فانه لا يدل على الزمان المعين بل يدل على الزمان المشترك

ان يعرف ايضا ان المراد من الاقتران وعدم الاقتران
انما هو بحسب الوضع لئلا يتوجه عليه النقض باسم الفاعل
والمفعول فى قولنا زيد ضارب عمرا الآن او غدا ومضروب
امس لان اقترانهما ليس بحسب الوضع وانما هو بعارض
ولا يتوجه عليه النقض ايضا بيضرب المشترك بين
الحال والاستقبال لان عدم اقترانه بالزمان المعين
انما هو بحسب العارض لانه فى اصل وضعه لاحد الزمانين
معينا لكن حصل الالتباس عند السامع ولقائل ان يورد
النقض على هذا التعريف من وجهين احدهما انه منقوض
بنفس الحد لانه يصدق على مجموع الحد انه دال على معنى
فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فيلزم ان يكون
مجموع الحد اسما لانه كلما صدق الحد صدق عليه المحدود و
الثانى انه منقوض بالخطوط والعقود والاشارات
والنصب لكونها دالة على معنى فى نفسها غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة لكنها ليست باسم لانها ليست بكلمة

ويمكن

ويمكن ان يجاب عنه بان يقال لما قسمت الكلمة الى الاسم وغيره
اولا علمنا ان الاسم كلمة فصار تقدير الحد الاسم كلمة دلت
على معنى الى آخره لكن حذفت الكلمة اعتمادا على فهم المتعلم
فاذا يسقط كل واحد من النقيضين اما الاول فلانه لا يصدق
على مجموع الحد انه كلمة لان مجموع الحد مركب والكلمة مفردة
واما الثانى فلان الخطوط والعقود والاشارات والنصب
ليست بكلمة لانها ليست بالفاظ ولقائل ان يقول
لا يخلو من ان يراد باحد الازمنة الثلثة واحد منها بعينه
كالماضى مثلا او واحد غير معين وايا ما كان ينتقض حد
الاسم والفعل اما ان اريد به واحد بعينه فلانه يلزم منه
ان يكون الذى يقترن به غير ذلك المعين اسما لا فعلا واما
ان اريد به واحد غير معين فلانه يلزم منه ان يكون الذى
يقترن به واحد معين كالماضى مثلا اسما لا فعلا فلا يكون
حد الاسم مانعا ولاحد الفعل جامعا وقد وجب ان يكون الحد
جامعا ومانعا هذا خلف وجوابه انه لا يراد به واحد معين

ولا واحد غير معين بل واحد منها من غير تقييد بالتعيين
او بعدم التعيين لايقال لقائل ان يعود ويقول لاجائز ان يراد به
واحد من غير تقييد بالتعيين او بعدم التعيين لانه يلزم منه
ان الذى يقترن به الزمان المعين لم يكن فعلا بل اسما لكنه
ليس كذلك لانا نقول لانسلم لزوم ذلك لان الذى اقترن
به الزمان المعين صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة
ولامنافات بين واحد منها وبين المعين لجواز اجتماع كل
واحد منها مع التعيين وان لم يقيد به ولم يلزم بذكر حد
الاسم ههنا مع قوله من قبل وقد علم بذلك حد كل واحد منها
التكرار لان ذكره ههنا بالمطابقة وهناك بالالتزام قوله

اعلم ان علامات الاسم ثلثة احدها ان للفظى منوّن
اما اللفظى فنحو التاء وحرف الجر وانما فى
والتعريف وحرف التاكيد وياء التصغير وانما فى
اوسطه الف التكسير وياء النسبة وياء الاضافة والتنوين
التمكن فى جميع ياء النسبة والجمع وما عدا ذلك فغير علامة
المعنوى

ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة
اعلم ان الخواص جمع خاصة وهى ما يختص بالشئ سواء وجد
فى جميع افراده كالكاتب بالقوة بالنسبة الى الانسان او فى
بعض افراده كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه واعلم ايضا
ان معرفة الاسم قد تكون بالحد وقد تكون بالخاصة والفرق

بين

بين الحد والخاصة ان الحد مطرد بمعنى انه كلما صدق الحد صدق
المحدود مثلا اى كلمة صدق عليها انها دلت على معنى فى
نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة صدق عليها انها
اسم ومنعكس بمعنى انه كلما صدق المحدود صدق الحد يعنى
ان كلما صدق عليه انه اسم صدق عليه انه كلمة دلت على
معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وان الخاصة
مطردة بمعنى انه كلما وجد خاصة الشئ وجد ذلك الشئ
مثلا اى كلمة وجدت فيها اللام صدق عليها انها اسم وغير
منعكسة لانه لايمكن ان يقال كل اسم صح دخول اللام عليه
فان كثيرا من الاسماء لم يصح دخول اللام عليها كضمير وغيرها
وانما لم ينعكس لجواز كونها غير شاملة لجميع افرادها
هى خاصة له ثم نقول قوله ومن خواصه اشاره الى اكثر خواص
الاسم لان من للتبعيض الا ان المصنف لم يذكر الا ما هو
اشهر واكثر استعمالا وهى على ضربين احدها لفظى والثانى
معنوى فاللفظى ثلثة احدها دخول لام التعريف وانما لم يدخل

لام التعريف على الفعل لعدم احتياج الفعل الى لام التعريف
لانه خبر وحق الخبر ان يكون نكرة ليفيد المخاطب والثاني
دخول الجر وانما لم يدخل الجر على الفعل بناء على ان الاصل
في الفعل ان لا يدخل عليه شئ من الاعراب لعدم العلة
المقتضية للاعراب فيه كما يجئ وانما قال دخول الجر ولم يقل
دخول حرف الجر لان حرف الجر قد يدخل على الفعل على سبيل
الحكاية كما يقال زيد مرفوع بقام في قولنا قام زيد وفيه
نظر لان المراد بقام ههنا لفظة فيكون اسما والاولى
ان يقال انما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر ليشمل
جر المضاف اليه والثالث التنوين والمراد بالتنوين
ما عدا تنوين الترنم وانما اختص التنوين المذكور بالاسم
ولم يدخل الفعل لان التنوين على خمسة اقسام تنوين التمكن
وتنوين التنكير وتنوين العوض عن المضاف اليه وتنوين
المقابلة وتنوين الترنم اما تنوين التمكن فلكونه دليلا على
امكنية الكلمة التي يدخل عليها في الاسمية ولا امكنية للفعل

في

في الاسمية فلم يدخل هذا التنوين الفعل واما تنوين التنكير
فلانه انما يدخل الاسم ليفرق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه
وسيبويه ما فانه بلا تنوين معرفة ومع التنوين نكرة وصه
اسكت السكوت الآن وصه اى اسكت سكوتا ما
وقتا ما والفعل لا يقع معرفة فلم يحتج فيه الى الفارق بين
كونه معرفة ونكرة واما تنوين العوض من المضاف اليه
كالتنوين الذي في يومئذ وحينئذ اى في يوم اذ كان كذا
فلما حذف المضاف اليه عوض عن المضاف اليه التنوين
فلان الفعل لما لم يضف الى شئ لم يحذف عنه المضاف
اليه حتى يعوض التنوين عنه فلم يدخله التنوين عوضا عن
المضاف اليه واما تنوين المقابلة فانها تدخل على جمع المؤنث
السالم نحو التنوين الذي في مسلمات فانه مقابل وعوض
عن النون التي في مسلمين على ما يجئ في بابه ولما لم يجمع الفعل
لم يدخله تنوين المقابلة واما تنوين الترنم فليس مخصوصا
بالاسم بل يدخل الاسم والفعل والحرف واما العلامة المفيدة

فالاثنان احدهما الاسناد اى كونه مسندا اليه وانما
اختص الاسناد بالاسم ولم يدخل الفعل لان الفعل مسند
الى شئ دايما فلو وقع مسندا اليه لزم ان يكون مسندا
ومسندا اليه فى حالة واحدة وهو غير جايز والثانى الاضافة
اى كونه مضافا بتقدير حرف الجر وانما لم يضف الفعل
الى شئ لان الاضافة اما للتعريف او للتخصيص واما
للتخفيف ولا يجوز اضافته للتعريف والتخصيص لانه
لا يحتاج الى التعريف والتخصيص لانهما زايدان على
الكلمة والفعل لا يحتاج الى هذا الزايد لافادته بدونه
ولا يجوز اضافته للتخفيف لان الاضافة للتخفيف
انما هى بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد فى
الفعل التنوين ولا ما يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف
وانما قيدنا الاضافة بقولنا بتقدير حرف الجر لا بتلفظ
حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت
مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا قوله وهو معرب

ومبنى

ومبنى اى الاسم معرب ومبنى لانه لا يخلو من ان يختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا او لا يختلف
فان اختلف فهو المعرب وان لم يختلف فهو مبنى
قوله المعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل اعلم
ان قوله المركب احترز به عن الفاظ التى لم يتركب مع
غيرها كالاعداد وسايرالاسماء وهو شامل للمبنيات
ايضا نحو هؤلاء فى قام هؤلاء فلما قال لم يشبه مبنى
الاصل خرج عنه مثل هؤلاء لكونه مشابها لمبنى الاصل
كما يجئ فى بابه والمراد من مبنى الاصل الفعل الماضى
وامر المخاطب والحروف واعلم ان المعرب انما يكون
معربا بشرطين احدهما وجودى وهو سبب للاعراب
وهو التركيب على ما يجئ فتعرض له بقوله المركب والثانى
عدمى وهو انتفاء المانع وهو عدم مشابهته لمبنى الاصل
فتعرض له بقوله لم يشبه مبنى الاصل ولقائل ان يورد
عليه التنقض بنفس مبنى الاصل لانه يصدق عليه انه

مركب لم يشبه مبنى الاصل لامتناع مشابهة الشئ لنفسه
وجوابه ان يقول لما دل الحد على ان المعرب لم يشبه مبنى الاصل
فدلالته على انه ليس بمبنى الاصل اولى ولان تقدير الحد
هكذا المعرب الاسم المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل
لانه يبحث عن احوال الاسم وح لم يتوجه الاشكال واعلم
ان فى قوله المعرب المركب نسامحك لان المركب من حيث
هو مركب قد يكون مبنيا لكن مراده جزء المركب اى المعرب
الذى ركب مع غيره والمراد من التركيب التركيب الاسنادى
لئلا يتوجه عليه النقض بمثل غلام زيد فان غلام مركب
مع زيد لم يشبه مبنى الاصل مع ذلك ليس بمعرب
لعدم التركيب الاسنادى فيه والمراد بالمشابهة المنفية
فى قوله لم يشبه مبنى الاصل هو المشابهة الموجبة للبناء
لئلا يخرج عن هذا التعريف غير المنصرف لكونه مشابها
للفعل الماضى وامر المخاطب فى تحقق الفرعيتين عنه نحو
اسم الفاعل لكونه مشابها للماضى فى وقوعه موقعه فى

نحو

لانه اذا كان المركب على الشخص يكون مبنيا
وحكما على حاله

نحو ضرب زيد فان زيدا من
معرب وهو جزء هذا المركب وجزء الاخير ليس
بمعرب وهو ضرب

يعنى لا يلزم ان يكون جميع المركب معربا
ولكن يلزم بان يكون جميع المعرب مركبا

ذى نظر

لان عمرو فى قولنا ضرب زيد عمرا معرب
مع انه ليس مسندا اليه لان الاسناد
يقتضى كليهما

لان الفعل فرع الاسم من جهة
الافادة

ولئلا يخرج

نحو خبر المبتدا نحو زيد ضرب وزيد ضارب وفى دلالة كل
واحد منهما على الحدث لان هذه المشابهة غير موجبة للبناء
فان قيل التعريف المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة
لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لانه
يشبه ضمير المخاطب الذى فى ادعوك كما صرحتم به فى
علة بنائه وهو ليس بمبنى الاصل على تفسيركم مبنى الاصل
فيلزم ان يكون معربا وليس كذلك قلنا لانسلم انه
ليس بمشابه لمبنى الاصل فانه مشابه للكاف التى فى
ادعوك التى هى مشابه للكاف التى هى فى ذلك واياك
فيكون مشابها للكاف الذى فى ذلك واياك لان المشابه
للمشابه للشئ مشابه لذلك الشئ وهذا الكاف حرف
لا يقال لانسلم ان المشابه للشئ مشابه لذلك الشئ لجواز
تغاير المشابهتين لانا نقول لا تغاير ههنا لانه يشبه
الكاف التى فى ادعوك فى الافراد والتعريف والخطاب
ووقوعه موقعه وهذا الكاف يشبه الكاف التى فى

للمشابه صح

لانه قد يضاف للمركة الى الاعراب هو المركة
فلو كان هو المركة لزم اضافة الشئ الى نفسه وان
لزم اضافة الشئ الى نفسه لان الاعراب لو كان هو المركة
لزم اضافة الشئ الى نفسه فاضافة المركة الى الاعراب
مخصوصة والمركة فاضافة العام الى الخاص وهو جائز كقولك الدوام

يا زيد يقال زيد الاسد والاسد كالزيد
لان مشابهة زيد الاسد فى الشجاعة والاسد
الزيد فى الضورة فانه يلزم ان يشبه زيد
الزيد فى الياء الضورة وهو غير جائز

اى الكاف التى فى ادعوك

ذلك واياك فى الافراد والتعريف والخطاب وان لم يشبه
فى وقوعه موقعه فيكون المنادى المذكور مشابهًا للكاف
التى فى ذلك واياك والافراد والتعريف والخطاب
وهذا القدر كاف فى ايجاب البناء فيكون مشابهًا
لمبنى الاصل واعلم انه لو قيل ابتداء ببنى المنادى المذكور
لكونه مشابهًا للكاف التى فى ذلك واياك لكان جيدًا
ولم يتوجه النقض المذكور على التعريف اصلا قوله وحكمه
ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا اى
وحكم المعرب وخاصته ان يختلف آخره باختلاف
العوامل لفظا نحو جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد او تقديرا نحو جاءنى فتى ورايت فتى ومررت
بفتى وانما قال ان يختلف آخره لانه لو كان الاختلاف
فى غير الآخر لم يكن من خواص المعرب نحو اختلاف التاء
فى امرء والنون فى ابنم تقول جاءنى امرء وابنم ورايت
امرءًا وابنمًا ومررت بامرء وابنم وانما جعل الاعراب

فى

فى آخر المعرب لان الاعراب كالوصف للمعرب فكما
يذكر الوصف بعد الفراغ عن الموصوف كذلك يذكر
الاعراب بعد الفراغ عن المعرب وانما قال باختلاف
العوامل احترازًا عن اختلاف الآخر لا لاختلاف العامل
فانه لا يكون من خواص المعرب نحو اختلاف آخر من
فى من ابنك ومن الرجل ومن زيد واعلم انه قال فى
شرح هذا الكتاب انما لم اعرف المعرب بما عرفه سائر
النحاة وهو الذى ان يختلف آخره باختلاف العوامل
لفظا او تقديرا لانه يلزم تعريف الشئ بما هو اخفى
منه لان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا
الحكم وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل واثبات
هذا الحكم له انما يكون بعد العلم به فيكون هذا الحكم
اخفى من المعرب فلو عرف به لزم تعريف الشئ بما هو اخفى
منه وانه غير جايز ويمكن ان يجاب عنه نصرة للنحاة
بان يقال لا نسلم ان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت

11

له هذا الحاكم لجواز ان يعرف ثبوت هذا الحكم له باستقراء
العرب بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان المعرب على
اى صنف من اصناف الاسماء والافعال يطلق
بعد ان عرف ان احد صنفيها يختلف آخره باختلاف
العوامل والصنف الآخر لا يختلف آخره باختلاف
العوامل باستعمال العرب قوله الاعراب ما اختلف
آخره به اى الاعراب هو الذي يحصل به اختلاف
آخر المعرب اى الاعراب هو سبب اختلاف آخر المعرب
وهو الضمة والفتحة والكسرة او ما يقوم مقام الضمة
والفتحة والكسرة وهو الواو والالف والياء اعلم
ان المراد بالسبب ههنا هو السبب القريب غير التام
اما تقييده بالقريب لئلا يدخل فيه العوامل والمعاني
المختلفة فانها اسباب بعيدة للاختلاف ولا يسمى
اعرابا واما تقييده بغير التام فلان الاختلاف لا يوجد
مع كل واحد من الضم والفتح والكسر لو حمل السبب
على

ما قال في الاسماء لان علة اعراب الفعل
ليست هذا الشيء الذي ذكر فان الاعراب فيه
ليس للمعاني المعتورة عليه

لان العرب يجوز بعض
آخر الاسماء مختلفا وبعض غير مختلف الاعراب
وهو عبارة عن الضم والفتح والكسر

اذ يتقدم العامل على معرب الاعراب لان العامل

والضوابط

ع اعلم ان لو قال الاعراب ما اختلف هيئة
آخر المعرب به لكان اصوب لانه لا يختلف
آخره بل يختلف هيئة آخره

لان العامل سبب
لعامل المقتضية والمعاني المقتضية سبب الاعراب
والاعراب سبب للاختلاف فيكون العامل سببا
سببا بعيدا

على السبب التام لكان لوجه لان الاختلاف يوجد
مع كل واحد منها بناء على ان الاسم وضع غير معرب
اولا اعرب بسبب العامل فحصول كل واحد منها
بعد ما لم يكن موجبا لاختلاف آخر الكلمة قوله ليدل
على المعاني المعتورة عليه متعلق بما اختلف في قوله
ما اختلف آخره به وهو اشارة الى علة وضع الاعراب
في الاسماء وهي انه لما كان في الاسماء معان مختلفة
كالفاعلية والمفعولية والاضافة وجب اعراب الاسماء
ليتميز تلك المعاني بعضها عن بعض نحو ما احسن زيدا
وما احسن زيد وما احسن زيد فان معنى الاول
شيء احسن زيدا ومعنى الثاني ما صار زيد ذا حسن
ومعنى الثالث اى عضو من اعضاء زيد احسن واى
خلق من اخلاق زيد احسن ومعنى المعتورة المتداولة
يقال اعتوروا الشيء اذا تداولوه قوله وانواعه رفع
ونصب وجر اى انواع الاعراب رفع ونصب وجر

انما لم يذكر الجزم مع انه من انواع الاعراب لانه ههنا
ذاكر احوال الاسم والجزم ليس من احواله بل هو من انواع
اعراب فعل قوله فالرفع علم الفاعلية الى آخره انما قال
فالرفع علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل لانه ليس علما للفا
على لوجوده في غيره كالمبتداء وغيره بل علم للفاعلية
والاشياء المنسوبة الى الفاعل كالمبتداء والخبر واسمي
كان وما ولا وغيرها ولهذا لم يقل النصب علم المفعولية
وانما لم يقل الجر علم الاضافية لكونه علما للاضافة ولا
يوجد في غيرها بخلاف الرفع والنصب والمراد بقولنا
الجر علم الاضافة انه علم المضاف اليه قوله والعامل
ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب اي العامل ما به
يحصل المعنى المقتضى للاعراب بمعنى ان العامل هو سبب
مقتضى الاعراب فالعامل شئ والمعنى المقتضى للاعراب
شئ آخر نحو قام زيد مثلا فالعامل قام والمعنى المقتضى
للاعراب هو الفاعلية وهي انما تحصلت وتقومت بقام

وفيه

وفيه نظر لانه يخرج منه عوامل الفعل لا عامله ليس
بسبب لمقتضى اعرابه وجوابه انه ذاكر حد عوامل الاسم
قوله فالمفرد المنصرف الى آخره اعلم انا نذكر مقدمة قبل
الشروع في تفسير هذا الكلام وهي ان اصل الاعراب
ان يكون بالحركات لكونها اخص من الحروف فان
كان بالحروف فلعلة واصل ما كان اعرابه بالحركات
ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة
فان كان بخلاف ذلك فلعلة واصل ما كان اعرابه
بالحروف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف
وجره بالياء ليجانس كل حرف حركة ذلك الاعراب
فان كان بخلاف ذلك فلعلة فاذا عرفت ذلك
فنقول لما كان انواع الاعراب مختلفة بان كان
بعضها بالحركات وبعضها بالحروف وكان الاعراب
بالحركات والحروف مختلفا ايضا قسم صاحب
الكتاب الاسماء الى اقسام كل قسم منها مشترك في نوع

واحد من الاعراب قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر
المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسر جرا
اي في اعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف حال الرفع
بالضمة وحال النصب بالفتحة وحال الجر بالكسر لفظا
او تقديرا نحو جاءني زيدٌ ورجالٌ ورايت زيدًا ورجالًا
ومررت بزيدٍ ورجالٍ واعرابهما جار على الاصل وانما
قيد المفرد والجمع المكسر بالمنصرف لانهما لو كانا غير منصرفين
لم يكن جرهما بالكسر وانما قيد الجمع بالمكسر لانه لو كان
سالما لم يكن اعرابه كذلك لانه ان كان مذكرا كان بالحروف
وان كان مؤنثا لم يكن نصبه بالفتحة ولقائل ان يقول
في عبارته نظر والعبارة الصحيحة ان يقول رفعه الضمة
واعرابه الضمة رفعا ولقائل ان يقول ذكر المفرد ههنا غير
جايز لان المراد به اما مقابل المثنى والجموع واما مقابل
المركب مع الغير لا سبيل الى الاول لان الاسماء الستة المضافة
الى غير ياء المتكلم المكبرة مفردة بهذا الوجه مع ان اعرابها

ليس

ليس كذلك ولا سبيل الى الثاني لان مثل غلام زيد غير
مفرد بهذا الوجه مع ان اعرابه كذلك فان قيل المراد به
الاول لكنه يخرج عنه الاسماء الستة لذكر احكامها
بعد قلنا لا احتياج حينئذ الى ذكر قيد المنصرف لذكر
احكام غير المنصرف بعد واذا عرفت ذلك فالمراد
بالمفرد غير المثنى والمجموع وغير الاسماء الستة قوله
جمع المؤنث السالم بالضمة والكسر اي رفع جمع المؤنث
السالم بالضمة ونصبه وجر بالكسر فنصبه غير جار
على الاصل لان جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر السالم
ونصب جمع المذكر السالم تابع لجر كما يجيء فجعل ههنا
كذلك لئلا يلزم للفرع زيادة مزية على الاصل قوله
غير المنصرف بالضمة والفتحة اي رفع غير المنصرف
بالضمة ونصبه وجر بالفتحة كما يجيء تعليله اعلم
انه يشكل بمثل مسلمات علما فانه غير منصرف مع ان
اعرابه بالضمة والكسر عند المصنف كما ذكر في بعض

كتبه وبمثل جوار رحالة الجر فانه ليس بالفتحة لفظا ولا
تقديرا والا لكان مفتوحا لخفة الفتحة على الياء قوله
أخوك وأبوك وحموك وصنوك وفوك وذو وما الـ
انما قيد اعراب هذه الاسماء بالحروف لكونها مضافة
لانها لو كانت مفردة لكان اعرابها بالحركات تقول
جاء نى أبٌ ورايت أبًا ومررت بأبٍ وانما اشترط
كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة
الى ياء المتكلم كانت مبنية او معربة اعرابها تقديريّ
نحو جاء نى ابى ورايت ابى ومررت بابى وكان من الواجب
عليه ذكر شرط آخر وهو مكبرة لانها لو كانت مصغرة كان
اعرابها بالحركات تقول جاء نى اخيتك ورايت اخيتك
ومررت باخيتك وهذا النوع جار على خلاف الاصل
من حيث ان اعرابها بالحروف وانما جعل اعرابها بالحروف
لانه كان فى اواخرها حرف تصلح ان يكون اعرابا من غير
الحركات بان يحصل نقل حركته الى ما قبله حال الرفع نحو جاء نى

ابوك

لجواز ان قوله ابوك بلفظ الكنية اخبار
عن انه يكنى بكنى لان الكنية لا يكون مصغرا ولا
ان يعود ويقول ما ذكر يقتضى الاستغناء
عن لفظ مضاف بانه لان لفظ ابوك يغنى عنهما
ويمكن ان يجاب عنه بانه لو اقتصر على لفظ ابوك
لتوهم انه اذا كان مضافا الى اسم آخر فليس
كذلك مع انه كذلك وليس انه لو اقتصر على
لفظ الكنية لتوهم منه ما هو غير الواقع

ابوك اصله أَبَوُكَ نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب
حركته وبان يحصل قلب الواو الفا حال النصب نحو رايت
أَبَاكَ اصله أَبَوَكَ قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصارت رايت أباك وبان يحصل نقل حركته
الى ما قبله بعد سلب حركته وقلبه ياء حال الجر نحو
مررت بأَبِيكَ اصله مررت بِأَبَوِكَ نقلت حركة
الواو الى الباء بعد سلب حركت الباء ثم قلبت الواو
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصارت مررت
بابيك قوله المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان
بالالف والياء اعلم ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر
واثنان اعرابهما بالالف حالة الرفع والياء حالة النصب
والجر تقول جاء نى الزيدان وكلاهما واثنان ورايت
الزَّيْدَيْنِ وكِلَيْهِمَا واثْنَيْنِ ومررت بالزيدين وكليهما
واثنين وانما قيد كلا بقوله مضافا الى مضمر لانه
لو كان مضافا الى مظهر لم يكن اعرابه كذلك بل يكون

اعلم ان كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى فعمل
بالتشبيه وانما لم يكس لان المظهر هو الاصل
والمضمر فرع والمثنى فرع فعمل الفرع مع الفرع
والاصل مع الاصل اولى فان قيل كلا واذا اضيف
الى المظهر فاعرابه بالحركات واذا اضيف الى
المضمر بالحروف وليس الامر بالعكس لان
الاعراب بالحركات اصل واضافة الشئ الى
الاصل اصلا اعطى الاصالة الى المظهر اجيب

ان كان اضيف الى المظهر فانما
كان بالحركات لان الاعراب بالحركات
اصل واضافة الشئ الى الاصل
اصل فاعطى الاصالة الى الاصل
والاضافة الى المضمر اقتضى
الامر بالمناسبة بينهما فافكر

اعرابه تقديرياً نحو جاء في كلا الرجلين ورايت كلا
الرجلين ومررت بكلا الرجلين وانما افرد ذكر
كلا واثنان لانهما ليسا بداخلين في المثنى لان المراد
بالمثنى اسم مفرد الحق بآخره الف او ياء ونون مكسورة
وظاهر ان كلا واثنان ليسا كذلك قوله جمع المذكر
السالم والواو وعشرون الى آخره اعلم ان جمع المذكر السالم
والواو وعشرون الى تسعين اعرابها حالة الرفع بالواو وحالة
النصب والجر بالياء تقول جاء في الزيدون والوما له
وعشرون ورايت الزيدين والي مال وعشرين ومررت
بالزيدين والي مال وعشرين وانما افرد الواو وعشرون
واخواتها بالذكر لانهما ليسا داخلين في جمع المذكر السالم
لان المراد بالجمع المذكر السالم اسم مفرد لحق باخره واو
وياء ونون مفتوحة وظاهر ان الواو وعشرون
ليسا كذلك فان قيل عشرون كذلك لان واحد عشرة
قلنا ليجوز ان يكون عشرون جمع عشرة والذي يدل

على

على ذلك انه لو كان كذلك لجاز اطلاق عشرين على ثلثين لوجوب
اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد لكنه ليس كذلك لوجب
ان يقال عَشَرُونَ بفتح العين والشين وانه يدل على عدد
معين ولا شئ من الجمع يدل على عدد معين فلا يكون عشرون
جمعا ثم اعلم ان اعراب المثنى والمجموع جار على خلاف القياس
من وجهين احدهما من حيث ان اعرابهما بالحروف والثاني
من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف
ونصب المجموع ليس بالالف اما العلة في مخالفتهما القياس
في الوجه الاول فلان المثنى والمجموع فرعان على الآحاد
والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات
واعراب بعض الاحاد وهو الاسماء الستة بالحروف
والاعراب بالحروف فرع على اعراب بالحركات فلو لم يجعل
اعرابهما بالحروف لكان للفرع مزية على الاصل وانه غير
جايز ولانه كان في آخرهما حروف وهي علامة التثنية في الجمع
تصلح ان يكون اعرابا بقلب بعضها الى بعض فجعل

فان قيل من المزية واقعة على الاصل لان جمع سلامة المؤنث فرع المذكر وهذا اعراب بالحركات ويمكن ان يجاب عنه بان جمع المؤنث السالم فرع فرع فيكون مزية فرع فرع على الاصل لا مزية الفرع على الاصل

اعلم ان النحويين اختلفوا في الحروف التي في التثنية والجمع فذهب سيبويه الى انها تلك الحروف اعراب نيابة عن الحركات وذهب الاخفش الى انها في الاخر زيدت والكوفيون وابو جعفر الى انها نائبة عن الاعراب والدليل على ما ذهب اليه سيبويه واصحابه ان الحروف انما زيدت

فان قيل المثنى والمجموع فرعان على الآحاد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف لكان للفرع مزية على الاصل وانه غير جايز

قلنا ان المزية انما تكون للفرع على الاصل اذا لم يكن الفرع مشتملا على علة مانعة من المزية وههنا كذلك فان المثنى والمجموع لما كانا مشتملين على علة مانعة من المزية وهي التثنية والجمع لم يكن للفرع مزية على الاصل

فان قيل لم لا يجوز ان يكون اعرابا بقلب بعضها الى بعض فجعل

قلنا لان الاعراب لا يجوز ان يكون بالحروف لان الحروف تدل على معانيها بصيغها والاعراب لا يدل على معانيه بصيغه بل بالحركات والسكون فلا يجوز ان يكون الحرف اعرابا

اعرابهما بالحروف لان الحروف بغير الحركة اخف من الحروف
مع الحركة واما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الثاني
فلان حروف الاعراب ثلثة والاعراب ستة ثلثة
للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعرابهما حالة الرفع بالواو
وحالة النصب بالالف وحالة الجر بالياء لالتبس
المثنى بالمجموع لاسيما حالة الاضافة لاترى انك لو قلت
رايت زيدا لك لم يعلم انه مثنى ومجموع ولو جعل اعراب
المثنى كذلك دون الجمع لبقي الجمع بلا اعراب ولو جعل
اعراب الجمع كذلك دون المثنى لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت
هذه الحروف على المثنى والمجموع بان جعلوا اعراب المثنى
حالة الرفع بالالف لان الالف يقع ضميرا لمرفوع للمثنى
نحو ضربا ويضربان واعراب المجموع حالة الرفع بالواو
لوقوع الواو ضميرا لمرفوع للمجموع نحو ضربوا ويضربون
وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما
بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا النون في المثنى وكسروا اما

قبل

قبل الياء وفتحوا النون في الجمع واتبعوا النصب فيهما
الجر دون الرفع لمناسبة النصب الجر دون الرفع من حيث
ان كل واحد منهما فضلة في الكلام ومن حيث قرب المخرج
لان الفتح من اقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم
من الشفتين واعلم ان الالف والياء في المثنى لاعراب
وكل واحد منهما مع فتح ما قبل الياء مع النون وبدونها
علامة التثنية ولا اشكال ذلك بحذف النون حالة الاضافة
لان علامة الشئ لاتلزمه والواو والياء في الجمع للاعراب
وكل واحد منهما مع كسر ما قبل الياء مع النون وبدونها
علامة المجموع فالنون حالة الاضافة بمنزلة التنوين
وفي غيرها للعلامة فقط وليس النون عوضا عن الحركة
لان هذه الحروف عندنا بنفس الاعراب قوله التقدير
فيما تعذر الى آخره اعلم ان الاعراب تقديري ولفظي
اما الاعراب التقديري ففي موضعين احدهما ان
يتعذر فيه الاعراب لفظا والثاني ان لايتعذر فيه

وعدم اجتماع التنوين منهما لانا نقول التنوين
عوض من الحركة مما لاتلزم نحو الزيدان ومن
التنوين فقط مما لاضافة نحو الزيدان ولقائل ان يقول
التنوين والاضافة نحو الزيدان ومنهما مما لايعود
الشق الاول عند الوقف وانما يكون عوضا من الحركة
التنوين والحركة عندنا والذي يمكن ان يكون
جوابا عنه وعما بعد هذا انه ليجب للعوض
ما يجب للمعوض عنه من الاحكام فان قيل
حيث يكون من الحركة وانتم قلتم ان تلك الواو
والاعراب فلو كان منها لزم اجتماع العوض
والمعوض عنه وهو غير جائز قلنا ان الواو من
قولنا ان الالف هو الاعراب مثلا في قولك
جاء في الزيدان هو ان الزيدان مختص
بحال الفاعلية دون غيرها وهذا المعنى
والنون عوض من الحركة لهذا المعنى
المعنوية فاذا الى ملخص
العوض والمعوض عنه واعلم ان قولنا النون
عوض من الحركة والتنوين ليس كذلك
الحذف وذلك لان من الحروف احتى
الواو والالف والياء بمنزلة الفتحة والكسرة
والكسرة عندنا وما لايرد عليها ما ذكرناه
من الاشكالات كثير

الاعراب لفظا لكن يستثقل اتما الاول ففي موضعين
احدهما الاسماء المقصورة وهي اسماء في آخرها الف
مفردة نحو حبلى وعصى وفتى تقول جاءني فتى ورأيت
فتى ومررت بفتى واتما تعذر فيه الاعراب
لفظا لكون الالف في آخرها وامتناع قبول الالف
الحركة فان قيل لانسلم وجود الالف في فتى لوجوب
حذفه لالتقاء الساكنين قلنا وجوده في حالة اللام
والاضافة ظاهر واتما حال التنكير فمقدر ولهذا
لم يجز الاعراب على ما قبله والثاني الاسم المفرد والجمع
المكسر وجمع المؤنث السالم المضاف الى ياء المتكلم
نحو غلامي وغلماني ومسلماتي واتما تعذر الاعراب
لفظا لوجوب حركة ما قبل الياء بالكسرة لاجل الياء
وحينئذ يمتنع اعرابه لفظا اتما الرفع والنصب فظاهر
لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين
واتما الكسرة فكذلك لامتناع تحرك الحرف الواحد

بحركتين
متماثلين لايقال لم لايجوز ان يكون هذه الكسرة كسرة
الاعراب مع كونها للياء لانا نقول هذه الكسرة موجودة
قبل التركيب المقتضي للاعراب وكسرة الاعراب متأخرة
عن التركيب ويكون غير كسرة الاعراب وانما قال
مطلقا للخلاف لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامي
تقديري حالة الرفع والنصب دون حالة الجر
لوجود الكسرة في حالة الجر واختار المصنف انه تقديري
في الاحوال الثلث كما ذكرناه واتما المستثقل ففي
موضعين احدهما الاسماء المنقوصة وهي اسماء في آخرها
ياء ما قبلها كسرة فان اعرابها تقديري رفعا وجرا
دون النصب تقول جاءني قاضٍ اصله جاءني قاضيٌ
ومررت بقاضٍ اصله بقاضيٍ استثقلت الضمة
والكسرة على الياء فحذفنا فالتقى ساكنان فحذفت
الياء دون التنوين لكون التنوين للعلامة وهي التمكن
بخلاف الياء فصار جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ

لاجل ذات الاسم المضاف الى
الياء المتكلم وكسرة الاعراب
لاجل الغير الذي هو الاعراب وما
بالذات متقدم على ما بالغير فهذه
الكسرة غير كسرة الاعراب مع

وتقول فى النصب رايت قاضيا لخفة الفتحة على الياء
والثانى جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فان
اعرابه تقديرى رفعا ونصبا والجر تقول
جاء نى مسلِىَّ اصله مسلِوىَ اجتمعت الواو والياء
وسبقت احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياءً
وادغمت الياء فى الياء تخفيفا وابدلت ضمة ما قبل الواو
كسرةً للياء فصار مسلِىَّ واما النصب والجر فلفظى
لانه كان من الواجب ان يكون بالياء وهما كذلك
واذا عرفت ان الاعراب التقديرى فى اى صورةٍ
فما سواه لفظى لا يقال قوله فما سواه لفظى مكرر لانه
ذكره من قبل بقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف
الى آخره لانا نقول قوله فالمفرد المنصرف الى آخره متناول
للفظى والتقديرى لان اعرابها بالضم والفتح والكسر
قد يكون لفظيا وقد يكون تقديريا قوله غير المنصرف
بما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما

اى غير المنصرف اسم معرب يكون فيه علتان من
تسع علل او علةٌ واحدةٌ من هذه التسع تقوم مقام
العلتين والعلل التسع ما ذكره فى البيتين وانما
قال وهذا القول تقريب لان فى عدد العلل خلافا
فقال بعضهم انه تسعة فقال بعضهم اثنان للحكاية
والتركيب وقال بعضهم انه احد عشر وهى التسع
المذكورة وشبه الف التأنيث نحو ارطى ومراعاة
الاصل نحو احمر بعد التنكير فقيل القول بانها تسع
تقريب اى وهو اقرب مما ذكره غيره او يكون المراد
به ان ذكر العلل التسع منظومة تقريب على فهم المتعلم
وزائدةٌ فى البيت منصوبةٌ على انها حكاية عن حال
فى مثل قولنا منع الاسم الصرف النون زائدة اذ
لا عامل ههنا ينصبها على الحال ولا يمكن رفعها بان
يكون خبر المبتداء وهو النون لان الجملة وهى قولنا
زائدة ليست بسبب منع الصرف ولا بان يكون

صفة للتنوين لكونها نكرة والتنوين معرفة اللهم الآن
يحكم بزيادة اللام في التنوين ويدل عليها ذكر بقية
الاسباب في البيتين نكرة واعلم ان كل واحد من
هذه العلل التسع فرع لشئ فالعدل فرع المعدول
عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع
التذكير لانك تقول قايم ثم تقول قايمة والتعريف
فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل والعجمة
فرع العرب لان لغة كل قوم اصل بالنسبه الى لغتهم
ولغة غيرهم فرع لغتهم والجمع فرع على الواحد والتركب
فرع الافراد واما الالف والنون المزيدتان فاختلف
فيه فقال البصريون انه انما يمنع الصرف لمشابهة
الفي التانيث وحينئذ لم يقل انه فرع لشئ وقال
الكوفيون انه يمنع الصرف بالاصالة لا للمشابهة
وحينئذ يكون فرعا على ما زيد عليه ووزن الفعل
فرع لوزن الاسم فكما ان الاسم اصل والفعل

فرع كذلك وزن الاسم اصل ووزن الفعل فرع
فلما فرغ المصنف عن ذكر العلل اورد امثلتها على
ترتيب ذكر العلل بقوله نحو عمر واحمر الى آخره
فعمر غير منصرف للعدل والتعريف واحمر للوصف
ووزن الفعل وطلحة للتانيث اللفظي والعلمية
وزينب للتانيث المعنوي والعلمية وابراهيم
للعجمة والعلمية ومساجد للجمعية المكررة ومعدي
كرب للتركيب والعلمية وعمران للالف والنون
والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية قوله
وحكمه ان لا كسر ولا تنوين اي وحكم غير المنصرف
ان لا يدخله كسر ولا تنوين التمكن اذا كان الكسر
مخصوصا في الاسم بالجر لو كان منصرفا ولهذا
لو سميت امراة بمسلمات كان حالها في الاعراب
حال كونها منصرفة قبل التسمية كحالها غير منصرفة
حال التسمية وانما لم يمنع الكسر حينئذ لانه ليس

علامة للجر فقط لكونه مشتركا بين النصب والجر
وعلامة النصب لاتحذف من غير المنصرف
وانما كسر حال الجر ايضا لان غير المنصرف يجعل
جر كنصبه كما يفعل في سائر المواضع لكونه معربا
حالة الجر وانما لم يحذف التنوين لانه لايمنع غير
المنصرف من التنوينات سوى تنوين التمكن وهو الا
بين المنصرف وغير المنصرف وهذا التنوين ليس
للتمكن بل للمقابلة فلا يمنع وانما لم يدخل غير المنصرف
التنوين والكسر لانه لما شابه الفعل من وجهين
منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر والتنوين
وانما قلنا انه شابه الفعل من وجهين لان في الفعل
فرعيتين كما في كل اسم غير منصرف علتان كل واحدة
منهما فرع لشئ كما ذكرنا وانما قلنا ان في الفعل فرعيتين
لان الفعل فرع الاسم من جهة الاشتقاق لكونه
مشتقا من الاسم فان ضرب ويضرب مشتقان

من

ع اى كان للجر علامة النصب كانت
حمل حالة الجر الى حالة النصب وهو الكسر
سيد
ف وهذا جواب عن
سؤال مقدر كانه قال لم يحذف الجر
عن غير المنصرف فاجاب عنه لكونه معربا
والمعرب لايقبل الحذف
شرح

كرمى خواهى كه دانى نام من بيخبرى
تا كه ام ست اى برادر زود كوى مختصر
صلاة وهود ومحمد بالتنكير ونوح ولوط
مصرف دان ودگرى بانى تنوين را نيفزود

وانما منع من الفعل الكسر والتنوين لان
الفعل ثقيل باعتبار المدلول لانه يدل على
الحدث والزمان فمنع من الفعل الكسر والتنوين
لانه ان كان لم يمنع للزمان الثقلة فمنع من
غير المنصرف لمشابهة الفعل

الضرب ومن جهة الافادة لان الفعل يتوقف في
الافادة على الاسم والاسم لايتوقف على الفعل
في الافادة قوله ويجوز صرفه للضرورة او للتناسب
اى ويجوز صرف غير المنصرف لاجل الشيئين
احدهما ضرورة الشعر لان الضرورة ترد الاشياء
الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون منصرفا
ومثاله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره المسك ما كرر
يتضوع والثاني تناسب الكلام كقوله تعالى سلاسلا
واغلالا فان سلاسلا غير منصرف للجمع لكنه صرف
لتناسب الكلام لانه لما كان ما قبله وما بعده منصوبا
منونا صرف ونون ايضا للتناسب لان التناسب
مقصود مهم عندهم قوله وما تقوم مقامهما الجمع
والف التانيث اى وما يقوم مقام العلتين الجمع
والف التانيث المقصورة نحو حبلى والممدودة نحو
حمراء وانبياء وانما ذكره ههنا لانه قال من قبل

سلاسلا واغلالا

فى قول الشارح لما كان ما قبله
كما بعده وفيه نظر فى كلام الله تعالى
انا اعتدنا للكافرين سلاسلا واغلالا
وهو ليس منونا ويمكن ان يجاب عنه
بان نون الجمع قائمة مقام النون الاخير
انه يسقط فى الاضافة فكذا النون

وانما لم يحذف التنوين لانه لايمنع غير المنصرف
من التنوينات سوى تنوين التمكن

ف وانما لم يكن منصوبا بل كان مكسورا لان
نون التنوين ممنوع ولم يكن الكسر ممنوعا فلذا

غيرُ المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدةٌ منها
تقوم مقامهما فاحتاجَ ههنا الى بيانِ العلةِ التى
تقومُ مقامَ العلتينِ فالعلة التى تقوم مقامَ العلتينِ
اثنتان احديهما الجمعُ وانما قامَ لجمعُ مقامَ العلتينِ
لان كونهُ جمعاً بمنزلةِ علةٍ واحدةٍ وكونهُ على صيغةِ
منتهى الجموع اى على صيغةٍ غير صيغةِ الجمعِ السالمِ
يمتنع جمعها جمعَ التكسيرِ بمنزلةِ علةٍ اخرى وكانَ
فيه علتين لايقال لوكان الجمعُ سبباً وصيغةُ منتهى
الجموع سبباً اخرى لكان مثل خمرٍ غيرَ منصرفٍ للجمعِ
والصفةِ لانا نقول لانسلم ذلكَ لجوازِ ان يكونَ الجمعُ
مع صيغةِ منتهى الجموع علةً تامةً لمنعِ الصرفِ ولايكونَ
مع الصفةِ كذلكَ والثانية الفا التانيثِ وانما
قام الفا التانيثِ مقامَ العلتينِ لان التانيثَ
بمنزلةِ علةٍ واحدةٍ وكونَ التانيثِ لازماً للكلمةِ
غيرُ مفارقٍ عنها بمنزلةِ علةٍ اخرى فكانَ فيهِ علتين

قوله

قوله فالعدل خروجه عن صيغة الاصلية الى آخر
اى العدل خروج الاسم عن صيغة الاصلية الى
صيغة اخرى وهو على ضربين احدهما تحقيقى والآخر
تقديرى والمراد بالعدل التحقيقى انه اذا نظر
الى الاسم المعدول وجد فيه قياس غير منع الصرف
يدل على ان اصله شئ آخر كثُلَثَ ومَثْلَثَ و
رُباع ومَرْبَعَ واُحادَ وموحد وثُناءَ ومثنى وتحقق
العدل فيه انه اذا نظر الى ثُلاث ومثلث وُجد
فيه قياسٌ غيرُ منع الصرف يدل على ان اصله شئ آخر وذلك
انه من الاعداد والاعدادُ من الواحد الى العشرة
واحد واثنان وثلثة واربعة فاُحاد وموحد معدولان
عن واحد واحد وثُناءُ ومثنى عن اثنين اثنين و
ثُلث ومثلث عن ثلثة ثلثة ورُباع ومَرْبع عن
اربعة اربعة لان المرادَ من كل واحد منها العدد
المكرر فهى غير منصرفة للعدل والصفة كما فى

كل عشر
الى صيغة اخرى تحقيقا كثلاث
ومثلث ورباع ومربع واخر
وجمع او تقديرا كعمر وباب وقطام
فى بنى تميم

اى اثنا كما يكون احاد واخواته
معدولة عن الفاظ العدد المكررة لان
المراد من احاد واخواته العدد المكرر
سيذكر

اعلم ان اقل المقام
ليست مقام يعني بل مقام
اعلى

قوله تعالى اُولِيٓ اَجْنِحَةٍ مَّثْنٰى وَثُلٰثَ وَرُبٰعَ واما
فوق الاربعة يعني خماس ومخمس وسداس ومسدس
الى عشار ومعشر هل يقال ام لا ففيه خلاف والاصح
انه لا يقال لضعف الرواية واما تحقيق العدل
في آخر فلانه اسم افعل التفضيل وقياس اسم افعل
التفضيل اذا لم يكن مع لام التعريف ولا مع الاضافة
فوجب ان يكون على صيغة افعل مِنْ وههنا آخر
ليس مع لام التعريف ولا مع الاضافة فوجب ان يكون
على صيغة آخَرِيْن فلما قيل آخر علم انه معدول
عن آخرين وتحقيق العدل في جمع ان جمع جمعاء وجمعاء
تانيث اجمع واجمع على وزن فعلاء تانيث لزوم
تأنيث وفعلاء غير صفة قياسه ان يجمع على فعالى
او فعلاوات كما يجمع صحراء على صحارى وصحراوات
فقياس من جمعاء ان يجمع على جماعى وجمعاوات
فلما قيل جُمَع ولم يقل جماعى ولا جمعاوات علم انه

معدول

فيقال مررت برجل افضل منك وبامراة افضل منك ونساء افضل منك كذا في شرح المصنف

اعلم ان جمع لا ينصرف لانه سببان العدل والتعريف اكتفى بالتعريف الثواكيد

٧٢

معدول عن جماعى او جمعاوات قوله او تقديرا والمراد
بالعدل التقديري انه اذا نظر الى الاسم لم يوجد فيه
قياس يدل على ان اصله شئ آخر غير انه وجد غير منصرف
ولم يكن فيه الا العلمية فقدر فيه العدل حفظا
لقاعدتهم وهي ان الاسم لم يمنع الصرف الا اذا كان
فيه سببان ومثاله عُمَرُ فانه اذا نظر اليه لا يوجد
فيه قياس يدل على ان اصله شئ آخر غير انه وجد
غير منصرف وليس فيه سوى العلمية فقدر العدل
فيه لامكان تقدير العدل وامتناع تقدير غيره فيه
حفظا لقاعدتهم واما باب قطام ففيه اشكال
وذلك انه عند بني تميم غير منصرف للعلمية والتانيث
فلم توجب الضرورة على تقدير العدل فيه والذي
يمكن ان يقال في توجيهها ان فعال مبني عند اهل
الحجاز واما عند بني تميم فان لم يكن في آخره راء
فمعرب غير منصرف فان كان في آخره راء نحو حضار

وبواز فمبنى وليس فيه الا سببان وهما العلمية
والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فقدر
فيه العدل للضرورة ليحصل موجب البناء فلما
قدر العدل فيما آخره راء قدر في غير الاطراد الباب
وضعف هذا ظاهر لعدم الاحتياج الى تقدير العدل
فيه وانا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على
المصنف ولم يكن فيها لفظة قطام فسألت قارئها
عنها فقال حذفها المصنف عند قراءة بعض
المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصود هنا
قوله الوصف شرطه ان يكون وصفا في الاصل الى آخره
اى شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا
في الاصل فلا تضر الغلبة الاسمية العارضية على
الوصفية الاصلية ولا تؤثر الوصفية العارضية
ولاجل ان شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون
وصفا في الاصل صرف اربع في قولنا مررت بنسوة اربع

فان

٤ ٧

فان اربعا فيه وزن الفعل والصفة فلو كان الوصف
العارض مانعا من الصرف لكان اربع غير منصرف
للعلتين وليس كذلك فلم يكن الوصف العارض
مانعا من الصرف لا يقال ان شرط وزن الفعل المانع
من الصرف منتف في اربع لان شرطه ان لا يقبل التاء
وهو منتف لقبوله التاء لانا نقول ان التاء التي
في اربعة ليست تاء للتانيث بل علامة للتذكير والمراد
بالتاء تاء التانيث ولاجل ان غلبة الاسمية على
الوصفية الاصلية لا تضر امتنع صرف اسود وارقم
للحية وادهم للقيد وبيانه ان اسود صفة في الاصل
ثم جعل اسما للحية وكذا ارقم صفة في اصل الوضع ثم جعل
اسما للحية وكذلك ادهم صفة في اصل الوضع لشيء فيه سواد
ثم جعل اسما للقيد واسود وارقم وادهم صفات في الاصل
فصارت اسماء بسبب العارض فلو كانت غلبة الاسمية
على الوصفية الاصلية مضرة في تاثير الوصفية الاصلية

لكان اسود وارقم وادهم منصرفا لكنه غير منصرف
فلم تضر غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية قوله
وضعف منع افعى الى آخره واعلم ان فى افعى للحية واجدل
للصقر واخيل للشقراق مذهبين احدهما منع الصرف
لتوهم الخبث فى افعى اى اخبث وكون الاجدل من الجدل
وهو القوة وكون الاخيل من الخيلان فيمتنع من الصرف
لوزن الفعل والصفة وعليه قول حسان بن ثابت
ذرنى وعلمى بالامور وشيمتى فما طائرى فيما عليك
باخيلا والمذهب الثانى الصرف لعدم العلم لكونها
صفات فى اصل الوضع واصل الاسم الصرف ولهذا قال
وضعف منع افعى واجدل واخيل قوله التانيث بالتا
شرطه العلمية الى آخره اى شرط التانيث بالتاء فى
منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك
التانيث فى معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث
المعتبر هو اللازم ولهذا صرف قائمة فى قولنا مررت

بامراة

بامراة قائمة مع تحقق الوصف فيها والتانيث بالتاء
فيها من غير العلمية وانما قيد التانيث بقوله بالتاء
احترازا عن التانيث بالالف كحبلى وحمراء فان العلمية
ليست بشرط فيه قوله والمعنوى كذلك اى شرط التانيث
المعنوى فى منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن
علما لكان ذلك التانيث فى معرض الزوال فلا يكون
لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف جريح
فى قولنا مررت بامراة جريح مع تحقق الوصفية والتانيث
المعنوى فيه من غير العلمية وكذلك صرف ارنب مع
تحقق التانيث المعنوى ووزن الفعل فيه من غير العلمية
قوله وشرط تحتم تاثير الزيادة الى آخره اى وشرط وجوب
تاثير التانيث المعنوى فى منع الصرف احد الامور الثلثة
وهو ان يكون زايدا على ثلثة احرف او وسطه متحركا
او العجمة معه لانه لو انتفى هذه الامور الثلثة باسرها
لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير العجمة فيكون

فى غاية الخفة فغاية الخفة تقاوم احد السببين اللذين فيه
فليبق فى الاسم الا سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع
الصرف فلم يجب منع صرفه فعند يجوز صرفه لانتفاء شرط
وجوب تاثير التانيث المعنوى ولا يجب صرفه لوجود
والعلمية التى هى شرط جواز منع صرفه وزينب وجب منع
صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفها
وهو الزيادة وسقر وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود
شرط وجوب منع صرفها وهو تحرك الاوسط وماه وجود
وجب منع صرفهما لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب
منع صرفهما وهو البحة وانما اختص المعنوى بهذا الشرط
لعدم احتياج اللفظى اليه لانه لا يوجد المؤنث بالتاء ثلاثى
ساكن الاوسط لان التاء تطلب فتحة ما قبلها ولقائل
ان يمنع ذلك لوجود مثل شاة وذات ويمكن ان يجاب عنه
بانهما متحركا الاوسط تقديرا الا انه يلزم من هذا الجواب
ان يكون المراد بتحرك الاوسط الذى هو احد امور ثلثة التى

ى

هى شرط تحتم تاثير تحرك الاوسط لفظا او تقديرا و
يلزم منه انه ان سمى بمثل شاة وذات مذكر وجب منع
صرفه لكنه ليس كذلك وفيه نظر والذى يحسم مادة
هذا الاشكال بكليته ان المراد بالتاء فى قوله التا-
بالتاء هو التاء المتمحض للتانيث والتاء فى شاة وذات
ليست كذلك لانها بدل عن شئ واصل شاة شاهة
لان تصغير شوهة فهى ليست بتاء تانيث قوله فان
سمى به مذكرا الى آخره اى فان سمى بالمؤنث المعنوى مذكر
فشرطه فى منع الصرف ان يكون زايدا على ثلثة احرف لانه
لو كان على ثلثة احرف لم يكن فيه التانيث ح لا من حيث
اللفظ ولا من حيث المعنى اما من حيث المعنى فلكونه اسما
لمذكر واما من حيث اللفظ فلكونه خاليا من علامة التا-
ومن قايم مقام حرف التانيث وهو الحرف الرابع وانما
قلنا ان الحرف الرابع قايم مقام حرف التانيث لانك
تصغر قدما بقديمة وعقربا بعقيب والتصغير ترد الاشياء

الى اصولها فلولا ان الحرف الرابع بمنزلة تاء التانيث للزم
الاتيان بالتاء فى تصغير عقرب واذا تقرر ذلك فقدم
اذا سمى به مذكرا انصرف لانتفاء شرط منع صرفه
وهو الزيادة على ثلثة احرف وعقرب وثلاث من
نسوة ثلاث اذا سمى به مذكر لم ينصرف لتحقق العلتين
مع تحقق شرط منع صرفهما فلهذا كان كراع غير منصرف
مع كونه اسما للفخل فان قيل يلزم مما ذكرتم منع صرف
مثل كلاب اذا سمى به رجل لكون تانيثه معنويا مثل عناق
قلنا لانسلم ان التانيث فى الجمع حقيقة بل لكونه بمعنى
الجماعة قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية اى شرط المعرفة
فى منع الصرف ان تكون علما لان المعارف خمسة وهى العلم
والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها
وما سوى العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر
والمبهم فلان المضمر والمبهم مبنيان وباب غير المنصرف
من المعربات واما تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف

الى

فطلاق المؤنث على المذكر مجاز

ـ ١ اى ونظيرنا فيهم ان يكون الشئ شرطا لنفسه لان المراد من المعارف هنا العلم فيكون العلم شرطا لنفسه

ـ ٢ والفرق بين المعرفة والعلمية ان العلمية ما وضع لشئ بعينه غير متناول لغيره والمعرفة ما وضع لشئ بعينه متناول لغيره

الى احدها فلانهما يجعلان غير المنصرف منصرفا اوفى
حكم المنصرف على المذهبين فالاولى ان لا يجعلا المنصرف
غير منصرف واذا بطل هذه الاقسام تعين ان
التعريف المانع من الصرف هو العلمية هذا اذا لم يعتبر
التواكيد واما اذا اعتبر فشرط التعريف احد الامرين
وهو اما تعريف العلمية واما تعريف التواكيد وهو بتقدير
اللام او الاضافة نحو اجمع فانه غير منصرف لوزن
الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه فى
منع صرف بعض التواكيد وقيل تعريف التاكيد تعريف
العلمية لان الفاظ التواكيد اعلام لها والية ذهب
ابو على الفارسى فعلى هذا لا يحتاج الى شرط احد الامرين
قوله العجمة شرطها ان تكون علمية اى شرط العجمة
فى منع الصرف امران احدهما ان تكون علما فى العجم لانها لو لم
يكن علما فى العجم لتصرف العرب فيه بادخال لام التعريف
او الاضافة او التنوين او غير ذلك فصار من جنس كلامهم

نعريف هم

هذا اذا لم يعتبر التواكيد فقط

او زيادة على الثلثة فنوح ستا منصرف فى مشترى ابراهيم ممتنع الجمع

فليس بعجمة فيه فلم يمنع الصرف ولهذا لو سمى رجل بلجام
لم يمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو كونه علما في العجم
والشرط الثاني احد الامرين وهو اما تحرك الاوسط
او زيادة على ثلثة احرف لانه لولا ذلك لكان الاسم
على ثلثة احرف ساكن الاوسط فيكون في غاية الخفة وعلة
خفته تقاوم احد السببين فليس فيه الا سبب واحد
فلم يمنع الصرف فاذا تقرر ذلك فنوح منصرف اذا سمي به
لانتفاء الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او زيادة
على ثلثة احرف وشتر وابراهيم اذا سمي بهما امتنعا
من الصرف للعلمية والعجمة وحصول الشرطين فيهما
قوله لجمع شرطه صيغة منتهى الجموع الى آخره اى شرط
الجمع المانع من الصرف ان يكون صيغة على صيغة منتهى
الجموع بغير هاء والمراد بمنتهى الجموع ان يكون على صيغة
غير صيغة الجمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير وانما
قلنا يمتنع جمعها جمع التكسير لانه يجوز جمعه جمع السلامة

نحو

نحو الضواحبات ولهذا الجمع ثلثة امثلة احدها ان يكون
بعد الف التكسير حرفان متحرك كان نحو مساجد والثاني
ان يكون بعد حرفان اولهما مدغم في الثاني نحو دواب
والثالث ان يكون بعد ثلثة احرف اوسطها ساكن
نحو مصابيح وانما قال بغير هاء لانه لو كان بهاء نحو
صيارفة لشابه المفرد لفظا ومعنى نحو كراهية وطواعية
فكان حكمه حكم المفرد وانما مشابهته كراهية وطواعية
لفظا فظاهر واما مشابهته معنى فلوقوع كل واحد
منهما على كثيرين اما الجمع فظاهر واما نحو طواعية وكراهية
فلكونه مصدرا ووقوع المصدر على كثيرين واعلم ان
المراد بالهاء هاء التانيث لئلا ينتقض بمثل قوارير جمع
قارورة ولو قال بغير هاء وياء لكان اصوب لئلا ينتقض
بمثل مدائني فانه صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع انه
منصرف ويمكن ان يجاب عنه ان المراد بصيغة منتهى
الجموع في قوله هو صيغة منتهى الجموع بجميع الحروف الموجودة

اى اجر يجريه في الصرف فاذا حذف منه
التاء صار غير منصرف نحو صيارف لانه
على صيغة مساجد

فيه وليس مثل مدائني كذلك لانه على صيغة منتهى الجموع
بغير ياء النسبة الا ان هذا الجواب يغني عن قوله بغير
هاء لان الاحتراز به عن مثل صيا قلة وليس مثلها على
صيغة منتهى الجموع بجميع حروفه فيلزمه احد الامرين
وهو اما الاحتراز عن مثل مدائني او ترك الاحتراز عن
مثل صيا قلة واذا كان كذلك فمفرازنه منصرف لانتفاء
شرط جمع المانع من الصرف لكونه مع الهاء قوله وخصها
علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
ان هذا الوزن انما يمنع الصرف للجمعية مع صيغة منتهى
الجموع بغير هاء والجمعية منتفية في حضاجر لانه علم للضبع
وجوابه ان نقول لانسلم ان الجمعية منتفية فيه لان الجمع
المعتبر عند المحققين هو الجمعية الاصلية وهي متحققة
ههنا لانه منقول عن الجمع لانه جمع حضجر والحضجر هو العظيم
البطن فان قيل هذا السؤال غير متوجه في حضاجر وان
لم يعتبر فيه الجمعية لان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا

للجمعية

فان الهاء علم يكون حقيقة او حكميا
غوصيا قلة حقيقي ومدائني حكمي

غير مصروف

٧٩

للجمعية اذا لم يكن فيه علتان اما اذا كانتا فيه فمنع الصرف
وان لم يعتبر فيه الجمعية عملا بالعلتين كحضاجر فان
فيه العلمية والتانيث لانه علم للضبع والضبع مؤنث
قلنا لانسلم ان في حضاجر تانيثا لان حضاجر علم للجنس
فهو علم للحقيقة المشتركة بين المذكر والمؤنث كاسامة
للاسد واذا كان كذلك لم يكن فيه تانيث سلمنا ان
فيه تانيثا لكن لا يلزم منه ان يكون غير منصرف للعلمية
والتانيث لان العلمية فيه غير مؤثرة ولهذا لو نكر
لكان غير منصرف ولقائل ان يقول يلزمه ان يقول
شرط الجمع ان يكون جمعا في الاصل كما قال في الوصف
قوله وسراويل اذا لم ينصرف وهو الاكثر الى آخره وهذا
جواب ايضا عن اشكال مقدر وهو ان يقال هذا الوزن
انما لم ينصرف اذا كان جمعا او منقولا عن الجمع وهو ليس
كذلك وجوابه اذا لم ينصرف فيه وجهان احدهما انه
لفظ اعجمي فلما استعملته العرب حملته على الالفاظ

عمل على موازنه وقيل انه
عربي جمع سراوله للتقدير
واذا صرف فلا اشكال

التي هي على وزنه في العربي وكانت الالفاظ التي على وزنه
في العرفي غير منصرف فمنع صرفه ايضا والوجه الثاني
انه لما وجد غير منصرف وعلم من قاعدة كلام العرب
ان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا كان جمعا فقيل
انه جمع سِرْوالة تقديرا لحفظ قاعدتهم اعلم ان الاسباب
المانعة من الصرف يلزم ان تكون عشرة بناء على الجواب
الاول وان الجمع المانع من الصرف تحقيقي وتقديري
بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض المصنف لهما في مواضعها
واما اذا صرف سراويل وهو القليل فلا اشكال
لان هذا الوزن انما يمنع الصرف لاجل الجمعية والجمعية
منتفية ههنا فوجب صرفه قوله ونحو جوارٍ رفعا وجرا
مثل قاضٍ اعلم ان مثل جوار مثل قاض رفعا وجرا من حيث اللفظ
بلا خلاف بين النحاة المحققين كما تقول جاءني قاض ومررت
بقاض بالتنوين وحذف الياء تقول جاءني جوار ومررت
بجوار بالتنوين وحذف الياء واما من حيث التقدير ففيه

خلاف

خلاف فقال بعضهم انه منصرف لان هذا الجمع انما لم ينصرف
اذا كان بعد الف التكسير حرفان نحو مساجد او ثلثة احرف
اوسطها ساكن نحو مصابيح وليس ههنا بعد الف التكسير حرفان
ولا ثلثة احرف فيكون جوارٍ مثل كلامٍ وسلامٍ فيكون منصرفا
وقال سيبويه ومن تابعه لا نسلم انه ليس بعد الف التكسير
حرفان فان الياء مقدرة بعد الراء والذي يدل على ذلك انك
تقول جاءني جوارٍ بكسر الراء فلولا ان الياء مقدرة لكان
الاعراب جاريا على الراء فتقول جاءني جوارٌ بالرفع واذا كانت
الياء مقدرة للاعراب كانت مقدرة لمنع الصرف والجامع
كون كل واحد منهما حكما لفظيا فان قيل فما هذا التنوين عند سيبويه
فانه غير منصرف عنده قلنا انه عوض من الياء او من حركة الياء
لان اصل هؤلاء جوار جوارٍ استثقلت الضمة على الياء فحذفت
فصار هؤلاء جوارٍ فلما كانوا يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة في
المفرد نحو قوله تعالى والليل اذا يسرِ والكبير المتعال لكان حذف الياء
في الجمع الذي هو اثقل من المفرد اولى فلما حذفت الياء والحركة عوض

التنوين عن الياء او عن الحركة فهذا التنوين فيه عند سيبويه ليس

تنوين التمكن بل تنوين العوض وعند الاولين تنوين التمكن

واما حال النصب فبالاتفاق غير منصرف تقول رايت جواريَ

لخفة الفتحة على الياء ولو قيل مررت بجواري بالفتح لكان

له وجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء كقوله فلو

كان عبد الله مولى مجونته ولكن عبد الله مولى موالياقوله

التركيب شرطه العلمية الى الخ اي شرط التركيب المانع من الصرف

وجودي وعدمي اما الوجودي فهو ان يكون علما لانه لو لم يكن علما

لكان في معرض الزوال فلم يكن لازما والتركيب المعتبر هو اللازم

والعدمي هو ان لا يكون باضافة وان لا يكون باسناد وانما وجب

ان لا يكون باضافة لان الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا

او في حكم المنصرف على المذهبين فبالاولى ان لا تجعل المنصرف

غير منصرف وانما وجب ان لا يكون باسناد لانه لو كان باسناد

لكان مبنيا ومحكيا على حاله نحو تأبط شرا وشاب قرناها وذرى

حبا واذا كان مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن له حظ في منع الصرف

لان

فان قيل لا يقال مررت بجواري بالفتح لثقل
الفتحة على الياء قلنا حذف الياء قبل التنوين
لعدم الاضواف فلا يعدها لان عدم الياء
اخف من الياء المفتوحة

لان منع الصرف مخصوص بالمعربات واعلم انه لو قال ولا بان يكون

الثاني صوتا ولا بان يكون متضمنا للحرف في الاصل لكان اصوب

حتى لا يتوجه عليه النقض بمثل سيبويه وخمسة عشر اذا جعل

علما في المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه عليه النقض بمثل ذلك

لكونه مبنيا ولاختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا الحاجة اذن

الى الاحتراز عن التركيب الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات

فيلزمه احد الامرين وهو اما ترك الاحتراز عن التركيب الاسنادي

او وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه وخمسة عشر علما واعلم

ان المراد بالتركيب التركيب من اسمين لئلا يشكل بمثل زيد علما

لانه مركب من الاسم والتنوين قوله الالف والنون اذا كانا

الى آخره اعلم ان الالف والنون انما يمنع الاسم من الصرف

عند نحاة البصرة بسبب مشابهته لالفي التانيث في

امتناع دخول تاء التانيث عليهما واذا عرفت ذلك فنقول

ان كان الالف والنون في اسم فشرطه في منع الصرف ان يكون

علما ليصح مشابهته لالفي التانيث لانه لو لم يكن علما لم يمتنع

اسم فشرطه العلمية كزعفران او صفة
فانتفاء فعلانة وفعل وفعو فعلى
الف ونون مزيدتان

دخول التاء التانيث عليه نحو سعدان للنبت في البادية وسعدنة

ومرجان ومرجانة نحو عمران وفعلان وسبحان وان كان في
صيغة شرطه في منع الصرف انتفاء فعلانة لتحقق مشابهته
لالف التانيث في امتناع دخول تاء التانيث وقيل شرطه في منع
الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة لانه
لما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر
والمؤنث بتاء التأنيث وعدمه نحو سكران وسكرى والاولى
هو الحق لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما
لانتفاء فعلانة التي هي شرط بالذات قوله ومن ثم اختلف
في رحمن الى آخره اى ومن اجل انه اختلف في شرط منع صرف
الالف والنون في الصفة اختلف في رحمن ولم يختلف في سكران
وندمان لان من قال الشرط منع صرف رحمن لتحقق شرطه وهو انتفاء فعلانة منع صرف
رحمن ومن قال الشرط منع صرفه وجود فعلى لصرف رحمن لانتفاء شرط منع صرفه
وهو وجود فعلى لعدم مجيء فعلى من رحمن وانما لم يختلف في سكران

لتحقق

لانه كلما كان وجود فعلى لازما لانتفاء فعلانة ووجود
نحو سكران ولا يلزم من انتفاء فعلانة وجود
فعلى نحو رحمن ومن ثم اعلوا انتفاء فعلانة
مقصودا بالذات دون وجود فعلى
فاعرفه

لتحقق الشرطين معا وهما انتفاء فعلانة ووجود فعلى فسكران
غير منصرف بالاتفاق ولم يختلف ايضا في ندمان لانتفاء الشرطين
معا لمجيء فعلانة وعدم مجيء فعلى فصرف بالاتفاق قوله وزن
الفعل شرطه ان يختص بالفعل الى آخره اى شرط وزن الفعل المانع
من الصرف احد الامرين وهو انما ان يختص بالفعل ولا يوجد
في الاسم الا منقولا من العجم الى العرب كيقم او منقولا من الفعل
الى الاسم العلم كضرب وشمر اذا سمي رجل بهما وكانفعل
وتفعل وافتعل واستفعل وما شابهها وانما ان يكون في
اوله زيادة كزيادة في اول الفعل غير قابل لتاء التانيث
ليتاكد مشابهته الفعل واوزانه افعل ونفعل وتفعل
ويفعل وافعل امر المخاطب ولا تفعل نهيا له ونحو قال
سمي رجل بتغلب او جعفر لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل لزيادة
النون في اوله لعدم مجيء مثل جعفر بكسر الفاء فهو كضرب
اذا سمي به رجل لا يقال انه اعجمي فمن اين عرف زيادة النون
لانا نقول ان الخاء يخرون اللفظ المنقول الى الفهم في زيادة

المراد من ندمان بمعنى النديم من المنادمة
وانما ندمان بمعنى النادم من مونث ندمى
فيكون من غير منصرف اتفاقا كسكران سيبويه

اى اذا سمي بها المراة لم يجز
الى العلمية ووزن الفعل وينبغي ان يكون ضرب وقم
مجرورين على الضمير المستتر والالف نصبا سيبويه
مختلين كما مر تنبيها على انهما غير
الجزء وهو وقد عدوه على الاضعف

لان اسم جنس سيبويه

لان العجمة
الفعل

اى الفعل لا يقبل التاء التانيث المتحركة
وكذلك الاسم لا يقبل التاء التانيث المتحركة
اذا كان في اول الاسم من حروف اليمن

النون زائدة لكان نونجر مثل جعفر بكسر الفاء
اى لو لم يكن
وليس في كلامهم الوب فعل بكسر الفاء الاول
اى اوزان ما في اوله زيادة كزيادة النون
يعني ان الكلم بزيادة تعرف الكلمة او اصالة
اما على الالفاظ العربية ومن ثم قلنا بالجهة قبله
يحكم عليها بزيادة النون وهو ان يختص بالفعل

لا في الفعل الا بقال
افعل وتفعلة وما شابههما
فاضمر والواو بناء التانيث
ان التاء المتحركة لا تدخل على الفعل والاسم

حرف من حروفه او اصالته كالفظ العرب واذا قالوا النون
في نرجس زائدة او اراد وبه انه لو اخذ الفعل منه لقيل
رَجِس بخلاف ما لو سمينا رجلا بنرجس فانه ينصرف لان
في الاسماء نَفَلَلًا مثل جعفر فلم يكن نونه زائدة لامكان
اصالته ولا يشكل بقبوله التاء كقولهم نرجِسٌ ونرجسة
لانه غير قابل للتاء حال كونه علما واعلم انه يشكل باسود
اسما للحية فانه غير منصرف للوصف الاصلي ووزن
الفعل مع كونه قابلا للتاء كقولهم اسودة للحية الانثى
واجاب عنه بعضهم بان قبوله التاء طارئ بعد استعماله
اسما ومعناه ان المراد بانه غير قابل للتاء انه لا يقبل
التاء اذا استعمل صفة وكان غير منصرف للوصف ووزن
الفعل لا يتوجه الاشكال بنرجس علما ولا باسود اسما للحية
قوله ومن ثمة امتنع احمر وانصرف يعلم ومن اجل ان شرط وزن
الفعل المانع من الصرف احد الامرين المذكورين امتنع صرف
احمر لكون الامر الثاني موجودا فيه وهو ان يكون في اوله زيادة

١ اي حينئذ كان نرجس غير قابل للتاء حال كونه علما وحينئذ كان اسود غير قابل للتاء حال كونه صفة

٢ اي كون نونه غير قابل للتاء حال كونه علما لا كون نونه زائدة

٣ وهو انما الاختصاص بالفعل واتما ان يكون غير قابل للتاء في قوله زيادة في اول الفعل غير قابل للتاء

كما في اول الفعل غير قابل للتاء لان الهمزة في اوله زائدة لانه من
الحمرة وكونه غير قابل للتاء لانه لا يقال احمرة ومن اجل هذا نصف
يعمل مع وجود الوصف ووزن الفعل لانتفاء الامرين
معا اما الاول فظاهر واما الثاني فلكونه قابلا للتاء للمؤنث
تقول هذا جمل يعمل وهذه ناقة يعملة نعم اذا سمي به كان غير
منصرف لانه غير قابل للتاء حينئذ وكذلك حكم ارمل وارطى
قوله وما فيه علمية مؤنثة اذا نكر صرف الى الخ اي كل غير
منصرف فيه علمية مؤنثة اي العلمية سبب في منع الصرف
فانه اذا نكر صرف لانه تبين من قبل ان العلمية الموثرة لاجتماع
علة اخرى الا وهي العلمية شرط في تاثير تلك العلة الا العدل
ووزن الفعل فانهما اجتماع العدل ووزن الفعل مؤثر وليست
بشرط في العدل ووزن الفعل وانما قلنا انه تبين ان
العلمية المؤثرة لاجتماع علة اخرى الا وهي شرط فيها الان
تلك العلة ان كانت الوصف فانها لاجتماع معه من حيث
ان بينهما التضاد وان كانت التانيث بالتاء او التانيث

اعلم ان العلمية مع العلل التسع اربعة احوال الاول ما لا تجامعه وهو الوصف وثانيها وهو ما تجامعه ولكن لا توثر فيه وهو الجمع والتانيث بالالف نحو مساجد وحمراء وحبالى وثالثها ما تجامعه توثر فيه ولكن ليس

شرطا وهو العدل ووزن الفعل ورابعها ما تجامعه وتوثر فيه وهو التانيث بالتاء والتانيث المعنوي والمزيد في آخره الالف والنون اذا كانا في

٤ اي العلمية لا تخلو من ان تكون موثرة او غير موثرة والثاني اما ان يجامع او لا يجامع فالاقسام اربعة والاولى موثرة والثاني والثالث والرابع غير موثرة والاولى موضع العدل

٥ اي منتقلا من الوصفية الى العلمية

٦ اي من الفعل الى الاسم

نحو احمر والالف والنون المزيدتان معها ايضا نحو سكران والتي تكون موثرة على قسمين اما ان يكون موثرة شرطا وهو خمسة مواضع التانيث بغير الالف والموثرة والجمع والتركيب والالف والنون في الاسم او موثرة من غير شرط وهي في موضعين العدل ووزن الفعل

المعنوى او المعرفة او العجمة او التركيب او الالف والنون
فى الاسم فالعلمية شرط فيها وان كانا فى الصفة فان العلمية
لا تجامعها لما بينهما من التضاد وان كانت الجمع او التأنيث
بالالف فلانها لا تجامعهما مؤثرة لاستقلالهما فى منع الصرف
بدون العلمية بدون العلمية وانما قلنا ان العلمية تجامع
مؤثرة مع العدل ووزن لمنع صرف عمر للعدل والعلمية
ولمنع صرف احمد للعلمية ووزن الفعل وانما قلنا ان
ان العلمية تجامع مؤثرة وليست بشرط فى العدل ووزن
الفعل لمنع صرف العدل من غير العلمية فى نحو ثلاث ورباع
ولمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية فى نحو احمر اذا كان
صفة قوله وهما متضادان الى آخره اى العدل ووزن الفعل
متضادان وهو اشارة الى جواب سؤال مقدر وذلك السؤال
ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا فى العدل ووزن الفعل فجاز ان يكون
كلمة يوجد فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكرت زالت
العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل لان العلمية ليست

بشرط

بشرط فيهما فاذا لم يصدق كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف ٢٤
وجوابه ان يقال ان العدل ووزن الفعل متضادان اى لا يجتمعان
معا بالاستقراء فاذا لا يكون مع العلمية الا احدهما وفى السؤال
المقدر نظر لانه لا يتوجه السؤال المقدر لان العلمية فى الكلمة
المفروضة غير مؤثرة وجوابه انا لا نسلم ان العلمية ليست
مؤثرة ح والا لزم فيه الترجيح من غير مرجح وليس مثل مساجد
علما كذلك لان الجمع وجد ما منع من الصرف من غير النظر الى العلمية
وليست العلمية كذلك ولا شئ من العدل ووزن الفعل كذلك
فاذا عرفت ذلك فنقول ان لم يكن فى غير المنصرف الذى فيه
العلمية المؤثرة شئ منهما اعنى العدل ووزن الفعل فاذا نكر
صرف لبقائه بلا سبب لزوال العلمية وزوالها هى شرط فيه
وان كان فيه احدهما فاذا نكر صرف ايضا لبقائه على سبب
واحد لانه زال العلمية ولم يزل احدهما واعلم انه انما قيد العلمية
بالمؤثرة لانها لو لم يكن مؤثرة لم يصدق قوله كل ما فيه علمية
مؤثرة اذا نكر صرف لان مثل مساجد وجبلى وحمراء اذا سميت

* واذا عرفت العلمية شرطا ومؤثرة ليست شرطا فى العدل ووزن الفعل والعلمية مؤثرة ليست مؤثرة ولا شرطا فى الصفة والجمع * اى واذا عرفت ذلك لزم الترجيح من غير مرجح فى مساجد لانه شرطا فيه

يكون فيه علمية وليس من حكمه اذا نكر صرف لان العلمية غير
مؤثرة لان منع صرفه انما هو لجمعية الاصلية والتانيث
قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل اجم علما الى اخره اعلم
ان نحو اجم غير منصرف للصفة ووزن الفعل واذا سمي
به فكذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اما اذا نكر
بان يقع فيه اشتراك اتفاقي ففيه خلاف بين سيبويه و
الاخفش فقال سيبويه انه غير منصرف لوزن الفعل والصفة
الاصلية وقال الاخفش انه منصرف لانه انما نكر ما لم يعتبر
فيه الوصفية فلم يكن فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل
فصرف وجوابه ان يقول سلمنا انه انما نكر ما لم يعتبر فيه
الوصفية لكن لم قلتم انه لم يعتبر بعد ذلك وبيان ذلك
ان اجم اذا كان علما لم يمكن اعتبار الوصفية لما بين العلمية والو
من التضاد واذا نكر ذلك زال ذلك المانع وكذلك حكم كل ما فيه
صفة مع سبب آخر نحو سكران ولهذا قال في مثل احمر ولم يقل في
احمر وباب ثلث مستثنى من هذا الحكم لانه اذا سمي به لم يبق فيه

العدل

العدل فلم يكن فيه الا العلمية قوله ولا يلزمه باب حاتم الى
آخره اي ولا يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد اعتبارهما
في مثل حاتم اذا سمي به هذا جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال لو كانت الصفة الاصلية
معتبرة بعد العلمية في اجم لكانت معتبرة في مثل حاتم
اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل ولو كانت معتبرة فيه
لكان حاتم غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه
ليس كذلك فلم يكن الصفة الاصلية معتبرة وجوابه ان
لا نسلم ان الصفة الاصلية لو كانت معتبرة بعد العلمية في
اجم لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لان الوصفية لو اعتبرت
في مثل حاتم علما لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع
الصرف لان العلم لا يقع على كثيرين والصفة تقع على كثيرين
واعتبار المتضادين في حكم واحد وهو غير جايز وليس كذلك
اجم بعد تنكير لعدم اعتبار العلمية حتى في منع الصرف
فلم يلزم من اعتبار الصفة في منع الصرف حال التنكير اعتبار
المتضادين وانما قال في حكم واحد لجواز اعتبار المتضادين

في حكمين مختلفين كقوله اتاني وعبد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو
ولو زيت الاحاوصا فاعتبر العلمية في احوص من جهة
منع الصرف وجمعه على احاوص واعتبر الصفة من جهة
جمعه على الحوص واعلم ان قوله وكل ما فيه علمية مؤثرة
فانه اذا انكر صرف انما يكون كليا على رأي الاخفش لا على
راي سيبويه قوله وجمع الباب باللام او الاضافة يجر بالكسرة
اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جميع ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله
الالف واللام انجر بالكسر لفظا ان كان اعرابه لفظيا ولكن
اختلفوا في ان دخول الكسر عليه من حيث انه منصرف او لامن

المرفوعات

من الحيثية ففال قوم انه منصرف لانه لما دخل عليه ما هو من
خواص الاسم اعني اللام والاضافة اخرجه من مشابهة الفعل
الفعل فصار منصرفا فدخله الكسر وقال قوم انه غير منصرف
ايضا لوجود العلتين ايضا فيه بل انما دخله الكسر لان الكسر
انما حذف تبعا للتنوين وحال اللام او الاضافة لم يوجد التنوين
فيحذف فيتبع الكسر وقال قوم ان بقي العلتان حال الكسر كان

غير

غير منصرف كمساجد وجلى وحمراء وسكران صفة عملا بالعلتين
وان لم يبقيا او لم يبق احديهما كان منصرفا كبعلبك وابراهيم
واحمد وعمر وهذا اقرب الى الحق من المذهبين الاولين قوله
المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية اى المرفوع ما اشتمل
على علم الفاعلية وهو الرفع وانما لم يقل ما اشتمل على الرفع لئلا يتوهم
تعريف الشئ بما هو مثله في المعرفة والجهالة فالمرفوعات خبر مبتدأ
محذوف اى هذا الباب المرفوعات ولم يرجع الضمير الى المرفوعات
لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد كما تعريف الاسم والفعل
والحرف وغيرها بل يرجع الى المرفوع قوله فمنه الفاعل اى فمن
المرفوع الفاعل انما ابتدأ بالفاعل من المرفوعات لان الرفع للفاعل
في الاصل وما سواه محمول على الفاعل في الرفع قوله وهو ما اسند
اليه الفعل الى آخره انما قال اسند ولم يقل اخبر ليدخل فيه
فاعل الامر والنهي والاستفهام وانما قال ما اسند اليه
الفعل ولم يقل اسم اسند اليه الفعل ليدخل فيه الفاعل الذي
ليس باسم نحو اعجبني ان ضربت زيدا فان مع الفعل في محل

الصدق والكذب
لان الاخبار يحتمل
ما صدق والانشاء
لان الاسناد
فيهما

قوله كل خبر هو اسناد وليس كل
اسناد خبرا كقولك اضرب ولا تضرب لانهما
فيهما انشاء والفاعل فيهما انت

وهو الذي دخل عليه الالف واللام بمنزلة المدرج

الفاعل ثلثة فاعل في اللفظ والمعنى نحو قام زيد وفاعل
في اللفظ دون المعنى نحو مات زيد وفاعل في المعنى
دون اللفظ نحو قوله تعالى وكفى بالله شهيدا اثر
قد علمت فيما ان العلم الفاعلية مع الرفع
وان الرفع يكون بالضمة والالف والواو ومراده
ان المرفوع ما اشتمل على واحد من هذه الامور
مثاله زيد في قام مرفوع بالضمة فيكون زيد
مشتملا على علم الفاعلية

والقوام ويقوته بحيث يصيران عامل الفعل
لتلقى وعامل المبتدا ومعنوى وما هو عامل اللفظى
اصل بالنسبة الى ما هو عامل معنوى

الرفع بانه فاعل اعجبنى وليس باسم وان كان فى تقدير الاسم

قوله او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة
وغيرهما كالمصدر واسم التفضيل واسماء الافعال والظروف
والجار والمجرور لانها كاسم المفعول لان مرفوعه ليس بفاعل
بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد قايم ابوه وزيد ابوه
فاعل اسم الفاعل فى الاول وفاعل الصفة المشبهة فى الثانى

قوله وقدم عليه اى وقدم الفعل او شبهه على الفاعل لدفع
وهم من يتوهم ان زيدا فى قولنا زيد قام مسند اليه فيكون
فاعلا له لانه على تقدير ان يكون مسندا اليه ليس الفعل
مقدما عليه قوله على جهة قيامه به اى على جهة قيام الفعل بالفاعل
ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد فان زيدا اسند
الفعل اليه وقدم عليه لكن لا من جهة قيامه به لان الفعل وهو التاثير
لا يكون قايما بالمفعول بل قايما بالفاعل وانما قال على جهة قيامه
به ولم يقل قايما به ليدخل فيه الفاعل الذى يقوم الفعل به حقيقة
نحو علم زيد والفاعل الذى لا يقوم الفعل به نحو قرب زيد ومات زيد

مثل قام زيد وزيد قام ابوه

ولم

ولم يقم زيد فالفاعل عند المصنف انما يكون فاعلا بثلثة شروط
احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه والثانى ان يكون
الفعل او شبهه مقدما عليه والثالث ان يكون الفعل
او شبهه قايما به ولم ينتقض الحد بمثل زيد فى قولنا ان قام
زيد قمت لان المراد بالاسناد اعم من الاسناد بالفعل
او تقدير الاسناد ولا بمثل زيد فى لم يقم زيد مع انه ما اسند
اليه الفعل لان المراد بالاسناد هو الاسناد فى الايجاب
او بالسلب ولقائل ان يقول لا يخلو من ان يراد بالفعل فى
قوله ما اسند اليه الفعل هو الفعل الاصطلاحى او الفعل
الحقيقى الذى هو المصدر وايا ما كان ففيه اشكال اما ان
اريد به الفعل الاصطلاحى فلان الفعل الاصطلاحى غير
قايم بالفاعل كما انه غير قايم بالمفعول واما ان اريد به الفعل
الحقيقى فلانه لا حاجة حينئذ الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد به مدلول الفعل الاصطلاحى وهو الحدث المقترن
باحد الازمنة الثلثة او شبهه اعنى الحدث فقط والضمير

عـ لان الفعل الاصطلاحى يقترن باحد الازمنة
الثلثة ليست بقائمة بالفاعل اذ القائم بالشخص

في قيامه يعود الى ذلك المدلول وح لا يشكل الحد وفيه نظر
لانه ينتقض الحد ببعض التوابع نحو اعجبني زيد حسنه مع ان
حسنه اسند اليه الفعل مقدما عليه على جهة قيامه به
وليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند اليه
اولا قوله والاصل ان يلي فعله اى واصل الفاعل ان يلي الفعل
ويتقدم على المفعول وسائر المعمولات للفعل الان قربه بالفعل
اكثر من قرب سائر الاشياء بالفعل لان الفعل لا يفيد بدونه
ويفيد بدون سائر الاشياء ولكونه موجدا للفعل غالبا
بخلاف سائر الاشياء قوله فلذلك جاز ضرب غلامه زيدٌ
الى آخره اى ولاجل ان اصل الفاعل ان يلي فعله ويتقدم على
المفعول جاز ان يقال ضرب غلامه زيد فانه لولا ان زيدا المؤخر
لفظا عن غلامه مقدم رتبة على غلامه لزم اضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة وهو غير جائز وهذا جاز ان يقول ظننتهما الزيدان
منطلقين ولاجل ان اصل الفاعل ان يتقدم على المفعول
امتنع ان يقال ضرب غلامه زيد لانه يلزم منه اضمار قبل

الذكر لفظا ورتبة انما لفظا فظاهر لان الضمير الذي في غلامه
يعود الى زيد وزيد مؤخر لفظا وانما تقديمه رتبة فلان غلامه
فاعل ضرب وزيد مفعول ضرب والفاعل مقدم على المفعول
رتبة فان قيل لم جوزتم اضمارا قبل الذكر في مثل قولنا اكرمني
وضربت زيدا ولم يجوزوا فيما نحن فيه مع وجود المفسر
بعده في الموضعين قلنا للضرورة ثمة وهي وجوب وجود
الفاعل وامتناع وجوده الا مع اضمار قبل الذكر على تقدير اعمال
الفعل الثاني وهي مفقودة ههنا لجواز تقديم المفعول على
الفاعل اعلم ان المفعول الاول من باب اعطيت بمنزلة
الفاعل في مثل اخذ والثاني بمنزلة المفعول في مثل اخذ
عند البصريين في عدم جواز اعطيت صاحبه الدرهم وجواز
اعطيت درهمه زيدا ومنه قوله ومن كان يعطى حقه من القصايدا
قوله واذا انثنى الاعراب الى آخره اى واذا انثنى الاعراب في
الفاعل والمفعول معا لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى
وضرب من على الباب من على السطح وجب تقديم الفاعل

على المفعول دفعا للالتباس وانما قال والقرينة لانه لو انتفى
الاعراب لفظا فيهما ولم ينتف القرينة لم يجب تقديم الفاعل
على المفعول نحو اكل موسى الكمثرى فان من المعلوم ان موسى
اكل والكمثرى ماكول وضرب موسى العاقل عيسى العاقل
وضربت موسى سعدى فلم تحصل الالتباس بتأخر الفاعل
وكذلك اذا كان الفاعل مضمرا متصلا وجب تقديم الفاعل
على المفعول لانه لو اخر لزم ان لا يكون متصلا وقد فرض
انه متصل هذا خلف وانما لم يجز ان يكون الفاعل متصلا
مؤخرا عن المفعول المتصل لكراهتهم ان يقدم الاضعف
على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة كضربني وانما قال
مضمرا لانه لو كان الفاعل ظاهرا لم يجب تقديمه على المفعول
وانما قال متصلا لانه لو كان مضمرا منفصلا لم يجب تقديمه
على المفعول نحو ماضرب بني الا انت وما ذكره يشكل بمثل
قولنا زيدا ضربت فان فاعله مضمر متصل مع جواز تقديم
المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من وجوب

تقديم

تقديم الفاعل على المفعول امتناع تقديم المفعول عليه فقط
وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعدا وجب تقديم الفاعل
على المفعول نحو ماضرب زيدا الا عمرو الا انه لو اخر انقلب
المعنى لان معنى ماضرب زيدا الا عمرو انحصار ضرب زيد
في عمرو ومع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر
واذا قيل ماضرب عمرا الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا
لشخص آخر وليس يجوز ان يكون عمرو مضروبا لآخر وفيه نظر
لانه انما يلزم انقلاب المعنى ان لو قدم المفعول على الفاعل
من غير الا انما اذا قدم عليه مع الا فلم يلزم انقلاب المعنى
وهو ظاهر نحو ماضرب الا عمرا زيد لا يقال لو جاز ماضرب
الا عمرا وزيد فلا يخفى من ان يجوز مع تعدد المستثنى المفرغ
بعد الا في الفاعل والمفعول بمعنى ماضرب احدا الا
اولا مع تعدد المستثنى المفرغ فان الاول كان الحصر فيهما
والمقصود الحصر في احدهما هذا خلف وان كان الثاني
كان القول ماضرب الا عمرا وزيد ممتنعا لانه يبقى الفعل

بلا فاعل ولا قايم مقام الفاعل لان زيدا يمتنع ان يكون
فاعلا لما ضرب لانا نختار القسم الثاني وهو انه
يجوز بلا مع تعدد المستثنى المفرغ ونمنع بقاء الفعل
بلا فاعل لان زيدا المؤخر لفظا مقدم رتبة يكون فاعلا
للفعل ويكون تقدير ما ضرب زيد الا عمرو اوح
لم يلزم بقاء الفعل بلا فاعل مع ان الاخفش اجاز في كتابه
الكبير وكذلك عبد القايم وكذلك اذا وقع مفعول
الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب زيد عمرو الا ان
معناه ما ضرب زيد الا عمرو فالعلة التي ذكرناها
في الا موجودة ههنا قوله واذا اتصل به ضمير مفعول الى
آخره اي اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود الى المفعول نحو ضرب زيدا
غلامه وجب تأخير الفاعل عن المفعول لانه لو قدم وقيل
ضرب غلامه زيد لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه
ممتنع كما مر اعلم انه اذا اتصل بالمفعول الاول من باب اعطيت
ضمير المفعول الثاني منه وجب تأخير الاول نحو اعطيتك درهما

صاحبه

صاحبه عند البصريين لان حق المفعول الاول ان يتقدم على ٤٠
الثاني فيكون بمنزلة الفاعل والحكم فيه وجوب التأخير كما
عرف وكذلك اذا وقع الفاعل بعد الا وجب تأخير الفاعل
عن المفعول نحو ما ضرب عمرا الا زيد لانه لو قدم انقلب
المعنى لان معنى قولنا ما ضرب عمرا الا زيد ان عمرا
ليس مضروبا الا لزيد وزيد جاز ان يكون ضاربا لغير عمرو
واذا قدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا جاز
ان يكون عمرو مضروبا لغير زيد ولم يجز ان يكون زيد ضاربا
لغير عمرو وفيه من الاشكال الذي عرفته وكذلك اذا وقع
الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب عمرا الا زيد وجب تأخير
الفاعل عن المفعول لانه في المعنى ما ضرب عمرا الا زيد فالعلة
التي ذكرناها في امتناع تقديم الفاعل في الا ههنا موجودة في انما
وكذلك اذا اتصل مفعول الفاعل بالفعل والفاعل غير
متصل نحو ضرب بني زيد وجب تأخير الفاعل لانه لو قدم
لزم انفصال المفعول والتقدير انه متصل هذا خلف

ع والقايل ان يقول ان من جملة المواضع التي
وجب تقديم المفعول على الفاعل كون المضاف
جزء من مجموع نحو زيد هند ضاربها
ولم يذكر المصنف وجوابه انه مندرج
تحت قوله او اتصل مفعوله وهو غير متصل
ولهذا لم يذكره

وانما قال والفاعل غير متصل لانه لو كان الفاعل متصلا
مع اتصال المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول
نحو ضربتك لما ذكرناه قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة
الى آخره اعلم ان الفعل الرافع للفاعل يحذف ليقام قرينة دالة
عليه تارة على سبيل الجواز وتارة على سبيل الوجوب اما على
سبيل الجواز فكقول القائل زيد في جواب من قال من قام اى
قام زيد فيجوز اظهار قام وحذفه وكقوله وليبك يزيد ضارع
لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح حي الحوادث اى الحوادث
الزمان فكان قائلا قال من يبكي يزيد فقال ضارع اى يبكيه
ضارع لخصومة فضارع مرفوع بانه فاعل فعل محذوف والضارع
الضعيف الذليل والمختبط السائل الذي يختبط بالليل
والطوائح جمع المطيحة على خلاف القياس ومثله قوله تعالى
يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح الباء على قراءة عاصم
وابن عامر فرجال مرفوع بانه فاعل فعل محذوف فكان قائلا
قال من يسبحه فقيل رجال اى يسبحه رجال ولا يجوز ان يكون رجال

مرفوعا

مرفوعا على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يسبح لان
الرجال ليسوا مسبحين في البيوت المذكور بالغدو والآصال
واما حذف الفعل على سبيل الوجوب ففي كل موضع له مفسر
كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاحد مرفوع
بانه فاعل فعل محذوف اى ان استجارك احد من المشركين
استجارك وانما وجب حذفه لانه فسر هذا الفعل بفعل
بعده فلو اتي به لزم جمع المفسر والمفسر وهو غير جائز لان
ذكر المفسر يصير حشوا بلا فائدة وانما قلنا انه فاعل
فعل محذوف ولم يقل انه مبتدأ ما بعده خبره لان ان حرف
الشرط وحرف الشرط يجب ان تدخل الفعل لفظا او تقديرا
قوله وقد يحذف ان والفعل معا اى وقد يحذف الفاعل والفعل جميعا
في جواب من قال اقام زيد فيقال في جوابه نعم اى نعم قام زيد
فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما وانما قدر
الجملة الفعلية في قولك نعم لا الاسمية وهي المبتداء والخبر
ليكون الجواب مطابقا للسؤال قوله واذا تنازع الفعلان

الى آخره اى اذا تنازع العاملان اكثر اسما ظاهرا بعدهما
سواء كان العاملان فعلين نحو ضربت واكرمت زيدا
او اسمين نحو انا ضارب ومكرم زيدا بمعنى ان كل واحد
منهما يطلب ان يعمل فى ذلك الاسم ومراد التنازع قد يكون
فى الفاعلية اى كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك
الاسم فاعلا له او قايم مقامه نحو ضربنى واكرمنى زيد و
ضُرِبَ واكْرِمَ زيد وقد يكون فى المفعولية اى كل واحد
منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحا نحو
نحو ضربت واكرمت زيدا او غير صريح كقوله تعالى
يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة وقد يكون فى الفاعلية
والمفعولية اى احدهما يقتضى الفاعلية والآخر يقتضى
المفعولية وهو على ضربين احدهما ان الاول يقتضى الفاعلية
والثانى يقتضى المفعولية نحو اكرمنى وضربت زيدا واكْرِم
وضربت زيدا والثانى ان يقتضى الاول المفعولية والثانى
الفاعلية نحو اكرمت وضربنى زيد واكرمت وضُرب

قوله يستفتونك ويفتيكم تنازعا فى الكلالة
وهو غير صريح لان الكلالة لا تصح ان تكون مفعولا

زيد

زيد واشار الى هذين الضربين صريحا بقوله مختلفين اى
متعاكسين فى الاقتضاء ليكون الاقسام الاربعة مذكورة
بالفعل وهو حال عن الفعلين المقدرين بعد قوله وقد يكون
فى الفاعلية اى وقد يكون تنازع الفعلين فى الفاعلية و
المفعولية متعاكسين بمعنى ان الاول يقتضى الفاعل والثانى
يقتضى المفعول او بالعكس ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية
والمفعولية لانه يقع زايدا غير محتاج اليه ولانه لو كان
كذلك لوجب تانيثه ويمكن ان يقال ايضا انما قيد الفعلين
بمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد و
ضربت ضربت زيدا من هذا الباب فانه ليس منه لان
الفعل الثانى تاكيد الاول والمراد بالمختلفين على هذا الوجه
هو المختلفان فى لفظهما او فى عملهما حتى لا ينتقض بمثل
ضربت وضربنى زيد وانما قال فى الفاعلية والمفعولية
ولم يقل فى الفاعل والمفعول ليتناول مفعولا لم يسم فاعله
والجار والمجرور فالبصريون يختارون اعمال الفعل الثانى

مختلفين فى العمل دون اللفظ

في ذلك الاسم للقرب والجوار والكوفيون يختارون اعمال
الفعل الأول في ذلك الاسم لكونه اهم لتقدمه واعمال
الاهم اولى ولكل واحد من الفريقين حجج ومناقضات كثيرة
لكن لا تطول الكتاب بذكرها وانما قال ظاهر الامتناع
تنازعهما مضمرا بعدهما لاستواء الفعلين في الاضمار
سواء كان مضمرا غائبا نحو زيد ضربني واكرمني او مضمرا
مخاطبا نحو ضربت واكرمت او متكلما نحو ضربت واكر
لدفع الالتباس كذا في غيره وفيه نظر لجواز ان يقال
ماضربت واكرمت الا انا او انت وماضربت واكرمت الا اياك
وزيد ضربك واهانك او ضرب واهانك ولا يجاب عنه
بان معمول احدهما محذوف لا مضمر لان الكلام في تنازع
الفعلين واعمال احدهما سواء حذف معمول الآخر او اضمر
وانما قال بعدهما لانه لو كان الاسم قبلهما او بينهما امتنع التنازع
او لم يترتب المذكور عليه لانهما ان اقتضيا الفاعل نحو زيد
ضربني واكرمني ونحو ضربني زيد واكرمني او اقتضيا المفعولية

والمفعولية

بعدهما لانهما اذا تنازعا مضمرا بعدهما لم
يكن الحكم مثل ما ذكر بل استوى الفعلان
في الاضمار اما اذا تنازعا مضمرا غائبا
نحو زيد ضربني واكرمني فظاهر واما اذا
تنازعا مضمرا مخاطبا او متكلما نحو ضربت
واكرمت وضربت فلان الاسم اما ان يقع قبل
الفعلين او بعدهما فاذا وقع بعدهما فهو على الخلاف
لان احدهما ينظر الى القرب والآخر الى الاولية

وهذا الخلاف انما يتحقق اذا وقع بعدهما نحو
اذا وقع قبلهما نحو زيد ضربت واكرمت
فتعين ان يكون مفعولا للفعل الاول للقرب
والاولية واذا وقع بينهما نحو ضربت زيدا
واكرمت فتعين ايضا ان يكون مفعولا للاول
وعاملا للقرب منسابا وبانحطاط الواقع مانع
من اعمال الثاني فيه فتعين الاول
ان شروط التنازع ان يكون الاسم الواحد
واقعا بعدهما

الباب

٤٢

والمفعولية وتقدم عليهما نحو زيد ضربني واكرمت وزيدا
ضربت واكرمني او اقتضى الثاني الفاعلية والاول المفعولية
وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني لزم الامر الاول
لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية
والثاني المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت
او اقتضيا المفعولية نحو زيدا ضربت واكرمت ونحو ضربت
زيدا واكرمت لزم الامر الثاني وهو عدم ترتب الحكم المذكور
عليه لتعين زيد في المثال الاول لان يكون فاعلا لضربني
لاسناد الفعل اليه ومجيئه بعده من غير ورود عامل آخر
عليه ولتعين زيد في المثالين الاخيرين لان يكون مفعولا لضرب
لما ذكرنا في لزوم الامر الثاني نظر قوله فان علت الثاني
اضمرت الفاعل اي ان اعملت الفعل الثاني كما مر في البيتين
فالفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل او يقتضي المفعول فان
اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في الاول موافقا للاسم
الظاهر في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع

تقول ضربني واكرمت زيدا وضربني واكرمت الزيدين
وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا
وضربتاني واكرمت الهندين وضربنني واكرمت الهندات
ولا يحذف فاعل الفعل الاول خلافا للكسائي فانه يختار
حذف الفاعل ضربا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يجز حذف
الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال الفعل بدونه
والفرق بين الحذف والاضمار انما يظهر في التثنية والجمع
والتانيث تقول على تقدير الحذف ضربني واكرمت الزيدين
ضربتني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت هندا وضربتني
واكرمت الهندين وضربني واكرمت الهندات والمراد بالنا
في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل وما يقوم مقام الفاعل
ليدخل فيه مثل ضرب وضربت زيدا ويعلم ان المراد ذلك
من قوله قبل في الفاعلية قوله وجاز خلافا للفراء اى وجاز عنده
المسئلة وهو ان الفعل الاول يقتضي الرفع والثاني يقتضي النصب
ويعمل الفعل الثاني دون الاول نحو ضربني واكرمت زيدا خلافا

للفراء

ويعلم منه انه لو اقتضى الفعلان الرفع او النصب نحو
ضربني واكرمني زيد او ضربت واكرمت زيدا فان زيدا في
الاول فاعلهما وفي الثاني مفعولهما او الاول النصب والثاني
الرفع او الاول الرفع والثاني النصب واعمل الاول دون
الثاني الجائز عند الفراء والذي احتج به الفراء انه لو جاز مثلها
لزم احد الامرين وهو اما حذف الفاعل من الاول واما اضمار
قبل الذكر وكل واحد منهما غير جائز والذي يبطل الفراء قول
الشاعر وكمتا مقدما ما كان متونها جرى فوقها واستشعر
لونَ مذهبٍ فان جرى واشعرت واستشعرت تنازعا
لونَ مذهبٍ وجرى اقتضى الرفع واستشعرت اقتضى النصب
واعمل استشعرت دون جرى قوله وحذفت المفعول
في الاول ان استغنى عنه والا اظهرت اى ان اعملت الفعل
الثاني كما مر اى البصريين والفعل الاول يقتضي المفعول حذفت
المفعول من الفعل الاول ان استغنى عن ذلك المفعول عن ذلك
المفعول نحو ضربت واكرمني زيد وانما لم يجز اضمار مرفوعا من

الاصبين وهو اما حذف الفاعل وانما اضمار قبل
الذكر وكل واحد منهما غير جائز وانما وجب اعمال
الاول فيهما والذي يدل على ذلك ما تقول في العرب
على هذه المسئلة كقولك وكتمنا ما الا آنف واباه
عنه باتفاق خلاف القياس واستعمال الفصحاء وهو
الفراء ضعيف لان منع الاستعمال اكثر من ان

الاضمار قبل الذكر وانما لم يجز منه في الفاعل لوجوب ذكر
الفاعل دون المفعول فلم تكبوا في الفاعل اضمار قبل الذكر
مع تفسير للضرورة ولم يركبوا في المفعول لعدم الضرورة
وان لم يستغن عن ذلك المفعول اظهرت ذلك المفعول نحو
حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني
وحسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت
فوجب فيه اظهار مفعول حسبني وهو منطلقا الاول لان
حذفه ممتنع لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت
كما يجيء ولا يجوز اضماره لئلا يلزم منه اضمار قبل الذكر في المفعول
الذي هو فضلة وفيه نظر لجواز اضمار المفعول الثاني لحسبني
بعد ذكره منطلقا نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا اياه
قوله وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول
على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر اي وان اعملت الفعل
الاول كما وراي الكوفيين فالفعل الثاني اما ان يقتضي
الفاعل او المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل

في

في الفعل الثاني موافقا للظاهر تقول ضربت واكرمني زيدا
وضربت واكرمت الزيدين وضربت واكرموني الزيدين
والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما
يقوم مقامه ليدخل فيه مثل ضرب واكرم زيدا وان
اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت ذلك المفعول على
المختار ليطابق الملزوم المراد ولدفع التباس المفعول
بما هو غيره وجاز الحذف ايضا ان لم يمنع مانع لوجود القرينة
الدالة عليه مثلا تقول في الاضمار ضربني واكرمته زيد
وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون
وتقول في الحذف ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمت
الزيدون وتقول في الحذف ضربني واكرمت زيد وضربني
واكرمت الزيدان وضربني واكرمت الزيدون واما
اذا منع مانع من الاضمار والحذف فوجب الاظهار نحو
حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان
حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقا واعمل فيه حسبني

توجب اظهار المفعول الثانى لحسبتهما وهو مطلقين لانه
لولا الاظهار لزم احد الامرين المحذورين اما الحذف واما
الاضمار والاول غير جائز لانه لايجوز الاقتصار على احد
مفعولى باب حسبت والثانى غير جائز لانه لو اضمر لاضمر مفردا
او شنى لاسبيل الى الاول لانه يمتنع ان يقال حسبنى وحسبتهما
اياه الزيدان مطلقا لانه لما كان المفعول الاول فى باب
حسبت مثنى وجب ان يكون المفعول الثانى كذلك لكون
الثانى عبارة عن الاول فى المعنى ولاسبيل الى الثانى لانه
يمتنع ان يقال حسبنى وحسبتهما اياهما الزيدان مطلقا
لان الضمير يعود الى المفرد وهو مطلقا والضمير الذى يعود
الى المفرد يجب ان يكون مفردا وفيه نظر لانه ليس من هذا
الباب وانما يكون منه ان لو تنازع الفعلان معمولا واحدا
لكنه ليس كذلك لان الاول يقتضى المفرد والثانى المثنى
وجوابه ان الاول والثانى تنازعا اسم فاعل الانطلاق
من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى والافراد انما لزم من حيث

انه

انه اعمل فيه الاول فلو اعمل فيه الثانى لزم التثنية قوله
وقول امرئ القيس كفانى ولم اطلب قليل من المال آخ استدل
الكوفيون على ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل
الثانى بقول امرئ القيس وهو لو ان ما اسعى لادنى معيشة
كفانى ولم اطلب قليل من المال ووجه الاستدلال به
ان كفانى ولم اطلب تنازعا قليلا وكفانى اقتضى رفع
قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو اختار اعمال الفعل الاول
مع انه يلزم منه حذف المفعول من الثانى ولم يلزم حذف
الشئ على تقدير اعمال الفعل الثانى لان الفعل الاول يقتضى
الفاعل والفاعل لايحذف بل تضمر فلولا ان اعمال الفعل
الاول اولى من اعمال الفعل الثانى لم يختر امرئ القيس
مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصيح لايختار الا ما هو الافصح
واجاب عنه المصنف بقوله ليس منه لفساد المعنى اى
ليس هذا البيت مما تنازع فيه الفعلان ظاهرا لانه لو تنازعا
لفسد المعنى لانه يلزم منه اجتماع النقيضين وذلك مبنى

على معرفة المتقدمين احديهما ان لولانتفاء الثاني لانتفاء الا
فلو دخل لو على المثبت لصار ذلك المثبت منفيا ولو دخل
على المنفي فصار ذلك المنفي مثبتا والثانية ان حكم المعطوف
على جواب لو هو حكم جواب لو فقوله ولو اطلب يكون معطوفا
على جواب لو واذا تقررت هاتان المقدمتان فنقول لو تناول
كفاني ولو اطلب في قليل من المال من حيث المعنى يلزم منه
اجتماع النقيضين لان قوله لو تناولها اسعى لادنى معيشة مثبت
فيكون منفيا بعد دخول لو عليه فلم يكن سعيه لادنى معيشة
واذا لم يكن ساعيا لادنى معيشة لم يكن طالبا لقليل من
المال واذا لم اطلب قليلا من المال في حكم جواب لو يكون
مثبتا فيكون طالبا لقليل من المال فاذا يلزم ان يكون
طالبا لقليل من المال وان لا يكون طالبا لقليل من المال
وهو اجتماع النقيضين وانه محال واذا لم يكن من هذا الباب
فمفعول لم اطلب محذوف وتقديره لم اطلب الملك والمجد
ويدل عليه البيت الثاني لهذا البيت وهو قوله ولكنما

اسعى

اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي قوله مفعول
ما لم يسم فاعله الى آخره اعلم انه انما ذكر المفعول الذي
لم يسم فاعله لانه لما ذكر تعريف الفاعل بحيث لم يدخل فيه
مفعول ما لم يسم فاعله وجب افراده بالذكر لانه من المرفوعات
ومفعول ما لم يسم فاعله هو كل مفعول حذف فاعله واقيم
هو مقامه نحو ضرب زيد وشرطه ان تغير صيغة الفعل
الى فعل ان كان ماضيا والى يفعل ان كان مضارعا اي
يضم اوله ويكسر ما قبل آخره ان كان ماضيا ويضم اوله
ويفتح ما قبل آخره ان كان مضارعا ويعلم من قوله وشرطه
ان تغير صيغة الفعل ان التغيير المذكور شرط فيما اذا كان
عامله فعلا اما اذا كان اسما نحو زيد مضروب غلامه فليس
بشرط فان عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا ويتناول
حذف المذكور القسمين قوله ولا يقع المفعول الثاني الى آخره
اي لا يقع المفعول الثاني من باب علمت نحو علمت زيدا قائما
مقام الفاعل لان المفعول الثاني من باب علمت مسند

الى المفعول الاول دايما لكونهما مبتداء وخبرا فى الاصل فلو
وقع مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه فى حالة واحدة
وهو غير جايز وكذلك لايقع المفعول الثالث من باب اعلمت
زيدا عمروا خيرا الناس لايقع موقع الفاعل لان المفعول
الثالث مسند الى المفعول الثانى فلو وقع موقع الفاعل
لكان مسندا ومسندا اليه فى حالة واحدة وانه غير جايز
وكذلك المفعول له نحو ضربت زيدا تأديبا له لايقع موقع
الفاعل لان النصب هو المشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل
لكان مرفوعا فلم يشعر بالعلية اعلم ان المراد من قوله المفعول
له لايقام مقام الفاعل هو المنصوب لا الذى مع اللام فان
الذى مع اللام يجوز اقامته مقام الفاعل لانه يفهم منه
العلية كقوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال
رجال فانه لا امتناع فى جعل له قايما مقام الفاعل كما لايمتنع
جعل فيها قايما مقام الفاعل وكذلك المفعول معه نحو استوى
الماء والخشبة لايقع مقام الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل

لكان

لكان اما مع الواو نحو استوى والخشبة او لا مع الواو نحو
استوى الخشبة لا سبيل الى الاول لانه يلزم المعطوف
بدون المعطوف عليه لان المفعول معه معطوف على ما
قبله بالحقيقة اللغوية ولا سبيل الى الثانى لان المفعول
معه هو المذكور بعد الواو ولم يذكر الحال والتمييز مع
انهما لايقعان موقع الفاعل لانه يعلم من قوله كل مفعول
حذف فاعله لانهما ليسا بمفعولين قوله واذا وجد
المفعول به الى آخره اى اذا وجد المفعول به وجد ظرفا الزمان
والمكان والمصدر والجار والمجرور تعين المفعول به
لان تقوم مقام المفاعل لان مناسبته بالفاعل اكثر فتقول
فى ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى
داره ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا
فى داره تقيم زيد مقام الفاعل وتنصب ما سواه على ما
كان عليه وانما قيد المصدر بالصفة لانه لم يقع موقع الفاعل
الا بعد تقييده بامر زايد على مدلول الفعل من صفة او غيرها

ليفيد فائدة زائدة على مدلول الفعل قوله فان لم يكن فالجميع
سواء اى فان لم يوجد المفعول به فالجميع اعنى ظرفا الزمان
والمكان والمصدر والجار مع المجرور سواء فى قيام مقام
الفاعل فانت مخير فى ذهب بزيد يوم الجمعة امام الامير
ذهابا شديدا فى اقامة اى واحد منها مقام الفاعل
فاى منها اقمته مقام الفاعل جعلت ما سواه منصوبا
قوله والاول من باب اعطيت اولى من الثانى اى اقامة
المفعول الاول من باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما
اولى من اقامة المفعول الثانى لان مناسبة المفعول الاول
بالفاعل اكثر من مناسبة المفعول الثانى لان الاول آخذ
والثانى مأخوذ ولا شك ان نسبة الآخذ الى الفاعل اكثر
من نسبة الماخوذ الى الفاعل واراد بباب اعطيت كل
فعل كان فى مفعوله الاول فاعلية ما وفى الثانى مفعولية ما
قوله ومنها المبتداء والخبر اى من الموضوعات المبتداء والخبر
قوله فالمبتداء هو الاسم المجرد الى آخره فقوله الاسم هو المقصود

لانه

لانه لا يكون الا اسما او ما فى معنى الاسم نحو عندى انك عالم
وتسمع بالمعيدى خير من ان تراه اى ان تسمع بالمعيدى اعنى
سماعك بالمعيدى وقوله المجرد عن العوامل اللفظية احتراز
به عن الاسماء التى لا يكون مجردة عن العوامل اللفظية كاسمى
ان وكان واسمى ما ولا والمفعول الاول من باب علمت
والثانى من باب اعلمت وقوله مسندا اليه احترز به
عن الاسماء المجردة عن العوامل اللفظية التى هى فى حكم
الاصوات التى ينعق بها وهى الاسماء الغير المركبة مع غيرها
واحترز به ايضا عن خبر المبتداء لانه وان كان مجردا عن
عوامل اللفظية لكنه ليس مسندا اليه بل مسند به قوله
او الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام او حرف النفى ليدخل
فيه مثل اقايم زيد وما قايم زيد فان اقايم مبتداء مع انه
ليس مسندا اليه وزيد فاعل له ساد مسد الخبر على معنى
ان الفائدة التى تحصل من المبتداء والخبر تحصل منهما فلو لم
يقل او الصفة لخرج من تعريف المبتداء هذا النوع وهو من المبتداء

وانه غير جائز وانما قال بعد الف الاستفهام ولم يقل بعد حرف
الاستفهام كما قال بعد حرف النفي لامتناع ان يقال هل قائم زيد
على ما يجيء واعلم انه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان اولى
ليدخل فيه مثل هل قايم زيد قوله رافعة لظاهر احترازا به عن
الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام وحرف النفي رافعة
لمضمر نحو اقايمان الزيدان فانها لم يكن مبتداء بل خبر مبتداء
والزيدان مبتداء لانها لو كانت مبتداء والزيدان فاعل لها
سادة مسد الخبر لم يثنى لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر
لم يثنى ولم يجمع كما هو المقرر من قاعدتهم فلو لم يقل رافعة
لظاهر لكان مبتداء وليس كذلك لانه خبر مبتداء وفيه نظر
والصواب ان يقال رافعة لغير ضمير مستتر يخرج عنه مثل
اقايمان الزيدان واقايمان هما ويدخل فيه اقايم الزيدان واقايم
انتم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالظاهر في قوله رافعة
لظاهر هو اللغوي لا الاصطلاحي وح لم يتوجه النقض بمثل
اقايم انتم لان انتم ظاهر في اللفظ ولقائل ان يقول ان الحد

يشكل

يشكل بمثل اقايم ابوا زيد اذا جعلت زيد مبتداء واقايم
خبرا وابوا فاعله لقايم اعلم ان هذا الحد غير شامل لاسم الفعل
مع انه مبتداء على ما اختاره في باب اسماء الافعال خور ويد
زيدا وان لم يكن رويد مسندا اليه قوله مثل زيد قايم وما قايم
الزيدان واقايم الزيدان فالمثال الاول للمبتداء الذي هو اسم
مجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه والمثال الثاني للمبتداء
الذي هو صفة واقعة بعد حرف النفي رافعة لظاهر والمثال
الثالث للمبتداء الذي هو صفة واقعة بعد الف الاستفهام
قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان طابقت الصفة
الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر
مفردا واقعا بعدها نحو اقايم زيد وما قايم زيد واقايم انت
جاز الامران اي جاز ان يكون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها
وح يكون داخلة في تعريف المبتداء لكونها رافعة لظاهر وجاز
ان يكون ما بعدها مبتداء وهي خبره وح لم يكن داخلة في
تعريف المبتداء لكونها رافعة لمضمر وانما قال مفردا لانها لو طابقت

مثنى او مجموعا لم يجز الامران كما مر قوله والخبر هو المجرد المسند
المغاير للصفة المذكوره قوله المجرد احترازا به عن خبر ان
وخبر كان وغيرها وانما قال المجرد ولم يقل الاسم المجرد لان
خبر المبتدأ قد يكون غير اسم قوله المسند به احترازا به عن
المبتدأ الذي هو المسند اليه قوله المغاير للصفة المذكورة
احترازا به عن الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
رافعة لظاهر وفيه نظر لان الفعل المضارع نحو يضرب زيد
يصدق عليه انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة مع
انه ليس بخبر مبتدأ وينتقض ايضا بمثل اقايم في اقايم انتم
لكونه مجردا مسندا به مغايرا للصفة المذكورة مع انه ليس
بخبر ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند المسند
الى المبتدأ وعن الثاني بان المراد بالظاهر هو اسم ملفوظ
سواء كان مظهرا او مضمرا قوله واصل المبتدأ التقديم اي
اصل المبتدأ ان يكون مقدما على الخبر لانه محكوم عليه وحق
المحكوم عليه ان يكون مقدما على المحكوم به قوله ومن ثم جاز

في

قوله واصل المبتدأ التقديم لانه محكوم عليه
قلت والفاعل ايضا محكوم عليه ولا يجب تقديمه
عند البصريين اجماعا وانما كان اصل المبتدأ
التقديم لان الخبر اذا كان مشتقا ففيه ضمير
عايد الى المبتدأ هذا راي البصريين

في داره زيد الى آخره اي ومن اجل ان اصل المبتدأ التقديم جاز
ان يقول في داره زيد لان زيد وان كان مؤخرا عن في داره
لفظا فهو مقدم تقديرا ولاجل هذا امتنع ان يقال صاحبها
في الدار لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لان
الضمير في صاحبها يعود الى الدار وهو مقدم على الدار لفظا
ومعنى اما تقدمه لفظا فظاهر واما تقدمه معنى فلان صاحبها
مبتدأ وحقه ان يكون مقدما على الخبر قوله وقد يكون
المبتدأ نكرة اعلم ان حق المبتدأ ان يكون معرفة لانه محكوم عليه
وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة ليمكن ان يخبر عنه بخبر والا
لم يفد ولكن جاز ان يقع نكرة اذا تخصصت تلك النكرة بوجه
من الوجوه لانه حينئذ يقرب من المعرفة والمخصصات على ما
ذكر في الكتاب ست احدها تخصصه بالوصف نحو قوله
تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فقوله ولعبد مبتدأ و
مؤمن صفته وخير من مشرك خبر فالمبتدأ ههنا نكرة
تخصصت بالصفة والتصغير كالصفة نحو رجيل قايم لانه

في معنى الصفة والثاني تخصصه بالعلم بثبوت الخبر له كقولك
ارجل في الدار ام امرأة فرجل مبتداء نكرة وخبر في الدار وامرأة
عطف على رجل والمبتداء النكرة تخصص ههنا بحصوله في الدار
لانه ثبت في استعلامهم انه انما يسأل بالهمزة وام اذا عرف
حصول احدهما في الدار لكن لا على التعيين والثالث تخصصه
بالعموم كقولك ما احد خير منك واحد مبتداء ومونكرة
وخير منك خبر والمبتداء النكرة تخصص بالعموم الذي
افاده حرف النفي الداخل عليها لما ثبت في كلامهم ان حرف
النفي اذا دخل النكرة افاد العموم فلولا افادة العموم لم يجز
كما لم يجز ان يقال احد خير منك لعدم الفائدة وكذلك في
كل موضع يفيد العموم نحو تمر خير من كسيرة ونحو من عندك
وما عندك وما احسن زيدا والرابع تخصصه بكونه فاعلا
في المعنى او موصوفا بصفة في المعنى كقولهم شر اهر ذا ناب
فشر مبتداء نكرة واهر فعل ماض فاعله مضمر عايد الى شر وذا
ناب منصوب باته مفعول اهر والجملة في محل الرفع باته

خبر المبتداء والمبتداء النكرة تخصص اتما بالصفة المحذوفة
تقدير شر عظيم اهر ذا ناب او تخصص بما يختص به
الفاعل حتى جاز وقوعه نكرة وهو تقدم الحكم عليه وانما قلنا
انه تخصص بما يختص به الفاعل لانه فاعل في التقدير
لان معناه ما اهر ذا ناب الاشر والخامس تخصصه بكون
الخبر ظرفا مقدما عليه كقولك في الدار رجل فرجل مبتداء
وهو نكرة وفي الدار خبر وتختص المبتداء النكرة بالحكم
المتقدم عليه مع الاتساع في الظروف ولهذا لم يجز قايم
رجل والسادس تخصصه بالمتكلم وهو في الدعا له او في الدعا
عليه نحو سلام عليك فسلام مبتداء نكرة وعليك جار
مجرور في محل الرفع بانه خبر المبتداء وتختص المبتداء النكرة
بالمسلم اذ معناه اسلم سلاما عليك فحذف فعله كما يحذف
افعال المصادر فصار سلاما عليك فعدل عن النصب
الى الرفع للثبات والبقاء لان النصب مشعر بالفعل
المقدر وهو سلمت واسلم فان كان الاول لم يدل الاعلى

الماضى وان كان الثانى لم يدل الا على الحال او على الاستقبال
والرفع غير مشعر بالفعل فيكون معناه سلام عليك مطلقا
من غير اعتبار الماضى والمستقبل او الحال واذا كان كذلك
كان سلام مختصا بالمسلم كما كان حال النصب وفيه نظر
لان مراد المسلم بقوله سلام عليكم مطلق السلام لا السلام
من قبل المسلم فقط لانه للدعاء المطلق وجوابه ظاهر لان
السلام مضمر بالمسلم معناه سلام عليك اى السلام حاصل
اصل
منى قوله والخبر قد يكون جملة الى آخره اعلم ان خبر المبتدإ
مفرد نحو زيد قايم والمراد بالمفرد ههنا ما هو فى مقابلة
المركب الاسنادى بالاصالة واحترزنا بقولنا بالاصالة
واحترزنا بقولنا بالاصالة عن مثل اسمى الفاعل والمفعول
المسندين الى الفاعل ومفعول لم يسم فاعله وقد يكون
جملة خبرية اى محتملة للصدق والكذب ولا يشكل الحد
بمثل قولهم زيد اضربه او لا تضربه لانه على تأويل زيد مقول
فيه اضربه او لا تضربه فالخبر مفرد وهو مقول وما بعد
مقول

القول

٥٢

القول وهى اما اسمية وهى التى يكون الجزء الاول منها اسما
نحو زيد ابوه قايم او قام فزيد مبتدإ وابوه مبتدإ ثان
وقايم خبره والجملة اعنى المبتدإ الثانى وخبره فى محل الرفع
بانه خبر المبتدإ الاول واما فعلية وهى التى يكون الجزء الاول
منها فعلا نحو زيد قام ابوه فزيد مبتدإ وقام فعل ماض
وفاعله ابوه والجملة الفعلية فى محل الرفع بانه خبر
المبتدإ وغير المصنف ذكر الجملتين غير الاسمية والفعل
والفعلية وهما الشرطية نحو زيد ان تكرمه يكرمك والظرفية
نحو زيد فى الدار والمصنف لم يذكرهما الان الجملة الشرطية
جملة فعلية بالحقيقة والظرفية كذلك لانها ان كانت
مقدرة بالمفرد وتقدير زيد حاصل فى الدار لم يكن الخبر
جملة وكلامنا فى الجملة وان كانت مقدرة بالفعل تقدير
زيد حصل فى الدار كانت جملة فعلية قوله فلا بد من عايد
اى لا بد للجملة الواقعة خبر المبتدإ من ضمير يعود الى المبتدإ
او قايم مقام الضمير نحو اللام فى نعم الرجل زيد وذا فى حبذا

زيد ولهذا قال من عايد ولم يقل من ضمير ليحصل الفائدة الا ترى
انك لو قلت زيد عمرو قايم لم يفد لعدم ارتباط الجملة الثانية
بالمبتداء واذا عرفت ذلك فالصواب ان يقول لابد من
عايد اذا لم يكن الخبر عبارة عن المبتداء لئلا يشقض بالخبر الجملة
عن ضمير الشان نحو زيد قايم وليته عدم احتياج هذا الخبر
الى العايد كونه بمنزلة المفرد لكون المبتداء عبارة عنه في
المعنى قوله وقد يحذف اى وقد يحذف الضمير العايد الى
المبتداء اذا وجدت قرينة دلت عليه نحو قولهم البر الكر بستين
فالبر مبتداء والكر مبتداء ثان وبستين خبره والجملة اعنى
الكر بستين في محل الرفع بانه خبر المبتداء وليس فيها ضمير
يعود الى المبتداء لكنه محذوف وهو منه لوجود القرينة الدالة
عليه وهي انه لما جرى ذكر البر ثم ذكر الكر بستين علم ان الكر
الذى بستين من البر وتقدير البر الكر بستين منه وكذلك قولهم
السمن منوان بدرهم فالسمن مبتداء ومنوان مبتداء ثان
وبدرهم خبر المبتداء الثاني والجملة اعنى منوان بدرهم في محل

الرفع

الرفع بانه خبر السمن وليس في خبر الجملة ضمير يعود الى المبتداء
لكنه محذوف لوجود القرينة دلت عليه وهي انه لما جرى ذكر
السمن ثم ذكر منوان بدرهم علم ان منوان منه وتقدير السمن
منوان منه بدرهم والجار والمجرور في الصورة الاولى في
محل النصب بانه حال والعامل فيه بستين وفي الصوره
الثانية في محل الرفع بانه صفة منوان وهو الذى صحح وقوع
منوان مبتداء نكرة قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر
بجملة اعلم ان خبر المبتداء يقع ظرفا نحو زيد خلفك او زيد
في الدار وحينئذ يجب تقدير العامل لان الظرف معمول والمعمول
لابد له من عامل فبعضهم ذهب الى ان ذلك العامل مفرد وهو اسم
الفاعل وتقدير زيد حاصل خلفك او في الدار وحجتهم ان ذلك
العامل خبر المبتداء واصل الخبر ان يكون مفردا لعدم الاحتياج
الى الجملة وذهب الاكثرون الى ان ذلك العامل هو الفعل
وتقدير زيد حصل في الدار وحجتهم ان ذلك المقدر هو العامل
في الظروف واصل العمل للافعال وعلى التقديرين لما حذف

العامل انتقل الضمير الذي كان فيه الى الظرف فيقال ان ذلك
الضمير مرفوع بالظرف مجازا وكذلك الظاهر نحو زيد في الدار
ابوه فانه يقال ابوه مرفوع بالظرف مجازا قوله واذا كان المبتدأ
مشتملا على ما له الى آخره اعلم ان اصل المبتدأ ان يكون
مقدما على الخبر مع جواز تأخيره لكنه يعرض له اشياء فتوجب تقديمه
على الخبر بعد ان كان جايز التأخير عنه فمنها ان يكون المبتدأ
مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط
والتعجب والقسم والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك فمن
مبتداء وابوك خبره ومن تكرمه اكرمه وما احسن زيدا
ولعمرك لافعلن وما زيد الا قايم ولزيد قايم وانما وجب
لهذه الاشياء صدر الكلام ليعلم في اول الامر ان الكلام
من اي نوع من انواع الكلام ولانه مغير والمغير قبل المغير
اما قوله خالي لانت ومن عويف خاله ٭ نال السماء واكرم
الاخوال ٭ فشاذ وقيل خالي مبتداء وانت خبره الا انه اخر
اللام الى الخبر ضرورة وفيه نظر ايضا ومنها ان يكون المبتدأ

والخبر معرفتين نحو زيد ابوك وانما قلنا انه يجب تقديم المبتدأ
ههنا على الخبر لانا لو قلنا المتاخر هو المبتداء والمقدم هو الخبر
لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل بلا احتياج ولا دليل ولانه
لو اخر لالتبس بالخبر ومنها ان يكون المبتداء والخبر متساويين
في التخصيص نحو افضل منك افضل مني فان المبتداء والخبر افعل
التفضيل مع من وانما قلنا وجب تقديم المبتداء ههنا لعين
ما ذكرناه ومنها ان يكون الخبر فعلا للمبتداء نحو زيد قام
وانما وجب تقديم المبتداء على الخبر لانه لو اخر لالتبس بالفاعل
الا يرى انه لو قيل قام زيد لم يعلم انه فاعل ام مبتداء وانما
قال فعلا له لانه لو كان الخبر فعلا لغير المبتداء لم يجب تقديم
المبتداء على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه لا يلتبس حينئذ بالفاعل
فيجوز ان يقال قام ابو زيد واعلم انه لو قال فعلا له مفردا لكان
اصوب لئلا يشكل بمثل الزيدان قاما والزيدون قاموا
قوله واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام الى آخره اعلم
ان هذا الكلام اشارة الى اشياء تعرض له فتوجب تقديم الخبر

على المبتداء مع ان اصله التأخير فمنها ان يتضمن الخبر المفرد
ما له صدر الكلام كالاستفهام مثل نحو اين زيد فزيد مبتداء
واين خبره ويجب تقديم الخبر لكونه للاستفهام واقتضاء الام
صدر الكلام وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة لو كان مشتملا
على ما له صدر الكلام لم يجب تقديم الخبر على المبتداء نحو زيد
من ابوه فان زيد مبتداء ومن مبتداء ثان وابوه خبر مبتداء
ثان والجملة في محل الرفع بانها خبر المبتداء الاول وهذه الجملة
مشتملة على ما له صدر الكلام لان من في من ابوه يتضمن
الاستفهام والاستفهام يقتضي صدر الكلام وانما لم يجب
تقديم الخبر ههنا على المبتداء لان الاستفهام يقتضي
صدر الكلام الذي فيه الاستفهام لا صدر كل كلام ولقائل
ان يقول الخبر في قولنا اين زيد جملة لان اين ظرف والظرف
مقدر بجملة وجوابه انا لا نسلم ان الظرف مقدر بجملة فان
بعضهم ذهب الى انه مقدر بمفرد سلمنا انه مقدر بجملة لكن
المراد بالجملة في قولنا الخبر الجملة اذا تضمن ما له صدر الكلام

لم

يجب تقديم الخبر على المبتداء الجملة الصريحة والجملة مبهما
غير صريحة بل بمنزلة المفرد ومنها ان يكون تقديم الخبر
على المبتداء مصححا لوقوع المبتداء نكرة نحو في الدار رجل وقد
مر ومنها ان يكون لمتعلق الخبر ضمير في المبتداء اي يكون في
المبتداء ضمير يعود الى متعلق الخبر نحو على التمر مثلها زبدا مثلها
مبتداء والضمير الذي في مثلها يعود الى التمر وهو متعلق
الخبر بالحقيقة حاصل او حصل كما ذكرنا غير مرة وعلى التمر =
متعلق بحاصل او حصل وانما وجب تقديم الخبر ههنا على
المبتداء لئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه غير
جائز وفيه نظر لجواز ان يقال على الله عبد متوكل فالصواب
ان يقال او لمتعلقه ضمير في المبتداء وكان الخبر ظرفا كالمثال
الذي ذكره ويمكن ان يجاب عنه اي عن النظر المذكور بانه اراد
بالخبر الخبر لفظا وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور
فلم يقع الاشكال الخ ومنها ان يكون الخبر خبرا عن ان نحو عندي
انك قايم فان مع الاسم والخبر في محل الرفع بانه مبتداء وعندي

مقدم عليه وهو خبر وتقدير عندي قيامك اى قيامك
حاصل عندي وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتداء لئلا
يلتبس المفتوحة بالمكسورة فى الكتابة لانه لو اخر عندى
وكتب انك قايم عندي لحتمل انها المكسورة وعندي ظرف
قايم واحتمل انها المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتداء وعندي
خبرها قوله وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل اي وخبر
المبتداء جاز ان يكون اكثر من واحد لان الخبر هو الحكم وكما جاز
الحكم على شيء واحد باحكام كثيرة جاز الاخبار عن شيء واحد
باخبار كثيرة نحو قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش
المجيد فعال لما يريد فهو مبتداء والباقي اخباره قوله وقد
يتضمن المبتداء معنى الشرط الى آخره اعلم ان المبتداء اذا تضمن
معنى الشرط صح دخول الفاء فى خبره كما صح دخول الفاء فى
جزاء الشرط لكونه مشابها للشرط من حيث ان المراد كونه
سببا للخبر ومن حيث الابهام ومن حيث انه ذكر معه ما
يصلح دخول حرف الشرط عليه وذلك اذا كان المبتداء

موصولا

موصولا لاصلته فعلا او ظرف نحو الذي يأتيني والذي فى الدار
فله درهم او نكرة صفتها فعلا او ظرف نحو كل رجل يأتيني
او في الدار فله درهم وانما اشترط ان يكون صلته وصفتها
فعلا ليتأكد مشابهته الشرط لان يكون الا فعلا وكذلك
بنتها اذا كان صلته او صفتها ظرفا لان الظرف معمول يحتاج
الى عامل وذلك العامل هو الفعل دون اسم الفاعل ليتحقق مشا
الشرط ويجب ان يعلم لا بد لصحة دخول الفاء في خبره من ان
يقصد ان المبتداء سبب للخبر وانه غير معين وانه لم يدخل
عليه ما لم يدخل على الشرط سوى ان نحو ما الذي يأتيني له درهم
وما لم يكن صلته او صفتها جملة شرطية نحو الذي ان يكرمني
اكرمه له درهم لان الشرط قد اخذ منها يقتضيه من الجواب فلم
يحتج الى جواب آخر قوله وليت ولعل ما نعان بالاتفاق اي ليت
ولعل يمنعان بالاتفاق النحاة دخول الفاء على خبرها اذا كان
اسمها موصولا لاصلته فعلا او ظرف او نكرة صفتها فعلا او ظرف
مثل لا يقال ليت او لعل الذي في الدار او يأتيني فله درهم لانه

بتحقيق

لمسبق المشابهة بين اسم ليت ولعل وبين الشرط وذلك لان
الشرط والجزاء يحتمل الصدق والكذب لكونهما خبرا والكلام
الذي فيه ليت او لعل لم يحتمل شيئا من الصدق والكذب
لكونه انشاء واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل بهذا الحكم
فان جميع نواسخ الابتداء كابواب كان وعلمت واعلمت
وما ولا وأن المفتوحة مانع بالاتفاق قوله والحق بعضهم
ان بهما اى والحق بعض النحاة ان بليت ولعل في امتناع دخول
الفاء على خبرهما ونقل الاكثرون ان سيبويه لم يجوزه
ذلك والاخفش جوزه وذكر قليل منهم ان سيبويه جوزه
والاخفش منعه نحجة المانع لم يجز دخول ان على الشرط لم يجز
دخوله على ما يشبهه ونحجة المجوز ان ان لم تغير معنى الكلمة
بل يؤكده فكما جاز دخول ان فكذلك يجوز بعد دخول ان وكل
واحد من التعليلين حسن الا ان الواقع هو الجواز كقوله تعالى
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وكقوله تعالى
ان الذين فتنوا المؤمنين والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب

جهنم

جهنم لا يقال المثال الاول لا يدل على المطلوب لانه ليس بموصول
ولا موصوف لانا نقول المذكورين لان المدعى جواز دخول الفاء على
خبر المبتداء الذي هو الاسم الموصوف بالموصول المذكور بعد
دخول ان فدلالته على جواز دخوله على الموصول اولى الا انه يلزم
ان يكون المبتداء الذي يدخل الفاء على خبره ثلثة موصولا
صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف واسم موصوف
بالموصول الذي صلته فعل او ظرف واعلم ان بعضهم الحق
ان المفتوحة ولكن بليت ولعل ايضا والصحيح عند بعضهم
جواز دخول الفاء على خبرهما واعلم ان بعضهم جوز دخول الفاء
على خبر ليت ولعل وح يكون في قوله وليت ولعل ما نعان
بالاتفاق نظر قوله وقد يحذف المبتداء لقيام قرينة اى وقد
يحذف المبتداء على سبيل الجواز اذا وجدت قرينة تدل عليه
كقول المستهل الهلال والله اى هو الهلال وكقوله تعالى فصبر
جميل اى فصبري صبر جميل ويحتمل ان يكون تقديره فصبر
جميل اجمل وح يكون الخبر محذوفا لكن الاول اولى قوله

والخبر جوازا اى وقد يحذف خبر المبتدا جوازا ووجوبا امّا
جوازا فلقرينة مثل قولك خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع
واقف او مفاجئ او نحو يدل عليه اذا التي للمفاجاة يجوز حذف
ويجوز اثباته وامّا حذف الخبر وجوبا فبشرطين احدهما
وجود قرينة تدل على خصوصية الخبر والثاني التزام غير
الخبر موضعه للتوفية حق اللفظ والمعنى وانما لم يذكر الشرط
الاول ههنا استغناء بذكره في جواز حذف المبتدا والخبر
ووجوب الحذف في مواضع احدهما بعد لولا الامتناعية
نحو لولا زيد لهلك عمر واى لولا زيد موجود فزيد مبتدا وخبره
محذوف وهو موجود وانما وجب حذفه ههنا لحصول الشرطين
المذكورين لان لولا تدل على خصوصية الخبر لان لولا الامتناع
الثاني لوجود الاول وان جواب لولا التزم في موضع الخبر وفيه
نظر لان خبر المبتدا بعد لولا قد يكون خاصا وح لم يدل لولا
عليه كقول الشافعي ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم
اشعر من لبيد وهو مذهب كلام الزمخشري والثاني بعد كل

قوله لتوفية بعدين الشرطين وهما وجود قرينة والتزام غيرها في موضعه ٢

وفيه نظر لان الخبر المبتدا بعد لولا يكون عاما وقد يكون خاصا فان كان الاول وجب حذفه لما ذكر المصنف وان كان الثاني وجب اثباته لعدم الدلالة عليه نحو لولا زيد ما فعل اوسما فرومنه قول ولولا الشعر بالعلماء يزري ولعلّ الشعر اشعر من لبيد في عصرنا هذا ايضا لجهاده بعد لولا الزمان وقد يجاب ايضا بان لبيدا في عصره كان شعره كثيرا

مبتداء

٥٩

هو مصدر منسوب الى الفاعل والمفعول واليهما
مذكور بعده الحال او الفعل التفضيل مضافا الى المصدر المذكور
بعده الحال مثال الاول اذا كان منسوبا الى الفاعل ذهابي راجلا
ومثاله اذا كان منسوبا الى المفعول ضرب زيد قائما اذا كان
زيد مفعولا به ومثاله اذا كان منسوبا اليهما ضربني زيدا
قائما وضربني زيد قائمين وانما لم يقل مضاف بل منسوب
ليدخل فيه مثل ضربني زيدا قائما فانه ليس بمضاف اليهما
بل منسوب اليهما فضربني في تقدير الرفع بانه مبتداء وهو
اضيف الى الفاعل وزيدا منصوب بانه مفعول ضربني
وخبر المبتدا محذوف تقدير ضربني زيدا حاصل اذا كان
قائما وقائما منصوب بانه حال والعامل فيه كان ولم
يجز ان يكون قائما خبر كان والا لجاز تعريفه ولم يكن فيه
دلالة على الظرف بخلاف الحال فان لها دلالة على الظرف
وذو الحال الضمير الذي في كان وهو عايد الى زيدا وحذف
خبر المبتدا وهو حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة

ای ذهابی مصدر ومبتدا ومنسوب الی الفاعل وهو یا المتکلم وراجلا مذکور للحال

موقف ان یکون زائدة وکان ومعمولیها ملفوظ

ان قیل لم لا یجوز ان یقال قائما خبر کان قلت لو جعل الاول الخبر کان فلو جاز ان یکون قائما خبر کان کذلک فلو جاز ان یکون کان بمعنی ثبت وحصل

قال الخبر صفة متعلقات کان بمعنی ثبت وحصل ومعنی المجیء بالاشتقاق الثاني لیجاز ان یکون العامل جزء الکلام وحذف الظرف لان الخبر

لیکون محذوفا اذا کان ثابتا ؟

ثم حذف اذا كان لدلالة الحال عليه وهو قائما الان الحال
تدل على الوقت والزمان وانما وجب حذف الخبر ههنا
لحصول الشرطين لان قائما يدل على اذا كان لدلالة
الحال على الظرف واذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف
على متعلقة العام فقائما يدل على الخبر لان الدال على الذات
على الشيء دال على ذلك الشيء ولان غير الخبر التزم موضعه
وهو قائما ومثال الثاني اكثر شربي السويق ملتوتا واخطب
ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير بمعنى وجوده اذا
كان قائما وانما جعل وجوده خطيبا مبالغة او اخطب اوقات
كون الامير اذا كان قائما فيكون اخطب بمعنى الزمان نحو
التقدير الاخير لا يكون افعل التفضيل مضافا الى المصدر
من حيث المعنى بل الى الوقت المضاف الى المصدر والثالث
بعد كل مبتداء عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وقصد المقارنة
مثل كل رجل وضيعته فكل مبتداء ورجل مضاف اليه وضيعته
معطوف على كل رجل والواو بمعنى مع وخبر محذوف تقديره

كل رجل

كل رجل وضيعته مقرونان او مقرون مع ضيعته وانما
وجب حذف الخبر ههنا لحصول الشرطين لان واو العطف
بمعنى مع فيدل على خصوصية الخبر وهي المقارنة وان غير الخبر
وهو ضيعته التزم موضع الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد
المبتداء وههنا وقع بعد غير وهو المعطوف والرابع بعد
كل مبتداء مقسم به مثل لعمرك لافعلن كذا فلعمرك مرفوع بانه
مبتداء وخبر محذوف تقديره لعمرك قسمي ويميني وانما
وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لانه لما قيل لعمرك علم
ان ثمة قسما وان غير الخبر وهو جواب القسم التزم مقامه
اعلم انه قد يحذف المبتداء والخبر معا جوازا كقولك نعم
لجواب من قال ازيد قائم قوله خبران واخواتها هو المسند
الى آخره اعلم انه انما ذكر خبر ان واخواتها مع انه خبر المبتداء
بالحقيقة وذكر تعريفه من قبل لانه مخالف لخبر المبتداء من
بعض الوجوه وهو جواز ان يقدم خبر المبتداء عليه وعدم
جواز تقديم خبر ان على اسم ان في غير الظروف ومن حيث

والفقا بطرفيه ان كل مبتدا وصريح في القسم
يجب حذف خبره لان تعيينه للقسم يدل على
تعين الخبر والجواب سد مسده فالتقدير لعمرك
قسمي ويميني سيكون كذا

قال فان قلت لم لم يذكر اسم كان مع انه من الموضع
قلت لان عندنا فاعل ولذا لم يذكر في الحالات
الثلاث واما لم يذكر اسم كان مع اخواتها
من الموضعات لان باب كان مع الخبر فعل مسند
الى اسمه فيكون اسمه والضمير في الفاعل فلا يحتاج الى
ذكره ثانيا

دخول إن وعدم دخول ان فعرفه وقال إنه المسند بعد دخول
هذه الحروف اى واحد من هذه الحروف فقوله المسند
شامل لخبر كان وخبر المبتداء وخبر لا التى لنفى الجنس وخبر ما
ولا التى بمعنى ليس وغيرها فبقوله بعد دخول هذه الحروف
خرج جميع هذه الاشياء عنه وانطبق التعريف عليه
مثاله ان زيدا قايم فقايم هو المسند بعد دخول ان وفيه
نظر لانه يشكل بمثل يقوم فى مثل قولنا إن زيدا يقوم ابوه فان
يقوم مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر هو
الجملة اعنى يقوم مع فاعله وجوابه ان المراد بالمسند المسند
الى اسم ان او ضميره او سببه فاللام للعهد اعلم ان هذا
الاشكال وارد على خبر كان وخبر ما ولا وجوابه ما ذكرناه
قوله وامر كامر خبر المبتداء اى وامر خبر ان كامر خبر المبتداء
من حيث انه يجوز ان يكون مفردا وجملة والجملة يكون فعلية
واسمية وشرطية وظرفية ولا بد فى الجملة من ضمير يعود الى
المبتداء فكذلك خبر ان والحاصل ان حكم خبر ان حكم خبر

المبتداء

المبتداء الا فى شيء واحد وهو ان خبر المبتداء جاز ان يكون
مقدما على المبتداء وخبر ان لم يجز تقديمه على اسم ان لضعف
عملها الا اذا كان الخبر ظرفا فحينئذ يجوز تقديم الخبر على الاسم
كقوله تعالى إن لدينا انكالا وكقوله ثم إن علينا حسابهم
وغير ذلك وانما جاز تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا
للاتساع فى الظروف بما لم يتسع فى غيرها لانه ما من
اسم وفعل الا وهو فى زمان ومكان الا نادرا واذا كان كذلك
جوزوا فى الظروف ما لم يجوزوا فى غيرها قوله خبر لا التى
لنفى الجنس اعلم ان لا التى لنفى الجنس تعمل عمل إن لمشابهتها إن
اما لاجل ان إن للاثبات ولا لاجل النفى فحمل لا على ان حمل
النقيض على النقيض كما حمل النظير على النظير واما لاجل
ان إن لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق النفى فحمل لا على ان من حيث
انهما نظيران من حيث التحقيق وتعريفه انه هو المسند بعد
دخول لا التى لنفى الجنس فقوله المسند شامل لخبر المبتداء وخبر
كان وخبر ان وخبر ما ولا المشبهتين بليس وغيرها وبقوله

بعد دخول الاخرج جميع هذه الاشياء وتطبق التعريف عليه
مثاله لاغلام رجل ظريف فيها فظريف هو المسند بعد
دخول لا التى لنفى الجنس وانما اورد هذا المثال ولم يورد المثال
المشهور وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم ان الظريف صفة
لرجل قوله ويحذف كثيرا اى ويحذف خبر لا هذه كثيرا اذا
كان الخبر عاما كالموجود والحاصل وغير ذلك لدلالة التى
عليه نحو لا اله الا الله ولا فتى الا على ولا سيف الا ذو الفقار
اى لا اله موجود الا الله قوله وبنو تميم لا يثبتونه اى وبنو تميم
لا يثبتون خبر لا هذه اى لا يظهرونه اذا كان عاما لحصول
العلم به فاذا قالوا لا رجل افضل منك نصبوا افضل
على الصفة فيكون الخبر محذوفا وهو العام كالموجود وغيره
ويعلم من قولنا اذا كان عاما انه اذا كان خبر ما ظرفا لم يجز
حذفه لكون الخبر مخصوصا بالظرف ويمكن ان يقال ان مراد
بنى تميم انه لا يجوز اثبات الخبر اصلا وتوجيهه ان قولنا لا رجل
مثلا اذا دل على عدم الحصول مطلقا دل على عدم الحصول فى

الدار لاستلزام نفى العام نفى الخاص قوله اسم ما ولا المشبهتين
بليس اعلم ان ما ولا لا تعملان عند بنى تميم لانهما تدخلان
الاسم والفعل فكل ما يدخل القبيلتين لا يعمل وعند اهل الحجاز
تعملان وبه ورد القران كقوله تعالى ما هذا بشرا وما من
امهاتهم وانما عملتا لمشابهتهما بليس من حيث ان ما للنفى
ونفى الحال والدخول على المعارف والنكرات وعلى المبتدا والخبر
ودخول الباء على خبره كما ان ليس كذلك واذا شابه بليس
بهذه الوجوه عمل عمل ليس فى رفع الاسم ونصب الخبر قوله
المسند اليه شامل للمبتدا واسمى كان وان واسم لا التى
لنفى الجنس وبقوله بعد دخول هما خرج ما عداه مثاله ما زيد
قائما فزيد مسند اليه بعد دخول ما ولما كان مشابهة لا بليس
اقل من مشابهة ما بليس كان عملها شاذا الا ان مشابهة لا بليس
انما هى للنفى والدخول على المبتدا والخبر دون نفى الحال والدخول
على المعارف ودخول الباء فى خبرها كان عملها اقليلا ولاجل
هذا قال وهو فى لا شاذ اى العمل فى لا بمعنى ليس شاذ وقد جاء فى

الشعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى لا براح لي
اى ليس لي براح قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم
المفعولية اي ما اشتمل على النصب وانما عدل عنه لئلا يتوهم
تعريف الشئ بما هو مثله وانما قال هو بلفظ التذكير لانه
يعود الى المنصوب لا الى المنصوبات لان التعريف انما هو
للماهية لا للافراد اولانه في المعنى عبارة عن ما وهو مذكر
لفظا قوله فمنه المفعول المطلق انما ابتداء بالمفعول المطلق
دون ما عداه لانه فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه الا
ترى انك اذا قلت ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير
ضربا شديدا تأديبا له فان فعلك هو الضرب فقط وانما
سمي مفعولا مطلقا اما لهذا المعنى واما لانه غير مقيد بحرف
من الحرف كالمفعول به وله معه وفيه قوله وهو اسم ما فعله
فاعل فعل مذكور بمعناه اى المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل
الفعل المذكور بمعناه فقوله اسم احتراز به عما فعله فاعل
فعل مذكور بمعناه ليس باسم له نحو ضرب الثاني في قولنا

ما كان انسانا ما هية زيد وعمرو وبكر والفرق بينه وبين ذلك
وكذلك المنصوب ما هية مفعول المطلق وبينه وبين
وسمه واسم ان وخبر كان وخبر ما ولا المشبهتين
بليس واسم لا التي لنفي الجنس .

ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه انه فعله ٦٢
فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس
باسم ولقائل ان يقول المراد بضرب الثاني لفظه او مدلوله
الذي هو الضرب واياما كان فلا حاجة الى لفظ الاسم اما
اذا كان المراد لفظه فلانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور لان
فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب واما اذا كان المراد مدلوله
الذي هو الضرب فلانه مفعول مطلق فلا يحترز عنه
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد لفظه وهو فعل الفاعل باصطلاح
القوم وان لم يكن صادرا عنه وفي الجواب نظر من وجهين
احدهما ان زيدا في المثال المذكور ليس بفاعل لضرب الثاني
لضرب الاول والثاني تاكيد للاول واما الثاني فلانه
لا يطلق بالاصطلاح على لفظ ضرب انه فعله زيد في المثال
المذكور وان اطلق بالاصطلاح انه فعله لانه انما فعله
المتكلم بالتلفظ به وجواب الصحيح ان المراد بضرب الثاني
مدلوله الذي هو الضرب قوله فلا يحترز عنه لانه مفعول

مطلق قلنا لا نسلم انه مفعول مطلق وانما يكون كذلك ان لو كان
معبرا عنه بلفظ الاسم اما اذا عبر عنه بالفعل فلا وقوله ما
فعله فاعل احتراز عما لم يفعله فاعل مثل ضربت زيدا فان زيدا
ليس بمفعول مطلق وقوله فعل مذكور احتراز عن مثل اعجبني
القيام وهو اسم ما فعله فاعل لكنه ليس بمفعول مطلق لانه
ما فعله فاعل فعل مذكور لان فاعل الفعل المذكور هو القيام
والقيام يمتنع ان يكون فعلا لنفسه وقوله بمعناه احترز به
عن اسم ما فعله فاعل فعل مذكور وليس بمعناه نحو كرهت
قيامي فان قيامي وان صدق عليه انه اسم ما فعله فاعل
فعل مذكور وليس مفعولا مطلقا لان كل واحد منهما فعل
المتكلم لكن لا يصدق عليه انه بمعناه لان معنى القيام غير
معنى الكرامة وليس العالم في قولنا خلق الله العالم بمفعول
مطلق بالتفسير المذكور لان العالم ليس بمعنى الخلق الذى
هو مصدر خلق لان الخلق حدث والعالم ليس كذلك لان العالم
ليس بمصدر والمراد بالفعل اعم من ان يكون مشتقا منه او

غير

غير مشتق منه ليدخل فيه مثل ويحة وويسة والمراد بالمذكور
اعم من ان يكون لفظا او تقديرا ليدخل فيه مثل سقيا ورعيا
ولا ينتقض التعريف المذكور بنحو ضربته سوطا وضربته ضرب
الامير لان قولهم بانه مفعول مطلق قول مجازي تسمية لالة
الشيء باسم الشيء في الاول وفي الثاني تسمية للشيء باسم
شبيهه واعلم انه لو زاد عليه قيدا آخر وهو ذكر بيانا له
لم ينتقض بمثل كرمت كرامتي لانه مفعول به لا يقال يشكل الحد
باكرامي في قولنا اكرمت زيدا لاكرامي عمروا فانه يصدق
على اكرامي الحد المذكور مع انه ليس مفعولا مطلقا بل مفعولا له
لانا نقول ان كان المراد الجار والمجرور فلا نسلم انه يصدق
عليه الحد المذكور وان كان المراد المجرور فقط فلا نسلم انه
لا يكون مفعولا مطلقا نعم لا يكون ههنا كذلك لمقارنة حرف
الجر اياه واخراجه عن معناه لكون الجار والمجرور بمنزلة
كلمة واحدة قوله وقد يكون للتاكيد والنوع والعدد اى المفعول
المطلق على ثلثة انواع لان مدلوله ان لم يكن زايدا على مدلول

الفعل فهو للتاكيد نحو جلست جلوسا وان كان زايدا على
مدلول الفعل فان كان دالا على هيئة صدور الفعل فهو للنوع
والهيئة نحو جلست جلسة وهو اما ان يدل عليه باسم
خاص نحو رجع القهقرى واما ان يدل عليه بالصفة نحو
ضربت ضربا شديدا واي ضرب وضربت الضرب
الذى تعرفه واما بالمضاف اليه نحو ضربت ضرب
الامير او بلام العهد نحو ضربت الضرب اذا كان معهودا
بينك وبين مخاطبك ضرب وان كان دالا على مرات
صدور الفعل فهو للعدد نحو جلست جلسة بفتح الجيم
قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه اى المفعول
المطلق الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لاقتضاء التثنية
والجمع الكثرة وانتفاء الكثرة فيه ح للحقيقة المشتركة ولا
كثرة فيها بل الافراد ما ويجوز تثنية المفعول المطلق وجمعه
اذا كان للعدد والنوع لامكانهما فيهما لانه اذا كان للعدد
فاذا اجتمع المرتان امكن تثنيته فاذا اجتمع المرات امكن

جمعه

جمعه واذا كان للنوع فاذا اجتمع نوعان حصل الموجب للتثنية
واذا اجتمع الانواع حصل الموجب للجمع فيقال ضربته ضربتين
وضربات قوله وقد يكون بغير لفظه اى يجوز كون المفعول
المطلق من غير لفظ الفعل لان شرطه ان يكون بمعنى الفعل
لا من لفظه كما ذكرنا فى تعريفه نحو قعدت جلوسا قوله
وقد يحذف الفعل لقيام قرينة الى آخره اى وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق على سبيل الجواز وعلى
سبيل الوجوب اما الاول وهو الحذف على سبيل الجواز
فكقولك لمن قدم من السفر خير مقدم اى قدمت خير
مقدم ان شئت حذفته وان شئت اظهرت واما الثانى
وهو الحذف على سبيل الوجوب فهو على ضربين احدهما سماعى
اى مقصور على السماع والثانى قياسى وانما سمى هذا قياسا
لامكان ان يذكر ضابطة عند وجود تلك الضابطة يجب
حذف الفعل بخلاف الاول فانه لا يمكن ان يذكر ضابطة عند
وجود تلك الضابطة يجب حذفه لكن وجوب حذف الفعل

عن ان وقع مثبتا بعد غير نفي نحو زيد يسير سيرا فانه ليس
من هذا القبيل وقوله او معنى نفي ليدخل فيه مثل انما انت
سيرا فان سيرا مثبت بعد معنى نفي وان لم يكن بعد نفي
لان تقدير ما انت الا سير وقوله داخل على اسم احتراز به
عن ان وقع مثبتا بعد نفي داخل على غير اسم نحو ما سرت الا
سيرا فان سيرا مثبت بعد نفي داخل على فعل فانه ليس من
هذا القبيل الان فعله مذكور وقوله لا يكون خبرا عنه اي
لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم احتراز به عن
ان وقع مثبتا بعد نفي داخل على اسم يكون المفعول المطلق
خبرا عن ذلك الاسم نحو ما سيري الا سير شديد فانه مثبت
بعد نفي داخل على اسم لكنه يصلح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم
فليس من هذا القبيل وقوله او وقع مكررا اي وقع المفعول
المطلق مكررا في موضع خبر عن اسم فلم يصلح ان يكون خبرا
عنه ليدخل فيه مثل قولنا زيد سير سيرا سيرا تقديره زيد يسير
سيرا وانما قلنا في موضع خبر عن اسم ولم نصلح ان يكون

في الصورتين معلل بكثرة الاستعمال ووجود القرينة الدالة
عليه مثال الاول اعني الحذف الشائع في قولهم سقيا ورعيا و
حمدا وشكرا الى آخره اي سقاك الله سقيا وحمدت حمدا
فان قيل لم قلت ان فعل هذا القسم واجب الحذف وقد يستعمل
فعله هذا نحو حمدت حمدا وسقاك الله سقيا فالجواب ان
يقول ان المراد انه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام
نحو حمدا لله وشكرا له وانما يتنتم التخلف فيه او نقول
انه واجب الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب
دون بعض قوله وقياسا في مواضع اي يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق قياسا في مواضع منها موضع وقع
فيه المفعول المطلق مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون
المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم او وقع المفعول المطلق مكررا
في موضع الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم
وقوله ما وقع مثبتا احترز به عن ان وقع منفيا فانه ليس
من هذا القبيل نحو ما زيد يسير سيرا وقوله بعد نفي احترز به

وانما وجب حذف الفعل عند استعمال مصدره مع
اللام نحو حمدا له وشكرا له لان لو لم يحذف يلزم
اجتماع العوض والمعوض عنه لان اللام عوض عن
الفعل المحذوف فلو لم يجب حذفه
سيبويه ان المصدر دليل على الفعل وذكر الفعل
يلزم الجمع بين الدليل والمدلول وهو تطويل
الاظهار بقوله حمدت حمدا ورفع ذلك
المصادر على انها خبر مبتدا محذوف اي
امري حمدا وامري شكرا

عن

خبرا عنه لئلا ينتقض بمثل قوله تعالى كلا اذا دكت الارض
دكا دكا نقوله ما انت الا سيرا فسيرا مثبت بعد نفي وهو
ما داخل على اسم وهو انت وهو ليس بخبر عن انت وكذلك
قوله ما انت الا سير البريد تقديره ما انت تسير الا سيرا
وما انت تسير الا سير البريد وانما اورد مثالين ليعلم
ان الاسم الواقع موقع الخبر وان لم يكن خبرا للمبتداء وهو على
ضربين احدهما انه فعل للمبتداء كالمثال الاول والثاني ان فعله
مشبه به كالمثال الثاني وقوله وانما انت سيرا فسيرا مثبت
بعد معنى نفي داخل على اسم وهو انت وليس سيرا خبرا عن انت
وقوله وزيد سيرا سيرا فسيرا سيرا وقع مكررا في موضع
خبر عن زيد وليس خبرا عنه وقوله ومنها ما وقع تفصيلا
الى آخره اى من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق حذفا قياسا ان يقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر
مضمون جملة متقدمة وقوله تفصيلا احترازا به عن ان
وقع اثر مضمون جملة متقدمة ولم يقع تفصيلا نحو فشدوا
الوثاق

الوثاق فيقتلون قتلا فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور
وقوله لاثر مضمون جملة احترازا عما يقع تفصيلا لا لاثر مضمون
جملة متقدمة بل تفصيلا لمضمون مفرد او تفصيلا لمضمون جملة
لا لتفصيل اثر مثال الاول زيد ليسا فسفرا قريبا او بعيدا ومثال
الثاني زيد ليسا فسفر القرب او سفر البعد وانما قيد
الجملة بالمتقدمة لانها لا تكون الا كذلك لامتناع تقدم تفصيل
الشيء على الشيء ومثاله قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما
منا بعد واما فداء فمنا وفداء تفصيل لاثر مضمون جملة
متقدمة لان الجملة المتقدمة هي قوله فشدوا الوثاق ومضمونها
شد الوثاق واثر المن او الفداء او الاسترقاق او غير ذلك
تقديره فاما تمنون منا واما تفدون فداء وقوله ومنها ما وقع
للتشبيه عاطفا الى آخره اى من المواضع التي يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق قياسا هو الذي يقع المفعول المطلق
فيه للتشبيه عاطفا بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول
المطلق وعلى صاحب ذلك الاسم فقوله للتشبيه احتراز

به عن ان يقع لغير التشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم
بمعناه وصاحبه نحو لزيد صوت صوت حسن وقوله
علاجا احترازا به عما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على
اسم بمعناه وصاحبه ولم يكن علاجا فانه ليس من هذا القبيل
كقولنا له علم علم الفقهاء وله زهد زهد الصلحاء ولهذا
يلزم النصب في مثل لزيد ضرب ضرب الملوك والفعل
العلاج ما يحتاج حدوثه الى تحريك العضو كالضرب
والشتم وغير العلاج ما لا يحتاج اليه كالعلم والظن
وقوله بعد جملة احترازا به عن ان يقع بعد مفرد فانه ليس من
هذا القبيل نحو الصوت صوت حمار وقوله مشتملة على اسم
بمعناه احترازا به عن ان يقع للتشبيه بعد جملة غير مشتملة
على اسم بمعناه نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار
فانه ليس من هذا الباب وقوله وصاحبه احترازا عن ان يقع
للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه لكن لا يشتمل على صاحب
ذلك الاسم نحو مررت بزيد فاذا في الدار صوت صوت حمار

فانه ليس من هذا القبيل وانما وجب اشتمالها على صاحب ذلك
الاسم ليتحقق فاعل الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق
ومثاله مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار فصوت
حمار للتشبيه علاجا بعد جملة وهي مررت بزيد فاذا له صوت
وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت ومشتملة
ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو الهاء في له تقديره مررت
بزيد فاذا هو يصوت صوت حمار وكذلك مررت بزيد
فاذا له صراخ صراخ الثكلى تقديره مررت بزيد فاذا
هو يصرخ صراخ الثكلى قوله ومنها ما وقع مضمون جملة
اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لا احتمال
لتلك الجملة غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احتر
ز به عن ان يقع مضمون مفرد كقولنا ضربت ضربا وقوله
لا يحتمل لها غير احترازا به عن ان يكون لها احتمال غير ذلك
المفعول المطلق كالقسم الذي بعده مثاله له علي الف درهم

اعترافا فاعترافا يقع مضمون جملة وهو له على الف درهم ولا احتمال
لتلك الجملة غير الاعتراف تقدير اعترفت اعترافا وسمي
هذا القسم توكيد النفسه لانه يؤكد مضمون الجملة التي هو عين
الاعتراف فهو تاكيد لنفسه قوله ومنها ما وقع مضمون جملة
اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لها احتمال
غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احتراز عن ان
يقع مضمون مفرد نحو ضربته ضربا وقوله لها محتمل غير احتراز
به عن ان لا يكون لها احتمال غير كالقسم الذي قبله ومثاله
زيد قايم حقا فحقا وقع مضمون جملة زيد قايم ولزيد قايم احتمال
غير الحقيقة لاحتمال ان يكون قولنا زيد قايم حقا وغير حق
فقولنا حقا الكد احتمالا احتمالية واعلم ان في عبارته بشاعة لان
لان مضمون الجملة اسناد القيام الى زيد ولحق ليس عبارة عنه
فمعناه منهما ما وقع توكيدا وتحقيقا لمضمون جملة لها احتمال
غير ويسمى هذا القسم توكيدا لغير لانه يؤكد مضمون الجملة

وهو

وهو غير ولقائل ان يقول مسافرته في قولنا زيد يسافر مسافرته
وقع مضمون الجملة فهي اما تحتمل غيرها او لا تحتمل فان احتملته
اشكل ضابطة القسم الثاني وان لم تحتمله اشكل ضابطة
القسم الاول وجوابه ان المراد بالقسم الاول ما وقع توكيدا
لمضمون جملة لا تحتمل لها غيره وبالقسم الثاني ما وقع توكيد المضمون
جملة لها محتمل غيره ومسافرته في قولنا زيد يسافر مسافرته
مضمون الجملة التي زيد يسافر لا تاكيد مضمون الجملة فلم يدخل
في القسمين ويدل عليه قوله يسمى الاول توكيدا لنفسه والثاني
توكيدا لغيره لا يقال مسافرته في المثال المذكور توكيد لمضمون
الجملة وان لا يكون الجواب جوابا عن الاشكال المذكور لانا نقول
لا نسلم انه للتاكيد بل للنوع كضربت الامير في قولنا ضربته
ضرب الامير فان قيل هلا قال ومنها ما وقع تاكيد المضمون
جملة ليستغنى عن ذكر القسمين قلنا انما ذكر القسمين لاختصاص
كل واحد منهما بخصوصيته وهي احتمال غير مضمون الجملة وعدمه
وباسم وهو توكيد لنفسه وتاكيد لغيره قوله ومنها ما وقع مشتق

لبيك وسعديك اى ومن المواضع التى يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول مثنى للتكثير
نحو لبيك وسعديك فان تثنية المصدر اغنت عن
ذكر الفعل تقديره اقمت اقامة بعد اقامة واطعت اطاعة
وانما قلنا للتكثير احترازا عن ان يقع المفعول المطلق مثنى
لا للتكثير اى من غير النظر الى الكثرة بل بالنظر الى المثنى
فانه لا يجب حذف الفعل نحو ضربت ضربتين قوله
المفعول به عموما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بوقوع الفعل
تعلقه بشئ لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الشئ ولا يرد عليه
المفعول فيه لان تعقل الفعل ليس بعد تعلقه بل الامر بالعكس
لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام ولقائل ان
يقول لا نسلم ان دلالة الفعل على الزمان بالالتزام لان الفعل
بهيئته يدل على الزمان فيتوقف تعقل الفعل على تعقل الزمان
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالفعل فى قولنا يتوقف
تعقل الفعل هو المصدر ولا شك ان المصدر لا يدل على الزمان

والمكان

والمكان الا بالالتزام ولقائل ان يقول انه منقوض بالفاعل
فان الفعل متعلق به وتعقل الفعل موقوف على تعقل
الفاعل مع هذا ليس مفعولا به وجوابه ان المراد ان تعقل
الفعل موقوف على تعقل الشئ غير الفاعل وهذا معلوم
من سياق الكلام ولقائل ان يقول التعريف المذكور منقوض
بزيد فى قولنا زيد ضربته لانه يصدق عليه التعريف
المذكور مع انه ليس مفعولا به لانه مبتداء ويمكن ان يجاب
عنه بانه مفعول به من حيث المعنى الا انه لا يلزم نصبه
وانما يلزم ان لو لم يعمل الفعل فى ضمير او فى متعلقه قوله
وقد يتقدم على الفعل اى وقد يتقدم المفعول به على الفعل
العامل فيه لان الفعل اقوى فى العمل نحو زيدا ضربت وانما
قال وقد يتقدم بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم لان المفعول
به قد يمتنع تقديمه على الفعل فى بعض الصور نحو ما احسن
زيدا ولانه لا يتقدم عليه فى اكثر المواضع التى يجوز تقديمه
عليه فيها اعلم انه قد يتقدم المفعول به على عامله الاسم

نحو هذا زيدا ضارب قوله وقد يحذف الفعل الى آخره اي
وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة تدل
عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الحذف على سبيل
الجواز فكقولك زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا ان
شئت اظهرت وان شئت حذفت واما الحذف على
سبيل الوجوب وفى اربعة ابواب الباب الاول سماعى
اى مقصور على السماع ولا يتجاوز السماع وهو مثل قولهم
امرأ ونفسه وقوله تعالى انتهوا خيرا لكم اى انتهوا
عن التثليث واقصدوا خيرا لكم ولا يمكن ان يحمل على
انتهوا عن خير لكم لان الامر بالانتهاء عن الخير كالامر بالشر
وقولهم اهلا وسهلا اى اتيت مكانا تأنس به وتسهل
واتيت مكانا سهلا ودخلت قوله والثانى المنادى وهو
المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو الى آخره اى
الباب الثانى من الابواب الاربعة التى يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول به المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف

نائب

نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا قوله المطلوب اقباله
شامل للغير المنادى نحو اطلب اقبال زيد فلما قال الحرف
نائب مناب ادعو خرج مثل اطلب اقبال زيد وقوله
لفظا مثل يا زيد فان يا قايم مقام ادعو لفظا لان
اصل يا زيد ادعو زيدا وانما حذف الفعل واقيم يا
مقامه ليدل على الانشاء والتخفيف وقوله او تقديرا
مثل يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف اعرض عن هذا
فيا نائب مناب ادعو تقديرا وانما وجب حذف
الفعل هنا لان حرف النداء قايم مقام الفعل ونائب
منابه فلم يجز الجمع بين النائب والمنوب هذا اذا كان
حرف النداء ملفوظا ولم يجز ايضا ذكر الفعل عند حذف
حرف النداء لئلا يلتبس بالاخبار قوله ويبنى على ما
يرفع به الى آخره اى ويبنى المنادى اذا كان مفردا معرفة
على ما يرفع به ان كان معربا قبل النداء سواء كان اعرابه
لفظا او تقديرا فيبنى على الضم لفظا او تقديرا ان كان اعرابا

٧١

بالضم لفظا او تقديرا نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى
وعلى الالف ان كان رفعه بالالف نحو يا زيدان وعلى
الواو ان كان رفعه بالواو نحو يا زيدون والمراد بالمفرد هنا
ما لم يكن مضافا ولا مشابها له ولا جملة لا يقال لو قال
يبنى على ما يرفع به او يترك على ما كان عليه من حركة او سكون
لكان اصوب ليدخل فيه مثل يا هذا ويا هؤلاء لان المراد
من قوله يبنى على ما يرفع به بناء المنادي بسبب حرف
النداء ويدل عليه قوله يبنى على ما يرفع به وليس مثل
يا هذا ويا هؤلاء كذلك وانما اورد يا زيد ويا رجل
كليهما لان الاول معرفة قبل النداء ايضا والثاني نكرة قبل
النداء ومعرفة حال النداء وانما بني هذا القسم مع ان اصله
ان يكون معربا منصوبا لانه مفعول به لكونه مشابها
لكاف الخطاب في قولنا ادعوك من حيث الافراد والتعريف
والخطاب ووقوعه موقعه وانما بني على الحركة فرقا بين
ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وانما بني

والما بني المنادي اذا كان مفردا معرفة لوقوعها
موقع ما لا يمكن له وصوف للخطاب ولوقوع
الشيء موقع الشيء اثر فوقد القوة المضاف
اليه اذا وقع موقع المضاف تكتسي اعراب
لفظا
بجدوان

على الضم لانه لو بني على الكسر لالتبس بالمنادي المضاف
الى ياء المتكلم المحذوف ياؤه اكتفاء بالكسرة عن الياء نحو
يا غلامي ولو بني على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف المحذوف
الفه اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات نحو يا غلام قوله
ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد وانما يخفض المنادي
اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين لانه حينئذ معرب
لعدم كونه مشابها لكاف الخطاب من حيث الافراد
لانه مركب لانضمامه مع حرف الجر قوله ويفتح لالحاق
الفها ولا لام اي ويفتح المنادي المستغاث عند الحاق
الف الاستغاثة وحينئذ لا يكون اللام معها لامتناع اجتماع
لام الاستغاثة مع الالف لان اللام تخفض المستغاث
والالف تفتحه فلو جمع بينهما لزم ان يكون مخفوضا ومفتوحا
وانه محال ويجوز الحاق الهاء حينئذ للوقف فيقال يا زيدا
قوله وينصب ما سواهما اي وينصب ما سوى المنادي
المفرد المعرفة وسوى المستغاث لفظا او تقديرا ان كان

مثل يا زيداه

مثل يا لخيبة الاسد وما لي اعجلا ويا رجلا لغير معين

معربا قبل دخول حرف النداء وما سواهما المضاف نحو يا عبد الله
والمشابه للمضاف نحو يا طالعا جبلا والنكرة الغير المعينة
نحو يا رجلا لغير معين وانما وجب نصب هذه الاشياء
الثلثة لكونها مفعولا بها على الحقيقة وعدم علة البناء اما
الاول فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد
واما الثاني فلكونه مشابها للمنادى المضاف من حيث ان
كل واحد منهما عامل فيما بعده وما بعده تمام ومخصص
لهما فكانه عدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد
واما الثالث فلكونه نكرة اعلم ان جميع الاسماء المضافة
جاز ان يكون منادى الا المضاف الى ضمير المخاطب فانه لا
يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب
من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف
الى المخاطب لوجوب تغايرهما قوله وتوابع المنادي المبني
المفردة الى آخره اي وتوابع المنادي المبني اذا كانت مفردة او في
حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه ترفع حملا على لفظه وتنصب على

محله

الغير المخاطب الذي تتكلم باسم يعبر به كل من يقصد
لمعناه فكذلك يعينه وانما النكرة فانها الغير المخاطب
فلا يقع موقع المخاطب وانما قال لغير معين لان
النكرة بالقصد والاقبال لغير معين تخاطب
فتقع موقع حرف الخطاب فيسمى فيقيد بذلك
احترازا عنها قوله وانما

الظريف

محله فقوله المبني احترازا به عن المنادى المعرب نحو يا عبد الله
فان تابعه لا يرفع وقوله المفردة احترازا به عن التوابع المضافة
فان التوابع المضافة نحو يا زيد ذا المال لا يجوز فيها الا النصب
لان المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع
المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب بالاولوية
وتلك التوابع التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف
الممتنع دخول يا عليه اي المعرف بلام التعريف وانما
قال الممتنع دخول يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه نحو يا زيد
وعمرو ولم يكن حكمه كذلك بل حكمه حكم المنادى المستقل
كما يجيء مثال التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ومثال
الصفة يا زيد العاقل والعاقل ومثال عطف البيان
يا زيد بطة وبطة ومثال المعطوف الممتنع دخول يا
عليه يا زيد والحارث والحارث وقوله تعالى يا جبال
اوبي معه والطير والطير ترفع هذه التوابع حملا على لفظ
المنادى المبني وتنصبها حملا على محله فان قيل لم جاز الرفع

قال ابو الحسن يجوز في
قوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير ست
اوجه ثلثة في حال الرفع وثلثة في حال النصب
اما الرفع فانه عطف على لفظ في يا جبال
ويجوز ان يكون عطفا على الضمير المستتر في
اوبي والثالث مبتدا خبره محذوف
تقديره والطير مسخرة واما النصب فلانه
عطف على محل يا جبال ويجوز ان يكون الواو
بمعنى مع والطير مفعول معه والثالث

حملا على لفظه وكان من الواجب ان لا يجوز فيها الا النصب
لانها توابع المبنى وتوابع المبنى توابع محله فلا يقال مضى امس
الذابر بكسر الذال بل برفعه وكذلك لا يقال جاءني مولا
الكرام بكسر الكرام بل برفعها قلنا انما جاز لمشابهة حركة
المنادى المبنى حركة الاعراب من حيث العروض يعني
ان كل حركة واحد من المنادى المبنى وحركة المعرب عارضة
بسبب العامل ولهذا لم يجز يا مؤلاء الكرام بكسر الكرام
لان حركته غير عارضة ومن هذا يعلم ان المراد بالمنادي
المبنى في قوله وتوابع المنادي المبنى المفردة هو المنادي
المبنى بسبب حرف النداء اعلم انه لو قال ترفع حملا على
لفظه او تقديره او محله وتنصب حملا على محله لكان
اصوب ليشتمل قول المصنف على مثل يا فتى العاقل ويا
قاضي العالم ومثل يا هذا الرجل ويا مؤلاء الكرام لان
المنادي في هذه الصور ليس بمضموم لفظا حتى تحمل
على لفظه بل مضموم تقديرا في المثالين الاولين ومضموم

محلا

محلا في المثالين الاخيرين فان قيل المنادي في المثالين
الاخيرين ليس بمضموم المحل بل منصوب المحل لانه مفعول
به قلنا انه مضموم المحل لان المراد من مضموم المحل انه
لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل لفظا لكان
مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب
المحل باعتبارين كهذا في قولنا عجبت من ضرب هذا
الرجل زيدا فان هذا محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه
والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى ولهذا
جاز في تابعه الرفع والجر وكذلك المنادي ههنا مضموم المحل
باعتبار وقوعه موقع المنادي المفرد المعرفة لفظا في الاصل
ومنصوب المحل باعتبار كونه مفعولا به قوله والخليل
في المعطوف يختار الرفع الى آخره اعلم ان الخليل ابن احمد يختار
في المعطوف الممتنع دخول يا عليه الرفع تنبيها عليه على انه
منادى ثان وابا عمرو الجرمي يختار النصب لانه تابع المبنى
وتابع المبنى يكون تابعا لمحله قوله وابو العباس ان كان

ان لو وقع موقعه مفرد معرفة في الاصل
كان مضموما كما ان مثل هذا ومؤلاء في ياهذا
ومؤلاء مرفوع محلا وبهذا المعنى يجوز ان يكون
الشيء الواحد محلا وان باعتبارين كهذا في قولنا
عجبت من ضرب هذا الظريف فان هذا محله
الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار
كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى فان قيل
ماذكرتم يقتضي ان يقال ترفع على لفظه او محله
وتنصب على محله قلنا كان الغالب في
المنادي المفردة المعرفة البناء على
الضم او على ما يقوم مقامه وكان
الضم غير ايضا البناء على الضم لضرورة الضم
او ما يقوم مقامه علامة للمنادى المفرد المعرفة
كالرفع للفاعل كان الضم او ما يقوم مقامه
كالمنفوذ مع ان محلا اخر غير هذا المحل
فلا طلق على الضم المقدر ايضا كما اطلق
على النصب حصل الالتباس ؟ اعلم
يجوز دخول حرف النداء على الالف واللام اذا
وجد الشرطان احدهما ان يكون الالف واللام
عوضا عن شيء والثاني ان يكون الالف واللام
لازما في الكلمة وهذا اذا قيل الله لغير
ارتقال الفخم لتفخيم
والمعوض عليهم العوض والمعوض
يا للحسن الوجه لتفخيم الشرط
وقس الباقي عليه ؟
جواز دخول النداء في الله تعالى
بوجود صورة لام التعريف فيه
لان عوض عن المحذوف فكأن
للتعريف فكأن هذا قطع همزة
الالف واللام في الفم فانه ليس
عوضا عن الشيء وشرط استناع
دخول حرف النداء على صورة لام
التعريف عوضا عن الشيء قول
يا التي تعجب قلت شاذ

كالحسن الى الخ اى ان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه
مثل الحسن اى من الاسماء المعرفة بلام التعريف التى يجوز
انتزاع الالف واللام عنها يختار ابو العباس الرفع كالخليل
لانه حينئذ يمكن انتزاع الالف واللام منه وتقدير حرف النداء
فيه فيكون وجود اللام فيه كعدمه فيعرب باعراب يدل
على انه منادى ثان وان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه
مما لا يجوز انتزاع الالف واللام عنه نحو النجم والصعق
فانه يختار النصب كيا عمرو لانه لما لم يمكن انتزاع الالف
واللام عنه لم يمكن تقدير حرف النداء فيه وكان تابعا للمبنى
فالاولى ان يكون تابعا لمحله ولقائل ان يعكس هذا الحكم
ويقول اذا لم يمكن نزع اللام من الكلمة كالنجم والصعق
كان كجزء منها ولم يكن للتعريف واذا كان كذلك جاز تقدير
حرف النداء فيها فالرفع اولى لتنبيهها على انه منادى
ثان واذا امكن نزع اللام منها كان للتعريف فلم يجز تقدير
حرف النداء فيها فالنصب اولى ويمكن ان ينصر مذهب

وقيل

ابى العباس بان الاعتبار فى اللام عندهم صورة لام التعريف
ولهذا لا يقال يا النجم ويا الضعق ويحتاج الى العذر فى
جواز يا الله ويا التى تيممت قلبى ويدل عليه جواز يا زيد
ويا هذا وامتناع يا الرجل مع كون تعريف اللام اقل
من تعريف العلم والاشارة واذا كان كذلك كان
الرفع اولى فيما ينتزع اللام عنه لزوال مانع دخول حرف
النداء عليه فى بعض الاوقات والنصب اولى فيما لا ينتزع
عنه اللام لدوام مانع دخول حرف النداء عليه اعلم انه ذكر
فى شرح الكتاب قال ابو العباس ان كان المعطوف علما
معرفا باللام نحو يا زيد والنضر كان الرفع اولى وان لم يكن
علما نحو يا زيد والرجل كان النصب اولى وفرق بينهما بان
النضر ونصرا علمان وليس الالف واللام لمعنى فى النصر
بخلاف الرجل فان اللام فيه معاقب للاضافة ولما كان
الواجب فى المضاف النصب كان الاختيار والوجه فيما
وهو بمنزلة المضاف مداعبارته وهذا النقل مخالف

لما ذكرنا اولا لبعض المخالفة قوله والمضافة تنصب عطف
على قوله المفردة اى وتوابع المبنى اذا كانت مضافة اضافة
حقيقة ليجز فيها الا النصب لان المنادى اذا وقع مضافا
لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى اذا كانت مضافة
بطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب لبعدها عن
حرف النداء الذى هو موجب للبناء وانما قيدنا الاضافة
بالحقيقة ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز فيه
الرفع والنصب لانه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه
فى تقدير الانفصال فان وقع مثل هذا المضاف منادى
لم يجز فيه الا النصب لكونه مشابها للمضاف لطوله
لكن وقوعه منادى ممتنع لامتناع دخول حرف النداء على ما
فيه لام التعريف قوله والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه
حكم المستقل مطلقا اى حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر
وهو الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه حكم المنادى المستقل
سواء كان بدلا او معطوفا على المنادى المبنى او المعرب وسواء

كان

قوله مطلقا اى فى كل موضع بعد المفرد
بعد المضاف مفردا او مضافا فانقول فى
البدل والمنادى مفرد يا زيد بشر ويا زيد
اخا عمرو وتقول فى البدل والمنادى مضاف
يا عبد الله زيد ويا عبد الله اخا لك وتقول
فى العطف والمنادى مفرد يا زيد وعمرو ويا
زيد واخا عمرو وتقول فى العطف والمنادى
مضاف يا عبد الله وزيد ويا عبد الله واخا
زيد والى

كان مفردا او مضافا فان حكمهما مثل حكم المنادى المستقل
فان المعطوف والبدل ان كانا مفردين معرفتين لم يجز فيهما
الا البناء وان كانا مضافين لم يجز فيهما الا النصب تقول
فى البدل والمنادى مفرد يا زيد اخا لك ويا زيد بشر وتقول
فى البدل والمنادى مضاف يا عبد الله اخا لك ويا عبد الله
زيد وتقول فى العطف والمنادى مفرد يا زيد وعمرو و
يا زيد واخا لك وتقول فى العطف والمنادى مضاف
يا عبد الله وزيد ويا عبد الله واخا لك وانما كان حكمهما فى
الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل اما فى البدل فلانه
بتكرير العامل كما يجيء فى بابه فيكون حرف النداء مقدرا
فيه واما فى المعطوف فظاهر لان حرف العطف قائم مقام
حرف النداء قوله والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر
يختار فتحه اعلم ان المنادى المبنى العلم اذا وصف بابن والابن
مضاف الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو يجوز فى المنادى الضم
والفتح لكن الفتح هو المختار اما جواز الاول فظاهر لانه

وتحتمل الحركة فى وجهين احدهما ان تكون
اتباعا والاتباع اخف من الحركة لكن الكلمات
سواء

مفرد معرفة فيكون مبنيا على الضم والابن صفة له مضافة
فيكون منصوبا ويعلم جوازه من قوله يختار وامّا اختيار
الثاني فلانه ح استند امتزاج الموصوف والصفة مع كثرة
الاستعمال فصار بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو حضرموت
ويعلبك واذا كان كذلك فتح آخر المنادي كما يفتح آخر
الاسم الاول المركب مع غيره واعلم ان الاقسام الممكنة
اربعة لان المنادي والمضاف اليه للابن امّا ان يكونا
علمين او يكونا غير علمين او الاول علما والثاني غير علم او بالعكس
فان كان الاول يختار بناؤه على الفتح مع جواز ضمه لما ذكرنا
وان كان احد الباقية ليجز فيه الا الضم على الاصل والفرق
بين الاول والاقسام الباقية ما ذكرنا من شدة الامتزاج
وكثرة الاستعمال في الاول دونها وانما نصب مضافا على
الحال من ابن لان الابن معرفة لان المراد به اللفظ دون المعنى
لان لفظ الابن لا شركة فيه لان الشركة انما يقع في المسميات
دون الاسامي قوله واذا نودي المعرف باللام الى آخره اى اذا

نودي

نودي الاسم المعرف بلام التعريف نحو الرجل مثلا توصل
الى ندائه بالاسم المبهم فيقال في ندائه يا ايها الرجل ويا
هذا الرجل ويا ايهذا الرجل وانما احتيج الى التوصل
بالمبهمات في ندائه لكراهتهم اجتماع اللام وحرف النداء
في كلمة واحدة لكون اللام للتعريف وحرف النداء مع القصد
عليه للتعريف فلو اجتمعا لزم اجتماع حرفي التعريف
وهو غير جائز فتوصلوا بالمبهم وادخلوا حرف النداء
عليه وجعلوا ذلك الاسم المعرف تابعا له اصلاحا
للفظ ثم اعلم ان ما في يا ايهذا الرجل هو هاء في يا ايتها
الرجل لا في هذا زيد بدليل انه لم يسمع يا ايذا الرجل ثم
لقائل ان يقول لا فائدة في اتيان اسم الاشارة بعد اي
لاحتياج اي الى اسم جنس فيه اللام الى مبهم ولانه
يحصل التوصل الى النداء مثل الرجل بواحد منهما فلا حاجة
الى الآخر قوله والتزموا رفع الرجل الى آخره اى التزموا رفع
الرجل لكونه صفة للمنادى المبهم مع انه صفة مفردة للمنا

والمبني للذات البهمة مواسم المبنى العلم
بالالف واللام — الالف واللام
وان كان لا زما في اي لكنها لما ابدلا عن ها
كما في الله فادخال النداء عليها شاذ —

وانما لم يع القصد لان لو لم يكن مع القصد
يكون منصوبا بخبر يا رجلا خذ بيدي —
واتيان اي للتوصل واتيان
هذا الاداء حق يضاف اليه اي لان الاسم
المعرف بلام التعريف يقتضي ان يكون صفة
لاي غير هذا واتيان الهاء بين ذا واي لتصحيح

ان يكون ذا الرجل منادى لان ذا اسم مبهم
يتوغل في ابهامه لا يكون منادى الا بالهاء

وجوابه ان ذا ها لما ذات ربما التوصل

المبنى وانه جاز ان يكون الصفة المفردة تابعة للفظ المبنى
ومحله وانما التزموا رفعه ليكون تنبيها على انه هو المقصود
بالنداء والتزموا ايضا رفع توابع الرجل مفردة كانت او مضافة
لانها توابع المعرب ولوجوب كون توابع المعرب تابعة
للفظ المعرب تقول يا ايها الرجل ذو المال ويا ايها الرجل
الظريف وفيه نظر لجواز ان يكون توابع المعرب تابعة
لمحله اذا غاير اعراب محله اعراب لفظه نحو ما زيد بقائم
وقاعدا بالنصب والجر فالاولى ان يقال لوجوب رفع
تم يجوز نصب ذو المال على ان يجعله بدلا من اي كانك
قلت يا ايها الرجل ياذا المال ويعلم ذلك من قوله وتوابعه
اى توابع الرجل وكذا الكلام فى يا هذا العاقل ذو المال
فان جعلت ذو المال تابعا للعاقل والعاقل مرفوع لم يجز
فيه الا الرفع وان جعلته تابعا لهذا بدلا او صفة تعين
النصب وان جعلت الظريف تابعا للرجل فى ايها الرجل
الظريف لم يجز فيه الا الرفع وان جعلته تابعا لاي فى

ايها

ايها الرجل الظريف جاز الرفع والنصب واعلم انه قيل ان
نصبدى نحو يا هذا الرجل نداء الرجل كان هذا بمنزلة اي
وان قصد نداء هذا كان هذا بمنزلة زيد فعلى هذا يجوز
فى الرجل النصب ايضا قوله وقالوا يا الله خاصة اشارة
الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم اذا نودي
المعرف باللام قيل يا ايها الرجل والله معرف باللام فوجب ان
يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا الله وجوابه
ان يقول انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله اما لان اللام
الذي فى الله ليس للتعريف بل هو عوض عن حرف اصلي
وهو الهمزة فى الاله واما لعدم الاذن الشرعي فى اطلاق
الاسماء المبهمة على الله تعالى قوله ولك فى مثل يا تيم تيم
عدي الى آخره اي لك فى المنادى اذا كرر بلفظه مضافا
الى اسم آخر نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة
عمر الضم والنصب فى الاول مع النصب فى الثاني واما
ضم الاول فظاهر لانه منادى مفرد معرفة مبني على الضم

صح نداء ما فيه الالف واللام لانه لما التزم ان
يجتمع فى اسم واحد خطاب وغيبة ومؤنث
الخ
انما نصب الثاني اذا كان
يكون بدلا من الكل من الكل او من الاول او عطف
بيان او منادى مضاف محذوف وانما حذف حرف النداء او
منصوبا به باضمار اعني

وكذلك نصب الثاني ظاهر لانه اما منادى وحرف ندائه
محذوف واما تاكيد للاول واما نصب الاول فاما على تقدير
ان يكون مضافا الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي
للاول واما على تقدير ان يكون مضافا الى عدي المحذوف
وتقدير يا تيم عدي تيم عدي حذف الاول لدلالة الثاني
عليه وانما قال الضم والنصب ولم يقل الضم والفتح لانه
معرب لكونه مضافا على ما ذكرناه قوله والمضاف الى ياء
المتكلم الى آخره اى المنادي المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلامي
يجوز فيه يا غلامي بفتح الياء وهو الاصل لان الياء فيه بمنزلة
الكاف في غلامك ويا غلامي باثبات الياء وسكونه تخفيفا
ويا غلام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا غلام ما بقلب
الياء الفا تخفيفا قوله وبالهاء وقفا اي ويجوز الحاق الهاء
بالكل فتقول يا غلاميَهْ ويا غلامِيهْ ويا غلامِيهْ ويا غلامْاهْ
للفرق بين الوصل والوقف قوله وقالوا يا ابي ويا امي الى آخره
يعني اذا كان المنادي المضاف الى ياء المتكلم ابا او امّا يجوز فيه

ماجاز

٧٩

ماجاز في سائر الاسماء المضافة الى ياء المتكلم ويجوز فيه
زوايد وهي يا ابتِ ويا امتِ بكسر التاء وقلبت الياء
تاء لمناسبة الكسرة للياء ويا ابتَ ويا امتَ بفتح التاء
لكون التاء بدلا عن حرف متحرك بالفتحة ويا ابتا ويا امتا
بتعويض الالف والتاء عن الياء ولم يقل يا ابتي ويا امتي
لان التاء بدل عن الياء فلو اجتمعا لزم اجتماع البدل
والمبدل منه وهو غير جائز قوله ويا ابن امّ ويا ابن عمّ
خاصة الى آخره اي اذا كان المنادي ابنا مضافا الى العم
او الام المضافين الى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادي
المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلامي فتقول يا ابن عمي
ويا ابن امي بفتح الياء وسكونها ويا ابن امّ ويا ابن عمّ
بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن امّا ويا ابن عمّا
بقلب الياء فيه الفا ويجوز فيه وجه آخر ويا ابنَ عمَّ
ويا ابنَ امَّ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة وانما جاز
فيه هذا الوجه مع انه لم يجز في المنادي المضاف الى ياء المتكلم

على اللغة المشهورة لانه اثقل من المنادي المضاف الى ياء
المتكلم لزيادة التركيب وانما قال الخاصة لعدم جواز ما
جاز في المنادي المضاف الى ياء المتكلم في غيرهما سواء
كان المضاف غير الابن نحو يا غلام امي ويا غلام عمي
او كان المضاف اليه غير الام والعم نحو يا ابن اخي
او كان المضاف والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام اخي
ويا غلام غلامي وانما اختصا بهذا الحكم دون غيرهما
لكثرة استعمالهما عند العرب دون غيرهما قوله وترخيم
المنادي جائز اي ترخيم المنادي جائز في سعة الكلام
والاختيار والترخيم في غير المنادي جائز للضرورة كقوله
دِيَارُ مَيَّةَ اِذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا ولا يري مثلها عجم ولا عرب
اي اذ مية قوله وهو حذف في آخر تخفيفا اي ترخيم المنا
حذف في آخر المنادي تخفيفا لا لعلة اخري قوله وشرطه
ان لا يكون مضافا اي وشرط الترخيم ان لا يكون مضافا
لان المضاف لو رخم لرخم آخره او آخر المضاف اليه فلو

رخم

رخم آخر المضاف لم يكن الترخيم آخرا لان المضاف اليه
من تتمة الاول معنى فلو رخم آخر المضاف اليه لم يكن
الترخيم في آخر المنادي لان المضاف اليه ليس من المنادى
لفظا وان لا يكون مستغاثا لان المطلوب من المستغا
مد الصوت والتطويل والترخيم مناف له وان لا يكون
منددوبا بالما ذكرنا في المستغاث وان لا يكون جملة لان
الجملة محكية بحالها فلا يتغير وان يكون احد الامرين
اما علما زايدا على ثلثة احرف واما بتاء التانيث لانه
اذا كان علما كان معلوما اذا حذف عنه شئ واذا كان
زايدا على ثلثة احرف لم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بمجرد
التخفيف واما اذا كان بتاء التانيث فلا يشترط فيه
ان يكون علما وان يكون زايدا على ثلثة احرف لانه رخم
لم يحذف منه الا تاء التانيث وهو ليس من نفس الكلمة
فاذا لم يلزم من حذف تاء التانيث الحذف من الكلمة فلم يلزم
الاجحاف في نفس الكلمة بسبب حذفها اعلم ان سيبويه

شرط فى ترخيمه على لغة من يجعل الياء اسما برأسه ان يكون
علما للمذكر يلتبس بما لا تاء فيه فلا يقال فى ترخيم حبيبة اذا
كانت صفة ياحبيب اقبلى لحصول الالتباس لجواز تأنيث
فعل المذكر غير العلم اذا اريد به النفس واما اذا كان
علما فلا يحصل الالتباس لانه لا يؤنث المذكر وبالعكس
فى الاعلام حملا على المعنى قوله فان كان فى آخره زيادتان
الى آخره اعلم ان هذا اشارة الى ما يحذف من المنادى للترخيم
فانه قد يحذف له حرفان وقد يحذف له اسم برأسه وقد
يحذف له حرف واحد اما الاول وهو انه يحذف له
حرفان فاذا كان فى آخر الاسم حرفان زائدتان زيدتا
معا فى حكم الزائدة الواحدة وذلك كما فيه الالف الممدودة
نحو اسماء وحمراء والالف والنون المزيدتان نحو سكران
ومروان وياء النسبة نحو كوفى وبصرى او علامة التثنية
والجمع نحو زيدان وزيدين فانه يحذف له حرفان لكونهما
بمنزلة حرف واحد لكن يشترط ان يبقى بعد حذفهما

ثلثة

ثلثة احرف احترازا به عن مثل يدين ودمين وكذلك
يحذف له حرفان اذا كان فى آخر الاسم حرف صحيح قبله مدة
وذلك الاسم اكثر من اربعة احرف نحو منصور ومسكين
وغمار فانه يحذف له حرفان اما الراء فلانه فى آخر الاسم
ووجوب الترخيم فى آخر الاسم واما الواو فلانه حرف علة
زائدة وحرف العلة الزائدة اولى بالحذف مع انه لا يلزم
الاجحاف فى الكلمة بحذفها لانها يبقى على ثلثة احرف
بعد حذفها وانما قال وهو اكثر من اربعة احرف احترازا
من ان يكون على اربعة احرف نحو ثمود وسعيد فانه لا
يحذف له حرفان لئلا يلزم الاجحاف فى نفس الكلمة للترخيم
الذى هو لمطلق التخفيف وعليه بيت الكتاب تنكرت
منا بعد معرفة يالمى وبعد النصابى فى الشاب المكرم
اى يالميس فحذف السين وبقى ياء فعيل والمراد بالمدة حرف
زائد من حروف المد ساكن فى الاصل ولهذا حذف حرفان
للترخيم من منصور ومسكين وغمار ولم يحذف من مختار

بل يقال في ترخيمه يا مختا باثبات الالف لانها ليست بمدة
بالتفسير المذكور لكون الالف غير زائدة بل بدلا عن ياء منقلبة
في الاصل اذ اصله مختير او مختير وكذلك مستميل ومستما
واعلم انه لو قال او قبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف
لكان اولى ليدخل فيه مثل امرئ فانه يحذف منه حرفان ايضا
للعلة المذكورة واعلم ان اسماء على وزن فعلاء عند بعضهم
من الوسم قلبت الواو همزة وعلى افعال عند سيبويه جمع اسم
من السمو اصله اسماو قلبت الواو همزة فعلى الاول وهو
اختيار المصنف همزتا في آخره زايدتان وعلى الثاني همزة في آخره
حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف قوله وان
كان مركبا حذف الاسم الاخير اي وان كان المنادي
مركبا نحو بعلبك وحضرموت فانه حذف الاسم الاخير
لان الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث في نحو قايمة وكما
يحذف تاء التانيث للترخيم فكذلك يحذف الاسم
الاخير ههنا قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد اي

وان

وان كان المنادي غير ما ذكر اي غير ما حذف له حرفان
او الاسم الاخير يحذف له حرف واحد عملا بالاصل
اذ الاصل هو ان يحذف حرف واحد والزيادة بسبب
عارض والعارض منتف ههنا قوله وهو في حكم الثابت
الى آخره اي المحذوف في المنادي المرخم يكون في حكم الثابت
على مذهب الاكثرين وهو الاصح لان المراد بقول القاا
يا حار هو يا حارث لفظا ومعنى فلان المراد هو ذلك
المسمى واما لفظا فلان المراد هو ذلك الاسم واذا كان
المحذوف في حكم الثابت ترك الباقي من المحذوف على ما
كان عليه من الحركة والسكون فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو
قوله وقد يجعل اسما برأسه الى آخره اي وقد يجعل الباقي
من المنادي المرخم اسما برأسه فيقال يا حار بضم الراء لا
ح منادى مفرد معرفة ووجوب بناء المنادي المفرد
المعرفة على الضم ويقال يا ثمي لان اصله يا ثمود لما حذف
منه الدال وجعل الباقي اسما برأسه كان في آخره واو قبله

ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو فان
اصله ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة ويقال في ترخيم
ياكرَ وَانَ بعد جعل الباقي اسما برأسه ياكرَا لانه لما حذف
الالف والنون بقي ياكرَو وقعت الواو متطرفة متحركة
ما قبلها مفتوح فوجب قلبها الفا لما ثبت في كلامهم
هذه القاعدة قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب
اعلم ان العرب استعملوا صيغة النداء اعني حرف النداء وهو
يا فقط في المندوب مع تحقق الفرق بين المنادي والمندوب لان
المنادي هو المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعو لفظا
او تقديرا والمندوب هو المتفجع عليه بيا او وا فيا صيغة
النداء يستعمل في المندوب ايضا لمشابهة المندوب المنادى
من حيث التخصيص لان كل واحد منهما مخصوص من بين قومه
ولكن المندوب اخص نوعا ليكون نصا على الندبة قوله
وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادي اي وحكم المندوب
في الاعراب والبناء حكم المنادي فكما ان المنادي اذا كان

مفردا

لـ والمندوب معروف سماعا وان كان علما او لا
فليس كونه علما بشرط فلو كان علما غير معروف
لم يجز ندبته ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته
لان المراد من الندبة تمهيد العذر للنادب
والاعلام لوقوع مصيبة عظيمة وهما الاحسان
الابعد ان يكون المندوب معروفا مشهورا
بنحو علي بوا نحو وازيداه سيبويه

مفرد امعرفة مبني على الضم فكذلك المندوب واذا كان المنادى
مضافا فمنصوب فكذلك المندوب الا ان المندوب لا يتبع
نكرة كما يجيء ولا مشابها للمضاف وكذلك حكم توابع المندوب
مفردا او مضافا فحكم توابع المنادي مفردا او مضافا وانما
كان حكمه مثل حكم المنادي في الاعراب والبناء لانه لما اجري
مجراه في صيغته اجري مجراه في احكامه من الاعراب والبنا
قوله ولك زيادة الالف في آخره اي ولك زيادة الالف
او ما يقوم مقامه وهي الواو والياء في آخر المندوب لان
المطلوب فيه مد الصوت والتطويل الا اذا كان المندوب
مضافا او موصولا الحق بآخر المضاف اليه والصلة قوله
فان خفت اللبس قلت واغلاماه مكيه الى آخره اي فان خفت
الالتباس بزيادة الالف لم تزد الالف بل زدت حرفا
مجانسا لحركته او مجانسا له نحو غلام مخاطبة فتقول في
غلام مخاطبة واغلاماه مكيه بزيادة الياء لانه لو زيد في آخره
الف وقيل واغلاماه التبس بغلام رجل مخاطب فالحق به

بنحو ان كان آخره مكسورا نحو واغلاماه مكيه
زيدت الياء كواغلاماه مكيه لئلا يلتبس المؤنث المخاطب
وان كان مضموما نحو واغلاماه مكيه زيدت
الواو كواغلاماه مكيه لجمع المذكر المخاطب وان
كان مفتوحا نحو واغلاماه مكيه زيدت الالف
كواغلاماه لمفرد المذكر المخاطب او واغلاماه
وزيدت الالف كواغلاماه لتثنية المذكر
المخاطب هكذا قال البعض وهو اقرب الى
الصواب

الياء للمناسبة لحركة الكاف وهي الكسرة ونحو غلام جماعة
مذكرين فانك لو الحقت بآخره الفا واغلاميكماه لالتبس
بغلام المخاطبين فالحقت بآخره الواو التي هي مناسبة
للجمع فقلت واغلاميكموه قوله والك الهاء اي والك زيادة
الهاء مع زياده الالف والياء او الواو فتقول وازيداه و
واغلاميكيه واغلاميكموه لان المطلوب فيه مد الصوت
والتطويل ولان الهاء في الوقف تزيد لبيان هذه الحروف
قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه انما لم
يندب النكرة لان المراد بالندبة تمهيد العذر للتفجع عليه
والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة وهذان المطلوبان
لا يحصلان الا بعد ان يكون المندوب معروفا فلا يقال
وارجلاه وانما قولهم وامن حفر بئر زمزماه فانما جاز
في قولنا واعبد المطلباه لان من المعلوم ان من حفر
بئر زمزم هو المطلب وكونه معروفا كاف في جواز كونه
مندوبا وكونه علما ليس بشرط حتى لو كان علما غير معروف

ونحو الندبة اربعة وهي يا وا في اول
الاسم والالف والهاء في آخره في الوقف
كبر

لم يجز

٨٤

لم يجز ندبته ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته ولهذا قال
ولا يندب الا المعروف ولم يقل ولا يندب الا العلم قوله
وامتنع مثل وازيدا الطويلاه خلافا ليونس اعلم ان الخليل
ذهب الى امتناع لحاق علامة الندبة بصفة المندوب
وذهب يونس الى جوازه واستدل الخليل رحمة الله عليه
على مذهبه بانه لو جاز وازيدا الطويلاه لجاز جاءني زيد
الطويلاه لان كل واحد منهما غير المندوب ومنع يونس
ذلك رحمة الله عليه لان الاول وان لم هو المندوب لكنه
متعلق المندوب والثاني ليس بمندوب ولا بمتعلق المندوب
فلم يلزم من امتناع الثاني امتناع الاول ويمكن ان يستدل
على مذهب الخليل بان المندوب قد تم والصفة ليست
من جملته وانما هي اسم جيء به للتخصيص والتوضيح فلم
يلحقه علامة الندبة ولهذا اتفقا على جواز لحاق علامة الند
بالمضاف اليه والصلة لان المضاف اليه مع المضاف
بمنزلة كلمة واحدة وكذا الصلة مع الموصول ولهذا لم يجز

السكوت عن المضاف اليه وعن الصلة بخلاف الصفة والمو
صوف
قوله ويجوز حذف حرف النداء الى آخره اعلم انه يجوز حذف
حرف النداء من ثلثة اشياء وهي العلم نحو يوسف اعرض
عن هذا اي يا يوسف والمضاف نحو عبد الله افعل كذا اي
يا عبد الله واي نحو ايتها الرجل افعل كذا اي يا ايتها الرجل
اما جواز حذف حرف النداء عن العلم فلان العلم مشهور
وكثر استعمال ندائه فلو حذف منه حرف النداء لم يلتبس
بغير النداء واما حذف حرف النداء عن المضاف واي
فلكونهما مشابهين للعلم في عدم وقوعهما صفة لاي فان
كل واحد من العلم والمضاف واي لا تقع صفة لاي وح لم يجز
حذف حرف النداء من الجنس والمراد بالجنس اسم يصح ادخال
اللام عليه وجعله صفة لاي نحو يا رجل لجواز وقوعه صفة
لاي نحو يا ايها الرجل وكذلك عن اسم الاشارة نحو يا هذا
لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها هذا ولم يجز حذف حرف النداء
عن المستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت

والتطويل

نحو يا الذي لم يقل يا الذي يا قائما بخلاف الصفة نحو يا ذا الذي لم يقل يا ذا الرجل القريب

لما ذكر قولنا لعدم وقوع العلم والمضاف صفة لاي قلنا ذلك لانا انما نحتاج الى الاسم للمنع من الوقوع بالام يريد الابهام والعلم والمضاف ليس كذلك فلا يقتضان صفتين لاي وانما عدم وقوع اي صفة لاي فانما تجيء هذا العلة فيهما وانما لان الشيء لا يقع صفة لشيء الا ان يتقدم على الصفة والشيء لا يتقدم على نفسه والا لزم وجود الشيء قبل ان يوجد وانه محال

حرف النداء لزوما في اللفظ وقد يحذف منه حرف النداء واصله يا الله بخير عوض عن حرف النداء وجعل الميم في الآخر عوضا عنه

لما ذكر ان المشابهة للعلم في عدم وقوعها صفة لاي لم يجز حذف حرف النداء

لما ذكر ان الصفة لا تقع الا بعد تمام الموصوف

والتطويل وحذف حرف النداء منافٍ لهما قوله وشذ اصبح
ليل الى آخره هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ليل
في قولهم اصبح ليل مع انهم حذفوا عنه حرف النداء وكذا
كرا في اطرق كرا مع انهم حذفوا عنه حرف النداء وانتم
قلتم لا يجوز حذف حرف النداء من الجنس وجوابه انه
شاذ لا يعول ولا يقاس عليه اعلم ان في اطرق كرا شذوذ
احدهما حذف حرف النداء والثاني الترخيم لان اصل كرا
كروان كان غير علم وشرطه ان يكون علما قوله وقد يجد
المنادي الى آخره اي ويجوز حذف المنادي اذا دل عليه
قرينة لانه مفعول به فكما جاز حذف المفعول به جاز حذف
المنادي ومثاله قوله تعالى الا يا اسجدوا اي يا قوم
اسجدوا قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير
اي الثالث من المواضع الاربع التي وجب حذف عامل
المفعول به فيها ان يكون العامل مفسرا بشيء فيجب حذفه
لئلا يلزم اجتماع المفسر والمفسر قوله وهو كل اسم بعده

اطرق كرا اطرق وكرا . فان القعاء في الفرى
بغاثكم في بغضنا . مستنسرا مستنسرا

١٥

اعلم ان القرينة التي تدل على المنادي المحذوف
ثلثة دخول حرف النداء على الفعل والوصف والخاص
الموضوع مثال الاول كقوله تعالى الا يا اسجدوا
والتقدير الا يا قوم اسجدوا والثاني كقول
تعالى يا ليتني كنت ترابا اي يا قوم ليتني كنت
ترابا والثالث قولك اي يا رسول يا محمد

علما وانما عدم وقوع العلم والمضاف صفة لاي قلنا ذلك لانا انما نحتاج الى الاسم للمنع من الوقوع بالام يريد الابهام والعلم والمضاف ليس كذلك فلا يقتضان صفتين لاي وانما عدم وقوع اي صفة لهما فانما تجيء هذا العلة فيهما وانما لان الشيء لا يقع صفة لشيء الا ان يتقدم على الصفة والشيء لا يتقدم على نفسه والا لزم وجود الشيء قبل ان يوجد وانه محال

لما ذكر ان المشابهة للعلم في عدم وقوعها صفة لاي لم يجز حذف حرف النداء

لما ذكر ان الصفة لا تقع الا بعد تمام الموصوف

والتطويل

فعل او شبهه مشتغل عنه بضمير او متعلقه الى آخر ما قوله
كل اسم لانه لابد ان يكون اسما لانه مفعول به وقوله بعد
فعل احتراز عن مثل قولنا زيد قايم فانه ليس من هذا القبيل
وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل قولنا ازيد المحبوس
انت عليه فان زيدا ههنا اسم ليس بعد فعل لكن بعد
شبهه وهو محبوس لان اسم المفعول كما يجيء في موضعه
وقوله مشتغل عنه بضمير احتراز عن مثل زيد اضربت
فان زيدا اسم بعد فعل غير مشتغل عنه بضمير بل به
فانه ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل الذي بعده وقوله
او متعلقه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا ضربت غلامه فان
زيدا اسم بعد فعل غير مشتغل عنه بضمير لكنه مشتغل
بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام فلو لم يقل او متعلقه لخرج
عنه وهو منه وقوله لو سلط عليه احتراز عن الاسم الذي
لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالا
الذي يتوسط بينه وبين الفعل حرف له صدر الكلام نحو

حرف

الى المتعلق فيعم ذلك الاسم لان ما بالاضافة بين المضاف والمضاف اليه لان الضمير راجع الى زيد له تعلق الاسم الذي اضيف اليه

الاشتغال عبارة عن احد العامل والمعمول اتيانه بمعنى مغاير لما اتى به الآخر

حرف الاستفهام وما النافية مثل قولنا زيد هل ضربته
فان زيدا اسم بعد فعل مشتغل عنه بضمير لكنه لا يصح
تسليطه عليه لفظا لان ما بعد الاستفهام لم يعمل
فيما قبله وكذلك بعد النفي واحترز عن الاسم الذي
لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث المعنى
كقوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اعلم ان عبارته عن
هذين الاحترازين قاصر وهو ظاهر لكنه لابد من قيد
يدل على هذين الاحترازين وهو ان لم يمنع مانع من حيث
اللفظ او من حيث المعنى ويعلم منه انه لا يجوز نصب
زيد في زيد ضاربه ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل عمل
الفعل الا بعد الاعتماد على صاحبه او الهمزة او حرف
النفي وههنا لم يعتمد قوله او مناسبه اي في معناه او
لازم معناه ليدخل فيه مثل زيدا مررت به او حبست
عليه فان زيدا اسم بعد فعل مشتغل عنه بضمير وهو
اذا سلط عليه لنصبه لكن مناسبه وهو جاوزت او لازمه

لا يختار لانه لا يجوز ولكن مثل ممن المراد من الثانية

مشروط مع اعتماد وعمل في الاول بغير الفاعل يقع لان الاسم

قوله او مناسبه ليدخل فيه الاسم الذي فعل مشتغل عنه بضمير او متعلقه لو سلط عليه لنصبه عمرو زيد بحسب عليه قارن الضرب لانصبه لعدم اقتضاء الضرب ولكن مناسبه وهو لانت تضرب عنه وهو منه كبير

لوسلط عليه لنصبه ومثال ما ذكر من الصور الاربع و
هي قولنا زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت
غلامه وزيدا حبست عليه تقدير الاول ضربت زيدا
وتقدير الثاني جاوزت زيدا وتقدير الثالث اهنت
زيدا لان ضرب غلام زيد مستلزم لاهانته وتقدير
الرابع لابست زيدا او لازمت زيد الاستلزام كونه
محبوسا عليه ملازمته وملابسته له والحاصل انه
ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدر وان لم يكن فان امكن
تقدير فعل بمعنى الفعل المفسر قدر وان لم يمكن قدر لازم
معنى الفعل المفسر ولقائل ان يقول يدخل في التعريف
المذكور لما اضمر عامله خبر كان لان زيدا في قولنا زيدا كنت
اياه يصدق عليه الحد المذكور فيلزم ان يكون مفعولا به
لان ما اضمر عامله قسم من اقسام المفعول به مع ان خبر
كان ليس بمفعول به ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم انه
يلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله اعم من المفعول به

مع

مع انه قسم من اقسامه لجواز كون الشيء اعم من الاخر من وجه
دون وجه او لان المراد بالاسم في قوله كل اسم بعد فعل
هو المفعول به فكانه قال كل اسم مفعول به بعد فعل الى آخره
ولم يذكره اعتمادا على فهم المتعلم لانه لما قسم المفعول به
الذي يجب حذف ناصبه الى الاقسام الاربعة علم ان
كل قسم منها مفعول به فلم يحتج الى ذكره قوله ويختار الرفع
بالابتداء الى آخره اي ويختار رفع الاسم الذي بعده
فعل مشتغل عنه بضمير او متعلقه بالابتداء عند عدم
قرينة خلاف الرفع اي عند عدم قرينة النصب التي يكون
النصب معها مساويا للرفع او مختارا او واجبا نحو
زيدا ضربته فان النصب والرفع جائزان فيه لوجود قرينة
النصب لكن الرفع اولى من النصب لان النصب مقتض
للحذف والرفع ليس كذلك وكذلك يختار الرفع ايضا
عند وجود قرينة النصب المختار اذا كان قرينة الرفع
اقوى من قرينة النصب المختار نحو اما مع غير الطلب

قرينة الرفع وهي عدم لزوم الحذف الذي
لزم مع النصب القرينة يقتضي كون الرفع
مختارا لان الاصل عدم الحذف حتى
يعني ان قرينة النصب موجودة
وقرينة الرفع موجودة لكن قرينة الرفع بالابتداء
اقوى من قرينة النصب الذي خلوها للابتداء

٧٨

اسود فان الابيض قسم من الاسم من وجه
لانه يوجد منه فيهما واخص منه من وجه لان
الحيوان يكون ابيض واسود وكذلك ما اضمر
عامله على شريطة التفسير اعم من المفعول به
من وجه لانا نجد بدونه كقولنا زيدا كنت
اياه فانه يصدق على المفعول به ونجد بدونه كقولنا زيدا
ضربت فانه يصدق عليه المفعول به ولم يصدق
ما اضمر عامله

نحو جاءني زيد واما عمر وضربته فانه لولا اما لكان النصب
هو المختار لانه على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية
على الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية
على الجملة الفعلية والاول اولى للتناسب لكن مع وجود اما كان
الرفع هو المختار لان اما لا يقع الفعل بعدها الا نادرا فالرفع
اولى من النصب واذا كان كذلك تعارض الدليلان المرجح
احدهما للرفع والآخر للنصب فيترجح الرفع لاستلزام النصب
الحذف دون الرفع وانما قال اما مع غير الطلب لان اما
لو كان مع الطلب لكان النصب هو المختار نحو ضربت زيدا
واما عمرو اكرمه لانه على تقدير الرفع كان الطلب خبرا
عن المبتداء وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب
والطلب لا يحتمل الصدق والكذب وعلى تقدير النصب
لا يلزم الا حذف الفعل الناصب له وحذف الفعل شايع
كثير وتقدير الفعل بعد اما وكلما كان اكثر من وقوع الطلب
خبرا للمبتداء وكذلك الرفع مختار بعد اذا للمفاجاة نحو جاء

في

ني زيد واذا عمرو اكرمته لان اولويته عطف الجملة الفعلية
على الجملة الفعلية تعارضها ندرة وقوع الفعل بعد اذا للمفاجاة
فيترجح الرفع لعدم استلزامه حذف الفعل قوله ويختار
النصب بالعطف على جملة فعلية اى ويجوز الرفع ويختار
النصب بعد جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى نحو
جاءني زيد وعمرو اكرمته لانه على تقدير النصب يلزم
عطف جملة فعلية على جملة فعلية وعلى تقدير الرفع يلزم
عطف جملة اسمية على جملة فعلية والاول اولى حفظا
للتناسب قوله وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام
اي ويختار النصب بعد حرف النفي والاستفهام مع جواز
الرفع نحو ازيدا ضربته وما زيدا ضربته فانه على تقدير
كان النفي والاستفهام داخلين على الاسم وعلى تقدير
النصب كان النفي والاستفهام داخلين على الفعل ولا شك
ان دخولهما على الفعل اولى من دخولهما على الاسم لكن الرفع
بعد حرف الاستفهامية اضعف من الرفع بعد الهمزة لما يذ

في باب الاستفهام وانما قال حرف الاستفهام احترازا عن
اسم الاستفهام المحكوم بعدم ترتب هذا الحكم على اسم الاستفهام
قوله واذا الشرطية وحيث اى ويجوز الرفع ويختار النصب
بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا ضربته فاكرمه وبعد حيث
نحو اجلس حيث زيدا ضربته وانما كان النصب هو المختار
دون الرفع لانه على تقدير النصب كان اذا وحيث مضافين
الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة
الاسمية واضافتهما الى الجملة الاسمية لكون اذا في معنى الشرط
وحمل حيث عليها لمشابهتهما اياها في وقوعهما بعدهما جملة
ولانها تستعمل ايضا للشرط وانما قيد اذا بالشرطية احترازا
عن اذا للمفاجاة فان الرفع هو المختار بعدها قوله وفي الامر
والنهي اى يجوز الرفع ويختار النصب اذا كان بعد الامر
نحو زيدا اضربه او النهي نحو زيدا لا تضربه لانه على تقدير
الرفع يلزم وقوع الامر والنهي خبرا عن المبتداء وهو بعيد
لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر والنهي لا يحتملان
الصدق

والكذب وانما جاز على تأويل بعيد وهو ان يقال ان تقدير
زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه وعلى تقدير النصب
لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد
قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اى ويجوز الرفع
ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة لانه
على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة فلا يفيد معنى
مقصودا وعلى تقدير النصب لا يفيد الا معنى مقصودا
كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى الآية
خلقنا كل شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان تقدير انا
خلقنا كل شيء بقدر فلم يفد الا معنى مقصودا من الآية
واذا رفع كل شيء احتمل ان يكون كل شيء مبتداء وخلقناه
بقدر جملة مركبة من الفعل والفاعل والمفعول والجار
والمجرور في محل الرفع بانها خبر كل شيء وح يفيد معنى
مقصودا من الآية واحتمل ان يكون كل شيء مبتداء و
خلقناه في محل الجر بانه صفة لشيء وبقدر اعني الجار والمجرور

في محل الرفع بانه خبر كل شئ وح ليفد معنى مقصودا من الآية
لان معناه ح ان كل ما هو مخلوقنا هو يقدر ولا يلزم
منه ان يكون جميع الاشياء مخلوقنا بقدر والمقصود
من الآية هو الثاني دون الاول كما ذكرنا واراد بلبس
المفسر بالصفة هذا الاحتمال واذا كان النصب منصوصا
فيما هو المطلوب من الآية والرفع غير منصوص فيه بل
محتملا له ولغيره كان النصب اولى بالضرورة قوله
وليستوي الامران في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي
وليستوي الرفع والنصب في المعطوف على جملة ذات وجهين
اسمية وفعلية مثل زيد قام وعمرو اكرمته لان الجملة
الاولى ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة
الكبرى اعني المبتداء والخبر والثاني كونها جملة فعلية وهي
الجملة الصغرى اعني الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله فرفع
عمرو على تقدير عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية وهي
الجملة الكبرى وينصب عمرو على تقدير عطف الجملة الفعلية

على

فانك اذا نظرت الى زيد قام وجب الرفع لانها
جملة اسمية فالعطف عليها بالمرفوع يسلك
طريق التناسب واذا نظرت الى قام وجب
النصب لانها جملة فعلية فان رجحت قرينة
الرفع بالاصل الذكور رجحت قرينة النصب
بقربها من الجملة التي فيها الفعل ع
واعلم
ان لا يمكن العطف على قام في المثال المذكور
الا بتكرار في داره او عندك او غيرهما في المعطوف
لان لما عطف على قام وفيه ضمير يعود الى زيد
فيعود
المعطوف ضمير لان المعطوف في حكم معطوف عليه
منه

٥٦

على الجملة الفعلية وهي الصغرى فان رجح النصب بقرب
المعطوف عليه رجح الرفع بعدم حذف العامل فيتعارضان
لكن هذا المثال غير مستقيم الا مع تقدير في داره او عندك
او غير ذلك لوجوب ان يتحقق ما يجب في المعطوف
ويمتنع للمعطوف عليه قوله ويجب النصب اي ويجب
النصب بعد حرف الشرط نحو ان زيدا اضربته ضربك وبعد
حرف التحضيض نحو الا زيدا اضربته وهلا زيدا اضربته لان
حروف الشرط والتحضيض واجبة الدخول على الفعل
لفظا او تقديرا كما يجيء ومهما لم تكن داخلة لفظا وجب
ان يقدر الفعل بعدهما ولا يقدر الفعل الا من جنس المفسر وهو
الذي بعد الاسم وذلك الفعل ناصب له فوجب النصب
اعلم ان المراد بحرف الشرط ان ولو دون اما قوله وليس
مثل ازيدا ذهب به منه اي وليس قولنا ازيدا ذهب به من
باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه انه
لو سلط الفعل او مناسبه عليه لنصبه وههنا ليس كذلك

خذ زيدا قام وعمرو اكرمته عندك او في داره
هذا التقدير عطف الجملة الفعلية على الجملة
الفعلية لا عطف الجملة الاسمية على الجملة
الفعلية وزيدا قام وعمرو اكرمته عندك او في داره
هذا التقدير عطف الجملة الاسمية على
الجملة الاسمية ع

لان ذهب لو سلط على زيد لم ينصب زيدا ولا مناسبه
لان مناسب ذهب به اذهب وهو لم يقتض النصب فالرفع
لانه مرح على الابتداء والجملة التي بعده خبره قوله وكذلك
كل شيء فعلوه في الزبر اي وكذلك قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر
ليس من باب اضمر عامل على شريطة التفسير وان كان منه ظاهرا لانه لا يصح
تسليط الفعل عليه لانه لو صح لكان تقديره فعلوا كل شيء
في الزبر وهو باطل وذلك لان الجار والمجرور وهو في الزبر
اما صفة لشيء او متعلق بفعلوا وكل واحد منهما باطل اما الاول
فلانهم ما فعلوا كل شيء مسطور في الزبر من الاوامر والنواهي
واما الثاني فلانهم ما فعلوا في الزبر شيئا فالرفع لازم فكل
شيء مبتدأ وفعلوه في الزبر اعني الفعل والفاعل والمفعول
في محل الجر بانه صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع بانه
خبر المبتدأ تقديره كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر قوله
ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
اعلم ان ظاهر هذه الآية تدل على انهما من هذا الباب لانه

لان في قوله في الزبر اما صفة لشيء او متعلق
بفعلوا فعلى هذا التقدير الاول يكون المعنى
فعلوا كل شيء مسطور في الزبر وهم لم يفعلوا كلها
وعلى تقدير الثاني يكون المعنى فعلوا في الزبر كل شيء
وهم ما فعلوا في الزبر شيئا والضمير في فعلوه
الى الشيء في قوله تعالى ولقد اهلكنا اشياعكم

اسم

اسم بعده فعل مذكور مع الطلب لكن القراء السبعة اتفقوا
على الرفع فالمراد منها غير الظاهر فذهب المبرد الى ان الزانية
مبتدأ والزاني عطف عليه وقوله تعالى فاجلدوا خبر
المبتدأ وانما ادخل الفاء على خبر المبتدأ لان الالف واللام
في الزانية والزاني بمعنى الذي فتقدير التي زنت والذي
زنى وثبت من قبل ان المبتدأ اذا كان موصولا اصلته
فعل او ظرف جاز دخول الفاء على خبره فجاز دخول الفاء
على الخبر ههنا كذلك ووقع الامر خبر المبتدأ على تأويل
نقول فيه اجلدوا كل واحد منهما وح لم يكن من هذا الباب
لان ما بعد هذا الفاء لا يعمل فيما قبله وذهب سيبويه الى
ان الزانية مبتدأ على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف
وهو فيما يتلى عليكم وتقديره حكم الزانية والزاني فيما يتلى
عليكم فهذه جملة وقوله فاجلدوا كل واحد منهما جملة ثانية
بيان للجملة الاولى وح لم يكن من هذا الباب لان قوله
فاجلدوا لا تعلق له بالزاني من حيث العمل فيه لكونه من جملة

لان في قوله في الزبر اما صفة لشيء او متعلق بفعلوا فعلى هذا التقدير الاول يكون المعنى فعلوا كل شيء مسطور في الزبر وهم لم يفعلوا كلها وعلى تقدير الثاني يكون المعنى فعلوا في الزبر كل شيء وهم ما فعلوا في الزبر شيئا والضمير في فعلوه الى الشيء في قوله تعالى ولقد اهلكنا اشياعكم

فلا ما بعدها فيما قبلها لصدارتها كالشرط والاستفهام

اخرى فلو سلط على الزانية والزانى لم ينصب قوله والا فا
لمختار النصب اى وان لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكره المبر
وسيبويه كان المختار النصب كما فى القراة الشاذة لانه
من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومعه اقوى
قرينة النصب المختار وهو الطلب اعنى الامر كما مر قوله
الرابع التحذير الى آخره اعلم ان الباب الرابع من جملة الابواب
الاربعة التى يجب حذف عامل المفعول به فيها التحذير
والتحذير معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او معمول
بتقدير اتق والمحذر منه مكرر فقوله معمول متناول
لغير التحذير نحو زيدا فى جواب من يقول من اضرب وقوله
بتقدير اتق يخرج عنه مثله فان زيدا فى المثال المذكور
وان كان معمولا لكنه ليس بمعمول بتقدير اتق بل هو معمول
بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما بعده احتراز عن مثل
زيدا فى جواب من يقول من اتقى فانه معمول بتقدير اتق لكن
لا تحذيرا مما بعده فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله

وقوله

وقوله او ذكر المحذر منه مكررا ليدخل فيه مثل قولنا الطر
الطريق فانه وان لم يكن معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه
معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكرر وقوله او ذكر معطوف
على فعل ناصب تحذيرا تقديره وهو معمول بتقدير اتق
حذر تحذيرا مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده فتحذيرا على
التقدير الاول مفعول مطلق وعلى تقدير الثانى مفعول له
وانما وجب حذف الفعل العامل له لعدم الفرصة بتلفظ
الفعل ووجود القرينة الدالة عليه ومثاله اياك والاسد
اى اتق نفسك ان يتعرض لك الاسد والاسد ان يتعرض لنفسك
فحذف اتق لما ذكرنا فاستغنى عن النفس لعدم موجب
الاتيان به وهو كراهة الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول
لشئ واحد ثم عدل عن الضمير المتصل الى الضمير المنفصل
للضرورة فقيل اياك والاسد وكذلك قوله واياك وان
تحذف اى اتق نفسك ان يتعرض لك والحذف ان يتعرض
لنفسك والحذف هو ضرب الارنب بالعصا ولك فيه عبارة

اخرى وهى اياك من الاسد واياك من ان تحذف ولك فيه
عبارة اخرى وهى اياك ان تحذف اى من ان تحذف لجواز حذف
من وسائر حروف الجر عن أنْ وأنَّ لطلب الخفة لطولهما
بالصلة ولا يجوز ان يقال اياك الاسد لانه لو جاز لكان
اما بتقدير اياك والاسد او بتقدير اياك من الاسد والاول
غير جائز لامتناع حذف حرف العطف والثانى كذلك غير جائز
لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصريحة الا فى المواضع
حذفها العرب فيها الا يرى انك تقول اخذت من زيد
درهما ولا تقول اخذت زيدا درهما وتقول فى اخترت
من الرجال زيدا ولا تقول اخترت الرجال زيدا الا اذا اسقطوا
فحذفوا حرف الجر للعلم بتعدية الفعل الى الاسم بواسطة
ذلك الحرف كقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين
رجلا واستغفر الله ذنبا وما نحن فيه ليس كذلك مما حذف
العرب حرف الجر منه قوله المفعول فيه ما فعل فيه مذكور اى
المفعول فيه اسم ما فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا قوله

ما فعل

ما فعل فيه فعل متناول لمثل قولنا يوم الجمعة طيب فان يوم
الجمعة فعل فيه فعل وبقوله مذكور خرج عنه مثله لانه
وان فعل فيه فعل لكنه ما فعل فيه فعل مذكور لعدم الفعل
ههنا لفظا او تقديرا قوله من زمان او مكان الى اشارة
الى اقسام المفعول فيه والزمان هو اليوم والليلة واجزاؤهما
وما يتركب منهما والمكان ما يشغله الجسم قوله وشرط
نصبه تقديرفى اى وشرط نصب المفعول فيه ان لا يكون
فى ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه والا لزم
كونه معربا باعرابين مختلفين لفظا فى حالة واحدة وان يكون
فى مقدرة لانها لو لم تكن مقدرة لكان اسما صريحا ولم يكن
مفعولا فيه قوله ظروف الزمان كلها تقبل ذلك
اى وظروف الزمان معينا كان او مبهما فانه تقبل النصب
بتقدير فى لدلالة الفعل عليها كدلالته على المصدر فكما
ينصب المصدر معرفة كان او نكرة ينصب ظرف الزمان
مبهما كان او معينا قوله وظروف المكان ان كان مبهما

اى ان كان ظرف المكان مبهما قبل النصب بتقدير فى نحو
جلست خلف المسجد فان لم يكن مبهما بل كان معينا لم يقبل
النصب بتقدير فى لعدم دلالة الفعل عليه وبيان ذلك
ان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان المعين ولم يدل
على المكان المعين نحو المسجد والدار والسوق ويدل على
المكان المبهم لان الضرب مستلزم لمكان من الامكنة ولما
كان كذلك قبل كل ظروف الزمان النصب بتقدير فى
ولم يقبل ظروف المكان النصب بتقدير فى الا ما كان
مبهما قوله وفسر المبهم بالجهات الست الى آخره لما كان
ظرف المكان المبهم قابلا للنصب بتقدير فى والمعين
غير قابل له وجب تفسير المكان المبهم ففسره وقال المكان
المبهم هو الجهات الست وهى الخلف والقدام والفوق
والتحت واليمين والشمال وما فى معناها قوله وحمل عليه
عند ولدى اى وحمل على المكان المبهم عند ولدى وشبههما
نحو دون ومع لكونهما مشابهة للجهات الست من حيث

الابهام

الابهام الا يرى انك اذا قلت جلست خلف المسجد فانه
مبهم يتناول كل ما كان خلف المسجد الى انقطاع الارض فكذلك
اذا قلت جلست عندك يتناول جميع الامكنة التى حواليك
قوله ولفظ مكان لكثرته اى وحمل على المكان المبهم لفظ
مكان فى قولك جلست مكانك مع كونه معينا لكثرة
استعماله ولانه مبهم كالجهات الست لكثرة الامكنة
اعلم ان الامكنة المبهمة غير الجهات الست كثيرة فالاولى
ان يقال فى تعريف المبهم انه مكان له اسم تسمية به بسبب
امر غير داخل فى مسماه كالخلف فان تسمية ذلك المكان
المبهم بالخلف انما هى بسبب كون الخلف فى جهته وهو
غير داخل فى مسماه والمكان المعين مكان له اسم تسميته
به بسبب امر داخل فى مسماه كالدار فان تسميته بها بسبب
الحايط والسقف وغيرهما وكلها فى مسماها قوله وما بعد
دخلت اى وحمل على المكان المبهم من الامكنة المعينة ما بعد
دخلت فى قولك دخلت الدار على مذهب الاصح لكثرة الا

وانما قال على الاصح لان من دخلت خلافا فقال بعضهم
انه متعد وما بعد ح مفعول به ولا يكون من هذا القبيل
والاصح وهو مختار المصنف انه غير متعد لان مصدره
فعول وهو من المصادر اللازمة غالبا ولان تنظير وهو
غرث ونقيضه وهو خرجت لازمان فيكون دخلت
كذلك فيما سأله عليهما قوله وينصب بعامل مضمر اي
وينصب المفعول فيه بعامل مضمر نحو يوم الجمعة لمن قال متى
اصوم اي صم يوم الجمعة قوله وعلى شريطة التفسير اي
وينصب المفعول فيه على شريطة التفسير كما في المفعول به
بتفاصيله يعني يجوز النصب ويختار الرفع في نحو يوم الجمعة
صمته ويجوز الرفع ويختار النصب في مثل اليوم الجمعة صمته
وما يوم الجمعة صمته ويوم الجمعة صمه ويوم الجمعة لا نصمه
وصمت يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه واذا اليوم
الجمعة سافرت فيه فصمه وحيث يوم الجمعة سافرت فيه
فصمه ويتساوى الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم

السبت

السبت سافرت فيه ويجب النصب في نحو ان يوم الجمعة
صامه زيد صمت وهل اليوم الجمعة صمته قوله المفعول
له هو ما فعل لاجله فعل مذكور فقوله ما فعل لاجله فعل
متناول لغير نحو اعجبني التاديب وكرهت التاديب
لانه فعل لاجله فعل من الضرب والشتم وغيرهما ولما قال
مذكور خرج عنه مثله لانه لم يفعل لاجله فعل مذكور مثاله
ضربته تاديبا له فالتاديب فعل لاجله فعل مذكور وهو
الضرب وكذلك قوله قعدت جبنا فالجبن فعل لاجله
فعل مذكور وهو القعود والمراد بالفعل المذكور ههنا هو
المصدر لا الفعل الاصطلاحي فان المصدر مذكور ضمنا
ههنا فالمفعول له علة غائية للفعل اي سبب حامل للفاعل
على الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له في الخارج نحو
ضربته تاديبا له وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا
فان القعود ليس سببا للجبن في الخارج ولهذا اورد مثالين
قوله خلافا للزجاج اي التاديب والجبن في المثالين المذكورين

ضربك
اعلم ان المفعول له اذا كان مجرورا بالام او بالباء فالباء
للتاديب والام اولى للتاديب ولكراهة كثير

مفعول له خلافا للزجاج فان التاديب عند الزجاج فى قولنا ضربته
تاديبا له مصدر من غير لفظ الفعل لكانه قال ضربته ضربا
وادبته تاديبا له وهو ضعيف لان المفهوم منه عند العرب
وهو العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية قوله وشرط
نصبه تقدير اللام اى وشرط نصب المفعول له ان يكون اللام
مقدرة غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا
فلم يمكن نصبه مع الجر ولو لم يكن مقدرة لم يفهم منه العلية
التى هى شرط المفعول له قوله وانما يجوز حذفها الى آخره اى
انما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند حصول شرطين احدهما
ان يكون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل اى ان يكون فعلا
لفاعل فعل علل هذا الفعل به كما كان الضرب فى المثال المذكور
فعلا للمتكلم كذلك التاديب فعلا للمتكلم لا يقال انه منقوض
بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا مفعول له مع انه
ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف والطمع
لانا نقول لا نسلم انه مفعول له بل انه حال عن مفعول يريكم

سلمنا

سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف اى ارادة
خوفكم وطمعكم او لكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى
الاطماع وح يكون الاخافة والاطماع فعلا له والثانى ان يكون
المفعول له مقارنا للفعل فى الوجود وذلك بان يكون التاديب
مقارنا للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام
مثاله لو لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل لم يجز حذف اللام سواء
لم يكن فعلا لخوجيئتك للتمس او كان فعلا لكن لغير مخوجيئتك
لاكرامك اياى او لم يكن مقارنا للفعل فى الوجود كخوجيئتك
اليوم لاكرامى اياك امس ولم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل
ولم يكن مقارنا للفعل فى الوجود كخوجيئتك اليوم لاكرامك
امس لم يجز حذف اللام وانما اشترط فى جواز حذف اللام
حصول الشرطين المذكورين لمشابهته المصدر الذى من لفظ
الفعل من حيث كون كل واحد منهما متصفا بهذين الشرطين
فلما شابه المصدر تعدى الفعل اليه من غير اللام كما يتعدى
الى المصدر واما اذا لم يحصل الشرطان او انتفى هذه المشابهة

فان الاكرام فعل المتكلم والاكرام فعل المعلل فلا يجوز ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل فان الفعل المعلل هو المجيء وفاعله ضمير المتكلم والاكرام فعل المخاطب

امس والاكرام هذا اليوم لان المجيء حصل بقارنه فى الوجود المخاطب ولم يكن فعلا له ليس فعله والاكرام المتكلم

فلم يجز نصبه بحذف اللام ولانه اذا علم حصول احد الشرطين
علم انه علة حاملة للفاعل على الفعل فلم يحتج الى اللام ويعلم من
قوله انما انه اذا لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام ويعلم
من قوله يجوز اثبات اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغي
ان يعلم ان اثبات اللام مع التنكير ضعيف وقيل غير جائز لانه
ح يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة كالحال
والتمييز ينبغي ان يكون منصوبا لتأليد المشابهة فاذا دخل
اللام عليه كان مجرورا ولقائل ان يقول ان الامر الاول
ليس بشرط فان الجبن في المثال المذكور منصوب مع انه ليس
فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه لا اختيار له فيه وجوابه انا
لانسلم ذلك لان الجبن فعل واثر لنفسه ومزاجه ولا يلزم
من عدم اختيار فاعله فيه ان لا يكون فعلا له لان الفعل
تسمى ان اختياريا وطبعيا فان الثاني متحقق ههنا قوله المفعول
معه هو مذكور بعد الواو والمصاحبة معمول فعل فقوله مذكور
بعد الواو احتراز به عن المذكور بعد الفاء وغيره نحو زيد فعمرو

وقوله

وقوله لمصاحبة معمول فعل احتراز به عما لم يكن معمول فعل
نحو زيد وعمر واخوك او يكون معمول فعل لكن لا لمصاحبة
نحو جاء ني زيد وعمر وقبله او بعده ولا ينتقض الحد المذكور
بمثل قولنا جاء ني زيد وعمر ومعه مع ان عمر وليس بمفعول
معه لان المراد بالمصاحبة هي المصاحبة الحاصلة من الواو
ويدل عليه تقييد الواو بالمصاحبة وههنا ليست الواو
للمصاحبة والا لكان ذكر معه تكرارا قوله لفظا او معنى
تفصيل للفعل الناصب للمفعول معه قوله فان كان الفعل
لفظا الى آخره ان العامل للمفعول معه لا يخلو من ان يكون فعلا
لفظا او فعلا تقديرا والمراد بالفعل لفظا الفعل واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ونحوها والمراد بالفعل
تقديرا غير ما ذكرنا وهو ما يستنبط منه معنى الفعل
فان كان الفعل لفظا فلا يخلو من ان يجوز العطف او لا يجوز
فان جاز العطف جاز الوجهان العطف والنصب على ان يكون
مفعولا معه نحو جئت انا وزيد وزيدا بالرفع والنصب

وانما جاز العطف ههنا لتاكيد الضمير المتصل بالمنفصل وفيه
نظر لانه يشكل بمثل ضربت زيدا وعمرو افانه جاز العطف
مع انه ليجز غيره الا العطف لا يقال يريد بالجواز جواز العطف
وعدمه وههنا يجب العطف لانا نقول الجواز اعم من ذلك
والذى يدل عليه قوله عقيب ذلك وان كان فعلا معنى وجاز العطف
تعين العطف فانه اطلق الجواز على العطف مع انه واجب وفيه
نظر من وجه اخر وهو انه لا يلزم من جواز العطف جواز الو
جهين وانما يجوز النصب ان لو اريد المصاحبة وهو
ممنوع وجواب الاخيران الترديد فى عامل المذكور بعد
الواو التى للمصاحبة وح لا شك انه يجوز فيه الوجهان
فان قيل انما احد المفعول معه لينصب واذا علم فكيف
جاز فيه غير النصب والجواب الذى ذكر فى المفعول المطلق
والمفعول به والمفعول فيه لا يمكن ههنا لانه انما احذ كل
واحد منها بعد ان علم ان قسما منه يرتفع وهو الذى يقام مقام
الفاعل قلنا انما جاز فيه غير النصب بيانه ههنا كما بين

فى

فى غيره قبل ذكر الحد فلولا بيانه ههنا جزمنا ان جميع اقسامه
منصوب ولكن يلزم مما ذكرته ومن ترديده فى الكتاب
ان عمرا فى قولنا قام زيد وعمرو وما لزيد وعمرو ومفعو
معه لكن فى جواز اطلاق هذا الاسم عليه نظر وان لم يجز
العطف تعين النصب بان يكون مفعولا معه كجئت
وزيدا وانما يجز العطف ههنا لامتناع العطف على
الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل كما يجئ فى
بابه وان كان العامل فعلا تقديرا فلا يخلو من ان يجوز
العطف او لا يجوز فان جاز العطف تعين العطف لضعف
العامل نحو ما لزيد وعمرو وان لم يجز العطف تعين النصب
للضرورة نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا وانما
امتنع العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولم يعد
الجار ههنا واذا امتنع العطف تعين النصب بانه مفعول
معه بالفعل معنى لان التقدير ما تصنع وعمرا وانما اورد
مثالين ليعلم ان معنى الفعل موجود مع الاستفهام والجار

والمجرور ومع الاستفهام والاسم قوله الحال ما يبين
هيئة الفاعل او المفعول به الى آخره اى الحال ما يبين هيئة
الفاعل نحو جاء نى زيد راكبا او هيئة المفعول به نحو ضربت
زيدا مجردا عن ثياب او هيئة الفاعل والمفعول معا نحو
لقيت زيدا راكبين فخرج بالهيئة غير مبين الهيئة سواء كان
مبينا للذات كالتمييز او لم يكن وخرج باضافة الهيئة الى
الفاعل او المفعول به النعت نحو جاء نى زيد الراكب ورايت
زيدا الراكب لان الراكب مبين هيئة زيد لا بالنظر الى كونه
فاعلا او مفعولا به ونحو القهقرى فى رجع القهقرى لانها
لا تبين هيئة الفاعل ولا المفعول به وانما قيد المفعول
بقوله به لان الحال لا تقع بيانا لسائر المفاعيل لكونها
فضلة بالنسبة الى المفعول به ولا يشكل بمثل جئت انا وزيد
راكبين مع ان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لان مجيء الحال
عنه من حيث انه فاعل معنى لا لانه مفعول معه وانما قال ما يبين
ولم يقل اسم يبين لان الحال تكون جملة والجملة لا تكون اسما

قوله

قوله لفظا او معنا اى الفاعل الذي تكون الحال حالا عنه فاعل
لفظا او فاعل معنى وكذلك المفعول الذي تكون الحال حالا
عنه مفعول لفظا او مفعول معنى مثال الفاعل والمفعول به
لفظا نحو ضربت زيدا قايما فان قايما يحتمل ان يكون حالا
من التاء فى ضربت وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا
من زيدا وزيدا مفعول به لفظا ومثال الفاعل معنى نحو
زيد فى الدار قايما فان قايما حال من زيد وهو ليس بفاعل
لفظا لانه مبتداء لكنه فاعل معنى لانه فاعل حصل او حاصل
الذي هو المحذوف من حيث المعنى ومثال المفعول به معنى
قوله هذا زيد قايما فان قايما حال عن زيد وهو مفعول
معنى وتقدير انبته عليه واشير اليه قايما ومنه قوله
تعالى هذا بعلى شيخا فشيخا حال من بعلى وهو مفعول به معنى
وتقدير انبه على بعلى واشير الى بعلى شيخا ولقائل ان يقول
المثالان الاخيران غير مطابقين للمقصود لان زيد بذى الحال
والا لزم اختلاف العامل فى الحال وصاحبها لان العامل

ومولا يجوز لان للمانع فى الحال كثى واحد
فلا يجوز ان يكون عاملها مختلفين ثمرة

يجوز رفع شيخ على انه بدل من اسم الاشارة
خبر والثانى مبتدا محذوف تقديره هذا بعلى
وشيخ خبر والثانى بدل من اسم الاشارة
والعكس هذا مبتدا بعلى عطف بيان وشيخ خبره
بيان من بعلى فاص

المضاف فان المضاف هو الاخ والاخ هو الاب
فكذلك معنا باز ان يكون بعضها حالا عن بعضها الاخر
لان ملة ابراهيم كانها ابراهيم الاجل ان لا فرق
بين ان يقول اتبع ابراهيم وبين ان يقول اتبع ملة
ابراهيم كذا فى الحاشية من الما فى الكتاب تن

في زيد هو الابتداء وفي الحال معنى الفعل الذي هو في الدار في
المثال الاول ومعنى التنبيه والاشارة في المثال الثاني وهو غير
جايز في كلامهم واذا كان كذلك كان ذو الحال في المثال الاول
الضمير المستكن في الظرف وفي المثال الثاني الضمير الذي
في اشير اليه وانبه عليه ويمكن ان يجاب عنه بان اطلاق ذي الحال
على زيد بطريق المجاز تسمية للشيء باسم العايد اليه وانما
اطلق ذي الحال عليه لكون الضمير العايد غير ملفوظ فاطلق
عليه لكونه اياه في المعنى قوله وعاملها الفعل او شبهه او
اى وعامل الحال اما فعل نحو ضربت زيدا قايما واما شبه
فعل وهو الصفات المشتقة من الفعل والمصادر واسماء
الافعال نحو زيد ضارب عمرا قايما واما معنى فعل وهو الذي
استنبط منه معنى الفعل كحرف التنبيه واسماء الاشارة
والظرف والتمني والترجي وغير ذلك نحو في الدار زيد و
هذا زيد قايما قوله وشرطها ان تكون نكرة اى وشرط الحال
ان تكون نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها قوله وصاحبها

معرفة

معرفة اى وصاحب الحال ان تكون معرفة غالبا لانه محكوم
عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة وانما قال غالبا
لجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما يجيء اعلم ان صاحبها
مرفوع وليس بمجرور بعطفه على الهاء في شرطها لان كون
صاحب الحال معرفة ليس بشرط قوله وارسلها العراك
ومررت به وحده ونحو متاول هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال انتم قلتم شرط الحال ان تكون نكرة
والعراك في قولهم ارسلها العراك حال مع كونه معرفة
وكذلك وحده حال مع كونه معرفة وجوابه ان يقول المتأول
الدليل على عدم جواز وقوع الحال معرفة احتاج هذا تأويل
وتأويله ان العراك مصدر عن حال محذوف وتقديره ان ارسل
الجمال تعترك العراك ومررت به ينفرد وحده فلما حذف
الفعل قيل ان العراك ووحده على سبيل المجاز تسمية للمعمول
باسم العامل ونقول انه مصدر واقع موقع الحال النكرة اي
ارسلها معترکة ومررت به منفردا قوله فان كان صاحبها

نكرة وجب تقديمها اى وان كان صاحب الحال نكرة وجب
تقديم الحال على صاحبها نحو جاءنى راكبا رجل لانه لو اخر
لالتبس بالصفة فى مثل قولنا ضربت رجلا مجردا عن ثيابه
فقدم فى ساير المواضع وان لم يلتبس لاطراد الباب قوله
ولا يتقدم على العامل المعنوى بخلاف الظرف اى ولا يتقدم
الحال على العامل المعنوى فلا يقال زيد قايما فى الدار لضعف
العامل المعنوى بخلاف الظرف اى يجوز تقديمه على العامل
المعنوى نحو قولهم اكل يوم لك ثوب فثوب مبتداء ولك
الجار والمجرور فى محل الرفع بانه خبره وكل يوم منصوب
على الظرفية والعامل فيه معنى الفعل وهو لك لان لك
مستنبط منه معنى الفعل وهو حصل وانما جاز تقديم الظرف
على العامل المعنوى لجواز الاتساع فى الظروف بما لم يتسع به فى
غيرها وانما احتاج الى ذكر جواز تقدم الظرف على العامل
المعنوى لوجود مناسبة بين الحال والظرف لدلالة الحال
على الزمان كالظرف ولكونهما فضلة فى الكلام مع اختلافهما

فى

فى هذا الحكم ويعلم منه جواز تقدم الحال على العامل الفعلى
او شبهه لكن اذا لم يكن مانع اما اذا كان مانع فلا يتقدم عليه
اما الفعل فبان دخل عليه ان او ما المصدرية او اما مثلا
فبان كان مصدرا او اسمى الفاعل والمفعول المعرفتين بلام
التعريف او الصفة المشبهة لانها بمنزلة الموصولات
فلا يتقدم ما فى حيزها عليها ولضعف الصفة المشبهة فى
العمل هذا اذا كان الحال بغير الواو اما اذا كان بالواو فلا يتقدم
على العامل فعلا كان او غيره مراعاة لباب الواو فى الاول
وهو العطف كما روعى فى المفعول معه قوله ولا على المجرور
فى الاصح اى ولا يتقدم الحال على صاحب الحال المجرور على
المذهب الاصح فلا يقال من زيد راكبة بهند لان الحال
تابع لصاحب الحال والتابع لا يقع الا حيث يصح وقوع المتبوع
والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك لا يتقدم عليه وانما
قال على الاصح لان الكوفيين جوزوا تقديم الحال على ذى الحال
المجرور قوله وكل ما دل على هيئة الى آخره اى كل ما دل على هيئة

وصفة جاز وقوعه حالا سواء كان مشتقا او لم يكن نحو هذا
بسرا اطيب منه رطبا منه هذا حال كونه بسرا اطيب منه
حال كونه رطبا فالبسر والرطب حالان مع انهما ليسا بمشتقين
لكونهما دالين على الهيئة والصفة والعامل فى رطبا هو اطيب
بالاتفاق وفى بسرا اختلاف فقال ابو على الفارسى هو هذا
اى اسم الاشارة او حرف التنبيه لانحصار العامل فى هذا
واسم التفضيل وامتناع تقديم معمول اسم التفضيل عليه
لضعفه فى العمل وقال مصنف الكتاب هو اطيب وجوز
عمل افعل التفضيل فيما قبله لجواز قولهم تمر نخلتى بسر الطيب
منه رطبا مع ان العامل فى بسرا هو اسم التفضيل بالاتفاق
قوله ويكون جملة خبرية اى ويكون الحال جملة خبرية كما يكون
مفردا الا ان الحال خبر عن ذى الحال بالحقيقة فكما ان الاخبار
عن الشئ بالمفرد يجوز فكذلك بالجملة يجوز وانما قال جملة
خبرية اى محتملة للصدق والكذب لان الحال خبر فيجب
ان يكون محتملة للصدق والكذب ولا بد ان تكون فى هذه الجملة

رابطة

رابطة تربطها الى صاحبها وهى الضمير والواو قوله
فالاسمية بالواو والى آخره اى الجملة التى تقع حالا اما ان يكون
اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا
مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا
فهذه خمس جمل فالاولى اعنى الاسمية بالواو والضمير نحو
جاءنى زيد وغلامه راكب فغلامه راكب جملة اسمية
حال مع الواو والضمير او بالواو وحده نحو جئتك والشمس
طالعة او بالضمير وحده على ضعف لعدم العلم فى قوله
الامر يكون نهارا بخلاف الاولين لوجود الواو وفى قولهما
نحو كلمته فوه الى فى فقولنا فوه الى فى حال مع الضمير وحده
والثانية وهى ان يكون فعلها مضارعا مثبتا بالضمير وحده
لمشابهته اسم الفاعل وامتناع الواو وفى اسم الفاعل نحو جاء
زيد يركب فيركب مع الفاعل جملة هى حال مع الضمير وحده
وهو مستتر فى يركب وانما الباقية وهى التى فعلها مضارع
منفى او ماض مثبت او منفى فبالواو والضمير نحو جاءنى زيد

اعلم ان قوله والشمس طالعة ليس ببيان هيئة
الفاعل والمفعول لانهم الفاعل والمفعول وقد امتنع
فى كلامهم العرب العبارة عن الملزوم بالملازم فان
الاتيان فكانه بيان ذا تيهما *
* واما ليس بالواو والمشابهة اسم الفاعل من
حيث اللفظ والمعنى فكما لم يكن اسم الفاعل جاز
ولم يكن فعل المضارع المثبت بالواو وقد يجيئون
وهو الواو عليه كقوله ع ان الذى كفر وا ويصدون
عن سبيل الله والباء ايضا بمعناهم بغير الضمير نحو
جاءنى زيد يركب عمرو

قوله فى مبتدأ والى فى خبره فالطلعة اعنى
ابو على فى موضع نصب حالا من الهاء فى فيك
والهاء فى قولك فوه عايد الى الهاء فى فيك وان
جعلت اللام من الفاعل فالعايد اليه الياء فى قولك
فى فيك
والثانى ان يقول ان طلوع الشمس
ليس بهيئة الفاعل ولا هيئة المفعول وانتم قلتم
ان الحال يبين هيئة الفاعل او المفعول ويمكن
ان يجاب عنه بان يقال لما كان زيد بحيث متى قيد
بطلوع الشمس كان طلوعها فى هذا الزمان هيئة
الذى هو هيئة الفاعل او المفعول به وضعف
هذا الجواب ظاهر لا يخفى على من له ادنى لب وبصيرة

ومما يركب وجاء نى زيد وقد ركب ومما ركب او بالواو وحده
نحو جاء نى زيد ومما يطلع الشمس وقد طلعت الشمس
ومما طلعت الشمس او بالضمير وحده نحو جاء نى زيد
مما يركب وجاء نى زيد قد ركب وجاء نى زيد مما ركب
قوله ولا بد فى الماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اى
لا بد من قد اما ظاهرة او مقدرة اذا وقع الفعل الماضى حالا
وذلك لان الماضى يدل على الانقضاء والحال تدل على عدم
الانقضاء فلا بد من قد لتقريب الماضى الى الحال ومثال
قد الظاهرة جاء نى زيد قد ركب ومثال قد المقدرة قوله
تعالى اوجاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت صدورهم
وانما قيد الماضى بالمثبت لانه لو كان منفيا لم يجب قيد
ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليهما لانه اذا نفى الفعل
الماضى استمر ذلك النفى الى الحال بحكم الاستصحاب فلم يحتج
الى قد بخلاف الثبوت فانه يحتاج فى استمراره الى القاعل ومبق
بل امتنع دخول قد عليه لاقتضاء حرف النفى صدر الكلام

ولان

قد للتحقيق فلا يليق بباب النفى قوله ويجوز حذف العامل
الى آخره اى ويجوز حذف عامل الحال اذا دل عليه قرينة كما جاز
حذف عامل سائر الاشياء ومثاله قولك للمسافر راشدا
مهديا قوله ويجب فى المؤكدة اى ويجب حذف عامل الحال
فى الحال المؤكدة والحال المؤكدة هى التى لا ينفك ذو الحال
عنها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة بخلاف ذلك فمثال
الاول زيد ابوك عطوفا فان الاب لا ينفك عن العطف
ما دام موجودا غالبا وانما يجب حذف عامله لان الاب
مشعر بالعطف وباثبات العطف له فاستغنى به عن
التصريح بالعامل الذى هو اثبته والحقه اوثبت وحق
فحذف عاملها ولم يستعمل فهذه الحال عن المفعول وعن
الفاعل قوله وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية
اى وشرط هذه الحال ان تكون تاكيدا ومقررة وتابعة لمضمون
جملة اسمية لانها لو كانت تاكيدا ومقررة لمضمون جملة
فعلية لم يكن فعلها واجب الحذف لكنه يجب حذفه اذا كانت

جملة اسمية قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر الى آخره اعلم
ان التمييز هو الاسم النكرة الذي يرفع الابهام المستقر عن
ذات مذكورة او مقدرة فقوله ما يرفع الابهام احترز به
عما لا يرفع الابهام فانه لا يكون تمييزا وقوله المستقر احتراز
به عما يرفع الابهام الغير المستقر كالصفة نحو رايت عينا
جارية فان الجارية ترفع الابهام عن العين لكن ذلك الابهام
غير مستقر في العين لان العين في الاصل لم توضع مبهمة
بل حصل الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب قوله
عن ذات احترز به عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة
نحو الحال كقولنا جاء في زيد راكبا فان راكبا يرفع الابهام
المستقر عن صفة وهيئة لا عن ذات لان زيدا ابهام فيه
بل في صفة المجيء قوله مذكورة او مقدرة تفصيل لتلك الذات
ولا يرد عليه النقض بصفات الاسماء المبهمة نحو مررت بهذا
الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب كون التمييز نكرة قوله
فالاول عن مفرد مقدار غالبا الى آخره اي التمييز الذي يرفع الا

وانما الى التمييز بالمفعول لانه واقع في مثل
موقع المفعول الا ترى ان قولك طاب زيد
نفسا تضمن طاب فكأنه قيل طاب نفسا وتمنوان سمنا و
عشرون درهما وما في السماء قدر راحة
سحابا بمنزلة قولك ضرب زيد عمرا وهما
ضاربان غلاما ومهضاربون غلاما وعمرا
ضرب زيد عمرا

المستقر عن ذات مذكورة هو التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد
ههنا ما يرفع الابهام عن نفسه سواء تم بالتنوين او بالنون
او بالاضافة وهو ههنا مقابل التثنية وذلك المفرد اما
ان يكون مقدارا او غير مقدار والمقدار هو الغالب اما
في عدد نحو عشرون درهما وخمسة عشر درهما وسيأتي
تمييز الاعداد في باب العدد واما في غير عدد وغير العدد
اما ممسوح نحو ما في السماء قدر راحة سحابا واما موزون
نحو رطل زيتا ومنوان سمنا واما محتمل لهما نحو على التمر
مثلها زبدا واما مكيل نحو قفيزان برا قوله فيفرد ان كانت
جنسا اي فيفرد التمييز حال التثنية والجمع ان كان التمييز جنسا
والمراد من الجنس ما يطلق اسمه على القليل والكثير نحو التمر
والماء والخل وغير ذلك تقول عندي رطل زيتا ورطلان
زيتا وارطال زيتا وانما يفرد لعدم احتياجه الى التثنية
والجمع لوقوع الجنس على القليل والكثير الا ان يقصد الانواع
المختلفة فيطابق التمييز ما قصد لعدم دلالته عليها حينئذ فتقو

قوله مثلها زبدا اي مثلها من جهة المساحة
او من جهة الوزن المراد بمثلها مثل مقاديرها
فحذف المضاف الذي هو المقادير واقيم المضاف
اليه مقامه وهو الضمير في زبدا تمييز زال الابهام
الذي في مثلها
اعلم ان الفرق
بين اسم الجنس والجمع ان لفظ الجنس يطلق
على القليل والكثير كما يطلق على القطر والبحر
واسم الجمع لا يطلق على كثير بل يطلق
على ما فوق على سبيل البدل كرجال مثلا فعلى
هذا يكون كل اسم جمع اسما بدون العكس فافهم
فان هذا المقام لا يدرك فهمه الا نام
سعد

عندي رطل زيتا ورطلان زيتين وارطال زيوتا وان
لم يكن جنسا يجمع ان كان المراد بالتمييز جمعا فيقال عندي
قناطير اثوابا وعندي بيت كتبا قوله ثم ان كان بثنوين
او بنون التثنية الى آخره اي ان كان الاسم المفرد الذي مميز
تم بالتنوين او بنون التثنية جازت اضافة ذلك الاسم
الى ذلك التمييز وجاز ترك اضافته اليه تقول رطلُ زيتٍ
ورطل زيتا وقفيز برا وقفيزان برا بالاضافة وترك
الاضافة فان لم يتم بالتنوين وبنون التثنية بل يتم بشئ
آخر لم يجز الاضافة وذلك الشئ اما شبيه نون الجمع نحو عشرون
درهما واما الاضافة نحو مثلها زيدا وانما لم يجز الاضافة
في نحو عشرون درهما لانه لو اضيف مع حذف النون لم يجز
لان هذا النون من نفس الكلمة وما هو من نفس الكلمة لا تحذف
للاضافة ولو اضيف مع النون لم يجز لان هذه النون
شبيهة بنون الجمع ولا يضاف الجمع مع ثبوت النون فكذلك
لا يثبت الاضافة مع شبيهه فاذن لم يضف مثل عشرين

عجمين بل اسم جنس لانه لا يبنى للوحدة والو
كتابا وثوبا يخالف الماء والخل لان للتمر
هو الذي يطلق على القليل والكثير والتمر
كذلك لانه لا يطلق على الثوب اذا كان عندك
اثواب كثيرة وكذلك غير جنس لانه لا يطلق
على الكثير اذا كان عندك كتابا كثيرة كما يطلق
الماء والخل على القليل والكثير والحاصل
ان الثوب والكتاب ليسا جنسين بالثوب
المذكور لانه لا يطلق الثوب على قطعة فيه
والكتاب على ورقة من اوراق سعد الدين

قوله

فان لم يتم المراد اى وان لم يكن الاسم المفرد
المميز تاما بالتنوين ولا بالنون الشبيه نون الجمع بان لا
يكون تاما بنون شبه نون الجمع وبالاضافة
فلا يجوز الاضافة سعد الدين قوله
وذلك الذي لم يتم بالتنوين وبنون التثنية
عشرون وقيل انما لم يجز اضافة المميز
الى المميز الا شيوعا
في الاصل صفة لميز

لا قول عندي لا يثبت ما هو
عشرين اصل عندي لا يثبت شبيهه نحو
درهم عشرين وصفة

الشئ بالاضافة الموصوف
عن الشئ وهذا الكلام مختلف
لان الثلاثة رجال والاربع نسوة
لانه في الاصل رجال ثلاثة
ونسوة اربع
سعد الدين

واخواته

واخواته الى التمييز وفي التعليل المذكور نظر لانه لو كان
صحيحا لم يجز اضافته الى غير المميز لكنه جائز بالاجماع
نحو عشر يك وعشري رمضان والصواب ان يقال
في تعليله انه يضاف الى غير المميز كما رايت فلو اضيف
الى المميز لزم الالتباس ولم يعكس الامر دفعا لتوهم
اضافة الشئ الى نفسه لان العدد وهو المميز في المعنى
فلو اضيف اليه لتوهم انه اضيف الى نفسه وانما
لم يجز اضافة مثلها الى زيد لانه مضاف مرة فامتنع
اضافته مرة اخرى قوله وعن غير مقدار عطف على مفرد
اى التمييز الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة اما تمييز عن
مفرد مقدار واما تمييز عن مفرد غير مقدار ومثال المفرد
المقدار ما من ومثال المفرد غير المقدار نحو خاتم حديدا او
فضة ويجوز الاضافة هنا وتركها لكن الاضافة اكثر
على الاصل واليه اشار المصنف بقوله والخفض اكثر
قوله والثاني عن نسبة في جملة او ماضاهاها اى والتمييز

ذا المذكورة او متعددة وظاهر ان النسبة
ليست بذات فلعل قوله عن نسبة غير منقول
المميز بقوله الثاني فليتأمل والمعنى والثاني
عن نسبة وتلك الذات اما اشياء متعددة
في علم الناسخ وان كانت النسبة اما اشياء
عن الذات او من الذات والمتبادر
دون
عين الشارح من قوله والثاني
عن ذات متعددة فنسبة في جملة ان المفهوم
من تعليلهم ان في قوله عن نسبة بمعنى
في وهو ظاهر قال الامام الرضي

لفظ عن في مثل هذا الموضع يفيد اتصال ما بعدها
مصدرا بما قبلها وسبب له كما يقال فعلت هذا
عن امري
غير

المميز الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة
الى التمييز
الاصل في الاضافة
الى الشئ
لان الاضافة
الى الشئ
لانه
في الجملة
غير الثاني في ذات متعددة

عن ذات مقدرة هو التمييز عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة

نحو طاب زيد نفسا او فى ما شابه الجملة نحو زيد طيب ابا

وابوة ودارا وعلما او فى نسبة فى اضافة نحو اعجبنى طيب

زيدا ابا وابوة ودارا وعلما ولله در فارسا فالنفس فى قولنا

طاب زيد نفسا يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة

لا عن ذات مذكورة لانه ليس فى زيد ابهام بل فى ذات

اسند اليه الطيب لجواز ان يسند الى زيد ظاهرا وان

كان مسندا الى ذات اخرى حقيقة او فى ذات هى سبب نسبة

الطيب اليه فتذكر تلك الذات لرفع الابهام المستقر

قوله او ماضا ما اى ما شابه الجملة وضا ما فعل ماض

من المضامات وهى المشابهة والمشابهة للجملة اسم الفاعل

واسم المفعول والصفة المشبهة مع فاعلها قوله او فى

اضافة عطف على قوله فى جملة اى والثانى عن ذات مقدرة

فى نسبة فى اضافة نحو اعجبنى طيب زيدا ابا وابوة ودارا وعلما

فالمثال الاول عبارة عنه او عن متعلقه تعلق احد المنتسبين

الى الآخر والثانى اضافة بينه وبين غيره والثالث متعلق به

تعلق المملوك بالمالك والرابع متعلق به تعلق الوصف

بالموصوف قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه

الى آخره اى ان كان التمييز اسما صالحا الان يرجع الى ما انتصب عنه

والى متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه نحو

طاب زيدا ابا فالاب جاز ان يكون نفس زيد وجاز ان

يكون من ولد زيدا ونحو طاب زيد ابوة فالابوة جاز ان

يكون المراد بها ابوة زيد وابوة من ولده وان لم يكن صالحا

لذلك تعين ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه والا امتنع

ان يكون تمييزا عنه نحو طاب زيد علما وذارا فالعلم والدار

لا يصلحان لاضافة واحدة وهى انه متعلق ما انتصب عنه

هذا فهمته من نص المصنف فى هذا الموضع وفيه نظر لانه

يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحدا وهو غير مفيد ولانه

لا يلزم من انتفاء صحة المجموع المذكور ان يكون لمتعلق

ما انتصب عنه لجواز ان يكون لما انتصب عنه كقولنا

طاب زيد نفسا ولان النصب غير مساعد لهذا الشبه وان
حملناه على مقتضى التصاشكل بمثل طاب زيد نفسا فان
نفسا يصح جعله لما انتصب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه
وبالجملة لا يخلو الكلام عن تعسف قوله فيطابق فيهما
اى يطابق التمييز فى الصورتين اعنى ما انتصب عنه و
متعلق ما انتصب عنه قوله ما قصد اى ان قصد مفرد
فرد التمييز وان قصد مثنى ثنى التمييز وان قصد جمع جمع
فى الصورتين فنقول اذا كان التمييز عين ما انتصب عنه
نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء وكذلك
تقول اذا كان التمييز متعلق ما انتصب عنه نحو طاب زيد
ابا اذا اردت اباله فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت
اباوجدا اواباواما وطاب زيد آباء اذا اردت اباواما
واجدادا له قوله الا ان يكون جنسا اى يطابق التمييز فى
الصورتين ما قصد الا اذا كان التمييز جنسا فانه لم يطابق
ح كالعلم والابوة فانك اذا اردت العلم من حيث هو علم

لايطابق

لايطابق فكذلك اذا اردت الابوة من حيث هى ابوة لايثنى
ولايجمع الا ان يقصد الانواع المختلفة فحينئذ اذا كان
المراد مثنى ويجمع ان كان المراد جمعا فيقال طاب زيد
عليين ان كان المراد انه طاب بسبب عليين مختلفين
وطاب زيد علوما ان كان المراد انه طاب بسبب علوم
كثيرة ولقائل ان يقول فى عبارة الكتاب نظر لان قوله
الا ان يكون جنسا مستثنى من قوله فيطابق فيهما ما
قصد والاستثناء الثانى استثناء من الاستثناء الاول
فيكون معناه فيطابق التمييز فى الصورتين ما قصد الا
ان يكون التمييز جنسا فانه لايطابق ما قصد الا ان يقصد
به الانواع فانه يطابق ما قصد وفساده ظاهر لان الاستثناء
الاول يقتضى عدم مطابقة التمييز لما قصد فى الجنس و
الاستثناء الثانى مطابقة التمييز فى الجنس وجواب انا
لانسلم استحالته فان الاول يقتضى عدم مطابقة التمييز
لما قصد من التثنية والجمع فى الجنس اذا لم يقصد الانواع المختلفة

والثاني يقتضي مطابقته لما قصد من التثنية والجمع اذا قصد
الانواع المختلفة فان قيل لا يمكن قصد التثنية والجمع
في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور قلنا
لانسلم ذلك لتكثر احاد نوع من جنس واحد فيجوز ان
يقصد اثنان او ثلثة من احاد ذلك النوع مع انه لا يثنى
ولا يجمع وح لم يطابق التمييز ما قصد فان قيل لم لا يطابق
التمييز ما قصد من افراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق
ما قصد من انواع جنس واحد قلنا لاتحاد افراد النوع
الواحد في الحقيقة والماهية واختلافها في العوارض والمشخصات
واختلاف انواع الجنس الواحد في الحقايق والماهيات
فجاز اطلاق الجنس مفردا على افراد نوع واحد اذا قصدت
لاتحادها في الحقيقة ولم يجز اطلاق الجنس مفردا على انواع جنس
واحد اذا قصدت لاختلافها بالحقايق قوله وان كان
صفة اى وان كان التمييز عين ما انتصب عنه ومطابقا
له لكونه اياه في المعنى فيقال طاب زيد فارسا طاب الزيدان

فارسين

كالانسان والفرس والحمار مثلا وانه نوع
من جنس واحد وهو الحيوان وانه زيد وعمرو
بكر وغير ذلك وبيان انها دون نوع واحد وهو زيد وعمرو
من جنس واحد في قولك طاب زيد على الكاتب
مثلا وانه نوع من جنس واحد وهو العلم وانها دون
كتاب الطهارة والصلوة والتكرة وغير ذلك

كتاب الصرف والنحو كالانسان
والفرس والحمار وغير ذلك سعد الدين

ولم يجز اطلاق الجنس كالعلم مطلقا على انواع
العلم النحو والصرف والمعاني والبيان سعد الدين

فارسين طاب الزيدون فوارس وكذلك تقول لله دره
فارسا ودرها فارسين ودرهم فوارس واذا كان التمييز
صفة احتملت تلك الصفة ان تكون حالا كما في المثال
المذكور لكن التمييز اولى من الحال الا ان الحال المراد منه دعائه
مطلقا سواء كان حالا كونه فارسا او غيره وهذا يفهم منه
اذا كان تمييزا دون ان يكون حالا والفرق بين التمييز في قولهم
لله دره فارسا وبين قولهم مثلها زيدا ان الفارس يرفع
الابهام عن نسبة الذ الى الضمير لا عن نفس الذ وان
الزيدين رفع الابهام عن نفس المثل اذ لا ابهام في اضافة المثل
الى الضمير بل في نفس المثل قوله ولا يتقدم التمييز اي لا يتقدم
التمييز على العامل مطلقا سواء كان العامل فعلا او غير فعل
لانه ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون له قوة تعمل
معها مؤخرا وان كان فعلا فلان التمييز في المعنى فاعل فكما لا
يتقدم هو ايضا عليه وانما انه فاعل في المعنى لان اصل قولنا
طاب زيد نفسا طاب نفس زيد واصل تصبب زيد

الفاعل على الفعل لا يتقدم صح

عرقا تصبب عرق زيد الا انه عدل عنه الى قولنا طاب زيد
نفسا وتصبب زيد عرقا للتاكيد والمبالغة لان ذكر الشيء
مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب التاكيد والمبالغة واما مثل
قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فحمل عليه اطراد اللباب
قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل اى التمييز لا يتقدم
على العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق واما اذا كان فعلا
فالاصح ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا من قبل خلافا للمازني
والمبرد فانهما اجازا تقديم التمييز على العامل الفعل متمسكين
بقول الشاعر اتفخر ليلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسيا بالفراق
تطيب والجواب عنه ان الرواية ممنوع بل الرواية هكذا
وما كاد نفسي بالفراق تطيب قوله المستثنى متصل ومنقطع
الى آخره اى المستثنى على ضربين احدهما مستثنى متصل
والآخر مستثنى منقطع فالمستثنى المتصل هو الذي اخرج
بالا او احدى اخواتها عما فيه تعدد وكثرة لفظا نحو جاء الرجال
الا زيدا فزيدا مخرج عن متعدد لفظا لان الرجال جمع رجل

او

مذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انتم
قلتم التمييز فاعل في المعنى فقوله تعالى وفجرنا
الارض عيونا الصركذلك لانه مفعول في المعنى
لان تقديره وفجرنا عيون الارض
ما ذكر في شرح الكتاب او يقال انه مفعول به
والمفعول به يجوز ان يقام مقام الفاعل نحو
بفجرنا عيون الارض

١٠٩

او تقدير اخوجاء في القوم الا زيدا فزيد اخرج عن القوم
وهو متعدد تقديرا لانه موضوع لافراد كثيرين لا لفظا لانه
ليس بجمع لفظا بل مفردا للفظ وفيه نظر لان المستثنى منه لا بد
فيه لفظا بل معنى والحق ان يقال معناه ان المستثنى هو المخرج
عن متعدد ملفوظ نحو جاء في القوم الا زيدا او عن متعدد
مقدر نحو ما ضربت الا زيدا او يكون معناه ان المستثنى
هو المخرج لفظا عن متعدد نحو جاء في القوم الا زيدا او المخرج
عن متعدد تقديرا نحو جاء زيد ليس الا وانما قال بالاولين
ليخرج عنه المخرج عن متعدد بالصفة نحو اكرم بني تميم العلماء
فان الجهال المخرجة عنهم بالصفة والمخرج عنه بالبدل كقوله
تع ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وبالشرط
نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار وبالجملة ليلا يدخل في الحد المخرج
بغير الا واخواتها فانه لا يسمى مستثنا واخوات الا هي غير
وخلا وعدا وما عدا وما خلا وليس ولا يكون وسوى وسواء
قوله والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اى المستثنى المنقطع

كبدل البعض من الكل في قوله تعالى ولله على
الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فان
على الناس يتناول المستطيع وغير المستطيع فلما وقع
غير المستطيع بقوله من استطاع اليه سبيلا
فيكون مخرجا عن متعدد وليس باستثناء

قوله والحق ان يقال ان المستثنى قد يكون منه مذكورا
وقد يكون مقدرا كما في المستثنى المفرغ

هو الذي ذكر بعد الا واحدى اخواتها ولم يكن مخرجا نحو جاءني
القوم الا حمارا فالحمار هو المذكور بعد الا غير مخرج عن
القوم لعدم تناول القوم اياه قوله وهو منصوب الى آخره
اي والمستثنى منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع في
بيان ان المستثنى في اي موضع واجب النصب وفي اي
موضع جائز النصب وفي اي موضع مخفوض فابتداء بما
لضرورة الاولى اعني واجب النصب وهي في مواضع احدها
ان يكون المستثنى بعد الا التي لغير الصفة في كلام موجب
والمراد بالموجب ان لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما
نحو جاءني القوم الا زيدا وانما قيد الا بغير الصفة لان الا
لو كانت للصفة ليجب النصب بل يكون المستثنى بعدها
تابعا لما قبلها كقوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
فان الله بعد الا التي هي الصفة اي آلهة غير الله فالرفع بالتبعية
على الصفة وانما قال في كلام موجب لانه لو كان في كلام غير
موجب لم يجب النصب نحو ما جاءني القوم الا زيدا فزيدا

يجوز

يجوز رفعه على البدل من القوم ونصبه على الاستثناء وانما
وجب النصب ههنا لامتناع البدل وامتناع حمل الا
على الصفة اما الاول فلاقتضاء البدل فساد المعنى
لان المبدل منه في حكم الساقط فيكون تقدير قولنا جاءني
القوم الا زيدا هو جاءني الا زيد ويلزم منه مجيء جميع
القوم اليه الا زيد وهو ظاهر الفساد واما الثاني فلانه
انما يحمل الا على الصفة اذا امتنع الاستثناء وههنا لا يمتنع
ذلك والثاني من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها
ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو قوله وما
لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب فالا
احمد مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو شيعة وكذلك
مشعب الحق مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو مشعب
وانما وجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى منه لانه
لم يصلح ان يكون بدلا ولا صفة لامتناع تقدم البدل
على المبدل منه وتقدم الصفة على الموصوف واشار الى

هذا القسم بقوله او مقدما على المستثنى منه والثالث من
المواضع التى وجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى
منقطعا عند الاكثرين نحو ما جاءنى القوم الا حمارا وانما
وجب نصبه لانه امتنع البدل لامتناع كونه احد
الابدال الاربعة اما امتناع الثلثة الاول فظاهر واما
امتناع بدل الغلط فلصدوره عن قصد وارادة وعدم
كون بدل الغلط كذلك ولامتناع كونه صفة لعدم الفائدة
فى الصفة ههنا ولانه لايجوز الصفة الا اذا تعذر الاستثناء
ولم يتعذر ههنا وانما قال فى الاكثر لجواز البدل عند
بعضهم كقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا
العيس فاليعافير والعيس مستثنى منقطع بعد الا مع رفعه
بالبدل والجواب عنه عند الاولين ان المراد بالانيس
مايوانس ويلازم المكان فهو اعم من الانسان واليعافير
والعيس بدل من الانيس بدل البعض من الكل والرابع من
مواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون بعد خلا وعدا

عند

لان المستثنى اذا جعلت صفة فنحو ما جاءنى
فى القوم الا حمارا فصارت تقديرا ما جاءنى فى
القوم غير الحمار ولو قلت الا لانه من المعلوم
بالضرورة ان القوم غير حمار

جاءنى القوم الا زيدا

بالاستثناء يكون بالتبعية فالجمع بينهما

عند الاكثرين تقول جاءنى القوم عدا زيدا وخلا زيدا اى
عدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم زيدا وانما وجب النصب
لانه مفعول به ويجب نصب المفعول به وانما قال فى
الاكثر لانهما حرفا جر عند بعضهم فيكون ما بعدهما مخفوظا
والخامس من مواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون
بعد ما خلا وما عدا وليس ولايكون وانما وجب نصبه
بعد ما خلا وما عدا الان ما مصدرية لاتدخل الا على الفعل
فوجب ان يكون خلا وعدا بعد ما فعلين وفاعلهما مضمر
والمستثنى بعدهما مفعول به فوجب نصبه تقول جاءنى
القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا اى ما خلا بعضهم زيدا
اى جاءنى القوم خلوا بعضهم زيدا فهو مصدر فى موضع
الحال اى خاليا بعضهم زيدا وانما وجب نصب المستثنى
بعد ليس ولايكون لانهما فعلان ناقصان اسمهما مضمر فيهما
والمستثنى بعدهما خبرهما ويجب نصب خبرهما فوجب النصب
تقول جاءنى القوم ليس زيدا ولايكون زيدا اى ليس

بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا قوله ويجوز فيه النصب
ويختار البدل الى آخره ويجوز نصب المستثنى ويختار
ابدال ه عن المستثنى منه فيما بعد الا فى كلام غير موجب
بشرط ان يكون المستثنى منه مذكورا نحو ما جاء نى القوم
الا زيد وزيد برفعه ونصبه فالرفع على البدل والنصب
على الاستثناء لكن البدل اولى من النصب لان البدل
لا تكلف فيه والنصب فيه تكلف وهو تشبيهه
بالمفعول به وانما قال فى كلام غير موجب لانه لو كان
فى كلام موجب لم يجز البدل كما مر فى مواضع وجوب النصب
وانما قال وقد ذكر المستثنى منه لانه لو لم يكن المستثنى
منه مذكورا لم يكن من هذا الباب بل اعرابه على حسب
العوامل كما يجئ ومثال ما يجوز فيه النصب ويختار البدل
قوله تعالى ما فعلوه الا قليل برفع القليل على البدل من
الواو فعلوه ونصبه على الاستثناء قوله ويعرب على حسب
العوامل الى آخره اى ويعرب المستثنى على حسب مقتضى

العوامل

وانما يختار البدل لعدم فساد المعنى واذا
جعل بدلا كان اعرابه كاعراب المبدل منه
فلا يحتاج الى تكلف وانما اذا كان منصوبا
فيحتاج الى تكلف وهو تشبيهه بالمفعول
من حيث ان كل واحد منهما فضلة واقعة
بعد كلام ناقص شرح
تلت فلا قال ويختار الرفع كما يذكر فى بعض
الفتح تلت لان البدل لا يختص بالرفع فانه
كما يأتى فيه يأتى فى المنصوب والمجرور نحو
قولك ما ضربت احدا الا زيدا وما مررت
باحد الا زيد فانه فى الاستثناء منصوب

بواسطة وفى البدل بغير الواسطة كما
تقول ما ضربت الا زيدا فيه فى الاول كلام
تام وفى الثانى ناقص معنى لحم

لان العامل كان اولى ان يوافقه فى اللفظ
كما كان كذلك فى المعنى واذا لم يوافقه فى اللفظ
لان الاختلاف فى اللفظ يوجب الاختلاف
فى المعنى كبير

العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وانما يجوز عدم
ذكر المستثنى منه فى كلام غير موجب لصحة المعنى ولم
يجز فى الموجب لعدم صحة المعنى مثاله ما ضربنى الا زيد
فان اقتضى العامل المتقدم الفاعل يرفع ما بعد الا بان
يكون فاعلا له نحو ما جاء نى الا زيد وان اقتضى العامل
المفعول به ينصب بكونه مفعولا به نحو ما ضربت
الا زيدا وان اقتضى العامل المصدر ينصب بكونه مصدرا
له نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك فى سائر الاشياء و
مفرغا قوله الا ان يستقيم المعنى استثناء من قوله وهو
غير الموجب اى عدم ذكر المستثنى منه انما هو فى غير الموجب
الا ان يستقيم المعنى فانه حينئذ يجوز عدم ذكر المستثنى منه
فى الاثبات ايضا نحو قولك قرأت الا يوم الجمعة لجواز ان
يقرأ كل يوم الا يوم الجمعة قوله ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا
عالما اى ومن اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه فى الموجب
لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما الا ان زال اللئق وما اللئق

١١٧

العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وانما يجوز عدم
ذكر المستثنى منه فى كلام غير موجب لصحة المعنى ولم
يجز فى الموجب لعدم صحة المعنى مثاله ما ضربنى الا زيد
فان اقتضى العامل المتقدم الفاعل يرفع ما بعد الا بان
يكون فاعلا له نحو ما جاء نى الا زيد وان اقتضى العامل
المفعول به ينصب بكونه مفعولا به نحو ما ضربت
الا زيدا وان اقتضى العامل المصدر ينصب بكونه مصدرا
له نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك فى سائر الاشياء و
مفرغا قوله الا ان يستقيم المعنى استثناء من قوله وهو
غير الموجب اى عدم ذكر المستثنى منه انما هو فى غير الموجب
الا ان يستقيم المعنى فانه حينئذ يجوز عدم ذكر المستثنى منه
فى الاثبات ايضا نحو قولك قرأت الا يوم الجمعة لجواز ان
يقرأ كل يوم الا يوم الجمعة قوله ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا
عالما اى ومن اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه فى الموجب
لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما الا ان زال اللئق وما اللئق

فيكون ما زال للاثبات لان النفي اذا دخل على النفي افاد الاثبات
فمعناه ثبت زيد الا عالما وموغير جائز كما مر قوله واذا تعذر
البدل على اللفظ ابدل على الموضع الى آخره اي اذا تعذر ابدال
المستثنى منه حيث جاز الابدال تعين البدل من موضع المستثنى
منه نحو ما جاءني من احد الا زيد فانه يجوز نصب زيد على
الاستثناء ويجوز رفعه على البدل من موضع احد لكن لا من
لفظ احد لانه لو ابدل من لفظ احد لكان من مقدرا بعد
الا فيه لان البدل بتكرير العامل فيكون تقدير جاءني
من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وهو غير جائز عند
سيبويه واذا بطل ابداله من لفظ احد تعين ابداله من
محل احد لان محله رفع بانه فاعل ما جاءني ومن زائدة لتاكيد
النفي وكذلك لا احد فيها الا عمرو فان عمرو لا يجوز ابداله
من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير لا عاملة بعد
الا وهو غير جائز وكذلك ما زيد شيئا الا شيء فالشيء الثاني
لا يجوز ابداله من لفظ الشيء الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم

تقدير

تقدير ما عاملة بعد الا وهو غير جائز لان ما ولا لا تقتضيان
عاملين بعد الا لان نفيهما قد انتقض بالا فاذن بطل
عملهما لانهما انما تعملان لاجل النفي ولانهما انما تعملان
لاجل مشابهتهما بليس وان من حيث التحقق فاذا انتقض
النفي والتحقق بطل المشابهة بليس وان بطل عملهما
قوله بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا اي لا يجوز ان يقال
ما زيد شيئا الا شيئا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا فانه
جائز ههنا لان ليس انما يعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفي واذا
كان كذلك لم يكن اثر لنقض النفي مع بقاء الامر الذي يعمل
ليس بسببه وهو الفعلية فهي في قوله العاملة هي عائدة الى
ليس والضمير في قوله لاجله يعود الى الامر والى الالف
واللام التي في العاملة وهو الصحيح قوله ومن ثم جاز الى
آخره اي ومن اجل ان عمل ما لاجل النفي وعمل ليس لاجل الفعلية
لا لاجل النفي جاز ان يقال ليس زيد الا قائما لبقاء الفعلية
التي بها عمل ليس لاجلها مع بطلان النفي وامتنع ان يقال ما زيد

الا قائما البطلان التنوا الذي لاجله يعمل ما قوله ومخفوض بعد
غير وسوى وسواء الى آخره اى المستثنى مجرور بعد غير وسوى
بكسر السين وضمها وسواء بفتح السين وكسرها وحاشا
تقول جاء بى القوم غير زيد وسوى زيد وسواء زيد
وحاشا زيد لان المستثنى بعد غير وسوى وسواء مضاف
اليه والمضاف اليه مجرور فوجب جره بعدها وان المستثنى
بعد حاشا مجرور بحاشا لانه حرف جر وانما قال فى الاكثر
لان حاشا حرف جر عند اكثر النحاة فيكون ما بعدها مخفوضا
عند الاكثرين وفعل عند بعضهم واذا كان فعلا لم يكن
ما بعده مخفوضا بل منصوبا بانه مفعول به فاعله مضمر
كما ذكرنا فى خلا وعدا قوله واعراب غير كاعراب المستثنى بالا
على التفصيل اى اعراب غير اذا استعمل الاستثناء مثل
اعراب الاسم المستثنى بالا على التفصيل اى كما ان المستثنى
بالا غير الصفة اذا كان فى كلام موجب لم يجز الا النصب
فكذا ههنا لم يجز الا النصب تقول جاء بى القوم غير زيد

بالنصب

بالنصب فقط وكما انه اذا كان تقدم المستثنى بالا على المستثنى
منه وجب النصب كذلك ههنا تقول ما جاء بى غير زيد القوم
بنصب غير فقط وكما انه اذا كان المستثنى بالا منقطعا وجب
النصب كذلك ههنا تقول ما جاء بى القوم غير حمار وكما
ان المستثنى بالا اذا كان فى كلام غير موجب والمستثنى منه
مذكور جاز النصب والبدل وكذلك ههنا تقول ما جاء
بى القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل
واذا لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يجز الا الاعراب الذي
يقتضيه العامل فتقول ما جاء بى غير زيد وما ضربت غير
زيد وما ضربت زيدا غير ضربة وما ضربت زيدا غير
يوم الجمعة قوله وغير صفة حملت على الا اعلم ان اصل غير
ان يكون صفة لجواز وقوعه صفة فى جميع مواضع كونه للاستثناء
وعدم جواز الاستثناء فى بعض مواضعه نحو جاء بى رجل
غير عاقل لان انها تحمل على الا فى الاستثناء كما ذكرناه واصل

قوله وغير مبتدأ على تقدير مضاف الخ اى تقدير
لفظة غير وقوله صفة خبر لكنه منصوب كما
لانه مفعول له تقديرا ووصفت صفة اى
لاجل الصفة وقوله حملت على الا يجب بعد خبر
هكذا قيل والصواب ان يوقع صفة على انها
صفة غير
على

المنصوب عليهم والضالين بدل البعض وثانيها ان يكون
بدلا من قوله الذين انعمت فهو على تقدير المضاف
صفة لقوله الذين انعمت
تقديره موصوفا بغير المغضوب

الا ان يكون للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحرف
ان لا يكون صفة الا انها تحمل على غير في الصفية وذلك اذا كانت
تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء ح وانما قال
تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة لمفرد معنوي لم يتعذر الاستثناء
لان النكرة في موضع النفي للعموم فيتناول المستثنى فيصح الا
نحو ما جاءني احد الا زيدا وانما قال منكور لانها لو كانت تابعة
لجمع معرف بلام التعريف لم يتعذر الاستثناء نحو جاءني الرجال
الا زيدا لانه ح للاستغراق والعموم وانما قال غير محصور
لانها لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر الاستثناء
نحو لفلان علي عشرة الا واحدا ولقائل ان يقول لا حاجة الى
قيد غير المحصور لانه لا يطلق الجمع على الاعداد كما نص الصنف
عليه في باب العدد وانما قلنا انها اذا كانت تابعة لجمع
منكور غير محصور تعذر الاستثناء لان الاستثناء اخراج
الشيء من الشيء لولا الاخراج لوجب دخوله فيه واذا كان
المستثنى منه جمعا منكورا غير محصور لم يجب دخول

المستثنى

المستثنى منه لان الجمع المنكور غير المحصور كرجال
مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة فقط ولم يكن المستثنى من
جملة الثلثة ومثاله قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
اى لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا فالا تابعة لالهة وهي
جمع منكور غير محصور ولانه لو نصب الا الله لم يلزم
منه التوحيد الذي هو المطلوب من الآية لانه يصير معناه
ح لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لزم فساد السموات
والارضين ولم يلزم منه انه لو كان فيهما آلهة غير مستثنى
عنهم الله لزم فسادهما وفيه نظر لانه ينتقض بقول القائل
لفلان علي دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء مع كونه
تابعا لجمع منكور غير محصور وبقولنا جاءني رجال عشرة الا
زيدا بالرفع فانه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونه
تابعا لجمع منكور محصور وبقولنا جاءني رجل الا زيد بالرفع
فانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد
ويمكن ان يجاب عن الاول بان الدراهم محصورة في ثلثة شرعا

لانها اقل مراتب الجمع فكانه قال على ثلثة الا واحدا وعن
الثاني بان الجمع المذكور غير محصور لذاته بل محصور بسبب
الصفة ولهذا لا يجب تناوله لزيد والمراد بالمحصور ههنا
المحصور لذاته كالعدد وعن الثالث بانا لا ندعي ان كل مفرد
جاز الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان كان
مفردا جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفي
وفي الجواب الاخير نظر لانه في بيان ضابطة يتعذر الاستثناء
عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند عدمها مطلقا ويدل
عليه تقييد حملها على غير في الصفة بقوله اذا كان تابعة
لجمع منكور غير محصور واعلم انه لو قال اذا كانت تابعة
لشئ لم يجب تناوله لما بعدها لم يتوجه عليه شئ من هذه
الايرادات قوله وضعف في غير اي وضعف جعل
الا للصفة في غير الجمع المنكور غير المحصور لامكان الاستثناء
كقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اي
غير الفرقدين فالفرقدان مرفوع بانه صفة لكل اخ وكل اخ

ليس

ليس جمعا منكورا غير محصور قوله واعراب سوى وسوأ
النصب على الظرف على الاصح اعلم ان سيبويه ان اعراب
سوى وسواء النصب على الظرف فقط مثلا اذا قلت
جاءني القوم سوى زيد فكانك قلت جاءني القوم مكان
زيد ولم يسمع فيهما الا النصب وانما قال على الاصح لانه
قد اجاز قوم اجراءهما مجرى غير في جواز وقوعهما غير ظرف
كقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فسوى فاعل
لم يبق وكقوله تجانف من امل اليمامة ناقتي وما قصدت
من اهلها لسوايكا وهو عند الاولين شاذ لا يقاس عليه
قوله خبر كان واخواتها الى آخره اي خبر كان واخواتها هو
المسند بعد دخول كان او احدى اخواتها فقوله المسند شامل
لخبر المبتداء وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا فلما قال بعد
دخول كان او احدى اخواتها اخرج خبر المبتداء وخبر ان واخواتها
وخبر ما ولا مثاله كان زيد قائما فقائما هو المسند بعد دخول
كان قوله وامر كامر خبر المبتداء اي وحكم خبر كان واخواتها

لحكم خبر المبتداء في جواز وقوعه مفردا وجملة سواء كانت
تلك الجملة اسمية او فعلية وفي وجوب اشتمال الجملة الواقعة
خبر كان على عايد الى اسمها وفي جواز تقدم الخبر على الاسم فتقول
كان زيد قايما وكان زيدا بوه قايم وكان زيد قام ابوه وكان
وكان قايما زيد قوله ويتقدم معرفة اى وحكم خبر كان
لحكم خبر المبتداء الا في جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان
معرفة فان خبر كان اذا كان معرفة جاز تقديمه على الاسم
لعدم اشتباهه بالاسم لاختلافهما في الاعراب تقول كان
اخاك زيد بخلاف خبر المبتداء فانه اذا كان معرفة لم يجز
تقديمه على المبتداء لئلا يلتبس الخبر بالمبتداء اعلم انه لو قال
ويتقدم معرفة او متساويين لكان اولى ليتناول مثل كان
افضل منك افضل مني فانه يجوز تقديم الخبر ههنا على الاسم
لحصول التميز بالاعراب ولا يجوز في المبتداء والخبر لوجود الالتباس
اعلم ان الخبر المعرفة يجب ان يظهر الاعراب فيه حتى يجوز ان يتقدم
على الاسم لانه لا يتقدم في مثل كانت الحبلى السكري لحصول

الالتباس

الالتباس قوله وقد يحذف عامله اى وقد يحذف عامل خبر كان
اى وقد يحذف كان في مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وان شرا فشر وقد نص سيبويه على جواز اربعة
اوجه في مثلها احدها نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى
الوجوه لقلة الحذف وتقدير ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير
والثاني رفع الاول ونصب الثاني وهو اضعف الوجوه
لكثرة الحذف وتقدير ان كان في عمله خير فكان جزاؤه
خيرا والثالث رفعهما معا على ان خير فخير وتقدير ان
كان في عمله خير فجزاؤه خير والرابع نصبهما معا على ان
خيرا فخيرا وتقدير ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا
وهذان الوجهان متوسطان في القوة والضعف لتوسط
الحذف بين الاول والثاني والحاصل ان نصب الاول
ورفع الثاني اولى لقلة الحذف وبيانه ان في نصب الاول
يكون المحذوف كان مع اسمه وفي رفعه يكون المحذوف كان
مع الجار والمجرور وان في رفع الثاني يكون المحذوف المبتداء

فقط وفي نصبه كان مع اسمه واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه
الاول اقوى وان الوجه الثاني اضعف لكونه مخالفا للاول
في جزئيه والاخيران متوسطان لمخالفتهما الاول في احد جزئيه
فقط قوله ويجب الحذف في مثل امّا انت منطلقا انطلقت
اي لان كنت اى ويجب حذف كان في مثل امّا انت منطلقا
انطلقت وتقدير لان كنت منطلقا انطلقت فحذف اللام
الجارة كما حذف حرف الجر من ان وان في كلامهم ثم حذف كان
لجواز حذف كان في كلامهم فوجب العدول من الضمير المتصل
الى الضمير المنفصل لتعذر المتصل فصار ان انت منطلقا
انطلقت فزيدت ما عوضا ان للتاكيد وليكون كالبدل عن كان
فصار ان ما انت منطلقا انطلقت ثم قلبت النون ميما
وادغمت الميم في الميم فصار امّا انت منطلقا انطلقت وانما
وجب حذف كان ههنا لان ما عوض عنها فلو اتى بكان لزم
اجتماع العوض والمعوض عنه فانه غير جائز قوله اسم ان
واخواتها هو المسند اليه الى آخره اى اسم ان واخواتها هو المسند

اليه

اليه بعد دخول ان واحدى اخواتها فقوله المسند اليه شامل
للمبتداء ولاسم كان واخواتها ولاسم ما ولا المشبهتين
بليس وغيرهما وانطبق التعريف عليه ومثاله ان زيدا
قائم فزيدا هو المسند اليه بعد دخول ان وحكمه حكم المبتدأ
وقد يجيء استيفاء البحث عنه في باب الحروف بتوفيق
الله تعالى قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس الى آخره اي
المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها
عليها نكرة مضافا او مشابها به مثل لا غلام رجل ولا
عشرين درهما فقوله المسند اليه شامل للمبتداء ولاسمي كان
وان ولاسمي ما ولا المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها
خرج عنه هذه الاشياء وقوله يليها نكرة مضافا
او مشابها به هذه شرائط نصب اسم لا اي يلي المنصوب
المسند اليه لا فاعل يلي الضمير العايد الى المنصوب المسند
اليه وها في يليها عايد الى لا ونكرة منصوب بانه حال
عن ضمير الفاعل في يليها وانما اشترط في نصبه ان يكون

تاليا للا لانه لو فصل بين الاسم وبين لا لم تنصبه كما يجئ
وانما اشترط في نصبه ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان
معرفة لم تنصبها كما يجي وانما اشترط ان يكون مضافا
او مشابها به لانه لو كان نكرة مفردة تكون مبنيا كما يجئ ومثال
المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال المشابهة بالمضاف
لا عشرين درهما لك ومشابهته المضاف من حيث ان
كل واحد منهما عامل فيما بعده ومن حيث ان ما بعدها متمم
ومخصص لما قبلهما الفرق بين لا التي لنفي الجنس وبين لا التي
بمعنى ليس ان الاول لنفي الجنس والماهية والثاني لنفي واحد
من الجنس مثلا اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه انه ليس
في الدار من هذا الجنس فاذا لا يجوز ان يكون فيها واحد واثنان
او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار كان معناه نفي
واحد من جنس الرجال ويجوز كون واحد آخر واثنين او
ثلثة او اكثر منها قوله فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به
اي وان كان الاسم الذي تدخل عليه لا التي لنفي الجنس مفردا

وهو

اختلفات العامل في المضاف والمضاف اوهو قليل فاختار الصحيح قليل

وهو خبر كان اي غير مضاف وغير مشابه به بني على ما ينصب به
اي ان كان نصبه بالفتح بني على الفتح نحو لا غلام في الدار و
ان كان بالياء بني على الياء نحو لا غلامين لك ولا مسلمين
لك وان كان نصبه بالكسر بني على الكسر نحو لا مسلمات
في الدار مع ان الفتح في الاخيرا ولى من الكسر وانما بني
لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل في الدار مبني على جواب
سؤال سائل محقق او مقدر سال فقال هل من رجل في الدار
فكان من الواجب ان يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب
مطابقا للسؤال الا انه لما جرى ذكر من في السؤال استغني
عنه في الجواب فحذف فقيل لا رجل في الدار فتضمن من فبني
لذلك وبني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لان ما وبين
ما كان بناؤه عارضا وبني على الفتح للخفة قوله وان كان
معرفة الى آخره اي وان كان الاسم الذي تدخل عليه لا معرفة
وجب الرفع والتكرير تقول لا زيد في الدار ولا عمرو انما الرفع
فلان لا لا تعمل في المعارف لان وضعها لنفي النكرات فلا تعمل

الا فيهما واما التكرير فلانه مبنى على جواب سؤال سائل
سال فقال ان زيدا في الدار ام عمرو فوجب التكرير في الجواب
ليكون مطابقا للسؤال وكذلك ان كان مفصولا بين لا وبين
الاسم بشئ وجب الرفع والتكرير فتقول لا في الدار رجل
ولا امراة اما الرفع فلبطلان عمل لا لفصل لضعف عمله واما
التكرير فلانه مبنى على جواب سؤال سائل سال فقال ارجل
في الدار ام امراة فوجب التكرير في الجواب للمطابقة قوله ومثل
قضيته ولا اباحسن لها متأول هذا جواب عن سؤال مقدر
وهو ان يقال ان اباحسن معرفة من غير الرفع والتكرير فانتم
قلتم ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير وجوابه انه متأول
اى ممن قضيته ولا مثل ابي حسن لها فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه ولا شك ان مثل ابي حسن نكرة لان
المثل لا يكتسي من المضاف اليه التعريف كما يجي في باب الاضافة
ويمكن ان يكون هذا جوابا عن ايراد المثال المذكور على حد المنصوب
بلا لكون اباحسن معرفة مع انه ذكر في الحد ان المنصوب بلا

نكرة

نكرة قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله الى اخره اعلم انه اذا
عطف على اسم لا مع تكرر لا جاز فيه خمسة اوجه الاول
فتحهما نحو لا حول ولا قوة الا بالله اى لا حول الا بالله ولا قوة
الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره وكذلك
لا قوة في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره فلا حول ولا قوة الا
بالله على هذا الوجه جملتان والثاني فتح الاول ونصب
الثاني نحو لا حول ولا قوة فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ و
لا في لا قوة زائدة لتاكيد النفي وقوة عطف على لفظ لا حول
وخبره بالله فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة
والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله
فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ ولا في لا قوة زائدة لتاكيد النفي
وقوة عطف على محل لا حول وبالله خبره فعلى هذا لا حول ولا
قوة الا بالله جملة واحدة والرابع رفعهما نحو لا حول ولا قوة الا
بالله فحول مبتدأ وقوة عطف عليه وبالله خبره ولا يكون
للا عمل ووجه عدم لا مهنا شيئان احدهما ان يكون مطابقا

بناء على ان في يكون عطف المعرب على المبني كما

ما قال زيد ولا عمرو قائمان ويجوز ان يقدر لكل
واحد منهما خبرا ايضا سيد عبدالله

وعند سيبويه
رحمه الله لا يجوز ان يقدر لها خبر واحد لان خبر لا لا يلغى
موقوع عندنا بالابتداء وخبر قد يحذف مرفوع بالاتفاق فلو قدر
الناسخ لا عملا واحدا لزم ان يكون الشيء الواحد
لها خبر واحد لزم ارتفاع المتربعا ملين مختلفين
سيد عبدالله

فان قلت كيف عطف المرفوع
على المجموع ان العطف وكم المعطوف عليه والواو
انما تعرب لا حول شيء بحركة المعرب والواو

للسؤال وهو رجل في الدار ام امراة وهو احوال امر قوة والثاني
انه لو فتحا لتوهم التركيب مع وجود حرف العطف وهو غير
جائز ولو فتح احدهما دون الآخر لكان ترجيحا من غير مرجح
والخامس رفع الاول وفتح الثاني نحو لا حولٌ ولا قوةَ الا بالله
فحول مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو بالله ولا بمعنى ليس
وعمل لا بمعنى ليس شاذ ولاجل هذا قال ورفع الاول على ضعف
ولا قوةَ مبني على الفتح في محل الرفع بانه مبتداء وبالله خبره
قوله واذا ادخلت الهمزة لم تغير العمل الى آخره اي اذا ادخلت الهمزة
على الا التي للنفي الجنس لم تبطل عمل لا لانه لا يبطل عمل العامل بدخول
همزة الاستفهام عليه سواء كان معنى الهمزة مع لا الاستفهام
نحو الا رجلَ في الدار او العرض نحو الا تنزلَ عندنا او التمني
نحو الا ماءَ اشربه فبئس رجلَ وتنزلَ وماءَ في هذه المواضع
مع لا على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة كذلك وليس الاخيران
الاستفهام لان القائل لا يقصد بقوله الا تنزل الاستفهام
عن ترك النزول ولا بقوله الا ماء اشربه الاستفهام عن وجود

الماء

الماء لانه عالم بعدم الماء قوله ونعت المبني الاول الى آخره
اي ونعت المبني مع لا على الفتح اذا كان نعتا اول مفردا تاليا
له جاز الوجهان البناء والاعراب اما البناء فلجعل الموصوف
والصفة شيئا واحدا نحو لا رجلَ ظريفَ واما الاعراب
فظاهر وحينئذ يجوز رفعه حملا على محل المبني نحو لا رجلَ ظريفٌ
لان لا مع المبني في محل الرفع بالابتداء كما مر ويجوز نصبه
حملا على لفظ المبني نحو لا رجلَ ظريفاً وان لم يجز حمل توابع سائر
المبنيات على لفظها لمشابهة حركة هذا المبني حركة الاعراب
لما مر في باب النداء قوله والا فالاعراب اي وان لم يكن
النعت كما ذكرنا تعين الاعراب وهو الرفع والنصب وذلك
بانه اما ان لا يكون النعت نعت المبني نحو لا غلام رجل ظريفا
فلم يجز فيه الا الاعراب لوجوب كون نعت المعرب معربا واما
ان لا يكون النعت نعتا اول نحو لا رجل ظريف عاقلا او عاقلٌ
وانما تعين الاعراب لكراهتهم ان يجعلوا ثلثة اشياء شيئا
واحدا واما ان لا يكون النعت مفردا نحو لا رجل ذا مال وانما

تعين الاعراب لان اسم لا اذا كان مضافا لا يكون له الا الاعراب
فتابعه اذا كان مضافا كان اولى ان لا يكون له الا الاعراب
واما ان لا يكون تاليا له نحو لا رجل في الدار ظريفا وانما تعين
الاعراب لانه اذا حصل الفصل بين الموصوف والصفة امتنع
جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا مع وجود الفصل
ولهذا اخذ هذه القيود في قوله ونعت المبني الاول مفردا يليه
قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز الى آخره اى والعطف
من غير تكرير لا على المبني مع لا على الفتح جائز على لفظ المبني
وعلى محله نحو لا غلامَ وجاريةٌ برفع جارية على محل لا غلام ونصبها
على لفظ لا غلام وحمل على اللفظ من قال فلا اب وابنا مثل
مروان وابنِه اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا قوله ومثل
لا اباً له ولا غلامي له جاز الى آخره اعلم انه يجوز ان يقال في مثل
لا اب له ولا غلامَيْن له لا اباً له ولا غلامي له اي يجوز ان يعطى
حكم الاضافة تشبيها له بالمضاف لمشاركته للمضاف في
اصل المعنى لان المضاف وموابوه وغلاماه بمعنى اب له وغلامان

له

ومن اجل ان جواز لا اباً له ولا غلامي له من اجل التشبيه بالاضافة
من حيث مشاركته في اصل معناه ليجوز ان يقال لا اباً فيها
لعدم مشاركته للمضاف في اصل معناه وذلك لان الاضافة
ههنا لا يكون بمعنى في قوله وليس بمضاف الى آخره اى قولنا
لا اباً له ولا غلامي له ليس بمضاف اللام الى المضمر كما ذهب اليه
سيبويه فان سيبويه ذهب الى ان ابا في قولنا لا اباً له مضاف
الى الهاء واللام زائدة لتأكيد الاضافة وكذلك غلامي في
قولنا لا غلامي له مضاف الى الهاء واللام زائدة لتأكيد الاضافة
والمص اشار الى ابطال ان مذهب سيبويه فقال انه ليس بمضاف
لانه لو كان مضافا لفسد معناه وذلك ان معنى لا اباً له لا اباً
ح فيبقى لا اباً خبر وهو غير جائز وعمل لا في المعارف وهو غير
جائز قوله ويحذف في مثل لا عليك اى ويحذف اسم لا في مثل
لا عليك اى لا بأس عليك قوله خبرها ولا المشبهتين
بليس وقد ذكرنا مشابهة ما ولا لليس فلا نعيد هما ههنا
لئلا يطول قوله هو المسند بعد دخولها اى خبرها ولا

هو المسند بعد دخولها ولا فقوله هو المسند شامل للخبر
المبتداء وخبر كان وخبر ان وغيرها فلما قال بعد دخولها
خرج عنه هذه الاشياء قوله وهي لغة اهل الحجاز اى ولغة
اعمالها ولا عمل ليس لغة لغة اهل الحجاز لان بني تميم لا يعملونها
لدخولها على القبيلتين اعني الاسم والفعل وقد مر هذا البحث
قوله فاذا زيدت ان مع ما الى آخره هذا اشارة الى اشياء تبطل
عمل ما ولا احدها ان اذا زيدت بعد ما فانه تبطل عمل ما
لضعف عملها بالفصل بينها وبين معمولها نحو ما ان زيد
قائم وقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولت آخرينا
واشار المصنف اليه بقوله فاذا زيدت ان مع ما وثانيها انه
اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم وانما يبطل عملها
لانها انما تعمل بسبب المشابهة لليس لاجل النفي وقد بطلت
فبطل عملها واشار اليه بقوله او انتقض النفي بالا وثالثها
انه اذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها نحو ما قائم زيد
لضعفها في العمل فلم يقو في التصرف قوله واذا عطف عليه

بموجب

بموجب فالرفع اى اذا عطف على خبر ما ولا بحرف عطف موجب
وهو بل ولكن بطل عملهما لبطلان ما هو سبب عملهما
وهو النفي فالرفع حملا على محل خبر ما ولا من حيث هو خبر
المبتداء في الاصل نحو ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد
قوله المجرور ات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه اى المجرور
ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والمضاف اليه
كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
مرادا فقوله كل اسم لان المضاف اليه لا يكون الا اسما
لكنه يشكل بالجمل المضاف اليه كالمضاف اليه باذ واذا
وحيث ويجاب عنه بان تلك الجمل في تأويل المفرد فاذا قلت
اجلس حيث جلس زيد كان تقديره اجلس مكان جلوس زيد
فيكون اضافتها الى المفرد تحقيقا وقوله نسب اليه شيء
احتراز عما لم ينسب اليه شيء كخبر المبتداء مثلا وقوله
بواسطة حرف الجر احتراز به عن مثل الفاعل والمفعول به
نحو ضرب زيد عمرا وقوله لفظا او تقديرا تفصيل حرف الجر

والاثبات على عمل ولم يعد ٤

قوله ضرب زيد عمرا الى نسب الى عمرو
بواسطة حرف الباء احتراز عن الفاعل والمبتدء
وغيرهما فانها نسب اليه شيء لكن لا بواسطة
حرف الجر عمدة ان
الاسم الى الاسم من غير فصل وجعل الثاني
من تتمة الاول بمنزلة التنوين ٤
قوله هو ضرب زيد عمرا اى
نسب عمرا الى الضرب بوقوعه عليه ونسب
زيدا الى الضرب بصدوره عنه لكن
ليس بواسطة حرف الجر ٤

مررت بزيد فان زيدا نسب اليه شيء وهو الفعل كذا
اليه شيء وهو الذي في ضمن المجرورات فان قيل ضمير هو راجع الى
المجرور ان مجرور وهو جمع مؤنث والمجرورات
جمع مجرورة لا جمع مجرور قيل جمع المذكر من غير ذوي
العقل نحو عبارة وزنجي جمع الموثث نحو حمامات
وزنجيات ٤

مثال الحرف الجر لفظا نحو مررت بزيد وانا مار بزيد ومثال الحرف
الجر تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة وقوله مرادا احترازا به
عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة لان يوم الجمعة ينسب اليه شيء
وصمت بواسطة حرف الجر وهو في وليس ذلك الحرف مرادا
والا لكان يوم الجمعة مجرورا ويعلم منه ان المقصود من قوله
مرادا في العمل قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف الى آخره
اي وشرط المضاف اليه الذي هو مجرور بواسطة حرف الجر
تقديرا ان يكون مضافه اسما مجردا حذف تنوينه او ما يقوم
مقام التنوين لاجل الاضافة على معنى انه لو كان فيه تنوين
او ما يقوم مقامه حذف منه لاجل الاضافة وان لم يكن فيه
كاحمد قدرانه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة نحو
احمدكم وغلام زيد ومسلمي زيد وانما حذف التنوين لاجل
الاضافة لان التنوين يوذن بتمام المضاف بدون المضاف
اليه والاضافة توذن بعدم تمام المضاف الا بالمضاف
اليه ولاجل هذا يحذف التنوين وما يقوم مقام التنوين

كنوني

كنوني التثنية والجمع قوله وهي معنوية ولفظية اي الاضافة
بتقدير حرف الجر على ضربين معنوية ولفظية والمراد بالاضافة
المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها
فالمضاف اما ان لا يكون صفة نحو غلام زيد واما ان
يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر
فان مصارع صفة غير مضافة الى معمولها الا ان مصر ليس
بمعمول المصارع ولاجل هذا لم يقتصر على قوله غير صفة وقال
مضافة الى معمولها ويعلم منه ان اضافة المصدر الى الفاعل
او المفعول اضافة معنوية لان المضاف ليس بصفة وان
مثل قولنا هذا مضروب زيد اضافة معنوية لان المضاف
اليه ليس بمعمول المضاف وكذلك الاضافة في مثل قولنا هذا
ضارب زيد امس اضافة معنوية وكذا في مثل زيد افضل
القوم لان المراد بالعمل ههنا ان يرفع المضاف المضاف اليه
او ينصبه لو سلط عليه وان المراد به ان المضاف كان رافعا
او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة قوله وهي اما بمعنى

فان قيل ما الفرق بين الاضافة بمعنى اللام وبمعنى من نحو خاتم فضة والاضافة اذا كان بمعنى من يكون الثاني عين الاول نحو خاتم فضة فان الفضة عين الخاتم وان كان بمعنى اللام يكون الثاني غير الاول نحو غلام زيد فان الغلام ليس عين زيد والجواب ان الاضافة بمعنى اللام لا يكون الثاني فيها جزء الاول نحو خاتم فضة

اللام الى آخره اى الاضافة على ثلثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن جنس المضاف ولا ظرف المضاف كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اى غلام لزيد فان زيدا ليس جنس الغلام ولا ظرف الغلام وان كان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصدق عليه انه مأخوذ منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة اى خاتم من فضة وان كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافة بمعنى في اى ضرب في اليوم قوله وهو قليل اي وجود الاضافة بمعنى في قليل فقوله غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من وقوله ضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في قوله وتفيد تعريفا الى آخره اي الاضافة المعنوية ان كانت الى المعرفة نحو غلام زيد افادت الاضافة تعريفا للمضاف لانها عينته واوضحته غاية الايضاح الا الاسماء توغلت في الابهام نحو مثل وغير وشبه وغيرها اللهم الا اذا اشبهن المضاف بمماثلة المضاف اليه

او

او مغايرته للمضاف اليه نحو عليك بالحركة غير السكون وان كانت الى النكرة افادت تخصيصا للمضاف نحو غلام رجل او غلام امراة قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف اي وشرط الاضافة المعنوية ان يكون المضاف خاليا عن حرف التعريف لانه لو كان فيه حرف التعريف لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافة ولانه ان اضيف الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وان اضيف الى النكرة لم يفد ويعلم منه انه لا يضاف العلم الا بعد اتفاق الاشتراك فيه نحو زيد ناخير من زيد ولا المعرف باللام الا بعد حذف اللام منه وان المضمر والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف عنهما لوضعهما على العرفان اعلم ان تجريد عن حرف النداء ليس بشرط في هذه الاضافة وان كان حرف النداء للتعريف لانه ليس للتعريف على اطلاقه بل هو مع القصد للتعريف ولان الغرض الاكثري منه التنبيه والانشاء لا التعريف قوله وما اجازه الكوفيون هذا جواب عن سؤال مقدر وارد على ما ذكر

ولا يجوز اجتماع التعريفين لانه طلب الحاصل مع انه لا حاصل لان الاضافة للتعريف والتعريف باللام مع

هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم لا يضاف المعرفة الى المعرفة هذا منقوض بمثل يا عبد الله مع ان حرف النداء للتعريف والجواب عنه بانه ليس للتعريف على الاطلاق

من قبل وهوان شرط الاضافة تجريد المضاف من حرف
التعريف والكوفيون يقولون الثلثة الاثواب والاربعة
الدراهم والخمسة الكتب واجاب عنه بانه ضعيف
لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء لان استعمال
الفصحاء ثلثة الاثواب قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار
البلاقع وقال الفرزدق قسما وادرك خمسة الاشبار
قوله واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها اي
الاضافة اللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة الى
معمولها فقوله صفة احترز به عن مثل غلام زيد وقوله
مضافة الى معمولها احترز به عن مثل مصارع مصرفان
اضافة مثلها اضافة معنوية لانها مضافة الى غير معمولها
ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه
وهي في تقدير الانفصال الى المجرور في اللفظ منصوب
في المعنى كما في المثال الاول ومرفوع كما في المثال الثاني قوله
ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الاضافة اللفظية لا تفيد

الا

الا تخفيفا في اللفظ وهو حذف التنوين او شئ قايم مقام التنوين
ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها في تقدير الانفصال
قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اي ومن اجل
ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ جاز ان
يقال مررت برجل حسن فلو افادت هذه الاضافة تعريفا
لكان حسن الوجه معرفة فلم يجز جعله صفة لرجل لامتناع وقوع
المعرفة صفة للنكرة كما يجيء في التوابع ولاجل ان هذه الاضافة
لا تفيد الا تخفيفا يمتنع ان يقال مررت برجل حسن الوجه
لان زيدا لمعرفة وحسن الوجه نكرة فامتنع وقوع النكرة صفة
للمعرفة قوله وجاز الضارب اباه زيدا انما جاز الضارب اباه زيد
والضارب بوزيد لافادته التخفيف وموجب حذف التنوين
وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم وجود التخفيف بهذه
الاضافة والفراء جوزه بناء على ان الاضافة سابقة على
الالف واللام او حملا على الضارب الرجل والضاربيك
وجواب الاول ان اللام سابق على الاضافة لانه لتحقيق

ح قوله بناء على الاصل ضارب زيدا ثم يضاف
الضارب الى زيد كما ضارب زيدا ثم ادخلت
الالف واللام فصار الضارب زيد فلهذا
قال بناء على ان الاضافة سابقة على الالف
واللام

ذات الاسم والاضافة لتحقيق عارض من عوارضه وهو التخفيف
ومحقق الذات سابق على محقق الصفات وجواب حمله
على الضارب الرجل والضاربك يجيء عقيبه قوله وَضَعُفَ
الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْيَمَجَانِ وَعَبْدِهَا اعلم ان الاولى ان يكون
مثله ممتنعا الان عبدها معطوف على المائة وحكم المعطوف
حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها وهو بمنزلة
الضارب زيدا فكما امتنع الضارب زيد وجب ان يمتنع
هذا الا انه جاز على ضعف لان المعطوف وان كان حكمه
حكم المعطوف عليه لكنه ليس حكمه مثل حكمه من جميع الوجوه
ولهذا جاز ان يقال يا زيد والحارث وان لم يجز يا الحارث
وكذلك جاز رب شاة وسخلتها وان لم يجز رب سخلتها الجواز
من حيث ان حكمه ليس كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه وضعفه
من حيث ان حكمه كحكمه من بعض الوجوه قوله وانما جاز الضارب
الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه هذا جواب عن سؤال مقدر
وهو ان يقال ان من الواجب ان يمتنع الضارب الرجل بناء على

ماذكرتم

وانما لم يصح النصب على المختار لان في الحسن الوجه ثلاثة
وجوه رفع الوجه على الفاعلية ونصبه على التشبيه
بالمفعول وجره على الاضافة والمختار من هذه الوجوه
الجر لتقدير الباء الذي لزم الحذف لان الصفة عن
الضمير الذي يربط بالموصوف فيكونا وليا
منه لوجود الضمير في الصفة وكذا من النصب
لانه جر بالاضافة فهو اولى من النصب المشبه بالمفعول
بالاصالة فهو اولى من نصب المشبه بالمفعول بما هو كثير شائع عليه
واذا كان الجر مختارا لما ذكرنا

ماذكرتم لعدم افادته التخفيف فاجاب عن ذلك بان قال
وانما جاز حملا على الحسن الوجه لمشابهته له من حيث ان
المضاف في الصورتين صفة معرفة بلام التعريف والمضاف
اليه معرف بلام التعريف ولقائل ان يقول لما التخفيف
في الحسن الوجه حتى يجوز الاضافة فيه فيحمل مثل الضارب
الرجل عليه وجوابه ان يقال التخفيف في اضافة الحسن الوجه
حذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان اصله الحسن
الوجه منه او الحسن وجهه فاذا اضيف حذف الضمير
من وجهه او الجار والمجرور وهو منه وانما قال على المختار
في الحسن الوجه لان فيه ثماني عشرة لغة ومن مختاره الحسن الوجه
ومنه يعلم الجواب عمن حمل القراءة الضارب زيد على الضارب
الرجل لان المضاف اليه غير معرف باللام في الضارب زيد
فلم يمكن حمله على الحسن الوجه واعلم ان حكم المضاف الى المعرف
باللام حكم المعرف باللام حتى جاز الضارب ذي المال
قوله والضاربك وشبهه عطف على الضارب الرجل

اى انما جاز الضاربك والضاربه وتثنيتهما وجمعهما عند
من قال انه مضاف الى الكاف حملا على ضاربك من حيث
ان المضاف فى الصورتين صفة والمضاف اليه ضمير متصل
وانما يجب الاضافة فى ضاربك من غير نظر الى التخفيف لامتناع
لجتماع التنوين والضمير المتصل لان التنوين يوذن بانفصال
ما بعده عما قبله والضمير المتصل يوذن بالاتصال واذا
لم ينظر الى التخفيف فى ضاربك لم ينظر فى الضاربك ومن هذا
يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيدا على الضاربك
لان المضاف اليه فى الضارب زيد ليس ضميرا متصلا فلم
يمكن حمله على ضاربك وانما قال فيمن قال انه مضاف لان
منهم من ذهب الى ان الضارب فى الضاربك ليس بمضاف
والكاف ضمير منصوب متصل به على انه مفعول الضارب
ولم يحتج الى العذر وهو الحمل على ضاربك قوله ولا يضاف
موصوف الى صفته انما لا يضاف موصوف الى صفته
لان الصفة تجب متابعتها للموصوف فى الاعراب فلو كان

الموصوف

وانما يحمل عليه لشاركه فى نعوت التنوين قبل
الاضافة واضافة نعت التخفيف بحذف التنوين
المقدرة اذا لتنوين الساقط لالتقاء الساكنين
من غير اللام والاضافة منفصلة التخفيف ونحو
الاضافة ستطلق عن التقدير بخلاف التخفيف
فان اللفظ كما انه للمقدر كالملفوظ

فان قلت ما الدليل على ان ستوه التنوين فى ضاربك
لاتصال الكاف وهلا قيل انها ستطت للاضافة
قلت لو ستطت للاضافة لكان ينبغى ان يتصور
ضاربك اولا ثم يضاف ويخالف ضاربك كما

وان يتصور ضارب زيدا ثم يقال ضارب زيد
ستطت لاتصال الكاف فعلم ان التنوين انما
ستطت للاضافة

الموصوف مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها
للموصوف فى الاعراب قوله ولا صفة الى موصوفها اى ولا
تضاف صفة الى موصوفها لان الصفة تجب ان تكون
متأخرة عن الموصوف فلو اضيفت الى الموصوف كانت
متقدمة عليه هذا خلف قوله ومثل مسجد الجامع وجانب
الغربى الى آخره هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان قولكم
لا يضاف الموصوف الى صفته منقوض بقول العرب مسجد
الجامع وجانب الغربى وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء وذلك
لان الجامع صفة للمسجد والغربى صفة للجانب والاولى
صفة للصلوة والحمقاء صفة للبقلة لانه يقال المسجد الجامع
والجانب الغربى والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وجوابه
انه متأول اى انه لما دل الدليل على انه لا يجوز اضافة الموصوف
الى صفته وجب تأويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل
وتاويل هذه الاشياء مسجد الوقت الجامع وجانب المكان
الغربى وصلوة الساعة الاولى وبقلة الخبة الحمقاء فانه

بعض ما ذكرنا من الامثلة في العموم والخصوص ان الاسم
اعم معنى وامد لفظا ـ

كما يوصف المسجد بالجامع فكذلك يوصف الوقت بالجامع
وهكذا القول في البواقي قوله ومثل جرد قطيفة واخلاق
ثياب متأول لهذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
ان قولكم لاتضاف صفة الى موصوفها منقوض بقولهم
جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان جرد صفة قطيفة
واخلاق صفة ثياب لانه يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق
واجاب عنه بانه متأول لانه لما دل الدليل على امتناع اضافة
الصفة الى الموصوف وجب تأويل هذه الاشياء لئلا يلزم
ترك الدليل وتأويلها ان هذه الاضافة بمعنى من وليس
الجرد صفة للقطيفة ولا الاخلاق صفة للثياب وان كان
صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف
واستعملت الصفة مقام الموصوف استغنى عن ايراد الموصوف
ثم حصل الالتباس في بعض الاستعمالات وهو ان الجرد من
اي جنس هو والاخلاق من اي جنس هي اتوا بالموصوفاتها
واضافوها الى موصوفاتها بيانا لها لانظرا الى انها اضافة

الصفات

الصفات الى موصوفاتها نفا لواجرد قطيفة واخلاق ثياب
فهذه الاضافة بمعنى من قوله ولايضاف اسم مماثل للمضاف
اليه اى ولايضاف احد الاسمين المتماثلين في العموم والخصوص
الى الآخر لعدم الفائدة في هذه الاضافة كحوليث واسد
في الاعيان وحبس ومنع في المعاني وانما قال الاسم مماثل
للمضاف اليه ولم يقل اسم مرادف للمضاف اليه ليدخل
فيه المترادف فان والمتساويان نحو الانسان والناطق قوله
بخلاف كل الدراهم اى ليس المضاف والمضاف اليه في كل
الدراهم وعين الشيء من جملة الاسماء المتماثلة في العموم
والخصوص وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشيء
اخص من العين فيكون اضافة العام الى الخاص فلم يكن مما نحن
فيه فيختص المضاف بالمضاف اليه فتقييد قوله وقولهم
سعيد كرز ونحو متأول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو
ان يقال سعيد وكرز اسمان متماثلان في العموم والخصوص
لكونهما علمين لرجل واحد واضيف احدهما الى الآخر وانتم قلتم

بعض المسائل في العموم والخصوص ان الاخص لايضاف
اصلا على الاعم وذلك في كل اسمين مترادفين
كما سمى واسد ـ

فان قيل ما الفرق بين ليث واسد وبين الانسان
والناطق فان ليث واسد مترادفان والانسان والناطق
متساويان وبان ما صدقا والمعنى ومفهوما مختلف ـ

لان الكل قبل الاضافة يجوز ان يكون دراهم
اودنانير او غيرهما فبعد الاضافة اخرجها
وكذلك الخاتم قبل الاضافة يجوز ان يطلق
على عدم المخ وهو العدم المطلق وبعد الاضافة
يختص ـ

انه لايجوز اضافة احد المتماثلين الى الاخر واجاب عنه بانه
متأول لانه لما دل الدليل على انه لايجوز وجب تأويله لئلا
يلزم ترك الدليل وتأويله ان المراد بالمضاف هو المسمى
والمدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فاذا قلت جاء
زيد سعيد كرز فكانك قلت جاء زيد مدلول هذا اللفظ ومسماه
ولم يمكن التأويل بالعكس لامتناع اسناد المجيء او شبهه
الى اللفظ ولم يضف اللقب الى الاسم فلم يقل كرز سعيد لان
اللقب اوضح من الاسم فاضافة الاسم الى اللقب اولى
من العكس قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به
الى آخره المراد بالاسم الصحيح عند النحاة اسم لم يكن في آخره
حرف علة والمراد بالملحق اسم في آخره واو وياء قبلها ساكن
نحو ظبي ودلو فاذا اضيف الى ياء المتكلم كسر ما قبل الياء لاجل
الياء وياء الاضافة اما مفتوحة على الاصل او ساكنة لاجل
التخفيف فتقول غلامي وظبيي ودلوي بفتح الياء وسكونها
قوله فان كان آخره الفا الى آخره اعلم ان الاسم اما ان يكون

صحيحا

صحيحا او ملحقا به او لا يكون صحيحا ولا ملحقا به وقد مر حكم
الاولين وان لم يكن صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو من ان يكون
في آخره الف او واو او ياء فان كان آخره الفا تثبت الالف
لانها لا تقبل الحركة حالة الاضافة الى الياء نحو عصاي
ورحاي وغلاماني لكن مذيل يقلب الالف ياء اذا كان
لغير التثنية فتقول في عصا ورحى هذا عصيّ ورحيّ
لان اصل هذا الالف اما الواو واما الياء فان كان الواو
ترد الالف الى الواو ثم تقلب الواو ياء ثم تدغم الياء في
الياء وان كان الياء تدغم الياء في الياء وان كانت الالف
الف التثنية لم يقلبها مذيل ياء لانه لا اصل لهذا الالف
من الياء والواو فيرد اليه وليل ويلتبس الرفع بالنصب والجر
وان كان آخره ياء ادغمت الياء في الياء فيقال في الرامي
والغازي الرامي والغازي وان كانت الياء محذوفة للتنوين
ردت الياء وادغمت في ياء الاضافة نحو قاضيّ وغازيّ
في قاضٍ وغازٍ وكذلك التثنية والجمع في حالتي النصب والجر

وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء و
حركت الياء في الياء لالتقاء الساكنين وفتحت للخفة فيقال
في هؤلاء مسلمون هؤلاء مسلمي لانه لما حذفت النون لاجل
الاضافة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون
على الاخرى فقلبت الواو ياء لما ثبت في قاعدتهم وادغمت الياء
في الياء وفتحت الياء وكسر ما قبل الياء للتناسب فصار
مسلمي وهذا لم يكن الا في جمع سلامة المذكر حال الرفع قوله
واما الاسماء الستة فاخي وابي وهذا اشارة الى كيفية لحوق
ياء الاضافة بهذه الاسماء فيقال في اخ واب اخي وابي
كما يقال في يد ودم يدي ودمي ومعناه ان لام الفعل محذوف
من اخ واب كما هو محذوف من يد ودم فكما يقال في يد ودم
يدي ودمي من غير رد لام الفعل فكذلك يقال في اخ واب اخي
وابي من غير رد لام الفعل لكن المبرد اجاز رد لام الفعل وادغامه
في الياء في اخ واب فيقول فيهما اخي وابي مع رد لام الفعل
وادغامه في الياء متمسكا بقوله وابي مالك ذو المجان بدار

واجيب

فان قيل للاكسر في مصطفى قلنا اصله مصطفو
فصير مصطفي قلبت الواو ياء ثم ادغمت
ما قبلها في ما بعدها كما كانت في الفتحة تجلاف
مسلمو فان ما قبل الواو مضموم

واجيب بانا لا نسلم ان المضاف الى ياء المتكلم هو الاب
لجواز ان يكون ابي جمع الاب والذي يدل على ان الاب يجمع
على ابين وان كان شاذا قول الشاعر فلما تبين اصواتنا
بكين وفدينا بالابينا قوله وتقول حمي وحمني اي يقال
في حم ومن حمي وحمني كما يقال في يد ودم يدي ودمي من
غير رد لام الفعل قوله ويقال في في الاكثر وفي اي اذا اضيف
ثم الى ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما في وهو الاكثر والثاني
في والوجه الثاني ظاهر من حيث انه الحق به ياء المتكلم من
غير تغيير المفرد والوجه الاول الاكثر واصح لان قلب الوا
ميما حالة الافراد انما هو لاجل الضرورة وهي مفقودة
حالة الاضافة وذلك لان اصل فم فوه بسكون الواو فحذفت
الهاء لحقائه فصار فو فلو لم تقلب الواو ميما لقلبت الواو
القا لتحركها حالكونها حرف اعراب وانفتاح ما قبلها فوجب
حذف الالف لالتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين
فبقي الاسم المعرب على حرف واحد وهذه العلة موجودة حالة

الاضافة لانه اذا حذف الهاء واضيف الى ياء المتكلم كان
مبنيا عند قوم ومعربا بتقدير اعراب الآخرين منهم المصنف
لكنه لم يبق على حرف واحد لانه لم يحذف الواو عند الاضافة
لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين لانه اذا حذف
الهاء عند الاضافة الى ياء المتكلم صار فوى فوجب
قلب الواو ياء وادغامها فيها وكسر الفاء لاجل الياء في
الاحوال الثلثة قوله واذا قطعت قيل الى آخره اى اذا قطعت
هذه الاسماء عن الاضافة كان اعرابها بالحركات فقيل
هذا اخٌ وابٌ وحمٌ ومنٌ وفمٌ ورايت اخًا وابًا وحمًا ومنًا
وفمًا ومررت باخٍ وابٍ وحمٍ ومنٍ وفمٍ بفتح الفاء وضمها
وكسرها في فم لكن الفتح افصح اما كون فتح الفاء افصح في
فم فلكون الفاء مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء فليدل
على الواو المحذوفة المبدل عنها الميم واما كسر الفاء فلانه
لما عوض الواو وميما لعلة ما ذكر نا ما فكانها عوضت الواو
ياء فكما انه اذا عوض ياء كسر ما قبله فكذلك اذا عوض ميما

قوله

قوله وجاء حمٌ مثل يد الى آخره اى وقد جاء في حم لغات غير ما ذكر نا
احديها انه مثل يد مطلقا اى حال الافراد والاضافة فتقول
في الافراد هذا حمٌ ورايت حمًا ومررت بحمٍ وتقول في الاضافة
هذا حمُك ورايت حمَك ومررت بحمِك فهذه اللغة مثل
اللغة الاولى في حال الافراد وليست في مثلها حال الاضافة
واللغة الثانية انه مثل خبءٌ مطلقا اى حكمه حكم المهموز
حال الافراد والاضافة فتقول في الافراد هذا حمءٌ ورايت
حماءً ومررت بحمءٍ وتقول في الاضافة هذا حموُك ورايت
حماءَك ومررت بحميك واللغة الثالثة ان حكمه مثل حكم
دلو مطلقا فتقول هذا حموٌ ورايت حموًا ومررت بحمو وتقو
في الاضافة هذا حَمُوك ورايت حَموَك ومررت بحَمِوك
واللغة الرابعة ان حكمه مثل حكم عصا اى المقصور مطلقا
فتقول هذا حما ورايت حما ومررت بحما وتقول هذا حماك
ورايت حماك ومررت بحماك فهذه اللغات الثلثة الاخيرة
مخالفة للغة الاولى في حال الافراد والاضافة قوله وجاء من

لانه لم يرد لام الفعل في الاول حالة الافراد
ولانه اعراب الاول في حالة الاضافة بالحروف
وفي هذه اللغات الثلثة الاخيرة ترد لام
الفعل ويكون اعرابه بالحركات في حالة
الاضافة

اى في اللغة الاولى اعراب
بالحروف بان قال هذا منوك
ورايت منوك ومررت
بمنوك وفي هذه اللغة بالحركات

مثل بيد مطلقا اى وجاء فى من لغة اخرى غير اللغة الاولى
ومعنى ان يكون حكمه حكم يد مطلقا اى حال الافراد والاضافة
فتقول هذا من ورايت منًا ومررت بهنٍ وتقول هذا
مَنُكِ ورايت مَنَكِ ومررت بِهَنِكِ فهذه اللغة
مثل اللغة الاولى حال الافراد وغيرها حال الاضافة قوله
وذو لايضاف الى مضمر الخ اى ذو لايضاف الى مضمر
ولايقطع عن الاضافة لان ذو وضع لاجل ان يُتوصل به
الى جعل اسماء الاجناس صفات للاسماء نحو جعل المال صفة
لرجل فيقال جاءنى رجل ذو مال فوجب مراعاة وضعه وان
جاء بخلاف ذلك فشاذ نحو صل على محمد وذويه وكقوله انما
يعرف ذا الفضل من الناس ذووه اعلم ان الدليل المذكور
يقتضى ان لايضاف ذو الى غير ما فيه معنى الجنس فلا فائدة
ح فى التخصيص بانه لايضاف الى مضمر فقط قوله التوابع كل
ثان باعراب سابقه من جهة واحدة اى التوابع كل ثان لاول
واعراب الثانى فى مثل اعراب سابقه من جهة واحدة فقوله كل

ثان

ثان شامل الخبر المبتداء وخبر كان وخبرات وخبر ما ولا والمفعول
الثانى لباب علمت والمفعول الثالث لباب اعلمت فلما
قال باعراب سابقه خرج عنه اخبار كان وان وما ولا لان
اعراب اخبارها ليس مثل اعراب اسمائها ولما قال من جهة
واحدة خرج عنه خبر المبتداء والمفعول الثانى لباب علمت
والمفعول الثالث لباب اعلمت لكون اعراب التابع مثل
اعراب متبوعه من جهة واحدة واعراب الثانى فيما عداه ليس
كذلك اما الاول فلان جاءنى فى قولنا جاءنى زيد الطويل
عمل فيهما باقتضائه الفاعل واما الثانى فلان عمل الابتداء
فى المبتداء والخبر من جهتى اقتضائه المسند والمسند اليه
وان عمل علمت فى المفعولين من جهتى اقتضائه المنسوب
والمنسوب اليه وان عمل اعلمت فى ثلثة مفاعيل من جهات
اقتضائه ان يصير الشخص عالما بالمنسوب والمنسوب اليه
ولايشكل بمثل مررت بك انت مع ان انت تابع ليس باعراب
سابقه لان المراد باعراب سابقه ان اعرابه لفظا او محلا

مثل اعراب متبوعه لفظا او محلا فان انت وان كان ضميرا
مرفوعا فهو في محل الجر بانه تاكيد له قوله النعت تابع يدل
يدل على معنى في متبوعه مطلقا فقوله تابع شامل لجميع التوابع
من البدل والتاكيد وعطف البيان والعطف بالحروف
والنعت فلما قال يدل على معنى في متبوعه خرج عنه جميع
التوابع سوى النعت لان جميعها لا تدل على معنى في متبوعها
لكن قد يتوهم انه يدخل فيه مثل ضربت زيدا قائما فان قائما
يتوهم انه تابع يدل على معنى في متبوعه وهو ذو الحال فلما قال
مطلقا خرج عنه مثله لان مثل قائما وان توهم متوهم انه
تابع دل على معنى في متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال
صدور الفعل عنه واعلم انه لو قال تابع يدل على معنى في متبوعه
او متعلقه لكان اصوب ليشتمل النوعين مثل مررت
برجل حسن غلامه فان حسن يدل على معنى في متعلق الرجل
الغلام ولقائل ان يقول انه منقوض بالنعت الواقع بعد الا
للصفة كقوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله فان الله نعت لالهة

مع

مع انه لا يدل على معنى في متبوعه وجوابه ان المراد بالنعت
ههنا هو النعت حقيقة وليس الاسم الواقع بعد الا للصفة
نعتا حقيقة لانه مضاف اليه للنعت من حيث المعنى تقديرا
في الآية لو كان فيهما آلهة غير الله لكن لما لم يمكن اعراب الا
واضافته الى ما بعده لكونه حرفا فاعرب ما بعده اعراب
المنعوت ضرورة اصالة للفظ واطلق اسم النعت عليه
مجازا قوله وفائدته تخصيص او توضيح هذا اشارة الى
اقسام النعت منها انه يفيد التخصيص وذلك اذا كان
نعتا للنكرة نحو جاءني رجل طويل ومنها انه يفيد التوضيح
وذلك اذا كان نعتا للمعرفة نحو جاءني زيد الطويل ومنها
ان يكون لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم ومنها ان يكون
لمجرد الذم نحو فعل زيد الفاسق الدميم الجاهل اللعين اذا كان
زيد معلوما قبل ذكر هذه الصفات ومنها ان يكون للتوكيد
وذلك اذا دل النعت على ما دل عليه المنعوت كقوله تعالى
نفخة واحدة فان واحدة تدل على ما تدل عليه نفخة لان التاء

في نفخة للوحدة فيدل على الوحدة وانما قال في الثلة الاخيرة
وقد يكون بلفظ قد لقلة استعمالها وكثرة استعمال الاولين
قوله ولا فصل بين ان يكون النعت مشتقا الى آخره اعلم ان
بعض النحاة اشترط في النعت ان يكون مشتقا والمصاشار
الى انه ليس بواجب ان يكون النعت مشتقا وذلك لان
المراد بالنعت تابع يدل على معنى في متبوعه عموما اي في
جميع استعمالاته مثل المنسوب نحو تميمي وعلوي وذي مال
وذات مال كما يقال جاءني رجل علوي او تميمي وجاءني رجل
ذو مال وامراءة ذات مال فان كل واحد منهما يدل على
معنى في متبوعه دائما او تابع يدل على معنى في متبوعه خصوصا
اي في بعض استعمالاته نحو اي رجل في قولنا مررت برجل
اي رجل اي كامل في الرجولية فان اي رجل يدل على معنى في
متبوعه في هذا الموضع وان لم يدل على معنى في متبوعه في غير
هذا الموضع نحو اي رجل عندك ويا ايها الرجل ونحو الرجل في
قولنا مررت بهذا الرجل فانه يدل على معنى في متبوعه وهو

تعيين

قوله علم ان بعض النحاة اشترط في النعت
ان يكون مشتقا والمصاشار الى انه ليس بواجب
ان يكون النعت مشتقا والصواب ان يقال للمشتق يقع نعتا وذلك
ظاهر وكذا غير المشتق يقع نعتا وعلى قسمين
احدهما ما يدل على معنى في متبوعه عموما والآخر
خصوصا كما بينه
سيد

الذات في هذا الموضع دون موضع آخر نحو جاءني الرجل ونحو اسم
الاشارة في قولنا مررت بزيد هذا فان هذا يدل على معنى وهو
الاشارة في متبوعه في هذه الصورة دون صورة اخرى نحو
هذا زيد قوله وتوصف النكرة بالجملة الخبرية اي وتوصف
الموصوف اذا كان نكرة بالجملة الخبرية وهي التي يحتمل
الصدق والكذب وهي اربعة نحو مررت برجل ابوه عالم ومررت
برجل قام ابوه ومررت برجل ان قام ابوه قمت ومررت برجل
في الدار ابوه وانما جاز وصف النكرة بالجملة الخبرية لان الوصف
في المعنى خبر عن الموصوف وقد مر انه يخبر بالجملة كما يخبر بالمفرد
وانما خص النكرة لامتناع وصف المعرفة بالجملة لكون الجملة
نكرة ووجوب مطابقة الموصوف للصفة في التعريف والتنكير
قوله ويلزم الضمير اي ويلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة
للنكرة ليربط تلك الجملة بتلك النكرة كما في المثال المذكور الا ترى
انك لو قلت مررت برجل زيد قائم لم يفهم ارتباط زيد قائم
برجل حتى يقال عنده او معه او غير ذلك قوله ويوصف بحال

الموصوف الى آخره اى ويوصف الموصوف باعتبار حاله
نحو مررت برجل عالم ويوصف باعتبار حال متعلقه نحو مررت
برجل حسن غلامه فحسن وان صفة لرجل من حيث اللفظ
والمجاز فانه صفة لمتعلقه وهو الغلام من حيث المعنى
والحقيقة قوله فالاول يتبعه فى الاعراب الى آخره اى النعت
الذى هو حال الموصوف يتبع الموصوف فى عشرة اشياء وهى
الرفع والنصب والجر وعبر عن هذه الثلثة بقوله فى الاعراب
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التأنيث اى يجب موافقة الصفة للموصوف فى هذه الاشياء
لانها هى الموصوف بالحقيقة والمعنى فيلزم بالضرورة موافقتها
له فيها قوله والثانى يتبعه فى الخمسة الاول الى آخره اى الصفة
التى هى حال متعلق الموصوف يتبع الموصوف فى الخمسة الاول
وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير لانها لما جعل
صفة لذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ جعل تابعا له
فى هذه الاشياء مراعاة للفظ ولم تكن تابعا للموصوف فى

الخمسة

الخمسة الباقية وهى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
بل كان حكمها حكم الفعل لانه يسند الى الظاهر الذى بعده كالفعل
فكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر الذى بعده يجب
افراده ولم يجب تثنيته ولا جمعه الا على ضعف فكذلك
الصفة لانها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله وكما ان
الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون
الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز
اذا كان مؤنثا غير حقيقى كما يجئ فى موضعه فكذلك الصفة
فنقول مررت برجل قاعد غلامه وبرجلين قاعدٍ غلامهما
وبرجال قاعد غلمانهم ومررت بامرأة قايم ابوها وسيجئ
مذا البحث وافيا ان شاء الله تعالى قوله ومن ثمة حسن
الى آخره اى ومن اجل ان حكم الصفة التى هى حال متعلق الموصوف
حكم الفعل فى الباقى اى فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث حسن ان يقال قام رجل قاعد غلمانه بافراد قاعد
مع كون فاعله جمعا وضعف ان يقال قام رجل قاعدون

اعلم انه يجوز الوصف على اربعة اضرب لا يوصف ولا يوصف به وهو المضمر وضرب يوصف ولا يوصف به وهو العلم وضرب يوصف به ولا يوصف وهو الجملة الخبرية وضرب يوصف ويوصف به وهو ثلثة اصناف المعرف باللام والمضاف واسم الاشارة ٢

غلما انه لان قاعدون مثل يقعدون لفظا ومعنى فكما ضعف ان يقال قام رجل يقعدون غلما انه ضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلما انه ولكن يجوز من غير ضعف ان يقال قام رجل يقعدون غلما انه بلفظ التكسير لان تعود ليس مثل يقعدون لفظا قوله والمضمر لا يوصف اى المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما الاول فلان بعض المضمرات وهو انا في غاية الوضوح فلا يحتاج الى التوضيح فحمل الباقي عليه للاطراد الباب لا يقال لا يلزم من عدم وصف المضمر للايضاح والتخصيص عدم وصفه لغيره من المدح وغيره لانا نقول الاصل في الوصف الايضاح والتخصيص فلما لم يوصف المضمر للاصل لم يوصف لغيره لئلا يلزم مزية غير الاصل على الاصل واما الثاني فلانه لا يدل على معنى في متبوعه لان الضمير يدل على الذات والصفة على عوارض الذات قوله والموصوف اخص او مساو اى وللموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها في التعريف والتنكير لئلا ان يكون للفرع مزية على الاصل في الدلالة على

الذات

الذات المرادة او يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها من حيث المفهوم لا من حيث الخارج والا ترى ان الضاحك في قولنا مررت بالحيوان الضاحك اخص من الحيوان من حيث الخارج لكنه اعم منه من حيث المفهوم لان مفهومه شئ له ضحك وشئ له ضحك اعم من ان يكون حيوانا او غيره قوله ومن ثمة لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى ومن اجل ان الموصوف اخص من الصفة او مساوها لم يوصف الاسم المعرف بلام التعريف الا بالاسم المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل العالم او بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل ذو المال لانهما متساويان ولم يجز وصفه بالاسم المضاف الى المضمر او العلم او المبهم لانه اخص من المعرف بلام التعريف فلا يقال جاءني الرجل صاحب زيد او صاحبه او صاحب هذا حملا على الصفة قوله وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان يجوز وصف اسماء الاشارة بالاسم المضاف

الى الاسم المعرف بلام التعريف او المضاف الى مثله لان
اسم الاشارة اخص من الاسم المضاف الى المعرف باللام
اومساو للمضاف الى المبهم لكنه لم يجز بالاتفاق واجاب
عن ذلك بانه التزم وصف باب هذا بالاسم المعرف بلام
التعريف للابهام وتقرير ان المبهم يطلب صفة تعين
ذاته وتدل على ذاته والاسماء الدالة على الذوات هي اسماء
الاجناس وتعريفها باعتبار معناها انما هو باللام اعلم
انه اراد بباب هذا اسماء الاشارة التي لغير المكان لا المبهمات
الشاملة للموصولات ولا ايا الان منا وههنا وثمة لا يوصف
وكذا الموصولات بل يوصف ببعض الموصولات واي لا يلزم
وصفه بذي اللام لجواز وصف اي بهذا نحو يا ايها الرجل
وانما جاز وصف اي بهذا مع وجود العلة المذكورة في هذا
لانه لما وصف اي بهذا الموصوف بذي اللام فكانه وصف
اي بذي اللام لان الموصوف بالموصوف بذي اللام موصوف
بذي اللام قوله ومن ثمة صح مررت بهذا الابيض و

قوله وكذا الموصولات معناه لا يكون الموصول موصوفا بل يكون بعضها موصوفا بها نحو الذي والتي وبعضها لا يكون موصوفا بها نحو من وما

مررت

مررت بهذا العالم اى ومن اجل ان صفة اسماء الاشارة يجب
ان تدل على الذات والجنس وتعين ذات المبهم ضعف ان
يقال مررت بهذا الابيض لان الابيض لا يدل على الذات
والنوع لاحتمال ان يكون رجلا او امراة او كاغدا او ثلجا
وغير ذلك ولدلالته على الجسم جاز على ضعف وحسن
ان يقال مررت بهذا العالم لانه يعلم منه انه انسان
او رجل قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه
الى آخره فقوله تابع يتناول التوابع كلها وقوله مقصود
بالنسبة يخرج كلها سوى البدل لان النعت والتاكيد
وعطف البيان ليست بمقصودة بالنسبة بل اتي بها
للغير وهو المتبوع وقوله مع متبوعه يخرج البدل لان
البدل وان كان مقصودا بالنسبة لكن متبوعه ليس
بمقصود بالنسبة كما يجيء في البدل قوله يتوسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة خاصة اخرى للعطف
بعد تمام الحد ومثاله قام زيد وعمرو وفهم وتابع مقصود

سيبويه
يجيز
دون
جنسا
يختص
فان عام لا
بخلاف الابيض
هذا الرجل العالم
وكانك قلت
هذا العالم
فان قلت

بنسبة القيام اليه مع زيد قوله واذا عطف الى آخره اي
اذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اسم اكد اولا بمضمر
منفصل ثم عطف عليه ذلك الاسم نحو ضربت انا وزيد
لان الضمير اذا كان مرفوعا متصلا اشتد اتصاله بالفعل
حتى كانه جزء من الفعل فكره عطف الاسم عليه الا بعد ان
اكد بمنفصل حتى كان العطف عطفا على المنفصل وانما
قال لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه بلا تاكيد
بالمنفصل نحو ضربتك وزيدا ومررت بك وبزيد لا يقال
انما جاز العطف في قولك بك وبزيد لوجود الفصل وهو
باء الجر فانه يجوز عطف الظاهر على الضمير المرفوع مع الفصل
لانا نقول المراد بالفصل المجوز للعطف الظاهر على الضمير المرفوع
هو الفاصل المستقل في اللفظ وباء الجر ليس كذلك وانما قال
المتصل لانه لو كان منفصلا جاز العطف بلا تاكيد بمنفصل
نحو انا وزيد اما اذا وقع الفصل بين الضمير المرفوع المتصل
وبين المعطوف فجاز العطف عليه بلا تاكيد بمنفصل سواء

وقع

وقع الفاصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا او
بعد كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا قوله واذا عطف
على الضمير المجرور اعيد الخافض اي اذا عطف اسم على
الضمير المجرور اعيد الجار نحو مررت بك وبزيد لكراهتهم
عطف الاسم على الضمير المجرور الذي صار كالجزء من
الجار وامّا قوله تعالى تساءلون به والارحام في بعض
القراءة فغير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال كون الواو
للقسم واما قوله فاذهب فانك والايام من عجب فشاذ
فلا يقاس عليه ولا يمكن ان يقال ان البيت غير متعين
له لاحتمال ان يكون الواو للقسم لانا نقول لا يحتمل
ذلك لان مراد الشاعر ان هذا ليس بعجب منك ومن
الايام وانما ذكر الايام ههنا للذم فلا يقسم بها ويدل
عليه اول البيت وهو قوله فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا
فاذهب قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه اي حكم
المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في كل ما جاز وامتنع وجب

بنسبة القيام اليه مع زيد قوله واذا عطف الى آخره اي
اذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اسم اكد اولا بمضمر
منفصل ثم عطف عليه ذلك الاسم نحو ضربت انا وزيد
لان الضمير اذا كان مرفوعا متصلا اشتد اتصاله بالفعل
حتى كانه جزء من الفعل فكره عطف الاسم عليه الا بعد ان
اكد بمنفصل حتى كان العطف عطفا على المنفصل وانما
قال لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه بلا تاكيد
بالمنفصل نحو ضربتك وزيدا ومررت بك وبزيد لا يقال
انما جاز العطف في قولك بك وبزيد لوجود الفصل وهو
باء الجر فانه يجوز عطف الظاهر على الضمير المرفوع مع الفصل
لانا نقول المراد بالفصل المجوز للعطف الظاهر على الضمير المرفوع
هو الفاصل المستقل في اللفظ وباء الجر ليس كذلك وانما قال
المتصل لانه لو كان منفصلا جاز العطف بلا تاكيد بمنفصل
نحو انا وزيد اما اذا وقع الفصل بين الضمير المرفوع المتصل
وبين المعطوف فجاز العطف عليه بلا تاكيد بمنفصل سواء

وقع

وقع الفاصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا او
بعد كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا قوله واذا عطف
على الضمير المجرور اعيد الخافض اي اذا عطف اسم على
الضمير المجرور اعيد الجار نحو مررت بك وبزيد لكراهتهم
عطف الاسم على الضمير المجرور الذي صار كالجزء من
الجار وامّا قوله تعالى تساءلون به والارحام في بعض
القراءة فغير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال كون الواو
للقسم واما قوله فاذهب فانك والايام من عجب فشاذ
فلا يقاس عليه ولا يمكن ان يقال ان البيت غير متعين
له لاحتمال ان يكون الواو للقسم لانا نقول لا يحتمل
ذلك لان مراد الشاعر ان هذا ليس بعجب منك ومن
الايام وانما ذكر الايام ههنا للذم فلا يقسم بها ويدل
عليه اول البيت وهو قوله فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا
فاذهب قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه اي حكم
المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في كل ما جاز وامتنع وجب

للمعطوف عليه مثلا اذا وجب ان يكون في المعطوف عليه
ضمير خبر المبتداء اذا كان جملة وصلة الذي يجب ان يكون
في المعطوف كذلك واعلم انه ليس المعطوف في حكم المعطوف
عليه في جميع الاشياء فانه يجوز ان يقال يا زيد والحارث
ورب شاة وسخلتها مع امتناع دخول حرف النداء على ما
فيه اللام وامتناع دخول رب على المعارف قوله ومن ثمه
لم يجز ما زيد بقائم الى آخره اى ومن اجل ان حكم المعطوف مثل
حكم المعطوف عليه في الجواز والامتناع والوجوب لم يجز
ان يقال ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو بالا الرفع في ذاهب
وكذلك لم يجز ان يقال ما زيد قائما ولا ذاهبا عمرو بالا الرفع
في ذاهبا الوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه وهو قائم
وامتناع وجوده في المعطوف وهو ذاهب لكون عمرو فاعلا
له فرفع عمرو اذا رفع ذاهب بان يكون عمرو مبتداء وذاهب
خبره مقدما عليه والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة ولم
يجز عطف ذاهب على لفظ قائم وعمرو على لفظ زيد عطف المفرد

على

على المفرد لانه لو عطف عليه ذاهب لكان خبرا لكنه لم يجز
ان يقع خبرا لعدم الضمير فيه ولانه يلزم تقديم الخبر
على الاسم وهو ممتنع كما يمتنع في المعطوف عليه قوله وانما
جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب الى آخره مذا جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتموه ان يمتنع
ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب لان قولنا
فيغضب زيد معطوف على يطير الذي هو صلة الذي مع عدم
الضمير في فيغضب زيد ووجوب الضمير في يطير لكونه
صلة الذي وجوابه انا لا نسلم انه يمتنع ان يقال الذي يطير
فيغضب زيد الذباب وانما يمتنع ان لو كان الفاء للعطف
المحض لكنه ليس كذلك لكونها للسببية ايضا لانه في تقدير
الذي ان طار غضب زيد الذباب اذ معناه الذي يطير
ويصير طيرانه سببا لغضب زيد الذباب والذي
يؤكد ما قلنا امتناع الذي يطير ويغضب زيد الذباب
بالواو لامتناع وجود الضمير في المعطوف فتبين انه

قوله وانما يمتنع ان لو كان الفاء للعطف المحض
لكنه ليس كذلك لكونها للسببية ايضا والمعنى
ان يقال لانها للسببية فقط اذ لو كان للعطف
ايضا ولا ورد الاشكال وعليه فان يقال الذي يطير
فيغضب زيد من طيرانه

جيء به للسببية لا للعطف المحض قوله واذا عطف على
عاملين الى آخره اى اذا عطف شيأن على معمولى عاملين
مختلفين على تقدير حذف المضاف ليجيء مطلقا عند سيبويه
وجار مطلقا عند الفراء وجار عند الاعلم ومصنف الكتاب
اذا كان المجرور متقدما على المرفوع او المنصوب فى المعطوف
والمعطوف عليه نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو فالحجرة عطف
على الدار والعامل فى الدار هو فى وعمرو معطوف على زيد
والعامل فيه الابتداء والمجرور مقدم على المرفوع فى
المعطوف والمعطوف عليه حجة سيبويه ان حرف العطف
اضعف من ان يقوم وينوب مناب عاملين وحجة الفراء
الاستعمال وهو قولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة
فسوداء معطوفة على بيضاء والعامل فيها كل وتمرة معطوف
على شحمة والعامل فيها ما وقول الشاعر اكل امرء تحسبين
امرءا ونار توقد بالليل نارا قالنار الاولى عطف على المرء
الاول والعامل فيه كل والنار الثانى عطف على الامرء الثانى
والعامل

والعامل فيه تحسبين وحجة المصنف فى جواز العطف على عاملين
فيما اذا كان المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب فى المعطوف
والمعطوف عليه الاستعمال وفى امتناع العطف على عاملين
فيما اذا لم يكن المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب فيهما
ما ذكره سيبويه مع عدم استعمال الفصحاء وانما قال على
عاملين لجواز العطف على معمولى عامل واحد نحو ضرب زيد
عمرا وبكرا حالا لعدم المانع وهو قيام حرف العطف مقام
العاملين وانما قيد العاملين بالمختلفين لدفع وهم من
يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرا وبكرا خالد
من هذا الباب فلا يجوز العطف على زيد وعمرا فانه ليس
من هذا الباب لكون الفعل الثانى تأكيدا للفعل الاول فيجوز
العطف عليهما لانهما ليسا بمعمولى عاملين مختلفين والمراد
بالاختلاف ههنا هو ان لا يكون الثانى تأكيدا للاول
قوله التوكيد تابع يقرر امر المتبوع فى النسبة او الشمول
فقوله تابع يشتمل جميع التوابع فلما قال يقرر امر المتبوع

خرج عنه العطف بالحروف والبدل لانهما لايقرران امر
المتبوع ولما قال فى النسبة خرج عنه النعت وعطف البيان
لانهما وان كانا يقرران امر المتبوع لكنهما لايقرران امر المتبوع
فى النسبة بل فى تعيين ذاتهما الاترى انك اذا قلت جاءنى
زيد الطويل فلا شك فى نسبة المجئ الى زيد بل يشك فى انه
اى زيد من الزيود فلما قلت الطويل علمت انه اى زيد هو ولنا
قال والشمول دخل فيه مثل كل واجمع وتوابعهما نحو جاءنى
القوم كلهم فان كلهم وان لم يقرر امر المتبوع فى النسبة
لكنه يقرر امر المتبوع فى الشمول فانطبق التعريف على التأكيد
واعلم ان الحد المذكور لاثنا وثل الجمع واخواته لانها لايقرر
امر المتبوع فى النسبة ولا فى الشمول فلو قال التوكيد تابع
يقرر امر المتبوع فى النسبة او الشمول او يتبع ما يقرر امرا
فى النسبة او الشمول لكان اصوب ويشكل ايضا بجميع
التواكيد التى لم ينسب الى متبوعها شئ نحو ضرب ضرب
زيد وان زيدا قايم فان ضرب الثانى تأكيد للاول

مع

مع انه لايقرر امر المتبوع فى النسبة ولا فى الشمول وكذا ان
الثانية فى ان زيدا قايم فان قيل المراد بالتأكيد الذى
عرفه ههنا هو التأكيد المعنوى فح لايتوجه الاشكال
قلنا لانسلم ذلك والا لم يجز تقسيمه الى لفظى ومعنوى
بقوله وهو لفظى ومعنوى ولا مخلص عنه الا ان يقال
المراد بالتأكيد المعرف هو التأكيد المعنوى وبالضمير
فى قوله وهو لفظى ومعنوى مطلق التأكيد لا التأكيد المعرف
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالتأكيد المعرف اعم من
المعنوى واللفظى والمراد بالنسبة اعم من نسبة المتبوع
الى شئ ونسبة الشئ الى المتبوع او نسبة شئ غير المتبوع
الى شئ آخر غير المتبوع **قوله** وهو لفظى ومعنوى اى التأكيد
على ضربين لفظى ومعنوى والتأكيد اللفظى ان يكرر اللفظ
الاول وهو يجرى فى الالفاظ كلها اى فى الاسم نحو جاءنى زيد
زيد وفى الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفى الحرف نحو ان ان
زيدا قايم وفى المفرد كما ذكرنا وفى المركب نحو جاءنى زيد

والذى ينسب المتبوع الى شئ نحو ضرب ضرب
زيدا اسندت ضرب الاول الى زيد ومثال
الذى ينسب شئ الى المتبوع نحو جاءنى زيد
زيد فاسندت جاء فى الزيدين الى المتبوع ومثال
ينسب المتبوع الى غير المتبوع نحو ان زيدا
قايم فاسندت قايم الى زيد فان زيدا والقيام
كلاهما غير المتبوع له

واعلم انه يشكل بمثل ضربت انت وبك انت فان انت
تاكيد لفظي مع انه لم يكرر اللفظ الاول فان قلت ليس
بلفظي قلنا فيلزم الواسطة بين اللفظي والمعنوي وهو
منتفية بالاتفاق فالاولى ان يقول اللفظي تكرير اللفظ الاول
او اتيان مرادفه كما في تاكيد الضمير المتصل بالمنفصل
قوله والمعنوي بالفاظ محفوظة اي والتاكيد المعنوي
بالفاظ معدودة وهي النفس والعين وكلا وما وكلتا وما
والكل واجمع واكتع وابتع وابصع قوله فالاولان الى اخره
اي النفس والعين يعمان المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
باختلاف صيغهما وضميرهما او باختلاف احدهما الا في
المثنى المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف بينهما الا بالصيغة
ولا بالضمير تقول جاء في زيد نفسه والزيدان نفساهما
او انفسهما وهو الاكثر والزيدون انفسهم وجاءت في هند
نفسها والهندان نفساهما او انفسهما وهو الاكثر والهندات
انفسهن قوله والثاني للمثنى اي التاكيد الثاني وهو كلا وما

وكلتا

وكلتاهما للمثنى تقول جاءني الرجلان كلاهما للمذكر وجاءتني المرأتان
كلتاهما للمؤنث قال الاخفش ان كل حكم لا يستقل الواحد به
لا يجوز تاكيد التثنية فيه بكلاهما نحو الاختصام فانه لا يجوز
اختصم الرجلان كلاهما لعدم الاحتياج الى تاكيد لعدم القائل
لامتناع صدور الاختصام من واحد فقط بخلاف المجيء
فانه يجوز جاءني الرجلان كلاهما وجاءتني المرأتان كلتاهما
لجواز صدور المجيء من واحد فقط فان قيل لا حاجة ايضا
الى تاكيد المثنى بكلا وفي مثل جاءني الرجلان كلاهما وجاءتني المرأتان
كلتاهما لانه يعلم من لفظ المثنى ان المراد منه اثنان فلا يحتاج
الى تاكيد بكلاهما كما لا يخفى قلنا لا نسلم
انه يعلم ان المراد من المثنى الاثنان لجواز اطلاق المثنى على
الواحد مجازا بان كان الواحد مباشرا للفعل والآخر الا
عليه فان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد منه اثنان في صورتي
الاختصام والمجيء وان احتمل غير ذلك الا انه لم يؤكد ذلك
الظاهر في نحو الاختصام لامتناع صدوره عن الواحد و

يتأكد في نحو المجيء لامكان صدور المجيء عن الواحد فلم يحتج
الاول الى التاكيد دون الثاني ولقائل ان يقول كما ان المثنى
يحتمل الواحد يحتمل الجمع لان المجاز كما احتمل في جانب القلة
احتمل في جانب الكثرة فاذا اكد بكل حصلت الفائدة وهي
العلم بان الجمع ليس بمراد منه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم
يطلق المثنى على الجمع عندهم اصلا واطلق الجمع على المثنى كثيرا نحو
قوله تعالى فقد صغت قلوبكما واذا كان كذلك لم يحتج في نحو
الاختصام الى تاكيد المثنى بكلا لئلا يتوهم منه الجمع لانه لم يطلق
لفظ المثنى على الجمع في كلامهم اصلا قوله والباقي لغير المثنى
اي الباقي بعد الثانية وهو كله واجمع الى آخره يقع تاكيدا لغير
المثنى سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا لكن
باختلاف الضمير في الكل تقول اشتريت العبد وجاءني القوم
كلهم واشتريت الجارية كلها وجاءتني النساء كلهن وباختلاف
الصيغ في البواقي وهي اجمع وتوابعه تقول اشتريت العبد
كله اجمع اكتع ابتع ابصع وجاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون

ابتعون

ابتعون ابصعون واشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء
بتعاء بصعاء وجاءتني النسوة كلهن جمع كتع بتع بصع قوله
ولا يؤكد بكل واجمع الى آخره اي لا يصح التوكيد بكل واجمع
الا لشيء ذي اجزاء يصح افتراق تلك الاجزاء حسا نحو
جاءني القوم كلهم فان للقوم اجزاء يصح افتراقها حسا
وهي زيد وعمرو وخالد وغيرهم او حكما نحو اشتريت
العبد كله فان العبد وان لم يكن له اجزاء يصح افتراقها
حسا لكن له اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يجوز
ان يكون نصفه او اقل او اكثر مشتركا فان لم يكن لشيء
اجزاء او كان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما
لم يجز تاكيده بكل واجمع لانهما للشمول ولا فائدة في
التاكيد بما فيه شمول لما لا اجزاء له اصلا ولما له اجزاء
لا يصح افتراقها حسا ولا حكما فاذن لا يقال جاءني زيد كله
لانه لا اجزاء لزيد يصح افتراقها حسا وهو ظاهر ولا حكما
لانه لا يمكن مجيء نصفه او ثلثه او ربعه قوله واذا اكد المضمر

المتصل
المرفوع المضمر
المرفوع المتصل بالنفس والعين الى آخره اى اذا اكد المضمر
بالنفس او العين وجب تاكيد ذلك المرفوع المتصل بالمضمر
المنفصل اولا ثم تاكيده بالنفس والعين لانه لو اكد المضمر
المرفوع المتصل بالنفس والعين بلا تاكيده بالمضمر المنفصل
اولا لالتبس التاكيد بالفاعل فى بعض المواضع نحو زيد
اكرمنى هو نفسه فانه لولا المرفوع المنفصل اولا التبس
التاكيد بالفاعل فحمل عليه ما لم يلتبس التاكيد فيه بالفاعل
نحو ضربت انت نفسك لاطراد الباب وانما قيد المضمر
بالمرفوع لجواز تاكيد المضمر المنصوب المتصل والمجرور
بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك
ومررت بك نفسك وانما قيد بالمتصل لجواز تاكيد
الضمير المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد بمنفصل
آخر نحو انت نفسك فاعل وانما قال بالنفس والعين
لجواز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالكل واجمعين بلا تاكيد
بالمنفصل نحو القوم جاؤنى كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد
بالفاعل

بالفاعل ههنا لان الكل واجمعون يليان العامل قليلا بخلاف
النفس والعين فانهما يليان العامل كثيرا قوله واكتع
واخواته اتباع لاجمع الى آخره اعلم ان هذه الالفاظ المؤكدة
بها لها ترتيب فى اللسان العربى والاخلال به لحن وذلك
الترتيب ان يذكر اولا كل ثم اجمع ثم اكتع ثم ابتع ثم ابصع
والثلثة الاخيرة اعنى اكتع وابتع وابصع اتباع لاجمع لكون
بسن وليطان ونابع اتباعا لحسن وشيطان وجابع قوله
ولا يتقدم الى آخره اى ولا يتقدم اكتع واخواه على اجمع لكونها
توابع له خلافا لابن كيسان فانه جوز الابتداء بكل واحد
منها قوله وذكرها دونه ضعيف لعدم دلالتها على
معنى الجمعية دلالة ظاهرة ولانها اتباع له اعلم ان نحو
بسن وليطان ونابع من التواكيد مع انه ليس تاكيدا لفظيا
لعدم تكرر الاول ولا تاكيدا معنويا لانه ليس من الالفاظ
المحفوظة واجاب عنه بعضهم بانه كرر الاول الا انه غير
حرف واحد فى الاول لما يجتنبون عن التكرار فى اكثر كلامهم

بجانبه وتغيير باء حسن حسن وشيطان
شيطان وبابع بابع اغيرت الباء الى الباء فى
حسن والنون الى اللام فى شيطان وليطان
الى النون فى تابع وانما فعلوا ذلك
لكراهة التكرار والعين واحد

قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه نحو سلب زيد ثوبه فان المسلوب هو الثوب دون زيد فقوله تابع شامل لجميع التوابع وقوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج عنه النعت والتوكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع وقوله دونه يخرج عنه العطف بالحرف لان العطف بالحرف وان كان تابعا مقصودا بما نسب الى المتبوع لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة قوله وهو بدل الكل الى آخره هذا قسمة للبدل الى اقسامه وهي بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط وذلك لان البدل اما ان يكون مدلوله مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل الكل من الكل نحو جاءني زيد اخوك والثاني اما ان يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا رأسه والثاني اما ان يكون بينهما اي بين المبدل منه وبين البدل ملابسة اي

وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبينه ملابسة بغير ما والرابع ان تقصد به بعد ان غلطت بغيره فتتركه

تعلق

تعلق غير الكلية والجزئية او لا يكون والاول بدل الاشتمال نحو سلب زيدا ثوبه والثاني بدل الغلط نحو مررت برجل حمار اردت ان تقول بحمار فسبقك لسانك الى ان قلت برجل ثم استدركته وقلت حمار والمراد بالغلط في قولنا بدل الغلط هو المبدل منه لان البدل ليس بغلط بل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه بدل الشيء من الغلط قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين اي البدل والمبدل منه يكونان معرفتين ويكونان نكرتين ويكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة وقد يكونان بالعكس فهذه اربعة والبدل ايضا على ما ذكرنا اربعة فيصير المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة اذا كانا معرفتين زيد اخوك زيد رأسه زيد علمه زيد الحمار ومثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل غلام لرجل رجل يده رجل علمه رجل حماره ومثالها اذا كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة رجل غلام زيد رجل رأسه رجل علمه رجل حماره ومثالها

والمراد بحسب التطابق بينهما الاتحاد في البدل مستقلا بنفسه فالاولان من اختلافهما تعريفا وتنكيرا ان كون الشيء الواحد موصوفا وكذا غلاف الضمة والموصوف سيد عبد الله

بدل الكل من الكل اذا كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة

اذا كان المبدل منه معرفة والبدل نكرة زيد غلام له زيد يدله
زيد علم له زيد حمار له قوله واذا كان نكرة من معرفة فالتفت
اى اذا ابدل النكرة من المعرفة يجب نعت النكرة لان البدل
هو المقصود بالنسبة دون المبدل منه فكره ان يكون مخطا
عنه من كل الوجوه فاتى بالصفة لتلك النكرة ليكون كالجابر
للنقصان الذى فيه كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة
قوله ويكونان ظاهرين اى البدل والمبدل منه يكونان ظاهرين
ويكونان مضمرين ويكون المبدل منه ظاهرا والبدل مضمرا
ويكونان بالعكس فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة
فيكون المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة
فى اربعة مثال الابدال الاربعة فى ابدال الظاهر من الظاهر
زيدا اخوك زيد رأسه زيد علمه زيد الحمار ومثالها فى
ابدال المضمر من المضمر زيد ضربته اياه ويد زيد قطعته اياها
وجهل الزيدين كرهتهما اياه وحمار الزيدين كرهتهما اياه و
ومثالها فى ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدا اياه وقطعت

يد زيد

يد زيد اياها وكرهت جهل زيد اياه وكرهت حمار زيد اياه
ومثالها فى ابدال المظهر من المضمر ضربته زيدا وزيد قطعته
يد وزيد كرهته جهله وزيد كرهته حماره قوله ولا
يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل من الكل الا من الغايب مثل
ضربته زيدا اعلم ان المضمر الذى يبدل عنه المظهر اما متكلم
او مخاطب وغايب والبدل ايضا اما بدل الكل من الكل
او غيره فان كان البدل بدل الكل من الكل لم يجز ابدال
المظهر من المضمر المتكلم والمخاطب فلا يقال بى المسكين
كان الامر ولا عليك الكريم المعقول البتة ولا يلزم ان يكون المقصود
بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود بالنسبة مع كون
مدلولهما واحدا واما اذا كان البدل غير بدل الكل من الكل
فجاز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب لعدم كون
مدلول الثانى عين مدلول الاول ولهذا جاز ان يقال اشتريتك
نصفك واشتريتنى بنصفى واعجبنى علمك واعجبتك علمى
ضربتك الحمار وضربتنى الحمار قال الشاعر ذنبى ان تركك

الخاطب
وكذلك
معرفة
كان المظهر
المظهر وان
او وضع من
المعارف نحو
ضمير المتكلم او
ضمير عليك لان
فى بى ولا الكريم عن
لا يبدل من الياء الذى
الكريم والمسكين
ليس عليك
تقدير

انما جاز ابدال الظاهر وهو طي من المضمر المتكلم وهو مفعول القيتني لانه ليس بدل الكل بل من بدل الاشتمال وبدل البعض الابدال من المضمر مطلقا كذا في شرح الكافية

ان يطاعا وما القيتني حلمي مضاعا فحلمي بدل من الياء واذا جاز في المتكلم فهو في المخاطب اجوز واما بدل الظاهر من الغايب فجايز سواء كان بدل الكل من الكل او غيره لوجود الاشتباه والابهام في الغايب كما في الظاهر نحو ضربته زيدا ورأسه وغلامه وحمارَه قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه فقوله تابع شامل لجميع التوابع وبقوله غير صفة خرج عنه الصفة وبقوله يوضح متبوعه خرج عنه جميع التوابع الباقية لكونها غير موضحة لمتبوعها نحو اقسم بالله ابو حفص عمر ما ان بها من نقب ولا دبر فعمر تابع غير صفة يوضح متبوعه قوله وفضلة من البدل لفظا في مثل الخ اعلم ان الفرق بين عطف البيان والبدل اللفظي ومعنوي اما اللفظي ففي مثل قول المرار انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشرا لو جعل بدلا من البكري لم يجز لوجوب كون البدل لتكرير العامل فيكون تقديره انا ابن التارك بشر وهو غير جايز لما مر في باب الاضافة واذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه بتكرير العامل ولو نصب بشر حملا على محل البكري لم يحصل هذا الفرق ج لجواز ان يكون بدلا

١٤٩

اي اسم في اللام،

بدلا لانتفاء المانع وانما قال في مثل ولم يقل في قوله انا ابن التارك لان هذا الفرق جار في باب ايم الفاعل المفرد المعرف باللام اذا اضفته واجريته اي اللفظي على المضاف اليه اسما علما معطوفا عليه عطف بيان فانه يظهر الفرق بينه وبين البدل في اللفظ نحو الضارب الرجل زيد وكذلك هذا الفرق حاصل في النداء تقول يا هذا زيد بالرفع على اللفظ والنصب على المحل والتنوين على ان تجعله عطف بيان وبالضم لا غير على تقدير ان تجعله بدلا عنه واما الفرق المعنوي فلان البدل هو الذي يعتمد الحديث وذكر المبدل منه للتوطية بخلاف عطف البيان فان المقصود هو الاول وذكر عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيد في قولك مررت باخيك زيد بدلا ان كان للمخاطب اخ واحد فقط وعطف بيان ان كان له اخوة كثيرة قوله المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب اي المبني ما ناسب مبني الاصل من مشابهة وغيرها او وقع غير مركب مع غيره على سبيل منع الخلو دون الجمع والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي والحروف وامر المخاطب انما اخذ في تعريفه احد الامرين لان الاسم لما كان معربا بشرطين التركيب وعدم مشابهته مبني الاصل فالمبني هو الذي لا يوجد فيه احد هذين الشرطين على سبيل منع الخلو

ج توضيح المبني

بيكر كان وقاله اولير

فقط قوله وحكما ان لا يختلف اخره لاختلاف العوامل اى حكم للمبنى ان لا يختلف
آخره لاختلاف العوامل فى اوله لفظا ولا تقديرا لكونه مقابل المعرب فجعل
حكمه مقابل حكم للعرب قوله والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اى والقاب
المبنى ضم نحو منذ وفتح نحو اين وكسر نحو جير ووقف نحو من اعلم انه
يجاز عود الضمير فى القابه الى البناء وان لم يجر ذكره لفظا لانه مذكور
معنى لدلالة المبنى عليه وانما قال فى البناء القابه وفى الاعراب انواعه
لان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى
بخلاف القاب البناء فانه ليس المراد منها الا الفاظ قوله وهى الضمرات
الخ اى المبنيات للضمرات واسماء الاشارة الى آخرها لكن يجب رفع الاصوات
لكونها معطوفة على الاسماء فى اسماء الافعال لا على الافعال لانها
ليست باسماء بل الان لقبها النوع من الاسماء الاصوات هكذا قالوا وفيه نظر
وانما قيد الظروف بالبعض لان بعضها معرب قوله المضمر ما وضع لمتكلم
او مخاطب نحو انت او لغايب نحو هو تقدم ذكره لفظا اما تحقيقا نحو زيد
ضربت غلامه واما تقديرا نحو ضرب غلامه زيدا ومعنى بان ذكر مشتقه
كقوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى اى العدل اقرب لدلالة اعدلوا عليه

او

این مبنی در فتح اورده
الف استفهام مشابه
او لمنزله مثلا این زید
ا فی المسجد ام فی السوق
ام فی البیت

نحو انا و نحن

او حكما اى ثابتا فى الذهن فى مثل ضمير الشان نحو هو زيد قايم وفى تنازع
الفعلين نحو ضربا واكرمت الزيدين وفى نحو ربه رجلا ونعم رجلا وفى قوله
تع حتى توارت بالحجاب وقوله تع ولابويه لكل واحد منهما السدس وانما
بنيت المضمرات لعدم احتياجها الى الاعراب لانتفاء المعانى الموجبة للاعراب
منها الوضع للمرفوع لفظا وللمنصوب لفظا وللمجرور لفظا قوله وهو
متصل ومنفصل اى المضمر اما متصل واما منفصل لانه اما ان يستقل بنفسه
فى التلفظ بها ولا فالاول يسمى المنفصل والثانى المتصل قوله فالمنفصل
المستقل بنفسه اى المنفصل هو الضمير المستقل بنفسه فى التلفظ والمتصل هو
الضمير غير المستقل بنفسه فى التلفظ قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور
اى المضمر اما مرفوع واما منصوب واما مجرور لوقوع الضمير مقام الظاهر
وكون الظاهر احد هذه الامور قوله والاولان متصل الخ اى الضمير
المرفوع والضمير المنصوب اما متصل واما منفصل والضمير المجرور متصل
فقط اى لا منفصل له لامتناع الفصل بين الجار والمجرور قوله فذلك خمسة
انواع لانه لما ذكر اى فالمضمر خمسة انواع لانه مرفوع ومنصوب ومجرور
والاولان ينقسمان الى قسمين فيكون المجموع خمسة قوله الاول ضربت

وضربت اى مثال النوع الاول من هذه الخمسة وهو الضمير المرفوع المتصل
ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربتما ضربتن ضرب ضربا
ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا يقاس المجهول واورد مثالين احدهما
للمعلوم وهو ضربت والثانى للمجهول وهو ضربت قوله والثانى انا الى
هن اى مثال النوع الثانى من الخمسة وهو الضمير المرفوع المنفصل انا
نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن قوله والثالث
ضربنى اى مثال النوع الثالث من الخمسة وهو الضمير المنصوب المتصل
ضربنى ضربنا الى ضربهن وانني وانني الى انهن واتما اورد مثالين
ليعلم اتصال الضمير المنصوب بالفعل والحرف قوله والرابع اياى الى اياهن
اى مثال النوع الرابع من الخمسة وهو الضمير المنصوب المنفصل اياى
ايانا اياك الى اياكن واياه الى اياهن قوله والخامس غلامى الى غلامهن
النوع الخامس وهو الضمير المجرور المتصل غلامى غلامنا غلامك الى غلامهن
ولى لنا لك الى لهن واتما اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المجرور بالاسم
والحرف بجميع المعنى الذى وضع الفاظ الضمير له نسعون والالفاظ
الدلالة عليها ستون لان الاول حصل من ضرب الخمسة فى ثمانية عشر

لان

لان الضمير اما المتكلم او المخاطب او الغايب وعلى تقادير الثلثة اما المفرد او
المثنى او المجموع فيصير تسعة حاصل ضرب الثلثة فى نفسها وكل واحد من
هذه التسعة اما للمذكر واما للمؤنث فيصير حاصل الضرب ثمانية عشر واذا
ضربنا الخمسة فى ثمانية عشر بلغ تسعين والثانى حصل من ضرب الخمسة
فى اثنى عشر لان الفاظ كل واحد من ثمانية عشر اى سنون معين لا يزيد على اثنى عشر
لكون الالفاظ فى الواحد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والجمع
المذكر والمؤنث فى المتكلم اثنين فيسقط اربعة المثنى المذكر والمؤنث فى
المتكلم والمجموع المذكر او المؤنث والواحد المذكر او المؤنث وكون المثنى
المذكر والمؤنث فى المخاطب والغايب واحدا فيسقط لفظان آخران
فيصير المجموع ستة واذا اسقط ستة من ثمانية عشر بقى اثنى عشر واذا ضربنا
الخمسة فى اثنى عشر بلغ ستين وهو المطلوب قوله والمرفوع المتصل اى
الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر فى الفعل الماضى للواحد الغايب نحو
زيد ضرب وللواحدة الغايبة نحو هند ضربت دون اخواتهما اعنى
مثنى هما ومجموعهما الرفع الالتباس بالمفرد واتما قال الخاصة لان المنصوب
والمجرور المتصلين لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل لشدة اتصاله

بالعامل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل في العامل
لانفصاله عنه قوله وفي المضارع للمتكلم مطلقا اي ويستتر الضمير المرفوع
المتصل في المضارع للمتكلم سواء كان للمفرد او للمثنى او للمجموع او للمذكر
او للمؤنث لوجود قرينة تدل على من هو واشار بقوله مطلقا الى ما ذكرنا
من الاقسام قوله والمخاطب اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع
للمخاطب نحو تضرب انت دون المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين و
المخاطبات لرفع الالتباس (التأكيد) قوله والغايب في الغايبة اي ويستتر الضمير
المرفوع المتصل في المضارع الغايب نحو زيد يضرب وفي الغايبة نحو هند
تضرب ولا يستتر في الغايبين والغايبتين ولا في الغايبين والغايبات
لدفع الالتباس قوله وفي الصفة مطلقا اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل
في الصفة مطلقا اي مفردا كان او مثنى او مجموعا ومذكرا كان او مؤنثا
لانه لو ابرز لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين في المجموع تقول
زيد ضارب والزيدان ضاربان وهند ضاربة والهندان ضاربتان
والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الحروف فيها ضمائر
بل حروف الاعراب لتغيرها بالعوامل الداخلة على الصفة والمراد بالصفة

اسما

اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل قوله ولا
يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل الخ اي لا يجوز الاتيان بالضمير المنفصل
الا عند تعذر الاتيان بالضمير المتصل لكون المتصل احضر من المنفصل
قوله وذلك بالتقدم على عامله اي والتعذر للمذكور اما بتقدم الضمير
على عامله نحو اياك ضربت واما بالفصل بين الضمير وبين عامله الاجل
غرض نحو ما ضرب بكر الا انا والتعذر ظاهر في موضعين وانما قال لغرض
لعدم جواز الفصل بينه وبين عامله لا لغرض لئلا يلزم العدول عن
الاصل بلا فايدة واما بحذف عامل الضمير نحو اياك والشر لامتناع
اتصال الملفوظ بغير الملفوظ واما بكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء
نحو انا زيد لما ذكرناه واما بكون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع نحو
ما انت قايما لوجوب استكنان الضمير المرفوع المتصل اذا كان مفردا
غايبا نحو ضرب لامتناع استكنان الضمير في الحرف لضعف عمل الحرف
فحمل المتكلم والمخاطب والمثنى والمجموع على المفرد الغايب وان لم يجب استكنانها
اطراد اللباب وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او
مجرورا لجاز المتصل نحو انه وله لعدم وجوب استكنان الضمير المنصوب

لغرض وبالحذف
يكون العامل معنويا
او يكون مسندا اليه
او حرفا

والمجرور في العامل واما كون الضمير اسند اليه صفة جارية على غير من هي له نحو هند
زيد ضاربة هي فهند مبتداء وزيد مبتداء ثان وضاربة خبر مبتداء ثان وهي فاعل
ضاربة وضاربة مسندة اليه وهي جارية على غير من هي له لان ضاربة خبر زيد
وفاعل هند بالحقيقة والجملة في محل الرفع بانها خبر المبتداء الاول واما وجب
ابراز الضمير هنا لكون الصفة اضعف من الفعل في العمل ودفع الالتباس في نحو
زيد عمرو ضاربه هو فاذا ابرز الضمير علم ان الضارب زيد واذا لم يبرز لم
يعلم ان الضارب زيد ام عمرو والتزموا ايضا الابراز فيما لا يلتبس نحو هند
زيد ضاربته هي اطرادا للباب ولا يلزم من ذلك وجوب الابراز في نحو زيد عمرو
يضربه ونحو هند زيد يضربها لانه وان حصل الالتباس في الصورة الاولى
لكن العامل فيها قوي لانه فعل وعلة وجوب الابراز هو مجموع الامرين
وهما ضعف العامل وحصول الالتباس في بعض الصور والاول منتف
ههنا فلما فرغ من تعداد الاسباب الموجبة لتعذر اتصال الضمير اورد امثلتها
على الترتيب المذكور وهو قوله مثل اياك الى قوله وهند زيد ضاربته هي
قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا اي اذا اجتمع ضميران
لا يكون شيء منهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمت الاعرف فلك

الخيار

الخيار في اتصال الضمير الثاني وانفصاله تقول اعطيتك وضربيك واعطيتك اياه
وضربي اياك واغاا ورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين
وان كان احدهما منصوبا والآخر مجرورا واغا قال وليس احدهما مرفوعا لانه
لو كان احد الضميرين مرفوعا لم يجز الامران لانه مع عدم الفصل يتعين
الاتصال نحو ضربتك ومع الفصل يتعين الانفصال نحو ما ضربت الا اياك واعلم
انه لو قال فان كان احدهما اعرف وقدمته من غير فاصل بينهما فلك الخيار لكان
اصوب ليشمل مثل قولنا ما اعطيتك الا اياه وجوابه يعلم من قوله او (اي بين الضميرين)
بالفصل الغرض ومن قوله اذا اجتمع لامتناع الاجتماع مع الفصل قوله والا
فهو منفصل اي وان لم يكن مجموع ما ذكرنا وذلك بان لا يكون احدهما اعرف
نحو اعطيته اياه واعطيتكه اياك واعطيتنيه اياي او بان يكون احدهما اعرف
لكن لا يكون الاعرف مقدما نحو اعطيته اياك فالضمير منفصل فقط لكراهتهم
تقديم احد المتساويين من غير مرجح على الآخر وتقديم الانقص على الاقوى
فهما هو كالكلمة الواحدة قوله والمختار في خبر باب كان الانفصال اي
جاز انفصال خبر كان واتصاله تشبيها بالمفعول اذا كان ضميرا نحو كنته
وكنت اياه لكن المختار هو الانفصال لانه في الاصل خبر المبتداء وحق خبر

المبتداء الانفصال قوله والاكثر لولا انت الى آخرها وعسيت الى آخرها اى الضمير
اذا وقع بعد لولا وبعد عسى فالاكثر بعدانّ لولا ضمير مرفوع منفصل نحو لولا
لا انت الخ لكون مبتداء وبعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت الخ لكونه
فاعل عسى قوله وجاء لولاك وعساك الى آخرهما اى وجاء بعد لولا ضمير
مجرور وبعد عسى ضمير منصوب متصل نحو لولاك الى آخره وعساك الخ فقال
الاخفش انّ الضمير بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع الضمير المرفوع بجواز
وقوع بعض الضمائر موقع بعض نحو ما انا كانت وبك انت فهو في محل الرفع
بالابتداء وبعد عسى ضمير منصوب واقع موقع الضمير المرفوع وقال سيبويه
الضمير بعد لولا في محل الجر بلولا وهو حرف جرّ هنا وبعد عسى في محل النصب
بعسى وهو بمعنى لعلّ هنا قوله ونون الوقاية مع الياء لازمتا اى نون
الوقاية مع ياء الضمير لازمتة للماضي مطلقا نحو ضربني وضربانى وضربونى
وفي المضارع العربيّ عن نون الاعراب نحو يضربني للحفظ عن دخول الكسرة
فيهما ولهذا سمّي هذا النون نون الوقاية قوله وانت مع النون اى وانت
مع نون الاعراب في المضارع نحو يضربانني ويضربونني وتضربنني مخيّر في
اثباته وحذفه اما اثباته فلاجراءه على القياس المتقدّم واما حذفه فللاستغناء

عنه

عنه بنون الاعراب وكذلك انت مع لدن مخيّر في اثبات نون الوقاية لحفظ
بنائه على السكون وفي حذفه لكونها اسما على ثلثة احرف وكذلك انت مع
انّ واخواتها مخيّر في اثبات نون الوقاية لتشبيهها بالفعل وفي حذفها
لكراهة اجتماع النونات في الاربعة الاولى وحمل الاخيرين على الاربعة
الاولى قوله ويختار في ليتَ ومنْ وعنْ وقد وقط اى ويختار اثبات
النون في ليتَ لتشبيهها بالفعل وعدم اجتماع النونات وفي منْ وعنْ لحفظ
سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما حرفا وجواز اتصال الياء بالاسم من
غير نون الوقاية نحو غلامي قوله وعكسها لعلّ اي وعكس ليتَ لعلّ فانه
يختار في لعلّ حذف نون الوقاية لكونها حرفا وجواز اتصال الياء بالحرف
من غير النون على انّ بعض لغاتها لعلّ فيلزم اجتماع النونات فحذف النون
اولى في لعلّ فحمل لعلّ عليها لكونها من لغاتها واما جواز اثبات النون فلتشبيه
بالفعل قوله ويتوسّط بين المبتداء والخبر اى ويتوسّط بين المبتداء والخبر
قبل دخول العوامل اللفظية عليهما نحو زيد هو المنطلق ضيغة ضمير مرفوع
منفصل مطابق للمبتداء في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والخطاب والتكلم والغيبة تقول زيد هو القايم الزيدان هما القايمان الزيدون

هم القايمون وهند هي القايمة وكنت انت الرقيب وان ترن انا اقل واتما
قال الصيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لعدم تحقق كونه ضميرا قوله ويسمى
فصلا اى ويسمى هذه الصيغة فصلا لانها تفصل بين كون ما بعدها نعتا
لما قبلها او خبرا عند فانه اذا وجدت هذه الصيغة علم ان بعدها خبرا لا نعت
لامتناع الفصل بين النعت والمنعوت قوله وشرطه ان يكون الخبر
معرفة اى وشرط اثبات هذه الصيغة ان يكون الخبر مشابها للمعرفة
لفظا من حيث انه مضاف كالاسماء المتوغلة في ابهام نحو مثل وغير وكلا
المضاف الى المعرفة اضافة لفظية نحو ضارب زيد الان او غدا وكالمضاف
الى النكرة نحو علام رجل ومشابها في امتناع دخول الام التعريف عليه
نحو كان زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقوم لانه اذا لم يكن معرفة ولا
مشابها لها لم يحتج الى الفصل ولم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة ويعلم مما
ذكرناه انه لو قال وشرطه ان يكون الخبر معرفة او مشابها لكان اصوب
واعلم ان كون المبتدا معرفة شرط له ايضا الا انه لم يذكره للعلم به لذكره
ان شرطه كون الخبر معرفة لانه لا يكون الخبر معرفة والا يكون المبتدا معرفة
غالبا قوله ولا موضع له عند الخليل اى ولا موضع لهذا الضمير من الاعراب

عند

عند الخليل مع قوله بانه اسم لانه انما دخل للفصل كالكاف في اولئك والتاء في
انت فكما ان هذه لا محل لها من الاعراب فكذلك لا يكون لهذا الضمير محل من
الاعراب قوله وبعض العرب يجعله مبتدا الخ اى وبعض العرب يجعل هذا الضمير
مبتدا ويجعل ما بعده خبره وهو على هذا الوجه اسم بالاتفاق وعليه قراءة بعضهم
في غير السبعة وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل برفع
الظالمين واقل قوله ويتقدم قبل الجملة الخ اى ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب
للتعظيم والاجلال لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوقع في النفس تعظيما و
اجلالا ولئلا يفوت الكلام عن السامع عند غفلته ويسمى هذا الضمير ضمير
الشان ان لم يكن في الجملة مؤنث وضمير القصة ان كان فيها مؤنث كقوله تع
فانها لا تعمى الابصار وانما يجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هي المراودة
من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجوب كون المفسر الشيء بعد قوله
ويكون منفصلا او متصلا اى ويكون هذا الضمير منفصلا ان كان مبتدا
نحو هو زيد قايم لكون عامله معنويا ومتصلا مستترا ان كان عامله فعلا
وهو مرفوع نحو كان زيد قايم لوجوب استكنان الضمير الغايب المرفوع المفرد
في الفعل بلا فصل ومتصلا بارزا ان كان منصوبا سواء كان عامله حرفا

نحو انّ زيدا قايم لامتناع استكنان الضمير في الحرف وفعلا نحو ظننته زيد
قايم لعدم استتار الضمير المنصوب في الياشار بقوله على حسب العوامل اي انفصاله
واتصاله مستترا واتصاله بارزا انما هو على حسب عوامله قوله وحذفه
منصوبا ضعيف وحذف هذا الضمير والحال انه منصوب ضعيف لانه مراد ليس
عليه دلالة قوية مثاله قولهم انّ مَنْ يَدْخُلِ الكنيسة يوما يَلْقَ فيها جآذرا
وظبآءَ ولم يحترز بقوله منصوبا عن شيء لان هذا الضمير اذا كان مرفوعا لم
يجز حذفه اما اذا كان مبتدء فلانه يلزم نقض الفرض واما اذا كان اسم كان
فلانه لا يجوز حذف الفاعل بل ذكره لبيان انّ حذفه منصوبا جايز على
ضعف لانه مقصود لدلالة ظاهرة عليه قوله الا مع انّ اذا خفّف فانه
لازم الحذف اي حذف هذا الضمير منصوبا ضعيف الا مع انّ المفتوحة
المخففة من الثقيلة فانه لازم حذفه معها مع عدم الضعف لئلا يلزم
مزيّة الاضعف على الاقوي وبيانه انّ انّ المفتوحة اكثر مشابهة للفعل
لفظا لكونها مثل شدّ ومدّ وعلى لفظ انّ يانّ اينا ومعنًى لدلالتها على
معنًى زايد على التاكيد كالفعل والمكسورة الا تدل الا على التاكيد الذي
هو المعنى الزايد والمكسورة المخففة وُجد عملها كقوله تع وان كُلًّا لما

ليوفينّهم

ليوفينّهم فوجب ان يعمل المفتوحة المخففة لئلا يلزم مزيّة الاضعف على
الاقوى ولم يجد واعملها في الظاهر فقدّروه في الضمير كقوله في فَتَيِّبٌ كيوف
الهند قد علموا انّ هامَلِكٌ كلّ من يخفى وينتعل وكقوله تع علم انْ سيكون
منكم اي علم انه سيكون اعلم انّ كلّ من يخفى مبتدء وقوله هامَلِكٌ خبره مقدّما
عليه والجملة خبر انّ وليس كلّ فاعل هامَلِكٌ لئلا يلزم تفسير ضمير الشان
بالمفرد قوله اسمآء الاشارة ما وُضع لمشار اليه اي اسماء الاشارة اسماء وُضعت
لمشار اليه ولم يلزم تعريف الشيء تعريفا دوريّا او بما هو اخفى او بما هو مثله
لانه عرّف اسماء الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليها اللغوي المعلوم وانما
بنيت لكونها مشابهة للحرف من حيث احتياجها الى ما يبيّن ذات المشار
اليه قوله وهي اللذ ذكر الخ اشارة الى تعدادها فذا يشار به الى المذكر عاقلا
وغيره وذانِ الى مثنى المذكر حال الرفع وذَيْنِ الى مثناه حال النصب والجرّ
وتا وتي وتِهْ وذِهْ وتِهي وذهي يشار بها الى المؤنث الواحدة عاقلة وغيرها
وتانِ الى مثنى المؤنث حال الرفع وتَيْنِ اليه حال النصب والجرّ اولاء بالمدّ
والقصر يشار به الى جمع المذكر والى جمع المؤنث عاقلة وغيره قوله ويلحقها
حرف التنبيه اي ويلحق اوايل اسماء الاشارة المذكورة حرف التنبيه وهو

الهاء ليدل على تنبيه المخاطب فيقال هذا هذان هاتا هاتان هؤلاء ويتصل بها
واخر الاشارة حرف الخطاب ليدل على حال من يخاطبه من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث قوله وهي خمسة الى اخره اى اسماء الاشارة خمسة
لان المشار اليه اما مذكر واما مؤنث وعلى التقديرين اما مفرد واما مثنى
واما مجموع وهو مشترك بين المذكر والمؤنث فيكون خمسة الفاظ والالفاظ
الدالة على الخطاب خمسة ايضا والخمسة الاخيرة تستعمل مع كل واحد من
الخمسة الاولى فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلا من ضرب
خمسة في خمسة واما بحسب المعنى فيكون ستة وثلثين حاصلا من ضرب ستة
للاشارة في ستة للمخاطب تقول ذاك ذانك اولئك ذاكما ذانكما اولئكم ذاكن ذانكن اولئكن وهكذا تقول
في الاربعة الباقية اعني ذين وتا وتين واولاء قوله ويقال ذا للقرب
وذاك للمتوسط اشارة الى الفرق بين ذا وذاك وذلك هذا للمشار اليه القريب
وذاك للمشار اليه المتوسط في القرب والبعد مع كونه حال المخاطب وذلك للمشار
اليه البعيد مع كون حال المخاطب وقيل اللام لبعد المخاطب قوله وتلك وذانك
وبانك شددتين واولائك مثل ذلك فقوله تلك وما عطف عليه مبتداء وقوله
مثل ذلك خبر يعني كما ان ذلك للبعيد كذلك تلك وتاك وذانك شددتين واولائك

للبعيد

للبعد واما اللقريب فهو ذا وتا وذان وتان واولاء واما المتوسط فهو
ذاك وذاتك وتاك وتاتك غير مشددتين واولائك قوله واما ثم وهنا وهنا
فالمكان حاصة اى هذه الاسماء الثلثة للاشارة الى المكان خاصة اى لايشار
بها الى غير المكان فهنا يشار بها الى المكان القريب وبهنا وهناك الى المتوسط
وبثم وهنا مشددة وهناك الى البعيد وفي هنا ثلث لغات احديها ضم
الهاء مع تخفيف النون والاخريان فتحها وكسرها مع تشديد النون لكن الفتح
اكثر قوله الموصول اما الايتم جزاء الا بصلة وعايد اما بنيت الموصول لمشابهتها
الحرف من حيث احتياجها الى الغير وهو الصلة والعايد وحد للموصول كالايتم
لايصير جزاء تاما من الكلام من مبتدا ومسند اليه الا مع صلة وعايد فقولنا
اسم كالجنس وقولنا لايصير جزاء تاما الا مع صلة يخرج الاسماء التي
تصير جزاء تاما من الكلام كزيد ورجل وقولنا وعايد يخرج مثل الذ واذا
لانه وان لم يتم جزء من الكلام الا مع الصلة فانه يتم بلا عايد وانما قال الايتم
ولم يقل لايصير جزاء لانه يصير جزاء تاما قوله وصلة جملة خبرية واما
احتاج الى تعريفها لانها لم تكن بينة وكانت ماخوذة في تعريف الموصول
فعرفها بان قال صلة جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة

والجهالة او ما هو اخفى وانما وجب ان يكون صلته جملة لان الذي والتي
ومثناهما ومجموعهما وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها فحمل اخواتها
عليها وانما وجب ان يكون خبرية لان ما عداها كالامر والنهي وغيرهما غير
موضح للموصول والصلة يجب ان يكون موضحة لها قوله والعايد ضمير
لهذا تعريف العايد وانما عرفه لانه غير بين وماخوذ في تعريف الموصول
اى العايد ضميرٌ في الصلة يعود الى الموصول وانما يجب ذكره لربط الصلة
بالموصول قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول اى صلة الالف
واللام الذي بمعنى الذي او التي لا يكون الا اسم فاعل ومفعول لكراهتهم
ان يدخل صيغة الالف واللام الجملة لكون صيغته مثل صيغة لام التعريف
فيشكل من الجملة مفرد ليدخل عليه ويلزم ان يكون تلك الجملة فعلية ليمكن سبك
المفرد منها وذلك المفرد هو اسم الفاعل والمفعول قوله وهي الذي والتي الخ
شروع في تعدادها اى والموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث و
اللذان بالالف للمثنى المذكر حال الرفع واللذين بالياء حال النصب والجر
واللتان بالالف للمثنى المؤنث حال الرفع واللتين بالياء حال النصب
والجر والاولى والذين للمذكرين وفي جمع المؤنث لغات اللاتي واللاء

واللواتي

واللاء بالمد والهمزة واللاي بالياء المكسورة او الساكنة من غير
الهمزة وكل هذه الاسماء مشتركة بين اولي العلم وغيره الا الاولى والذين
فانهما مخصوصان باولي العلم قيل ومن العجب ان المفرد والمثنى الذي وهما الذي
واللذان لمن يعلم ولمن لا يعلم والجمع مخصوص باولي ومن في من يعلم غالبا
وما فيما لا يعلم غالبا وهما اعم من وما تستعملان للمفرد والمثنى والجمع
والمذكر والمؤنث واي للمذكر بمعنى الذي واية للمؤنث بمعنى التي وذو
الطايية اى ذو بمعنى الذي في لغة طي كقوله فان الماء ماء ابي وجدي
وبئري ذو حفرت وذو طويت وذا بعد الاستفهام خاصة بمعنى الذي عند
البصريين واما عند الكوفيين فيقع ذا بمعناه مطلقا والالف واللام في
اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي والتي قوله والعايد المفعول يجوز حذفه
اى الضمير العايد من الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولا كقوله
تع الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر لحصول العلم بيمع كونه فضلة وانما
قيد العايد بالمفعول لان غيره وهو اما المرفوع او المجرور لم يجز حذفه لكون
المرفوع فاعلا وامتناع حذف الفاعل واستلزام حذف المجرور كثرة الحذف
اعني الجار والمجرور وفيه نظر لجواز كون المرفوع مبتداء وخبرا وجواز

حذفهما وبجواز حذف الجار والمجرور معا كقولك على الايام ان يرجون قوما
كالذى كانوا اى كانوا عليه فالاصوب ان يقول والعايد المفعول كثر حذفه
لانه قل حذف غيره قوله واذا اخبرت بالذى صدرتها اى واذا اخبرت باستعانة
الذى عن شئ معلوم من وجه غير معلوم من وجه اخر صدرت الذى اى جعلت
الذى فى صدر الجملة لكونه مخبرا عنه وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا يعود الى
الذى المرتبط واخرت المخبر عنه لكونه مخبرا به فاذا اخبرت عن زيد من قولنا
ضربت زيدا فعلت ما قلناه وقلت الذى ضربته زيد وكذلك تقول فى الاخبار
عنه بالالف واللام الضارب انا وزيد لكن الاخبار بالالف واللام مخصوص
بالجملة الفعلية ليمكن بناء اسمى الفاعل والمفعول منها ليصح دخول الالف واللام
واذا كان كذلك كان اكثر مجالا من الالف واللام واعلم ان المراد بالذى فى
قوله واذا اخبرت بالذى هو الذى والذان واللذين والتى واللتان واللاتى

اعلم انه يجب تقديم المبتداء وتاخير الخبر هنا مع انه لم يذكرهما فى مواضع وجوب
تقديم المبتداء ومواضع تاخير الخبر قوله فاذا تعذر ما منها تعذر الاخبار اى
فاذا تعذر امر من امور المذكورة وهى تصدير الذى واقامة الضمير مقام المخبر عنه
ليعود الى الموصول وتاخير المخبر عنه خبرا تعذر الاخبار عنه بالذى لانتفاء لازم

وشرطه

عن ضمير الشان فى قولك هو زيد قائم لتعذر تصدير الجملة بالذى وتعذر تاخير الخبر واستع الاخبار عنه

وشرطه قوله ومن ثم امتنع فى ضمير الشان اى ومن اجل انه اذا امتنع
امر من امور الثلثة امتنع الاخبار ايضا عن الموصوف فى نحو جائنى زيد الظريف
لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وصف الضمير وامتنع الاخبار ايضا عن
الصفة لامتناع جعل الضمير مكانها لامتناع وقوع الضمير صفة وامتنع الاخبار
عن المصدر العامل فى نحو اعجبنى ضربى زيدا لامتناع جعل الضمير مكانه ان
علمنا الضمير فى معموله لان الضمير لا يعمل ولامتناع تاخيره ان اعملناه فى معموله
لان المصدر لا يعمل موخرا واغا قيد المصدر بالعامل لجواز الاخبار عن المصدر
الغير العامل نحو ان يقال فى رايت ضربك الذى رايته ضربك وامتنع الاخبار
عن الحال فى نحو ضربت زيدا قايما لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وقوع
الضمير حالا وكذا يمتنع عن التمييز فى نحو طاب زيد نفسا وامتنع الاخبار عن
الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول فى نحو زيد ضربته لامتناع جعل
الضمير مكانه ليعود الى الموصول لاستحقاقه ان يعود الى غير الموصول ولو عاد
الى الموصول لبقى ذلك الغير بلا عايد وامتنع الاخبار عن الاسم الذى يشتمل
على الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول فى نحو زيد ضربت غلامه لعين
ما ذكرناه قوله وما الاسمية موصولة اى وما الاسمية انواع احدها موصولة

وهي لغير اولي العلم غالبا نحو اعجبني ما صنعته وقد تكون للعالمين كقوله تع
والسماء وما بناها والثاني شرطية كقوله تع ما يفتح الله للناس من رحمة
فلا ممسك لها والثالث استفهامية في غير العالمين كقوله تع وما تلك بيمينك يا موسى
والرابع موصوفة بمعنى شيء اما بالمفرد نحو مررت بما معجب اي بشيء معجب واما
بالجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجت كحل العقال والخامس تامة بمعنى
شيء نحو قمت ما اي نعم شيئا اي نعم الشيء شيئا الدق والسادس صفة
نحو ضربته ضربا ما اي ضرب قوله ومن كذلك اي انواع من كما انواع ما
الا في التمام والصفة فان من لا يكون تامة ولا صفة مثال الموصولة جاءني
من ابو طيب ومثال الاستفهامية من عندك ومثال الموصوفة بالمفرد كفى بنا
فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا ومثال الموصوفة بالجملة قوله ربّ
من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتي لم يطع فانها بمعنى شخص او انسان و
مثال الشرطية من يكرمني اكرمه وهي بجميع وجوهها تختص بأولي العلم وقد تستعمل
لغير اولي العلم كقوله تع فمنهم من يمشي على بطنه وتطلق على الواحد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث واعلم ان من وما شرطيتين حال واستفهاميتين
لتضمنهما معنى الحرف وهو حرفا الاستفهام والشرط وبني وموصوفين وموصولين

لاحتياجها

لاحتياجهما الى الصفة والصلة قوله واي واية تمامان الا في التمام اي عند
انواع اي واية كعدد انواع ما الآتي التمام فان ايا واية لا يقعان تامين
مثال الاستفهامية ايتهم وايتهم عندك والشرطية ايهم تكرمه اكرمه والموصوفة
يا ايها الرجل ويا ايتها المرءة والموصولة ايهم اشد على الرحمن عتيا والصفة نحو
مررت برجل اي رجل قوله وهي معربة اي اي واية معربة وحدها من بين
اخواتها في جميع الاقسام المذكورة الا اذا كانت موصوفة او موصولة وحذف
صدر صلتها فانها تبنى حينئذ اما اعرابها مع قيام الموجب للبناء فللتنبيه على ان
اصل اخواتها هو الاعراب واما اختصاصها بالاعراب دون اخواتها فلوجود
الاضافة المنافية للبناء فيها وعدمها في اخواتها واما بناءها اذا حذف صدر
صلتها نحو قوله تع ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي ايهم
هو فلتأكد شبهها الحرف من حيث افتقارها الى ذكر المحذوف قوله وفي
ماذا صنعت وجهان اي في ماذا صنعت وجهان عند سيبويه احدهما ان
ذا بمعنى الذي وما للاستفهام اي الذي صنعت فما مبتداء والموصول مع
صلته خبره والعايد محذوف وتقديره ما الذي صنعته وجوابه مرفوع ليطابق
السؤال وقد يجوز نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور في السؤال لكن الاول

اولى وثانيهما ان ماذا يعتزلة اسم واحد وهواي شيء ويحكم على موضعه
بحسب ما يقتضيه العامل وههنا في محل النصب بانه مفعول صنعت وانما قدم
لتضمنه معنى الانشاء فعلى هذا لا يكون انما موصولا وجوابه منصوب
ليطابق السؤال ويجوز الرفع ايضا على تقدير خبر مبتداء محذوف لكن الاول
اولى قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي فما سماء الافعال اسماء
بمعنى امر المخاطب وبمعنى الماضي مثال الاول رويد زيدا اى امهله ومثال
هيهات اى بعد وانما بنيت لوقوعها موقع المبني وكونها بمعناه قوله
وفعال بمعنى الامر اى فعال على انواع احدها ان يكون بمعنى الامر كنزال بمعنى
انزل وهو قياس من الثلاثي اى بجيء فعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثي قياس
وهو سيبويه لكثرة مجيء فعال بمعنى الامر في الثلاثي دون الرباعي فتقول فعال
مبتداء وقوله قياس خبره والثاني ان يكون مصدرا معرفة اى علما للمعاني نحو
فجار علما للفجرة او الفجور والثالث ان يكون صفة معدولة نحو يا فساق
بمعنى يا فاسقة بني لقيامه مقام المشابهتهما فعال الذي بمعنى الامر من حيث وجود
العدل في كل واحد منهما ومن حيث الزنة فقوله فعال مصدرا معرفة مبتداء و
مصدرا منصوب على الحال او صفة عطف على مصدرا او قوله مبني خبر فعال

والرابع

والرابع ان يكون علما للاحيان مؤنثا كقطام وغلاب وهو مبني عند
اهل الحجاز ومعرب عند بني تميم الافعال الذي في آخره راء نحو حضار فان
اكثر بني تميم يوافقون الحجازيين في بنائه اما بناؤه عند اهل الحجاز فلشبهه فعال
التي بمعنى الامر في العدل والزنة واما اعرابه ومنع صرفه عند بني تميم فلعدم
علة البناء فيه وكونه علما مؤنثا معدولا فوجب ان يعرب ويمنع الصرف
قياسا على اخواته نحو عمر وزفر واما بناء ما في آخره راء عند اكثر بني تميم فلتحقق
موجب جواز الامالة فيه اذ ابنى على الكسر في الاحوال الثلاثة وتقدير كلامه في الرابع
وفعال علما للاحيان مؤنثا مبني فقوله مبني خبر فعال المقدر وعلما منصوب
بانه حال ومؤنثا صفة علما ولم يحترز بقوله مؤنثا عن مبني بل الغرض من ذكره
ههنا ان يعلم ان فعال في الاحيان لا يكون الا مؤنثا ولقائل ان يمنع ذلك
لان سفار اسم ماء وحضار اسم كوكب الماء والكوكب مذكران وجوابه
ان سيبويه قال سفار وحضار مؤنثان لان العرب تؤنث بعض المياه
فتقول ماءة فلان وتؤنث بعض الكواكب فتقول الشعرى والزهرة فسفار
اسم الماءة وحضار اسم الكوكبة في التقدير قوله الاصوات جمع لقط حكي به
صوت او صوت به البهائم نحو نخ لناخة البعير وقاع لزجر الغنم وانا

بنيت لعدم موجب الاعراب وهو التركيب الذي يقصد فيه باجزاء المركب اللفظ
والمعنى فان الثاني منتف ههنا لانه يقال قلت غاق او كتبت غاق ولا
يقال الجل غاق او اقام غاق او غير ذلك مما يراد به معنى غاق قوله المركبات
كل اسم من كلمتين الخ اى المركبات كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة
والمراد بالمركب ههنا المركب المبني الذي سبب بنائه التركيب فقوله كل اسم
كالجنس وبقوله من كلمتين خرج اسماء المفردة وبقوله ليس بينهما نسبة خرج
عنه مثل تابط شرا وغلام زيد لوجود النسبة بين كلمتيهما وانما وجب
اخراج الاول لان سبب بنائه ليس التركيب والثاني لكونه معربا وكلامنا في المبني
وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه قوله فان تضمن
الثاني حرفا مبنيا اى فان تضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنائه التركيب
حرفا مبنيا كالف الجزآن كخمسة عشر وحادي عشر الى تسعة عشر وتاسع عشر الا اثنى
عشر اما بناء الجزء الاول فلكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد واما بناء
الثاني فلتضمنه الحرف فان اصل خمسة عشر خمسة وعشرة وانما اوردنا
وهما خمسة عشر وحادي عشر ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان المراد
العددا او الواحد من المتعدد وفي بناء المركب الذي يراد به واحد من المتعدد

نظرا

١٦١

نظرا لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد بحادي عشر وجوابه
انا لا نسلم انه لا يتضمن الحرف اذا لم يرد بحادي عشر لان معناه حادي
وعاشر وكما ان معنى احد عشر احد وعشر لانه مركب من المفردين من المتعدد
احدهما الحادي والثاني العاشر وكما يقال احد عشر كان ينبغي ان يقال حادي
عاشر الا انه بعد حذف الواو وغير لفظ العاشر الى لفظ العشر للتخفيف و انما
استثنى اثنى عشر من هذا الحكم لانه اعرب الجزء الاول منه وبني الثاني
وانما لم يبن مع وجود علة البناء لتشبيههم اياه بالمضاف فحذف النون
منه لئلا يوذن بالانفصال فشبه بر ايضا في الاعراب لكونه حكما لفظيا مثل
حذف النون منه قوله والا اعرب الثاني اى وان لم يتضمن الجزء الثاني
من المركب الذي سبب بنائه التركيب حرفا اعرب الجزء الثاني منه لعدم علة بنائه
وبني الاول لكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد على الاصح نحو بعلبك وانما
قال في الاصح لانه فيه ثلث لغات احديها المذكورة وهي الفصيحة الكثيرة
ولهذا قال في الاصح والثانية اعراب الجزءين معا واضافة الاول الى الثاني
ومنع صرف المضاف اليه والثالثة اعراب الجزءين واضافة الاول الى الثاني
وصرف الثاني واعلم انه لو قال والا اعرب الثاني ان لم يكن الثاني قبل التركيب

هذا بعلبك في رأيت بعلبك
ومررت ببعلبك بالتنوين
في الاحوال الثلثة

موجب البناء وهو التركيب
الاول مع بين المركبات

مبنيا نحو عمرويه وقطويه لكان اصوب وجوابان كلامه في المركب الذي سبب
التركيب وههنا ليس كذلك قوله الكنايات والمراد بالكنايات ههنا الكنايات المبنية
وهي عبارة عن الفاظ مبهمة يعبر بها عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم اما لجعله
مبهما على المخاطب او لنسيانه فعلى هذا لا يكون كم كناية لانه غير معبر به عن شيء
واقع مفسرا في كلام متكلم وانما ذكره ههنا لكونه موافقا لكذا في كونه للعدد
قوله كم وكذا للعدد اي كم وكذا كنايتان عن العدد انما بنى كم الاستفهامية
لتضمنها همزة الاستفهام والخبرية لكونها مثل الاستفهامية في الصيغة وانما بنى
كذا لكونه منقولا عن مبني لان اصله اذا فدخل عليه كاف التشبيه فبقي على
ما كان عليه من البناء ومميز كذا منصوب غالبا لكون ذا بمنزلة المضاف اليه
في مثل ملؤ عسلة لكنه قد يكون مجرورا باضافة كذا اليه لكون بمنزلة ثلثة
ومائة وقد يكون مرفوعا بانه مبتدء ما قبله خبره نحو له عندي كذا درهم
اي مميز كذا
فدرهم مبتدء وله مقدم عليه خبره وكذا حال هكذا قالوه وفيه نظر والاولى عندي
ان يكون كذا مبتدء ودرهم بدلا او عطف بيان وله خبره وعندي ظرف
لله قوله وكيت وذيت للحديث اي كيت وذيت كنايتان عن الحديث و
انما بنيا لكونهما واقعين موقع المبني وهو الجمل قوله فكم الاستفهامية مميزها

منصوب

وبالجملة خبر اي الجملة مبنية لكونها في حكم المبني

منصوب مفرد اي مميز كم الاستفهامية منصوب مفرد لانه للعدد فجعل مميزه
كمميز الاعداد المتوسط لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح قوله والخبرية مجرور اي
ومميز كم الخبرية مجرور مفرد ومجموع اما كونه مجرورا فلكونه مضافا اليه فلما
جاز كونه مفردا او مجموعا فلكونه للعدد وجاز كون مميز الاعداد مفردا
ومجموعا قوله وتدخل من فيهما اي وتدخل من في مميز كم الاستفهامية والخبرية
نحو كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قوله ولها صدر الكلام اي
لكم الاستفهامية ولكم الخبرية صدر الكلام لكونهما انشاء الاستفهام وانشاء
التكثير قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اي كل واحدة من
كم الاستفهامية وكم الخبرية يقع مرفوعا اي مبتدأ وخبرا ومنصوبا ومجرورا
ولم يقع فاعلا لامتناع تصدر الكلام قوله وكل ما بعد فعل غير مشتغل
عنه بضمير اشارة الى مواضع كونهما منصوبين اي كل موضع يكون ما بعد كم
فعل غير مشتغل عنه بضمير او متعلق ضمير كان في محل النصب بذلك الفعل
بحسب ما يقتضيه العامل يعني ان اقتضى مفعولا به كان مفعولا به نحو كم
رجلا ضربت وكم غلام ملكت وان اقتضى مفعولا مطلقا نحو كم ضربة
ضربت وكم ضربة ضربت وان اقتضى ظرفا كان ظرفا نحو كم يوما صمت

وكم يوم صمت قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور اشارة الى المواضع
كونهما مجرورين وهي كل موضع قبله حرف جر او اسم مضاف اليه فيه مجرور نحو
بكم رجلا مررت وغلام كم رجل ضربت قوله والا فمرفوع اشارة الى المواضع
كونهما مرفوعين ومعناه انه ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بشيء اخر ولا
قبله حرف جر ولا اسم مضاف اليه فكم مرفوع وذلك الموضع بانه مبتدأ ان لم
يكن ظرفا نحو كم رجلا اخوتك وكم رجل قائم وخبر مبتدأ ان كان ظرفا
نحو كم يوما سفرك ويعلم كونه ظرفا بالمميز فان كان المميز ظرفا كان كم ظرفا
والا فلا قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي واعرابا اسمي الاستفهام
والشرط نحو مَن وما استفهاميين وشرطيين مثل اعراب كم فان كان بعدها
فعل غير مشتغل عنهما بشيء آخر كان محلهما النصب بانهما مفعولان له نحو مَن
ضربتَ ومَن تضرب اضرب وان كان قبلهما حرف جر او اسم مضاف فمحلهما
الجر نحو بمَن مررت وبمن تمر اَمرُرْ وغلام مَن ضربتَ وغلام مَن تضربه
اضربه وان لم يكن بعدهما فعل شائنا ما ذكرناه ولا قبلهما حرف جر ولا اسم مضاف
ففي محل الرفع بالابتدا ونحو مَن ضربته ومن تضربه اضربه ومَن قام استفهام قوله
وفي مثل عندكم عمة لك يا جرير وخالة ثلث او جبا اي وجبانة في عندكم الذي احتمل

تصيبه

نصبه بالفعل الذي بعده مع احتمال رفعه بالابتداء ثلثة اوجه النصب بان
يكون كم للاستفهام فكانه غفل عن كمية اعداد خالاته وعماته والجر بان يكون
للخبرية وكم مبتدأ في الصورتين لانه بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس قبله
حرف جر ولا اسم مضاف وهو ليس بظرف وقوله قد حلبت علي عشار جزر
والرفع بان يكون عمة مبتدأ ولك صفة لها وقد حلبت علي خبرها وكم في
يحتمل الاستفهامية والخبرية وعلى التقديرين في محل النصب على الظرف
ان كان المميز المقدر مرة وعلى المصدر ان كان المميز المقدر حلبة لانه بعده
فعل غير مشتغل عنه ومميزه ظرف او مصدر وهذا البيت للفرزدق يهجو
جريرا وهو كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري فان
نصبت عمة نصبت خالة فدعاء وان رفعتهما رفعتهما وان جررتها
جررتهما لكونهما تابعين لها قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت
اي وقد يحذف المميز اذا دل عليه قرينة نحو كم مالك في الاستفهامية اي كم درهما
مالك لانه اذا سئل عن كمية ماله علم انه سئل عن كمية دينار او درهم ونحو
كم ضربت في الخبرية اي كم ضربة ضربت او كم مرة ضربت فكم في المثال الثاني
في محل النصب على المصدر او على الظرف وفي المثال الاول مبتدأ بعده خبره

قوله الظروف منها ما قطع عن الاضافة نحو قبل وبعد وجميع الجهات
الستة اذا قطع عن الاضافة ونوى بها فانه يبنى لكونه شابهها الحروف
من حيث احتياجه الى المضاف اليه المحذوف المعنوي وبني على الحركة لكون
بنائه عارضا وعلى الضمة ليكون حركته حالة البناء مخالفة لحركته حالة
الاعراب اما اذا لم يكن المحذوف منويا فكان معربا كقوله فساغ لي
الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات لانه جعل اسما برأسه من
غير التفات الى المضاف اليه فلم يحتج اليه فلم يشبه الحرف والفرق بين
هذه الاسماء مضافة وبينها مقطوعة عن الاضافة منوية مع احتياجها
الى المضاف اليه في الصورتين انها مذكورة بتمامها في الصورة الاولى فاعربت
بعضها مذكورة في الصورة الثانية فبنيت بعض الاسم لم يستحق الاعراب
قوله واجري مجراه لاغير وليس غير وحسب اي واجري لاغير وليس غير
وحسب مجرى قبل وبعد وحسب ليس بظرف وكان مبنيا فاورده هنا
لمشابهة قبل وبعد قوله ومنها حيث اي ومن الظروف المبنية حيث انما بني
لمشابهة الحرف من حيث احتياجه الى الجملة توضيحه وتكميله الا الى الجملة في
الاكثر لانه موضوع لمكان يقع فيه النسبة وانما قال في الاكثر لانه قد يضاف

الى

الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا • نجما يضيء كالشهاب ساطعا •
فالقياس اعراب حيث ج قوله ومنها اذا وبني للمستقبل اي ومن الظروف المبنية
اذا وبني لاحتياجه الى الغير وهو المضاف اليه وهو الزمان المستقبل سواء دخل
الماضي او غيره وفيه معنى الشرط فلذلك اختير بعده الفعل المضاف الى الجملة الفعلية
لمناسبة الشرط الفعل فلذلك يحتاج الى جواب وجوابه عامله ويعلم من قوله
فلذلك اختير انه قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا كان اذا للشرط وقد يكون اذا للمفاجاة
اي الى ظرف المكان او الوقت المجرد عن معنى الشرط فيلزم المبتدأ بعد اي
يقع الجملة الاسمية بعد اذا فرقا بين اذا هذه وبين اذا للشرط نحو خرجت
فاذا السبع واقف فاذا معمول واقف كانك قلت فحضرني السبع واقف
فهذه هي التي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط هكذا ذكره التجاة وقال
المصنف انه ظرف معمول بما دل عليه من معنى فاجأت كانك قلت فاجأني
زمانا السبع واقف اعلم انه لو قال فيقع للمبتدأ بعدها غالبا لكان اصوب
لانه لا يلزم المبتدأ بعدها والا لكان الرفع بعدها واجبا لكنه ليس كذلك
كما ذكره في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير قوله ومنها اذا لما مضى
اي ومن الظروف المبنية اذا وبني الزمان الماضي سواء دخل الماضي او غيره

ويقع بعده جملتان اسميّة وفعليّة نحو اذ قام زيد واذ زيد قايم لعدم معنى
الشرط فيه وعلّة بنائه ما ذكرناه في اذا ومن معناها يفرق بينهما وقد يكون
اذ للمجازاة كما اذا نحو خرجت فاذ زيد قايم وعليه قول الشاعر • واستقدر
الله خيرا وارضين به • فبينما العسر اذ دارت مياسير • فبين ظرف مكان
وما زايدة والعسر مبتداء خبره محذوف وهو موجود وهو العامل في بين
والزمان مضاف الى هذه الجملة تقديره فبين أزمان العسر موجود والعامل
فاذ دارت لانّ ليس بمضاف الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز ان
ان يعمل دارت في بين لكون بين واذ ظرفي المكان وامتناع عمل عامل واحد
في ظرفي مكان الّا على سبيل البدل قوله ومنها اين واني للمكان استفهاما و
شرطا اى ومن الظروف المبنيّة اين واني وهما للمكان سواء كانا للاستفهام
او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تقعد اقعد وبنيا
لتضمنهما الاستفهام او حرف الشرط قوله ومتى للزمان فيهما اى ومتى لظرف
الزمان في الاستفهام نحو متى القتال وفي الشرط نحو متى تاتني اكرمك والفرق
بين متى للشرطي واذا الشرطي انّ متى للزمان المبهم ولما لا يتحقق وقوعه
واذا للزمان المعيّن ولما لا يتحقق وقوعه فلهذا لا يقال ايتك متى احمرّ البسر

ويقال

ويقال ايتك اذا احمرّ البسر وبنى متى لتضمنه همزة الاستفهام او حرف الشرط
قوله وايان للزمان استفهاما اى ومن الظروف المبنيّة ايان وهو لظرف
في الاستفهام كقوله تع ايان يوم الدين وبنى ايان لتضمنه حرف الاستفهام
وهو الهمزة قوله وكيف للحال استفهاما اى ومن الظروف المبنيّة كيف لزمان
الحال تقول كيف زيد وبنى لتضمنه همزة الاستفهام وهو من ظروف الزمان عنده
لانّه سواء عن حال السؤال عنه في الحال قوله ومذ ومنذ بمعنى اول المدة اى ومن
الظروف المبنيّة مذ ومنذ وهما لمعنيين احدهما بمعنى اول المدة فيليهما اللفظ
المعرفة وهو الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لمتى ليدلّ على اول المدة التي
هو المطلوب تقول ما رايته مذ يوم الجمعة والثاني بمعنى جميع المدة فيليهما
المقصود بالعدد لبيان جميع المدة التي هي المقصودة وبنى الزمان الذي
يصلح ان يكون جوابا لكم نحو ما رايته منذ يومان وانما بنيا لكونهما اسمين
مثل كونهما حرفين في اللفظ قوله وقد يقع المصدر او الفعل اى وقد يقع المصدر
بعدهما نحو ما رايته منذ سفره او الفعل نحو ما رايته منذ سافر وان مخففة
نحو ما رايته منذ انْ سافر وان الثقيلة المفتوحة نحو منذ انّ سافر قوله
فيقدّر نعان مضاف لازم ذكره اى اذا وقع بعدهما احد الاشياء المذكورة

وجب ان يقدر بعدهما زمان مضاف اليه لكون المعنى مبنيا عليه اي ما رايته منذ
زمان سفره وزمان ان سافر وزمان انت سافر فلما حذف المعلم به وقع يكونان
بمعنى اول المدة قوله وهو مبتداء الخ اى مذ ومنذ مبتداء في مواضع اسميتهما
وما بعدهما خبرهما وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول
المدة او بمعنى جميع المدة خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتداء والمبتداء ما بعدهما
اى يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع تلك المدة وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد
الا اذا جعل مذ ومنذ مبتداء والمانع عنه ولانه يمتنع وقوع مثل يومين
حال مبتداء في مثل قولنا ما رايته منذ يومان لانه نكرة غير مخصصة بوجه ما والعلم
انه لا موضع للجملة التي هما صدرها الا عند الكسائي فانه يجعل موضعها نصبا
على الحال وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد ذلك قوله ومنها لدى ولدن
اى ومن الظروف المبنية لدى ولدن وفيها لغات غيرهما وقد اشار اليها بقوله
وقد جاء لدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بفتح اللام وسكون
وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام
وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال
وانما بنيت لدن ولدي لان من لغاتها لد الذي وضعه وضع الحروف

ثم

ثم حمل عليه اخواته وحكمها ان تجرها على الاضافة نحو المال لدى زيد لكن
نصب العرب غدوة بلدن خاصة تشبيها لونها بالتنوين من حيث انه يثبت
وينزع والفرق بين عند ولدي انا اذا قيل المال لدي زيد لم يصدق الا
اذا كان المال حاضرا عنده واذا قيل المال عند زيد صدق ذلك سواء كان المال
حاضرا عنده او غايبا قوله وقط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي اى
ومن الظروف المبنية قط بتشديد الطاء للزمان الماضي المنفي على سبيل الاستغراق
نحو ما رايته قط وعوض للزمان المستقبل على سبيل الاستغراق نحو لا افعله
عوض اى لا افعله ابدا وبنيا لتضمنهما معنى في واختصا بالبناء من بين سايير
الظروف لعدم ظهور في فيهما فتضمنا في او لتضمنهما لام التعريف قوله والظروف
المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح اى يجوز بناء الظروف المضافة الى
الجملة على الفتح نحو قوله تع هذا يوم ينفع الصادقين والى اذ نحو قوله تع خزي
يومئذ لاكتسابهما البناء من المضاف اليه قيل والمراد بالجملة هو الفعلية لعدم
جواز بنائهما عند اضافتها الى الجملة الاسمية وهو ممنوع عند الاولين لان
الجملة مبنية سواء كانت فعلية او اسمية فيجوز اكتساب المضاف اليها
البناء ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقا للاعراب

ولا يجب اكتساب المضاف الى اللبني البناء منه قوله وكذلك مثل وغير مع ما
وان واى وكذلك يجوز بناء غير ومثل على الفتح اذا اضيفا الى فعل نحو قولك مثل
ما تقوم او الى ان نحو قولك مثل ان تقوم او الى ان نحو قولك مثل انك تقوم
لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث ويجوز اعرابهما لكونهما غير
مستحقين للاعراب واما ذكرهما وان لم يكونا من الظروف لكونهما مشابهين للظروف
من حيث احتياجهما الى المضاف اليه قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء
بعينه فقوله ما وضع لشيء شامل للنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات لانها لم
توضع لشيء بعينه وانواعها المضمرات والاعلام والمبهمات اعني الموصولات واسماء
الاشارة والمعرف بلام التعريف والمعرف بالنداء والمضاف الى احدها معنى واما
قال معنى لانه لو اضيف الى احدها لفظا لم يتعرف المضاف من المضاف اليه واما
المعرف بلام التعريف فاللام فيها اما التعريف الجنس نحو اهلك الناس الدينار والدرهم
واما التعريف استغراق الجنس كقولك انى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا واما
للعهد بان يذكر منكور ثم يعاد المنكور معرفا كقولك انى ارسلنا الى فرعون
رسولا فعصى فرعون الرسول وبان يكون معهودا في الذهن كقولك ادخل السوق
اذا كان السوق معهودة بينك وبين مخاطبك واما بمعنى الذي نحو الضارب

و

والمضروب وقدمن قوله والعلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول لغيره لوضع
واحد قوله ما وضع لشيء بعينه شامل لجميع المعارف وبقوله غير متناول
غير يخرج عنه سائر المعارف لكونه متناولا لغيره فان انت وضع للمخاطب
مع كونه متناولا لغيره وهو زيد او عمرو اذا خوطب وقوله بوضع واحد
ليدخل فيه العلم الذي وقع فيه الاشتراك نحو زيد اذا سمي به رجلان سمي به
آخر فانه وان كان متناولا لغيره لكن ليس بوضع واحد بل باوضاع كثيرة
اعلم ان فيه نظرا لان انت مثلا اما موضوع لمخاطب معين او لمخاطب غير معين
لا سبيل الى الاول لعدم فهم المخاطب المعين منه ولا الى الثاني والا لم يكن
معرفة لكونه موضوعا لشيء غير معين والمقدر خلافه لا يقال نختار انه موضوع
لمخاطب معين ويمتنع كونه موضوعا لشيء غير معين لان ذلك الشيء معين من
حيث انه مخاطب ليتميز عن المتكلم والغايب لانا نقول لا يكفي في ذلك كونه موضوعا
لشيء معين والا لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع لواحد من الرجال
فيتميز عن واحد من غير الرجال فان مثل انت ورجلا يشتركان في انهما
موضوعان لواحد لكن احدهما لواحد من المخاطبين والآخر لواحد من
الرجال لكن مثل رجل نكرة بالخلاف فلا يكفي تميزه عن الغايب والمتكلم في كونه انت

موضوعا المعين واعلم ان جوابه مبني على حرف واحد وهو ان مثل انت
كلي باعتبار ان مفهومه من تخاطبه زيدا كان او عمرا وجزئي باعتبار عروض
الجزئية والتشخص اياه بسبب قصدك به شخصا معينا واذا عرفت فالمراد بقولهم
انه موضوع لشيء معين انما هو باعتبار عروض الجزئية والتشخص اياه والمراد
بقولهم انه متنا ول لغيره انه يجوز استعماله في شخص آخر غير الذي استعملته
له اولا لكون مفهومه كليا او نقول في الجواب المراد بالوضع الاستعمال
فيكون معنى الحد العلم ما استعمل الشيء بعينه غير جايز استعماله في شيء
آخر وهو لا يتوجه الاشكال واعلم ايضا انه يجوز نصب غير على الحال فيكون
معناه العلم ما استعمل في شيء بعينه غير جايز استعماله في غيره ويجوز رفعه
بان يكون خبرا بعد خبر ولا يجوز جره لانه ذلك الشيء الذي هو المعين لا
يتناول غير نفسه حتى يحترز عنه قوله واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب اي و
اعرف المعارف المضمر للمتكلم لعدم امكان الشركة فيه ثم المخاطب بجواز وقوع
شركة ما ثم المضمر الغايب ثم الاعلام ثم المبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف
والمنادى والمضاف الى احدها معنى بحسب المضاف اليه وهو المشهور من
مذهب سيبويه وفيه اختلافات كثيرة وفايدة الخلاف تظهر في الوصف فقط

لان

لان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة فاي شيء منها يقع موصوفا
لآخر يكون اعرف بالنسبة اليه قوله والنكرة ما وضع ليشيع لا بعينه فقوله
ما وضع ليشيع شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة عند نحو
رجل فانه وضع لواحد من هذه الحقيقة فيتناول الكل على سبيل البدل
قوله اسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الاشياء اي اسماء الاعداد اسماء وضعت
لتدل على كمية آحاد الاشياء اي المعدود وانما الواحد والاثنان عدد لوقوعهما
جوابا عن قول القائل كم عندك ولا ينتقض الحد بمثل الزراع مع كونه موضوعا
لكمية آحاد الاشياء لانه غير موضوع لكمية آحاد جميع الاشياء ولانه لا يمكن
تقدير جميع الاشياء بالزراع وفيه نظر لانه لا يقدر جميع الاشياء بجميع
الاعداد والحق ان يقال المراد ما وضع لكمية آحاد الاشياء بالذات فلا
يشكل بالزراع لان الكمية عارضة له لانه فرض واحدا واصول الاعداد
اثنا عشر كلمة وهي واحد الى عشر وماية والف ويتولد منها اعداد غير
متناهية الحد تقف عنده والتولد اما بتثنية نحو مايتين والفين واما
بجمع نحو عشرين والوف ومايات واما بعطف نحو احد وعشرون واما
بتركيب نحو احد عشر على سبيل منع الخلو قوله تقول واحد اثنان وواحدة

واثنتان او ثنتان للمؤنث وهو جار على القياس وتقول ثلثة للمذكر
وثلث للمؤنث نحو ثلثة رجال وثلث نسوة الى عشرة رجال وعشر نسوة
وهو غير جار على القياس المشهور وانما لم يجر عليه لان المعدود المذكر جمع
ههنا فيكون مؤنثا فيلزم لحوق التاء بعدده واذ الحق للمذكر لم يلحق للمؤنث
فرقا بينهما ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق فاحتيج الى تانيثه اولا
واما قوله تع من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فلان الامثال هي الحسنات ولا
اكتفى التانيث من المضاف اليه واعلم انه يجوز ان يقال ثلث دوابّ وثلثة
دوابّ اذا اريد المذكر فمن قال ثلثة دوابّ اجرى على الاصل وهو ان
الدابّة في الاصل صفة على وزن فاعلة من دبّ يدبّ وليست باسم
لكنها تستعمل استعمال الاسماء من حيث لا يذكر الموصوف فيكون التقدير ثلثة
اشياء دوابّ وح يكون المعدود مذكرا ومن قال ثلث دوابّ حمل على اللفظ
واجرى الدابّة مجرى غرفة والمختار ثلثة بنات عرس واربعة بنات اوى
لان الواحد ابن اوى وابن عرس وقال المحققون من علماء البصرة ثلث
طلحات سواء اريد بها رجال او اريد بها نساء وقيل ثلثة طلحات ان اريد
بها الرجال وثلث طلحات ان اريد بها النساء فرقا بينهما قوله احد عشر

اثنا

اثنا عشر لحدي عشرة اثنا عشرة اي اذا جاوزت عشرة قلت احد عشر
رجلا واثنا عشر رجلا للمذكر واحدي عشرة امراة واثنا عشرة امراة
للمؤنث اما الجزء الاول فقد جاء حال التركيب لجزئيه حال الافراد الا غير الواحد
الى الاحد والواحدة الى الاحدى تخفيفا واما التانيث الجزء الثاني في المؤنث
وتذكيره في المذكر فقد رجع الى القياس المهجور لحمله على اخواته لعلة تذكرها في اخواته
وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث
بكون الثين عند اهل الحجاز وكسرها عند بني تميم فالجزء الاول جاء في المذكر
والتانيث حال التركيب لجزئيه حال الافراد في تذكير المؤنث وتانيث المذكر
والجزء الثاني قد رجع الى الاصل انما وجب تذكير المذكر لئلا يلزم اجتماع
التانيثين فيما هو كالكلمة الواحدة وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو
عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وكسر الثين من عشرة او سكونها لئلا يجتمع
توالي اربع فتحات في كلمة واحدة مع تركيبها مع ما في اخر فتحة قوله عشرون
واخواتها فيها اي تقول عشرون واخواتها وهي ثلثون واربعون الى تسعين
في المذكر والمؤنث نحو عشرون رجلا وعشرون امراة الى تسعين رجلا وامراة قوله
احد وعشرون احدى وعشرون اي اذا عطفت العشرات اعني عشرين

الى تسعين على ما دون عشرة وهو من احد الى تسعة تستعمل ما دون عشرة
على ما عرفت وتعطف عليه عشرين واخواتها او رددتها الين للتعليم وهو احد وعشرون
للمذكر واحدى وعشرون للمؤنث قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اعني اخذ
احادا من واحد الى عشرة على ما عرفت من غير تغيير وتعطف عليه عقود العشرات
فتقول اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة الى تسعة وتسعين
رجلا وتسع وتسعين امراة واعلم ان ما يركب الاحاد مع العشرات في العشرين
واخواتها انما ركب الاحاد مع العشرة لان الواو واليا في العشرين و
اخواتها علامة للاعراب والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما متعذر قوله
مائة والف ومايتان والفان فيهما اى تقول في المذكر والمؤنث مائة ومائتان
والف والفان والالف من غير تغيير نحو مائة رجل ومائة امراة والف رجل
والف امراة قوله ثم بالعطف على ما تقدم اى اذا جاوزت مائة تستعمل ما زاد
عليها على ما عرفت من واحد الى تسعة وتسعين وتعطفه على مائة فتقول
مائة وخمسة رجال ومائة وخمس نسوة وهكذا تستعمل ما دون المائة على
ما عرفت الى ان تصل الى المائتين ثم تستعمل ما دون المائة وتعطفه على المائتين
وهكذا الى الالف واذا وصلت الى الالف تستعمل ما دون المائة على ما عرفت

ودون

ودون المايات على ما عرفت وتعطف المائة على الالف وما دون المائة على المائة
فتقول الف ومائة واحد وعشرون رجلا والف ومائة واحدى وعشرون
امراة ولم يخرج هذه القاعدة في التواريخ لان الغرض فيها معرفة الاقل لكون الاكثر
فيها معلوما قوله وفي ثماني عشرة فتح الياء اشارة الى ما الفته لاخواتها لان آخر
الاسم الاول من المركبات من احد عشر الى تسعة عشر مبني على الفتح للخفة الا
اثني عشر واثنتي عشرة فانه معرب وثماني عشرة مع كونه مبنيا جاز مخالفة اخواتها
من المبنيات لجواز فتح يائه قياسا على سائر المركبات وانما نها للتخفيف وحذفها
مع كثرة النون لدلالة الكسرة على الياء وحدفها مع فتح النون وهو شاذ قوله
ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض لما فرغ عن كيفية استعمال الاعداد شرع في حال المميز
اعني المعدود وقال مميز الثلثة الى العشرة مخفوض لاضافة الاعداد اليه ومجموع
لفظا نحو ثلثة رجال ومعنى نحو ثلثة نفر ونحو ثلثة اشياء عند الخليل وسيبويه
فانوا ان كان على وزن فعلاء عندهما لكنه في المعنى جمع شيء ليوافق العدد
المعدود لكونه اياه في المعنى اعلم ان ابتداء مميز الثلثة لعدم مجيء المميز لما دون الثلثة
على ما يصرح به قوله الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله ومميز الثلثة الى
العشرة مجموع لفظا ومعنى وانما استثنى منه لعدم اضافة الثلثة الى التسعة

الى الجمع فى ثلثمايئة الى تسعمايئة لا لفظا ولا معنى لكون المايئة موضوعة لعقد معين
ولاشئ من الجمع كذلك وكان القياس ان يضاف الحايئين ان اريد المذكر العاقل
والحايات ان اريد غير المذكر العاقل وانما جوز اضافتها الى لفظ المايئة لوجود
الكثرة فيهما فاشبهت الجمع قوله وميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب
مفرد اما نصبه فلتمام الاسم قبله بتقدير التنوين من احد عشر الى التسعة عشر لان
كل تنوين حذف بغير اللام والاضافة فهو فى تقدير الثبوت وتمامه بشبيه نون
الجمع فى عشرين واخواتها واما افراده فلحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع
قوله وميز مايئة والف فى تثنيتهما وجمعه مخفوض مفردا اى ميز المايئة والالف
وميز تثنية المايئة والالف وميز الالف مخفوض لاضافتها اليه ومفردا لحصول
الغرض به وانما لم يقل وجمعها كما قال وتثنيتهما لعدم استعمال جمع المايئة فلا
تلثمايات الى تسعمايات بخلاف التثنية فانه يقال مايتا رجل قوله واذا كان
المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان اى اذا كان المعدود
مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكرا فلك وجهان اى جاز لك تذكير العدد وتانيثه
كالشخص المطلق على المراة فانه جاز ان يقال ثلثة اشخص مراعاة للفظ و
وثلث اشخص مراعاة للمعنى وبالعكس اى اذا كان المعدود مذكرا واللفظ

الدال

الدال عليه مؤنثا فلك وجهان تذكير العدد مراعاة للمعنى وتانيثه مراعاة للفظ
كالنفس المطلقة على الرجل تقول ثلثة انفس وثلث انفس اعلم ان مراعاة اللفظ
فى الصورتين اولى عندهم من مراعاة المعنى قوله ولا يميز واحد واثنان
اى لا يستعمل الواحد والاثنان مع معدوديهما للاستغناء بلفظ معدوديهما
عنهما فان رجلا يدل على الواحد ورجلين على الاثنين بخلاف الجمع فانه لا يدل
على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء بالجمع الذى هو المعدود لعدم دلالته على
ولا بالعدد فى الجمع لعدم تعين المعدود فاحتيج الى ذكر العدد والمعدود اى الميز
واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فللتاكيد قوله وتقول فى المفرد من
المتعدد باعتبار تصييره الثانى والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير اى
وتقول للواحد من الشئ الذى فيه تعدد وكثرة باعتبار تصيير ذلك الواحد
عددا اقل من الذى اشتق منه ذلك الواحد مثل ما اشتق منه ذلك الواحد
الثانى للمذكر والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة وانما ابتداء بالثانى
لانه لا عدد اقل من الواحد حتى يجعله الواحد واحدا تقول ثمة ما يكون
من نحو ثلثة الاهوار ابعهم اى الاهو مصير الثلثة اربعة وانما يتجاوز
العاشر بهذا المعنى لعدم فعل فوق العشرة بمعنى انه مصير عددا مثل عدد

بخلاف العشرة فما دونها فانه يوجد لها فصل مشتق من العدد بهذا المعنى نحو ثلثت
الاثنين وربعت الثلثة وعشرت التسعة قوله وباعتبار حاله عطف على قوله
باعتبار تصييره اى وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار حاله اى باعتبار انه واحد
من المتعدد ومتصف بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول والثاني للمذكر
والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة تقول اول ثلثة خامس خمسة
عاشر عشرة وانما قال الاول ولم يقل الواحد لكون الواحد للعدد وليس
المراد العدد بل الصفة فغير لفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين
الى الثاني ولم يجز نصب ما بعد الثاني الى العاشر بهذا المعنى لكونه بمنزلة واحد
من العدد بخلاف الاعتبار الاول فانه يجوز نصب ما بعده لكونه اسم فاعل بمعنى مصير
قوله والحادي عشر والحادية عشرة اي اذا جاوزت العشرة تقول باعتبار حاله
الحادي عشر للمذكر بتذكير الجزئين لانه اسم للمذكر بخلاف ثلثة عشر رجلا والحادية
عشرة امراة للمؤنث بتانيث الجزئين ليكون مخالفا للمذكر من كل الوجوه و
هكذا تقول الى التاسع عشر للمذكر والتاسعة عشرة للمؤنث قوله ومن ثمة
قيل في الاول ثالث اثنين اى ومن اجل انه يقال الثاني والثالث باعتبارين
قيل باعتبار الاول اى باعتبار تصييره ثالث اثنين اى اضيف الى ما هو

اقل

اقل من العدد الذي اشتق منه بواحد ليمكن ان يصير مثل المشتق منه
ومعنى ثالث اثنين مصير الاثنين ثلثة وهو اسم فاعل من ثلثتهما وقيل
باعتبار الثاني اى باعتبار حاله ثالث ثلثة اى اضيف الى عدد مساو للعدد
الذي اشتق منه ليكون له معنى وقيل يجوز اضافته الى ما هو اكثر نحو ثالث
عشرة لجواز ان يكون واحدا من عشرة وله معنى وهو اتصافه بالثالثة
قوله وتقول احدى عشر احد عشر على الثاني خاصة اى وتقول احدي عشر
احد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر باعتبار الثاني لصحة المعنى ولم يقل باعتبار
الاول لعدم فعل يشتق منه اسم فاعل فوق العشرة بهذا المعنى ولهذا قال على
الثاني خاصة قوله وان شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر اى وان
شئت قلت بهذا المعنى بعبارة اخرى حادي احد عشر بحذف عشر الاول
استغناء عنه بذكره ثانيا وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول
لعدم موجب البناء وهو التركيب ويبنى الجزءان الباقيان لوجود موجب
البناء فيهما قوله المذكر والمؤنث المؤنث ما فيه علامة التانيث الخ اعلم
ان عرف المؤنث اولا لان التانيث وجودي والتذكير عدمي ومعرفة
الملكمات سابقة على معرفة الاعدام فالمؤنث اسم فيه علامة التانيث لفظا

قلت هذا جايز عند المعقل لو كان مستعملا ع

نحو ضاربة وجملى صحراء او تقديرا وهو التاء نحو ارض لرد ها في التصغير نحو
ارَيضة والمذكر بخلاف المؤنث اى للمذكر اسم ليس فيه علامة التانيث لا لفظا
ولا تقديرا قوله وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة او ممدودة اى
وعلامة التانيث التى تلحق الاسم المؤنث ثلثة وهى التاء والالف المقصورة
والالف الممدودة وقدم امثلتها واما احتاج الى عد علامة التانيث لانها
مطلوب معرفتها ولانها كانت ماخوذة في تعريف المؤنث وابنية المقصورة
فعلى كجلى وفعلى كاجلى وفعلى كشعبى وفعلى كسلمى وفعلى كدفلى
والثلثة الاول مختصة بالتانيث بخلاف الاخيرين وابنية الممدودة صحراء
ونفساء وكبرياء وخنفساء وعاشوراء وغير ذلك قوله وهو حقيقى
ولفظى اى المؤنث اما حقيقى واما لفظى والحقيقى ما باذاء ية ذكر من الحيوان
كالمراة باذائها الرجل والناقة بازائها الجمل والمؤنث اللفظى بخلاف المؤنث
الحقيقى وهو المؤنث الذى لا يكون باذائه ذكر من الحيوان سواء كان فيه
علامة التانيث نحو طلحة او لم يكن نحو عين وكل عضو زوج الا نادرا
ومن المؤنث اللفظى المضاف الى المؤنث والمضاف جزء منه كقولهم تلتقطه
بعض السيارة ونحو اعجبتنى شعر هند وفعل نحو اعجبتنى شتى هند او صفته

نحو

نحو اعجبتنى حسن هند ولا يجوز ان يقال الجاءتنى غلام هند لان الغلام
ليس جزء منها ولا فعلا ولا صفة لها والذى يعرف تانيث النوع الاخير الصفة
او الاشارة كقوله تع والشمس وضحيها بها تكذبون وعود الضمير اليه كقوله
تع والشمس وضحيها ونحو قام علامة التانيث فعله كقوله تع والتفت الساق
بالساق وجود علامة التانيث فيه لفظا او تقديرا او غير ذلك واعلم انه اراد بما
هنا غير ما اراد به في باب ما لا ينصرف لان اللفظى جعله مقابل الحقيقى هنا
سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد ولم يتناول المؤنث الحقيقى
وجعله في باب ما لا ينصرف مقابلا للمؤنث المعنوى سواء كان حقيقيا او لم
يكن قوله واذا اسند اليه الفعل فالتاء اى اذا اسند الى المؤنث الحقيقى
او الى ضمير المؤنث اللفظى الفعل وجب الحاق التاء اللهم الا اذا فصل بين الفعل
والمؤنث الحقيقى جاز التذكير اذا لم يلتبس كما اذا سميت امراة بزيد كقولهم
حضر القاضى اليوم امراة وكقوله • لقد ولدا لاحيطل ام سوء • والذى يدل
على ان المراد من الضمير في قوله واذا اسند اليه للمؤنث الذى ذكرناه قوله
وانت في ظاهر غير الحقيقى بالخيار اى انت مخير في تانيث الفعل المسند
الى ظاهر المؤنث غير الحقيقى وفى تذكيره تقول طلع الشمس وطلعت الشمس

والفرق بين ما اسند الفعل الى ظاهره وبين ما اسند الى ضميره ان الاول
نحو جاء موعظة علم ان الفعل لما بعده وان الثانى نحو موعظة جاء من
غير تانيث جاز ان يظن ان الفاعل ضمير المتقدم وانه شيء اخر منتظر
تفسيره موعظة جاء حكمها وحاصلها لان اصل الفعل اسناده الى الظاهر
الذى بعده فخ وجب لحاق العلامة حتى يعلم ان الفاعل ضمير المتقدم
واعلم انه يلزم من قوله وابنت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار ان يجب
ان يقال جاءتنى طلحة ويجوز ان يقال جاءنى طلحة مع كونه اسم رجل لكونه
مؤنثا لفظيا وهو خلاف المشهور قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر
السالم اى وحكم الجمع الغير المذكر السالم اذا كان فعله مسندا الى ظاهر حكم
المؤنث الغير الحقيقى اذا كان الفعل مسندا الى ظاهر فجواز تذكير الفعل
وتانيثه تقول قام الرجال وقامت الرجال قوله مطلقا اشارة الى انه
لافرق بين ان يكون هذا الجمع جمع المذكر وبين ان يكون جمع المؤنث
حقيقيا كان او غير حقيقي تقول جاء الرجال والزينبات وجاءت الرجال
والزينبات بالتانيث لكون الجمع فى معنى الجماعة والتذكير لكون تانيث
الجماعة من باب التانيث اللفظى وانما لم يعتد بالتانيث الحقيقى فى لزوم

تانيث

تانيث الفعل اجراء لباب الجمع مجرى واحدا ولم يفعل بالعكس لترجيح اعتبار
التانيث بحسب اللفظ على اعتبار التانيث بحسب المعنى اولان المذكر اصل و
المؤنث فرع وانما قيد الجمع بغير المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم
يجز تانيثه لايقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت لمشابهته المفرد
لوجود المفرد فيه قوله وضمير العاقلين غير المذكر السالم اى وتقول اذا كان
الفعل مسندا الى ضمير العايد الى الجمع العاقل غير المذكر السالم فعلت نظرا الى
كون مسندا الى ضمير مونث وفعلوا نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مذكر عاقل
واغا قيد الجمع العاقلين بغير المذكر السالم احترازا عن نحو الزيدون فعلوا
فانه لم يجز ان يقال الزيدون فعلت لما مر قوله والنساء والايام فعلت
وفعلن اى اذا كان الفعل مسندا الى ضمير جمع مونث عاقلا كان كالنساء او
غيره كالعيون او الى ضمير جمع مذكر غير عاقل نحو الايام جاز الحاق تاء التانيث
بالفعل نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مونث والحاق نون الجمع به نظرا الى كونه مسندا
الى ضمير جمع مونث تقول النساء والعيون والايام فعلت وفعلن قوله
المثنى الحق اخره الف وياء ما قبلها مفتوح اى المثنى اسم الحق باخره الف وياء
مفتوح ما قبلها ونون مكسورة وقد ذكرنا الكلام فيه وقوله ليدل على ان

معه مثله من جنسه اشارة الى علة لحوق هذه الحروف بالاسم للفرد والى
انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار معنييه المختلفين فلا يقال القرآن
ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد طهران او حيضان والمراد بالمثل في قوله
ليدل على ان معه مثله المثلية في اللفظ والمعنى لكنه يشكل بمثل القمرين
والعمرين اللهم الا ان يحمل المثل على المثلية في الافراد والجمع لا المثلية في اللفظ
ولكنه خلاف المشهور وجوابه انا لا نم انه يشكل بمثل القمرين والعمرين
فانه لولا اطلاق عمر على ابي بكر والقمر على الشمس بما ثالث بينهما لم يقل العمران
والقمران الا ان كون الثني مثل غيره في اللفظ قد يكون الاستعارة ذلك
اللفظ له عند التسمية وقد يكون لا لذلك قوله والمقصور ان كان الفه
عن واو الخ اعلم ان الاسم الصحيح نحو زيد والملحق به نحو ظبي والمعتل
الياء نحو القاضي الحق بآخره الف او ياء ونون من تغيير تقول جاءني
الزيدان والظبيان والقاضيان ورايت الزيدين والظبيين والقاضيين
وهكذا تقول في الجر والرفع والحذف ومن المنقوص فيقال قاضيان وعميان في قاض
وعم لعدم موجب حذفه ولم يذكر المصنف هذه الانواع للعلم بحكمها من الحد
المذكور والاسم للمقصور ان كان الفه بدلا عن واو وهو ثلاثي قلبت

الفه

الفه واوا لامتناع اجتماع الالفين وكون اصل هذا الالف الواو نحو عصوان
في عصى وان لم يكن كذلك قلبت الالف ياء اما لكون الالف بدلا عن الياء
واما لكون الياء اخف من الواو وذلك اما بان لا يكون ثلاثيا لكن لا يكون
الفه بدلا عن واو والا فعلى ثلثة اقسام احدها ان يكون الفه بدلا
عن واو تقول في تثنية ملهى ملهيان لكثرة حروف الكلمة وكون الياء اخف
من الواو والثاني ان يكون بدلا عن ياء تقول اعشيان في اعشى وتالتها
ان لا يكون الفه بدلا عن واو ولا ياء نحو حباريان في حبارى والثاني
قسمان احدهما ان يكون الفه بدلا عن ياء كقولنا فتيان في فتى والثاني
ان يكون غير بدل عن حرف كقولنا متيان في متى قوله والممدود ان
كانت همزته اصلية ثبتت الخ اعلم ان همزة الممدود اما اصلية واما للتانيث
واما لا اصلية ولا للتانيث فان كانت اصلية ثبتت بحالها لكونها اصلية
تقول في قراء قراءان وان كان للتانيث قلبت واوا ايذانا بزيادتها و
فرقا بينها وبين الاصلية تقول في صحراء صحراوان وسبب اختصاص القلب
بالواو ومناسبتها الواو اكثر في الثقل وان كانت غير اصلية ولا للتانيث
جاز الوجهان ردها الى اصلها وهو ظاهر واثباتها على حالها لمشابهتها

الاصلية من حيث كونها غير زايدة تقول في كِساء ورِداء كِساآن ورِداآن
وكِساء آن ورِداء آن واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا او في حكمه
يشمل ما فيه همزة زايدة للالحاق نحو حِرباء تقول حِرباآن لكونها في حكم
الهمزة الاصلية والمحذوف نحو اخ واب يرد الى الاصل وفي نحو يد ودم
وجهان قوله وتحذف نونه للاضافة اى وتحذف نون المثنى لاضافة
الى اسم ليلاحقه نون بالانفصال قوله وحذفت تاء التانيث في خصيان
واليان اى وحذفت تاء التانيث في خصية واليه عند تثنيتهما نحو
خصيين واليين مع عدم سقوطها في غير هما للزوم اتصالها بالكلمة وانما
حذفت فيهما لانهما لما لم يفترقا كان المثنى هنا بمنزلة المفرد فكما لا يقع في
وسط المفرد تاء التانيث لا يقع في وسطه قوله المجموع ما دل على الحاد
مقصودة بحروف مفرده بتغيرها فقوله ما دل على الحاد شامل لغير المجموع
نحو رهط وخمسة وبقوله مقصودة بحروف مفرده يخرج عنه اشاك ذلك
لعدم دلالتها على الحاد بحروف مفردها لعدم حروف مفردها وبقوله
بتغيرها منبه على ان التغيير التقديري كاف ليدخل فيه مثل هجان فان لفظه
حالة الافراد كلفظه حالة الجمع يقال ناقة هجان وذوق هجان لكن حركته

في

في الافراد مخالفة لحركته في الجمع تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا كحمار وحال
كونه جمعا كرجال ومعنى الحد المذكور اسم دال على احاد يقصد تلك الاحاد
بحروف مفرده كرجال فانه دال على احاد يقصد تلك الاحاد بالراء والجيم واللام
وانما قال بحروف مفرده ولم يقل بمفرده لان صيغة المفرد لا تبقى حال الجمع في
اكثر الامر فلم يقصد تلك الاحاد حال الجمع بمفرده بل تقصد بحروف مفرده
ولقائل ان يقول ان قوله مقصودة زايدة فلو قال ما دل على احاد بحروف
مفرده لكفى اللهم الا اذا وجد الدال من غير قصد وارادة اعلم ان الاولى
ان يتعلق بحروف مفرده بدل الا بمقصودة قوله فنحو تمر وركب ليس
بجمع على الاصح لانه للجد المذكور اى يلزم من الحد المذكور ان لا يكون
تمر ولا ركب جمعا لعدم دلالتهما على احاد مقصودة بحروف مفردهما لان
التمر ليس بجمع لتمرة لجواز اطلاقه على القليل والكثير وعدم جواز اطلاق
الجمع على القليل ولجواز ان يقال عندي خمسة ارطال تمرا ولان الركب
ليس بجمع راكب لانه لو كان جمعا له لكان جمع كثرة لاستغنائه كونه للقلة
ولو كان جمع كثرة لم يكن تصغيره على لفظه نحو ركيب فلم يكن جمعا وانما قال
على الاصح لان فيه خلافا فقال بعضهم ان التمر جمع تمرة والركب جمع راكب

قوله وخوفلك جمع اى ويلزم من تعريف الجمع المذكور ان يكون فلك جمعا لانه بتغيير ما لان الفلك المفرد على وزن قفل والجمع على وزن بلق قوله وهو صحيح ومكسر اى الجمع صحيح ومكسر لانه اما ان يكون بناء واحد (وهو مفرد) جمع (بلق) سالما او لا يكون فان كان الاول فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكسر وخوفلك من القاف لانك ربنا ئه تقديرا قوله والصحيح للمذكر والمؤنث اى الجمع الصحيح اما جمع لمذكر نحو زيدين جمع زيد واما جمع لمونث نحو زينبات جمع زينب (اى بناء مفرد الفلك تقديرا) قوله المذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه غالبا من جنسه وانما قلنا من جنسه ليعلم انه لا يقال ضاربون بان يكون بعض افراده ما شيا وبعضها راكبا وانما قلنا غالبا لجواز اطلاق الجمع على الاثنين مجازا وانما لم يقل هنا من جنسه استغناء عنه بذكره في المثنى والاسم ان كان صحيحا او ملحقا به تلحق باخره هذه الحروف من غير تغيير (المثنى) (الملحق بجمع المذكر) قوله فان كان اخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون اى فان كان اخر الاسم الذي يراد ان يجمع هذا الجمع ياء قبلها كسرة نحو قاض حذفت الياء نحو جاء في القاضون فان اصله جاءني قاضيون نقلت حركة الياء

الى

الساكن قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذلك في النصب والجر اعلم انه لو قال مثل القاضيون لكان اولى لان في آخره مفرد وياء ملفوظة وهو القاضي بخلاف قاضون فانه ليس في اخر مفرده ياء ملفوظة وهو قاض لانه محذوف الياء لالتقاء الساكنين قبل ان يجمع غاية ما في الباب انه لا يرد الياء المحذوفة لوجود علة حذفها نعم في اخره ياء مقدرة ولهذا لم يجز الاعراب على الضاد في قاض قوله وان كان مقصورا اى وان كان الاسم الذي يجمع هذا الجمع اسما مقصورا نحو مصطفى حذفت الفه وبقي ما قبلها مفتوحا نحو تقول في مصطفى جاء بني مصطفون اصله جاءني مصطفيون قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحا لعدم موجب تغييره اعلم انه لو قال مثل المصطفون (ما قبل الياء) لكان اولى قوله وشرط ان كان اسما فمذكر علم يعقل اعلم ان الاسم الذي يراد جمعه هذا الجمع اما اسم واما صفة فان كان اسما فشرط صحة هذا الجمع منه امور ثلثة وهي كونه مذكرا وعلما وعاقلا لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه وللذكر العلم العاقل من غيره فاعطي الاشرف الاشرف فان فقد في مجموع هذه الثلثة كالعين او اثنان منها كالمرءة او واحد منها نحو اعوج (اى الواو والنون) (اى المذكر والعلم والعاقل)

علما للفرس لم يجمع هذا الجمع وان كان صفة فشرط صحة هذا الجمع منا موراحدها
ان يكون مذكرا عاقلا لما مر والثاني ان لا يكون افعل الذي مؤنثه فعلاء نحو احمر
حمراء فرقا بين افعل هذا وبين افعل التفضيل الصحيح جمع افعل التفضيل هذا مع
نحو الافضلين ولا يشكل باجمع جمعاء لانه ليس بصفة وقد منا
في الصفة واشار اليه بقوله وان لا يكون افعل فعلاء وهو عطف على قوله
فذكر والثالث ان لا يكون فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران سكرا
للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان الذي مؤنثه فعلى فالاول لا يجمع هذا
الجمع والثاني يجوز جمعه هذا الجمع نحو ندمانون في جمع ندمان واليه اشار
بقوله ولا فعلان فعلى وهو عطف على افعل فعلاء والرابع ان لا يستوي
فيه المذكر والمؤنث نحو جريح بمعنى مفعول وصبور بمعنى فاعل لانهم لو جمعوا
(اي الصفة)
هذا الجمع لقيل جريحون في المذكر وجريحات في المؤنث فلزم الاختلاف بين
صيغتي الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتي المفردين في المذكر والمؤنث
فلزم مزية الفرع على الاصل واما قلنا في فعيل بمعنى مفعول وفي فعول بمعنى فاعل
لانه لو كان الاول بمعنى فاعل والثاني بمعنى مفعول لجاز جمعه هذا الجمع لعدم
استواء المذكر والمؤنث فيهما لدخول تاء التانيث عليهما للمؤنث نحو امراة

قتيلة

قتيلة بمعنى قاتلة وناقة حلوبة بمعنى محلوبة وكذلك القول في مفعال و
مفعيل واشار اليه بقوله ولا مستويا فيه مع المؤنث وهو عطف على فعلان
فعلى اي وان لا يكون للمذكر مستويا في اللفظ مع المؤنث والخامس ان لا يكون
بتاء التانيث نحو علامة ونسابة لكونه مؤنثا ع واعلم انه لا يحتاج الى ذكر هذا
هذا الشرط لاستغنائه عنه بقوله فذكر يعقل فحسن ان يذكره ههنا الرفع وهم من
يتوهم ان المراد بالتذكير من جهة المعنى فقط او التاكيد والمبالغة قوله وتحذف
نونه بالاضافة اي وتحذف نون الجمع بسبب الاضافة كما ذكرنا في المثنى قوله
وقد شذ نحو ارضين وسنين جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان الارض
والسنة والاوزة والحرة والقلة والشبة وما شابهها جمعت هذا الجمع وهو
(يعني ذوو وشذ يباه باشد)
الارضون والسنون والحرون والاوزون والقلون والشبون مع انتفاء
(جمع قلة ومثلاة وبها فسر حسان يلعب بهما الصبيان)
الشرايط المذكورة وهي كونه مذكرا عاقلا علما فلم يكن الشروط المذكورة
شروطا واجاب عنه للصرح بقوله وقد شذ نحو سنين وارضين وقد تكلف
قوم في توجيهها ومحل ان الواو والياء والنون فيها ليست للاعراب بل عوض
(اي توجيه هذا الجمع)
عن تاء التانيث المقدرة كما في ارض وعن الاعلال والادغام كما في سنة
وحرة وهو في غاية السماجة (سزاوار نيست كتاب) قوله والمؤنث ما لحق آخره الف وتاء الى
(اي التاء)

جمع المؤنث الصحيح على تقدير حذف المضاف اسم لحق باخره الف وتاء نحو قاعات
ولا يتوجه عليه الاشكال بحذف التاء لان تاء التانيث زايدة ليست من نفس
الكلمة قوله وشرطه ان كان صفة الخ اى للاسم المؤنث الذي يراد جمعه هذا
الجمع اما صفة واما غير صفة فان كان صفة فاما ان يكون له مذكر او لا يكون
فان كان له مذكر فشرطه ان يكون مذكره جمع بالواو والنون وان لم يكن له
مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا من حرف التانيث نحو حايض وطامث اذا لم يعتبر
الحدوث بل الاعتبار انه اسم لحصول ذلك الشيء للفرق بين الصفة باعتبار الحدوث
وبينها باعتبار الثبوت فاذا اعتبر الثبوت قيل حايض وطامث وجمع على حايضات
وطامثات وان كان اسما غير صفة يجمع بالالف والتاء مطلقا اى من غير اعتبار
شرط لعدم الاحتياج الى الشرط نحو بيضات وطلحات وزينبات فجمع
بيضة وطلحة وزينب وقد يجمع بالالف والتاء مذكر غير عاقل نحو حمامات
وسرادقات قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده الخ اى جمع
التكسير جمع تغير بناء واحده تحقيقا نحو رجال وافراس فجمع رجل وفرس
او تقديرا نحو فلك وهجان فجمع فلك وهجان فان الفلك مفردا كقفل وجمعا

كاسد

كاسد وان الهجان مفردا كالكمار وجمعا كرجال قوله جمع القلة افعل وافعال
وافعلة وفعلة هذا قسمة الجمع باعتبار اخر الجمع القلة وجمع الكثرة وجمع
القلة هو الذي يطلق على العشرة فادونها من غير قرينة وعلى ما فوقها بقرينة
وجمع الكثرة عكس جمع القلة ويستعار كل واحد منهما للاخر كقوله ثلثة
قروء في موضع اقراء واقسام جمع القلة افعل كاكلب وافعال كاجمال و
افعلة كاغفة وفعلة كفتية والصحيح اي جمع المذكر السالم كزيدين وجمع
المؤنث السالم كمسلمات وما عدا جمع القلة التي ذكرناها جمع الكثرة قوله
للصدر اسم الحدث الجاري على الفعل انما احتاج الى تعريف المصدر هنا مع
تقدم تعريف المفعول المطلق لان المراد بالمصدر هنا هو المصدر العامل
والفرق بينهما ظاهر لان كل مصدر لا بد له من فعل من لفظه وليس كل
مفعول مطلق كذلك نحو ويله ووبخه فالمفعول المطلق اعم من المصدر فقوله
اسم الحدث شامل لغير نحو ويله وبقوله الجاري على الفعل يخرج عنه مثله
لانه لا فعل له يجري عليه والمراد بالجاري عليه ان يكون له فعل يذكر المصدر
بيانا لمدلول الفعل قوله وهو من الثلاثي سماعا اى المصدر من الفعل
الثلاثي سماعي يرتقي الى اثنين وثلثين بناء وفي غير الثلاثي قياسي

وهو من افعل افعال ومن فعل تفعيل وتفعيلة وتفعال وفيعال ومن انفعل
انفعال ومن انفعل انفعال ومن استفعل استفعال ومن تفعل تفعل وتفعال
ومن فاعل مفاعلة وفعال ومن فعلل فعللة وفعلال ومن افعل افعلال
ومن افعال افعيلال ومن افعوعل افعيعال قوله ويعمل عمل فعله ماضيا
وغيره اى المصدر يعمل عمل فعله سواء كان بمعنى الماضى وبمعنى غير الماضى عن الحال
والاستقبال لان عمله لكونه فى تقدير ان مع الفعل والفعل المقدر اما ماض
او حال او مستقبل فاذن يعمل بمعنى كل واحد منها واما قيد عمله بقوله اذا لم يكن
مفعولا مطلقا لانه اذا كان مفعولا مطلقا فحكمه غير ما ذكرناه وجهنا قوله ولا
يتقدم معموله عليه اى ولا يتقدم معمول المصدر عليه فلا يقال اعجبنى زيدا
ضرب عمر ولكونه فى تقدير ان الموصول مع الفعل فكما لا يتقدم ما فى حيز
صلتان عليها كذلك لا يتقدم ما فى حيز صلة المصدر عليه قوله ولا يضمر فيه
اى ولا يضمر الفاعل فى المصدر لانه لو اضمر فيه لاضمر فى المثنى والمجموع قياسا
على الواحد لكن لا يجوز اضماره فى المثنى والمجموع لانه يستلزم اجتماع التثنيتين اى اجتماع الف
فى المثنى وهما تثنية المصدر وتثنية الفاعل واجتماع الجمعين فى المجموع وهما
جمع المصدر وجمع الفاعل قوله ولا يلزم ذكر الفاعل اى ولا يلزم ذكر فاعل

المصدر

المصدر نحو اعجبنى ضرب زيدا والا لزم الاضمار قبل الذكر اذا كان مسندا الى المضمر
وقد تبين انه لا يجوز قوله ويجوز اضافته الى الفاعل اى ويجوز اضافة المصدر
العامل الى فاعله كقوله تع ولولا دفع الله الناس وقد يضاف قليلا الى المفعول محذوفا
كان الفاعل كقوله تع من دعاء الخير اى لم يكن كقوله امن ريم دار مربع وصيف
لكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول لاحتياج الفعل وشبهه
الى الفاعل اكثر ولهذا قال وقد يضاف بقد المفيدة للتقليل ويعلم من قوله ويجوز
اضافته الى الفاعل ان عمله منونا اولى ولمثبته ان رجح اكثر مشابهة للفعل الكون
نكرة رح كالفعل قوله واعماله باللام قليل اى واعمال المصدر المعرف بلام
التعريف قليل ولمثبته تعذر تقديره بان مع الفعل رح لانه لا يدخل اللام على
ان مع الفعل كذلك لا يدخل على المصدر المقدر بهما وقد جاء فى الشعر ضعيف
النكاية اعداءه يخال الفرار يراخى الاجل قوله فان كان مطلقا اى فان كان
المصدر مفعولا مطلقا فهو اما غير بدل او بدل فان كان غير بدل فالعمل
للفعل سواء كان مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او لم يكن كقولك ضربا زيدا
لمن رفع السوط وان كان بدلا من الفعل وذلك بان يكون نائبا عن الحذف
نحو سقيا زيدا فوجهان اى جاز ان يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون المصدر

عاملا من حيث انه نائب عن الفعل ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون
المصدر من حيث هو مصدر عاملا وجاز ان يكون للمصدر من حيث انه بدل
من الفعل عاملا قوله اسم الفاعل ما اشتق من الفعل لمن قام به بمعنى الحدوث
اى اسم الفاعل اسم اشتق من فعل لمن قام الفعل به قوله ما اشتق من فعل احتراز
عن غير المشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل وشامل لغيره من المشتقات من الفعل
كاسم المفعول والصفة المشبهة واسماء الزمان والمكان والآلة واسم التفضيل
وبقوله لمن قام به خرج عنه اسماء الزمان والمكان والآلة واسم المفعول
لكون الفعل غير قايم بها وبقوله بمعنى الحدوث خرج عنه الصفة المشبهة واسم
التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت قوله وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل
اى وصيغة اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل ولهذا سمي به لكثرة
الثلاثي ومن غير الثلاثي على صيغة مضارعه بميم مضمومة في اوله وبكسر
ما قبل اخره لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحمر سواء كان ما قبل اخره
مكسورا اولم يكن نحو مدخل من ادخل يدخل ومتذكر من تذكر يتذكر الا
ما شذ نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن والج فهو ملج واعشب
المكان فهو معشب واوعس فهو واعس وايفع فهو يافع قوله ويعمل عمل
فعله

فعل بشرط معنى الحال والاستقبال الخ اى ويعمل اسم الفاعل عمل فعله لازما
كان او متعديا لكونه مشابها له من حيث الرتبة ودلالته على المصدر كالفعل
واحتماله لاحد الزمانين كالفعل ودخول لام التاكيد عليه فان ضاربا مثل
يضرب من حيث الرتبة ودال على الضرب واحد الزمانين ويمكن دخول لام
التاكيد عليه لكن هذا العمل اى عمل فعله بشرط كونه للحال والاستقبال لان
الفعل الذي يعمل اسم الفاعل عمله وهو المضارع ليس موضوعا للماضي وانما يعمل
عمل الفعل الماضي لاشتباهه بينهما من حيث الرتبة فان ضاربا مثل
يضرب لامثل ضرب بشرط على صاحبه اعني للاعتماد على المبتداء او على ذي الحال
او على الموصوف او بشرط الاعتماد على الهمزة او حرف النفي لانه قد يتقوى بذلك
على العمل مما في الصور الثلث الاول فان مستعمل في اصل وضعه لانه صفة في
المعنى فلا بد من شيء محكوم به عليه وهو مذكور قد وما في الصورتين الاخيرتين
فلو قوعه موقعا هو بالفعل اولى اعلم انه لو قال وبشرط عدم وضعه بصفة اسم الفاعل
وبعدم تصغيره لكان اولى لخروجه بالوصف وبالتصغير عن مشابهته
الفعل اما خروجه بالوصف فهو ظاهر واما بالتصغير فلانه وصف في المعنى
واما قد عمل بهذه الشرايط زيد قايم ابوه وجاءني زيد قايما ابوه ومررت برجل

قايم ابوه وما قايم زيدٌ واقايمٌ زيدٌ والمراد بقوله يعمل عمل فعله انّ فعله ان
كان لازما يكون لازما وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا
الى مفعول واحد وان كان الى اثنين كان اسم الفاعل كذلك وكما انّ فعله
يتعدّى الى الظرفين والحالِ والمصدر والمفعولِ له والمفعولِ معه وساير
الفضلات كذلك يتعدّي هو اليها والمراد بالحالِ والاستقبال الحالُ والاستقبال تحقيقا
او حكايةً حتّى لا يشكل بمثل قوله تع وكلبهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد فان باسطٌ
ههنا وان كان ماضيا لكنّ المراد به حكاية الحال قوله فان كان للماضي وجبت
الاضافة معنى اى فان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت اضافته الى المفعول به
اضافةً معنويّة لانّه غيرُ عاملٍ ح لانتفاء شرط عمله مع ذكر مفعوله وانما قال
معنى لانّ هذه الاضافة ليست في تقدير الانفصال والذي يصحّه جواز مررت
بزيد ضاربك امسِ خلافا للكسائي اى وجبت اضافته خلافا للكسائي فانه
قال لم يجب اضافته لانّه يعمل عنده سواءٌ كان بمعنى الماضي او بمعنى الحال او بمعنى
المستقبل وقد عرفت ضعفه ودليله جواز قولهم زيد معطى عمرٍو درهما امسِ
وعَمَل المعرّف باللام بمعنى الماضي نحو جاءني الضاربُ زيدا امس وانت تعرف
الجواب عنهما عقيبه قوله فان كان له معمولٌ آخر اى فان كان لاسم الفا
الذي

الذي بمعنى الماضي معمول آخر غير الذي اضيف اليه نصب بفعل مقدّر دلّ عليه اسم
الفاعل نحو زيد معطي عمرٍو درهما امسِ فدرهما منصوب باعطى المقدّر وكذلك
ان كان له مفعولان غيرُ نصبا بتقدير الفعل نحو زيد معلم عمرٍو اباه افضل
العلماء امسِ وكذلك اذا كان له ساير الفضلات قوله فان دخلت اللام اى
ان دخلت اللام على اسم الفاعل استوى الجميع اى الماضي والحال والاستقبال
في عمله لانّ فعل بالحقيقة ح عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم
ادخال اللام عليه تقول مررت بالضاربِ ابوه زيدا الآن او غدا او امسِ
قوله وما وضع منه للمبالغة اى اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل اسم الفاعل
الذي ليس للمبالغة في العمل وشرائطه المذكورة وانما عمل مع زوال المشابهة
اللفظية لقيام المبالغة فيه مقام المشابهة اللفظية تقول زيد ضرّابٌ ابوه
عمرا الآن او غدا وزيد الضرّاب ابو عمرٍو الآن او غدا او امسِ وامثلة ما وضع
للمبالغة مذكورة في الكتاب فقوله ما وضع مبتداء وقوله مثله خبره قوله
والمثنّى والمجموع مثله اى ومثنّى اسم الفاعل ومجموعه مثل مفرد اسم الفاعل
في العمل تقول الزيدان ضاربان عمرا او الزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا
او تقول الزيدان هما الضاربان عمرا او الزيدون هم الضاربون عمرا الآن او غدا

اوامس واغا احتاج الى ذكر المثنى والمجموع لانهما قد لا يكونان على وزن الفعل
نحو ضاربتين وضاربات وضرابٍ وضربَ زيدًا واغا عملا وان لم يكونا على وزن
الفعل المراد الباب المثنى والمجموع ويجوز حذف النون مع العمل اى ويجوز حذف
نونى تثنية اسم الفاعل وجمعه السالم المعرفين بلام التعريف مع العمل اعلم
نصب ما بعدهما تخفيفا واستطالة بالصلة لكون اللام بمعنى الموصول كبيت الكتاب
الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف واغا لم يتعرض لحذف النون
عند الاضافة لانه معلوم فى باب المثنى والمجموع ويعلم انه لا يجوز حذف النون
مع العمل من غير التعريف تخفيفا لانه ليس بصلة ح قوله اسم المفعول ما اشتق
من فعل لمن وقع عليه اى اسم المفعول اسم اشتق من فعل لمن وقع عليه ذلك الفعل
فقوله ما اشتق من فعل احتراز عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى اسم مفعول
وشامل لغيره من المشتقات المذكورة عند تعريف اسم الفاعل وبقوله لمن وقع خرج
عنه غيره قوله وصيغته من الثلاثى على مفعول اى وصيغة اسم المفعول من
الفعل الثلاثى المجرد على وزن المفعول غالبا وبه سمى لكثرة الثلاثى ومن غير
الثلاثى المجرد على صيغة اسم فاعله بفتح ما قبل الاخر اى بميم مضمومة وفتح ما
قبل الاخر لفظا نحو مدخل من يدخل او تقديرا نحو مختار ومحمر به قوله وامر

فى العمل والاشتراط الخ اى وامر اسم المفعول فى عمله عمل فعله واشتراط عمله كما
اسم الفاعل فى عمله واشتراط عمله من كونه بمعنى الحال والاستقبال والاعتماد على
صاحبه او الهمزة او ما ومن عدم اشتراط كونه بمعنى الحال والاستقبال مع الالف
واللام وعلة ما مر فمضروب يعمل عمل يضرب ومعطى يعمل عمل يعطى تقول زيد
مضروب غلامه ومعطى ابو درهما الان او غدا او زيد المضروب غلامه الان
او غدا او امس ومن جملة شرايط عمله ان لا يكون موصوفا ولا مصغرا لما ذكرنا
فى اسم الفاعل قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت
اى الصفة المشبهة اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به ذلك الفعل به على معنى الثبوت
فقوله ما اشتق من فعل احتراز به عن غير المشتق من فعله فانه لا يسمى صفة مشبهة
وبقوله لازم يخرج عنه اسم الفاعل المتعدى واسم المفعول وافعل التفضيل
المشتق من المتعدى وبقوله لمن قام به يخرج عنه اسماء الزمان والمكان والآلة
وبقوله على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل اللازم وافعل التفضيل المشتق
من اللازم كقايم وافضل ولقائل ان يقول لا يتم ان يخرج بهذا القيد افعل
التفضيل المشتق من الفعل اللازم لانه يدل على زيادة الثبوت فيدل على نفس
الثبوت فلو زاد على الحد قيدا اخر وهو قولنا فقط لخرج عنه اسم التفضيل

قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اى وصيغة الصفة المشبهة مخالفة
لصيغة اسم الفاعل ومختلفة ايضا على حسب السماع تقول في حسن وصعب
صعب وفي ظرف ظريف قوله وتعمل عمل فعلها اى وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها
مطلقا اى من غير اشتراط الزمان لعدم اعتبار الزمان في مدلولها الان المراد من قولنا
زيد حسن ثبوت الحسن لاحد وتر لكن بشرط اعتمادها على صاحبها او الهمزة او
ما ذكرناه اسم الفاعل قوله وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة الخ اى وتقسيم
مسائل الصفة المشبهة ان تكون الصفة المشبهة بلام التعريف او بغير اللام وعلى
التقديرين فمعمولها اما مضاف واما معرف بلام التعريف ومجرد عنهما فهذه
ستة اقسام حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة وعلى كل واحد من التقادير الستة
معمولها اما مرفوع واما منصوب واما مجرور فيصير المجموع ثماني عشرة مسئلة
حاصلة من ضرب ستة في ثلثة والمرفوع منها ستة والمنصوب ستة والمجرور
ستة فالرفع في المرفوعات الست على الفاعلية والنصب في المعارف من المنصوبات
الست على التشبيه بالمفعول وفي النكرات منها على التمييز والجر في المجرورات
الست على الاضافة قوله وتفصيلها حسن وجهه الخ اى وتفصيل مسائل الصفة
المشبهة الثماني عشرة حسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره وحسن وجه

برفع

برفع وجه ونصبه وجره والحسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره والحسن
الوجه برفع الوجه ونصبه وجره والحسن وجه برفع وجه ونصبه وجره
قوله اثنان منها ممتنعان اى اثنان من هذه الوجوه الثماني عشر ممتنعان
احدهما الحسن وجهه بجر وجهه والثاني الحسن وجه بجر وجه لعدم افادة
الاضافة فيها خفة ولامتناع اضافة ما فيه اللام الى النكرة قوله واختلف في حسن
وجهه اى واختلف في صحة مسئلة واحدة منها وهي حسن وجهه فقال قوم
انها تصح لاستلزامها اضافة الشيء الى نفسه لان الوجه هو الحسن وقال قوم (يعني الحسن والوجه شيء واحد)
انها تصح ومنعوا استلزامها اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه
قوله والبواقي ما كان فيه ضمير واحد اى احسن والبواقي من الثماني عشرة بعد اسقاط
مسئلتين منها او ثلث اقسام ثلثة احدها احسن وهو ما كان فيه ضمير واحد
لتحقق ما يحتاج اليه من غير زيادة ومسائله حسن وجهه برفع وجهه وحسن (فيه ضمير)
الوجه بالاضافة وحسن الوجه بتنوين حسن ونصب الوجه وحسن وجها
(فيه ضمير) (فيه ضمير)
والحسن وجهه برفع وجه والحسن الوجه بالجر والنصب والحسن وجها وحسن
(فيه ضمير) (فيه ضمير) (فيه ضمير)
وجه بالاضافة وثانيها احسن وليس باحسن وهو ما كان فيه ضميران
اما حسنه فلوجود المحتاج اليه واما عدم احسنيته فلوجود الزايد على المحتاج

اليد ومسائل حسن وجهه بنصب الوجه وجره والحسن وجهه بنصب الوجه
وثالثها قبيح وهو ما لا ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير ومسائل الحسن
الوجه برفع الوجه وحسن الوجه برفع الوجه وحسن وجه برفع وجه والحسن
وجه برفع وجه قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها اشارة الى ضابطة يعرف بها
ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران وما ليس فيه ضمير وتقديرها ان الضمير المذكور
في الوجه مدرك بالحس لكونه بارزا واذا عرفت ذلك فنقول متى رفعت بالصفة ما
بعدها فلا ضمير فيها لاستتاع وجود فاعلين لعامل واحد وهو تكون الصفة
كالفعل في انها لا تثنى ولا تجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر
واعلم ان ترفع بالصفة ما بعدها كان فيها ضمير الموصوف سواء نصبت ما بعدها او
جررته لاحتياج الصفة الى الفاعل قوله فتؤنث وتثنى وتجمع اعانا لتحقق وجود
الضمير فيها اذا كان ما بعدها منصوبا او مجرورا تؤنث الصفة وتثنى وتجمع بحسب
الضمائر المستكنة فيها الراجعة الى الموصوف فتقول مررت برجل حسنة الوجه ومررت
برجلين حسنى الوجهين ورجال حسني الوجوه لوجود المطابقة الضمير العايد الى
المظهر واذا عرفت انه اذا كان ما بعد الصفة مرفوعا لم يكن في المسئلة ضمير وانه
اذا كان منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير فنقول اذا كان ما بعدها مرفوعا فاما

ان

ان يكون فيما بعدها اعني في الوجه في مثالنا ضمير واحد وان لم يكن فيها ضمير وان
كان ما بعدها منصوبا او مجرورا فلا بد من ان يكون فيما بعدها ضميرا ولا
يكون فان كان الاول كان فيها ضميران وان كان الثاني كان فيها ضمير واحد
قوله واما الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكرنا اعني اسم الفاعل
الغير المتعدي واسم المفعول الغير المتعدي الى مفعول ثان مثل الصفة المشبهة
في جواز المسائل الست عشرة المذكورة في الصفة المشبهة لان جواز هذه المسائل
في الصفة المشبهة انما هو لشبهها باسمي الفاعل والمفعول فجوازها فيهما بالطريق
الاولى تقول زيد قايم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره وهكذا
الى آخر المسائل وانما قيدنا اسمي الفاعل والمفعول بغير المتعديين لانهما لو كانا
لم يجز فيهما هذه المسائل للالتباس الا ترى انهما لو كانا متعديين وجوزنا
تلك المسائل وقلنا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه مثلا لم يعلم ان اباه في المثال
الاول مفعول لضارب وفاعل له نصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني
محذوف وكذا اذا قلنا زيد ضارب ابيه وزيد معطى ابيه لم يعلم ان ابيه في المثال
الاول مفعول او فاعل له اضيف وان ابيه في المثال الثاني مفعول اول للمعطى اقيم
مقام الفاعل او مفعول ثان له اضيف اليه وليست الصفة واسما الفاعل والمفعول

ضارب مع

غير للتعدية بين كذلك اذ لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس قوله اسم التفضيل
ما اشتق من فعل للموصوف بزيادة على غيره اي اسم التفضيل اسم اشتق من فعل
للموصوف مع زيادة على غيره فقوله ما اشتق من فعل شامل لغيره من المشتقات
من الفعل وقوله للموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لانها ليست
للموصوف وقوله بزيادة على غيره يخرج اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لانها ليست بزيادة على غيرها وانما قال اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل لانه
خيرا وشرا اعلم ان الحد المذكور يشكل بمثل احمر واسود الشاتين وابل الجمالين لانهما
غير مشتقين من فعل قوله وهو افعل اي اسم التفضيل على وزن افعل غالبا
قوله وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن اي وشرط اسم التفضيل ان
من فعل ثلاثي مجرد من الزوايد ليمكن بناء افعل منه الا يرى انك لو اردت بنا
من استخرج فان لم تحذف منه شيئا لم يمكن وان حذفت الزوايد حتى قلت
اخرج لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج اعلم انه يشكل بمثل
افلس واولى واعطى واجرى لانه ليس مبنيا من الثلاثي مجرد فاذن لو قال
وشرطه غالبا كان اولى قوله وليس بلون ولا عيب اي وشرطه ايضا مع
كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا لان من اللون والعيب افعل

لغير

لغير التفضيل نحو احمر واعور فلو بني منهما افعل التفضيل التبس بالماخوذ الا يرى
انك لو قلت زيد هو احمر لم يعلم ان المراد ذو حمرة ام زاد في الحمرة اعلم ان المراد
بالعيب هو العيب الظاهر حتى لا يشكل بمثل الجهل والضلال سبيلا قوله فان قصد
غيره اي فان قصد تفضيل غير الثلاثي المذكور وهو الرباعي نحو دحرج وغير
المجرد من الزوايد نحو استخرج والالوان والعيوب نحو الحمرة والعور توصل
الى تفضيله بثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو مثل اشد واكثر واقبح مما
كان مناسبا له تقول هو اشد استخراجا واكثر بياضا واقبح عمى فالمثال الاول
لغير المجرد والثاني للون والثالث للعيب قوله وقياسه للفاعل اي وقياس
اسم التفضيل ان يبنى للفاعل دون المفعول لانه لو بني لكل واحد منهما و
لحصل
الالتباس ولو وضع للمفعول على الفاعل لبقي اكثر الافعال بلا تفضيل لان
في اكثر الامر للفعل اللازم ولان للمبالغة في الفاعل اسس منها في المفعول ولان
الفاعل اكثر من المفعول قوله وقد جاء للمفعول اي وقد جاء اسم التفضيل
مبنيا للمفعول لكنه قيل لكقولهم هو اعذر واللوم واشغل واشهر واعرف وغيرها
قوله وقد يستعمل على احد ثلاثة اي وقد يستعمل اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه
وهو ان يكون مضافا نحو زيد افضل القوم او مع من نحو زيد افضل من عمرو

أو معرفا بلام التعريف نحو زيد الافضل وانما يستعمل مع احد هذه الثلثة ليعلم
المفضل والمفضل عليه فاذن لا يجوز ان يقال زيد الافضل من عمرو لحصول
الاستغناء بكل واحد من اللام ومن غير الآخر لدلالة كل واحد منهما على تعيين
المفضل والمفضل عليه ولا يشكل عثل قوله ولست بالاكثر منهم حصى لكون
من بمعنى في كانه قال ولست بالاكثر فيهم كقولهم زيد الافضل من بين الرجال
ولا يجوز ايضا ان يقال زيد افضل لعدم تعيين المفضل عليه الا ان يعلم فيجوز
بغير احد هذه الامور كقوله تع يعلم السر واخفى قوله فاذا اضيف فلمعنيان
اى فاذا استعمل اسم التفضيل مضافا فاما ان لمعنيان احدهما وهو الاكثر ان
تقصد بزيادته على ما يضاف اليه وح يشترط فيه ان يكون من جملة ما يضاف اليه وحينئذ
فيلزم مشاركة المضاف اليه ولهذا لا يقال الملائكة افضل البشر وبالعكس ولا الخل
الين الكتان بل يقال الافضل من البشر والين من الكتان ولا يلزم من دخول
في المضاف اليه التناقض لانه داخل فيه من جهة الشركة غير داخل فيه من جهة
التفضيل قوله فلا يجوز يوسف احسن اخوته اى فلاجل انه يشترط ان يكون
داخلا في المضاف اليهم لم يجز ان يقال يوسف احسن اخوته لاستلزامه اجتماع
النقيضين لانه بتقدير اضافة الاخوة الى الضمير العايد الى يوسف لزم ان
يكون

يكون خارجا عنهم وبتقدير انه يشترط فيه انه من جملة المضاف اليهم يكون داخلا
فيهم فيلزم ان يكون داخلا فيهم وخارجا عنهم وهو اجتماع النقيضين قوله
والثاني ان تقصد به زيادة مطلقا اى والمعنى الثاني الذي يقصد به حين كونه
مضافا هو ان يقصد به تفضيل وزيادة مطلقة لا على ما يضاف اليه فيكون هذا
الاضافة للتخصيص والتوضيح نحو نصيب اشعر اهل بلده قوله فيجوز مسئلة
يوسف احسن اخوته اى لاجل انه يقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد به تفضيل
على ما يضاف اليه نحو ان يقال يوسف اخوته لانه لا يلزم اجتماع النقيضين لعدم
دخوله في المضاف اليه قوله ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له اى
ويجوز في المضاف بالمعنى الاول الافراد في جميع الاحوال نحو زيد افضل القوم
الزيدان افضل القوم الزيدون افضلوا القوم هند فضلى القوم الهندان
فضليا القوم الهندات فضليات القوم لكونه مخالفا لافعل من من حيث
وجود الاضافة فيه وعدمها في افعل من قوله واما الثاني والمعرف باللام فلا
بد من المطابقة اى اما المضاف بالمعنى الثاني وهو المضاف لمجرد التوضيح والتخصيص

والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة لكونهما مستحقين للمطابقة وعدم المانع
عن المطابقة وهو مشابهتهما افعل من لعدم ذكر المفضل عليه فيهما واما مثلتهما ظاهرة
والذي عن مفرد مذكر لا غير اي اسم التفضيل الذي مع من لا تستعمل الا مفردا مذكرا
لصيرورة من كالجزء منه وح لا يمكن تثنية اسم التفضيل ولا جمعه ولا تأنيثه
قبل ذكر من والا لزم الحاق علامة التثنية والجمع والتأنيث قبل مضي الاسم
بتمامه ولا بعده لعدم جواز الفصل الشيء بين الاسم وبين علامات التثنية وجمعه
وتأنيثه قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لسبب مفضل الخ
اي افعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان جاريا على شيء وهو في المعنى صفة
لسبب لذلك الشيء مفضل باعتبار ذلك الشيء مفضل على نفسه باعتبار غير ذلك
الشيء حال كونه هذا التفضيل منفيا كقولهم ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد فاحسن جار على رجل وهو في المعنى صفة تلسيبه وهو الكحل و
الكحل مفضل باعتبار الرجل ومفضل على نفسه باعتبار غير الرجل اعني عين زيد
حال كونه هذا التفضيل منفيا واغا لم يعمل في المظهر اذا لم يوجد الشرط المذكور لعدم
كونه بمعنى الفعل لعدم دلالته لفعل على التفضيل ودلالته على التفضيل واغا قال
واغا لم يعمل في مظهر لانه يعمل في المضمر من غير هذا الشرط لان العمل في الظاهر اقوى

فيحتاج

فيحتاج الى الشرط قوله لانه بمعنى حسن الخ اشارة الى علة عمل اسم التفضيل عند
حصول الشرط المذكور اي انما عمل لانه بمعنى حسن لان معنى قولك ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هو معنى قولك ما رايت رجلا حسن
في عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد بخلاف ما اذا لم يوجد هذا الشرط فانه لم يكن بمعنى
حسن مع انهم لو لم يعملوا اسم التفضيل حينئذ لرفعوا ولو رفعوا اسم التفضيل في مثالنا
المذكور وهو احسن لكان خبر مبتداء والكحل مبتداء فيلزم الفصل بين احسن
ومعموله الذي هو منه باجنبي وهو الكحل وهو غير جايز قوله ولكن تقول
احسن في عينه الكحل من عين زيد اي ويجوز لك ان تقول بعبارة اخرى اخصر
من الاولى مع كون معناهما واحدا وهو ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل من عين زيد قوله وان قدمت ذكر العين الخ اي وان قدمت ذكر
العين على اسم التفضيل جاز فيه عبارة اخرى من غير ذكر من معهما كقولك ما رايت
كعين زيد احسن فيها الكحل اي ما رايت كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وهو
مثل ما انشد سيبويه ما رمت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع
حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائها واخوف الا ما وقى الله ساريا
لانه قدم ذكر المفضل عليه وهو وادي السباع على افعل التفضيل وهو اقل من غير

ذكر من ولا ادري في محل النصب بانه حال وعامله مررت وكوادي السباع
مفعول ثان لقوله ولا ادري وحين يظلم جملة ظرفية حال عن وادي السباع
ووادياً منصوب بانه مفعول اول لقوله ولا ادري وان جعلنا ادري بمعنى ابصر
كان كوادي السباع حالا من وادياً او متعلقا بلا ادري واقل صفة لوادياً وركب
فاعل اقل واتى صفة ركب وتاتي تميز عن اقل والخوف عطف على قل وما في قوله
الا بمعنى من وسارياً منصوب بانه حال عن ضمير الخوف او تميز بمعنى سرا فيكون
صفة واقعة موقع المصدر قوله الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد
الازمنة الثلثة فقوله ما دل على معنى شامل لكل الثلث فقوله في نفسه يخرج الحرف
وقوله مقترن باحد الازمنة يخرج للاسم وينبغي ان يراد بما الكلمة وبالدلالة
الدلالة الاولية وبالاقتران الاقتران بحسب اصل الوضع حتى لا يتوجه النقض
المذكور في حد الاسم قوله ومن خواصه الخ فقوله ومن خواصه اشارة الى ان ذكر
بعض خواصه لكونه اشهر واكثر استعمالا والاربعة الاولى مخصوصة باول
الفعل والاخيران باخره واغا اختص قد بالفعل الماضي لتقريب الماضي الى الحال او
لتقليل الفعل المستقبل ومما لا يوجدان الا في الفعل واغا اختص سوف والسين
بالفعل لانهما تخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال للاستقبا

وذلك

وذلك لا يوجد الا في الفعل واغا اختص الجوازم بالفعل لاختصاص الجزم به لكونه
في الفعل عوضا عن الجر في الاسم واغا اختص تلحق التانيث الساكنة بالفعل لان وضعها
لتدل على ان فاعل الفعل مؤنث واغا قيد التاء بالساكنة لان المتحركة داخلة على الا
واغا اختص نحو تاء فعلت والمراد به الضمير المرفوعة البارزة المتصلة لامتناع
ثبوت الضمير المرفوعة المتصلة البارزة في الاسماء والحروف اما في الحروف فظاهر واما
في الاسم فلانها لو اتصلت بالاسم لزم اجتماع الالفين في التثنية والواوين في الجمع فلم
يتصل به في الواحد ايضا اطرادا للباب قوله الماضي ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد
الازمنة الثلثة المتقدمة على زمان التكلم فقوله ما دل على معنى شامل لكل الثلث فقوله
في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن باحد الازمنة يخرج الاسم وينبغي ان يراد بما الكلمة
اعم الماضي فعل دل على زمان قبل زمانك او زمان انت فيه وهو زمان الحال فقوله ما دل على
زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالدلالة اعم
هو بحسب اصل الوضع ليلا ينتقض مثل لم يضرب في ان ضربت وزوجت
والمراد بما هو الفعل الثلاثي ينتقض مثل اسم ولم يصرح للعلم به قوله مبني على الفتح
مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو خبر بعد خبر اي الماضي مبني على الفتح لفظا
نحو ضرب او تقديرا نحو رمى او خبر مبتدا محذوف اي هو مبني واغا بني للحركة
لوقوعه موقع الاسم وبني على الفتح لكونه اخف واغا قال مع غير الضمير المرفوع لانه
لو كان هذا الضمير وجب سكونه نحو ضربت لكراهتهم اجتماع اربع حركات متوالية

على ٤

فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل بفاعله وانما قيد الضمير المرفوع
بالمتحرك احترازا عن مثل ضرب وانما قال مع غير الواو والالف لوكان مع الواو وجب
ضمة الجانسة نحو ضربوا قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف ناءيت
قوله ما اشبه الاسم شامل للماضي لكونه مشابها له لوقوعه موقعه وقوله باحد
حروف ناءيت يخرج الماضي والباء في المسببية او المصاحبة وقوله لوقوعه مشتركا
تبيين للجهة التي بها يشبه الاسم بسبب احد حروف ناءيت اومعه وهي وقوع
كل واحد منهما مشتركا ومختصا اما اشتراك الاسم فكرجل واما تخصيصه فنحو هذا
الرجل واما اشتراك الفعل المضارع فنحو يضرب لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال
واما تخصيصه فبالسين او سوف نحو سيضرب وسوف يضرب قوله
فالهمزة للتكلم تبيين لما خرج بحروف ناءيت فالهمزة علامة للمتكلم للمفرد مذكرا
كان او مؤنثا نحو اضرب ليوافق لقط انا والنون للمتكلم مع غيره نحو نضرب
ليوافق لقط نحن مذكرين كانا او مؤنثين او احدهما مذكرا والاخر مؤنثا
ومجموعا كان او مثنى وقد يستعمل الواحد للتعظيم كقوله تع نحن نقص عليك
احسن القصص والتا للمخاطب المذكر ولمثناه وجمعه نحو تضرب يا زيد وتضربان
يا زيدان وتضربون يا زيدون وللمخاطبة المؤنثة ولمثناه وجمعه نحو تضربين

يا هند وتضربان يا هندان وتضربن يا هندات ليوافق لقط انت وللمؤنث
الغائبة والغائبين نحو هند تضرب والهندان تضربان والتا للغائب غير المؤنث
وللمؤنثين وهو المفرد المذكر ومثناه ومجموعه ومجموع المؤنث الغائبة تقول
زيد يضرب والزيدان يضربان والزيدون يضربون النساء يضربن قوله
وحرف المضارعة مضموم في الرباعي ومفتوح فيما سواه بيان لحركات هذه الحروف
والاصل فيها الفتح لكونه اخف وانما ضمت في مضارع الرباعي وهو ما كان على
اربعة احرف نحو اكرم وخرج وقاتل وكرم فرقا بينه وبين الثلاثي الا ترى
انك لو قلت من اضرب وضرب يضرب بفتح في مضارعهما حصل الالتباس
ولم يفعل بالعكس لكون الرباعي اقل فيدخل في غير الرباعي نحو افعل وانفعل
واستفعل وغير ذلك قوله ولا يعرب من الفعل غير اذا لم يتصل به نون التاكيد
لانه لو اعرب على ما قبله لم يعلم انه مسند الى الواحد او الى غيره في نحو هل يضربن ولو
اعرب عليه لجرى الاعراب على ما يشبه التنوين وهو غير جايز واذا لم يعرب ايضا
اذا اتصل نون جمع مؤنث لان هذا النون او حيث تسكين ما قبلها قياسا على
فعلت وفعلن وعند حصول السكون يتعذر الاعراب وفي عبارة الكتاب
نظر لانه يدل على ان غير المضارع لا يعرب اذا لم يتصل به النون التاكيد ويعرب

اذا اتصلت به وليس المراد ذلك بل المراد انه لا يعرب من الفعل الا المضارع
ويعرب المضارع اذا لم يتصل به النون واذا كان كذلك يجعل قوله اذا لم يتصل
قيدا في المفهوم من كلامه وهو ان المضارع يعرب لا قيدا في المذكور وهو
لا يعرب غير المضارع اذا لم يتصل به النون قوله واعرابه رفع ونصب وجزم
اى اعراب الفعل المضارع رفع ونصب وجزم وليس له جر لئلا يلزم مزية اعرابه
على اعراب الاسم قوله فالتصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع بيان لتفصيل
اعراب اصناف المضارع فانها تختلف في الاعراب ليعطى كل صنف ما يستحقه من
الاعراب فالتصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع الذي هو للتثنية والجمع
مؤنثا كان او مذكرا والمخاطبة للمؤنث اعرابه بالضمة حال الرفع وبالفتحة
حال النصب وبالسكون حال الجزم تقول هو يضرب ولن تضرب ولم تضرب والمراد
بالتصحيح الفعل المضارع الذي لا يكون في آخره الف ولا واو ولا ياء قوله
والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اى واعراب المضارع المتصل به الضمير البا
رز المرفوع لاحد الامور المذكورة ثبوت النون حال الرفع وبحذفها حالي الجزم
والنصب وهو في خمسة امثلة وهي هما يضربان وانتما تضربان وهم يضربون
وانتم تضربون وانت تضربين ولن تضربا ولن يضربوا ولن تضربي

ولم

ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربي وانما جعل اعرابها بالحروف لشابهتها صورة
المثنى والمجموع في الاسماء وانما سقط النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في
المفرد فكما سقط الحركة حال الجزم فكذلك النون وانما سقط النون حال النصب
لكون الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما يتبع النصب الجر في الاسماء
يتبع النصب الجزم في الافعال قوله والمعتل بالواو والياء الخ اى واعرابه
للمعتل الآخر بالواو والياء نحو يغزو ويقضي بالضمة تقديرا حال الرفع لانهم
استثقلوا الضمة على الياء والواو وبالفتحة لفظا حال النصب تقول هو يغزو ويقضي ولن
يغزو ولن يقضي لفتحة الفتحة وبحذف الحرف حال الجزم نحو لم يغز ولم يقض
لانه اذا يجد الجازم الحركة حذف الحرف ورسه والمعتل بالالف الخ اى واعرابه
المعتل بالالف نحو يخشى بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب تقديرا
نحو هو يخشى ولن يخشى لعدم قبول الالف الحركة وبحذف الحرف حال الجزم لفقدان
الحركة ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم اشارة الى عامل رفع المضارع
وهو كونه مجردا عن العوامل اللفظية اعني ناصب المضارع وجازمه نحو يقوم
زيد قوله وينتصب بان ولن وكي واذن الخ اشارة الى نواصب الفعل
المضارع وهي ان ولن وكي واذن وان المقدرة بعد احد الحروف المذكورة

فلما فرغ عن عدّ ما قال فانّ نحو اريد ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم و
هو ظاهر ولن في المثالين المذكورين متعينة لان يكون ناصبا للمضارع ولا
يحتمل ان يكون مخففة من المثقلة لوجوب كرسوف والسين او قد او
حرف النفي مع ان المخففة ولاختصاص المخففة بالافعال الداخلة على المبتداء
والخبر الآلن النصب في المثال الاول بالفتحة لفظا وفي المثال الثاني بحذف النون
والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه اي ان التي تقع بعد
العلم نحو علمت ان سيوم هي ان المخففة من المثقلة وليست ان الناصبة
للفعل المضارع لامتناع اجتماع ان الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء
والطمع الدالين على ان ما بعد غير معلوم التحقق وكون العلم الاعلى ان
ما بعده معلوم التحقق والمراد بالعلم كل ما هو بمعنى العلم واعلم انه اذا دخل ان
المخففة من المثقلة للمضارع لابد ان يكون المضارع مع السين او سوف او مع
حرف النفي وقد ولهذا ورد مثالين ليكون كالعوض من الحذف والتخفيف
وللفرق بين ان الناصبة والمخففة قوله والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان
اي وان التي تقع بعد الافعال الدالة على الظن فيها الوجهان اي جاز ان يكون
ناصبة وجاز ان يكون مخففة من المثقلة نحو ظننت ان تقوم وان سيوم

بجواز

الجواز وقوع كل واحدة منهما بعد الظن قوله ولن نحو لن ابرح اي مثال لن
الناصبة قوله تع فلن ابرح ومعنى لن نفي الاستقبال ولهذا لا يستعمل الا مع الفعل
المستقبل وهو الكذب لا نفي الاستقبال وقيل انها للتابيد قوله واذن اذا لم
يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي اذن انما ينصب المضارع بشرطين احدهما
ان لا يكون ما بعدها معتمدا على ما قبلها اي لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها
والا لزم توارد العاملين على معمول واحد وهما اذن وما قبلها والثاني ان يكون
الفعل مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال كقولك لمن
قال اسلمت اذن تدخل الجنة فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك
وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا
وجب الرفع قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان اي اذا وقعت اذن
بعد الفاء كقولك لمجيب لمن قال انا آتيك فاذن اكرمك وبعد الواو وكقوله تع واذن
لا يلبثون جاز الرفع لاعتماد ما بعدها على ما قبلها وجاز النصب لان الفعل مع
الفاء لما كان مفيدا مستقلا من غير النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما
قبلها قوله وكذلك اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي ومثال كي اسلمت
كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها فان الاسلام

سبب دخول الجنة وهي ناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين وهو اختيار المصنف
وليس بحرف الجر وليس النصب بعدها باضمار كما هو مذهب البصريين لدخول
اللام عليه كقولك تب لكيلا يكون على المؤمنين حرج قوله وحتى اذا كان مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها اى ينصب ما بعد حتى باضمار ان بعدها بشرط ان يكون ما بعدها
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن لجواز قولك
اليوم سرت امس حتى ادخل البلد بالنصب اذ الغرض هو الاخبار عن الدخول المترقب
عند ذلك السير من غير نظر الى حصوله وحتى تكون بمعنى كي اي السببية وهو غالب
نحو اسلمت حتى ادخل الجنة بمعنى كي ادخل الجنة وقد يكون بمعنى الى اى بمعنى انتهاء
الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس بمعنى الى ان تغيب لان السير ليس سببا للغيبوبة
الشمس وانما يضمر ان بعدها لكونها حرف جر واستاع دخول حرف الجر الفعل فاضمر ان
ليكون في تقدير الاسم فحتى في المثال الاول من الامثلة في الكتاب بمعنى كي وما بعدها
مستقبل تحقيقا وفي المثال الثاني يحتمل ان يكون بمعنى كي وبمعنى الى وما بعدها
غير مستقبل تحقيقا بل بالنظر الى ما قبلها وفي المثال الثالث بمعنى الى وما بعدها مستقبل
تحقيقا قوله فان اردت الحال تحقيقا او حكاية اى فان قصد كون ما بعدها
مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك بان اردت الحال تحقيقا نحو سرت اليوم حتى ادخل

البلد

البلد وانت مخبر عن السير حال الدخول وتقديرا تقول اليوم سرت حتى ادخل
البلد امس وانت سرت ودخلت امس وقصدت الاخبار اليوم عن تلك الحال كانت
حرف ابتداء فيرفع ما بعدها وانما لم ينصب ح لكون حتى حرف ابتداء لا حرف جر
وانما لم يجز ان تكون حرف جر لامتناع تقدير ان بعدها لكون ان الداخل على الضارع
للطمع والرجاء الدالين على الاستقبال وتحقق المناقاة بين الحال والاستقبال
قوله ويجب السببية اى اذا كانت حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما
بعدها لانها بطل الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها وجب تحقق الاتصال
المعنوي ليتحقق الغاية التي هي مدلولها كقولهم مرض فلان حتى لا يرجونه فالمرض
هو سبب عدم الرجاء قوله ومن ثم امتنع الرفع في كان سيرى حتى ادخلها الناقصة
قصتا اى ومن اجل ان حتى تكون حرف ابتداء ح امتنع ان يقال كان سيرى حتى ادخلها
بالرفع في كان الناقصة لانه على تقدير الرفع كان ما بعدها جملة مستقلة لا تعلق
لها بما قبلها فيبقى كان الناقصة بلا خبر وهو غير جايز لفساد المعنى ومن اجل ان
ما قبلها يجب ان يكون سببا لما بعدها ح امتنع ايضا ان يقال سرت حتى تدخلها
بالرفع لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه لا تعلق له بما قبلها
وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع

السبب مع الشك بوقوع السبب وانه محال قوله وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى
التامة اى اذا كان تامة جاز ان يقال كان سيرى حتى ادخلها بالرفع لعدم المانع
وهو لزوم المحال وهو بقاء كان الناقصة بلا خبر وفاعل جاز ضمير عايد الى الرفع
اى وجاز الرفع فى كان سيرى قوله وايهم سار حتى يدخلها بالرفع اى واذا كان الاستفهام
عن تعيين الفاعل نحو ايهم سار حتى يدخلها جاز لعدم لزوم المحال وهو الحكم بوقوع
السبب مع الشك فى وقوع السبب لان السبب الدخول هو السير لا الساير المعين وههنا
لم يقع الشك فى السير نحو انما وقع فى تعيين الساير قوله ولام كى نحو اسلمت لادخل
الجنة اى ومثال اللام كى اسلمت لادخل الجنة والنصب بعدها باضمار ان وانما
سميت لام كى لانها بمعنى كى وانما يجب ان بعدها لكون حرف جر وامتناع دخول حرف
الجر الفعل فقدرت ان ليكون ما بعدها فى تقدير الاسم قوله ولام الجحود لام تاكيد
بعد النفى لكان اى لام الجحود لام زايدة للتاكيد النفى الداخل على كان كقوله تع
وما كان الله ليعذبهم والفرق بين هذه اللام ولام كى لان لام كى للتعليل بخلاف هذه
ويلزم اختلال المعنى بحذفها بخلاف هذه لكونها زايدة وانما يجب تقدير ان بعدها لما ذكرنا
فى لام كى قوله والفاء بشرطين الخ اى وينصب بعد الفاء باضمار ان بشرطين احدهما
ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه انما عدل عن الرفع الى النصب ليدل عليه والثانى

ان

ان يكون قبلها احد الامور المذكورة فى الكتاب لان ما قبلها ليس بسبب لما بعدها
الا عند تحقق احد هذه الامور ولهذا لم يجز فى الواجب الا فى الضرورة كقوله سانزل
منزلى لبنى تميم والحق بالحجاز فاسترجا واراد بان الحق استرح مثال الامر زرنى
فاكرمك ومثال النهى لا تشتمنى فاضربك ومثال النفى لا يقضى عليهم فيموتوا ومثال
الاستفهام هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومثال التمنى يا ليت كنت معهم فافوز
فوزا عظيما ومثال العرض الا تزورنا فتكرمك وتقدير الاول لكن منك زيارة فاكرام
اى قوله ايا
منى وتقدير الثانى لا يكن منك شتم فضرب منى وتقدير الثالث لا يكون قضاء عليهم فموتوا
وتقدير الرابع هل حصول شفعاء فشفاعتهم لنا وتقدير الخامس ليت لى كونا معهم ففوزا
عظيما وتقدير السادس ليس منك زيارة فاكرام منى وانما كان تقدير هكذا لانه لما قصد
ان الاول سبب للثانى وجب اضمار ان ليعلم انه كذلك ولما اضمر ان كان ما بعد الفاء
فى تقدير المصدر وهو للعطف فوجب ان يجعل ما قبله ايضا فى تقدير المصدر لئلا
يلزم عطف الاسم على الفعل واذا تقرر ذلك فقول اليتنى فاكرمك جملة واحدة لانه فى
تقدير ليكن منك اتيان فاكرام منى وانما كان كذلك الجزاء بمنزلة الشرط والجزاء
على الحقيقة وانما سماه النحاة جوابا نظرا الى المعنى قوله والواو بشرطين الجمعية
وان يكون قبلها مثل ذلك اى ينصب بعد الواو باضمار ان بشرطين احدهما الجمعية

والثاني ان يكون قبلها احد الامور الستة المذكورة والعلة في اشتراط الشرطين
هي العلة المذكورة في الفاء والاحكام كالاحكام فيها الا ان الواو للعطف كالفاء فاضمر
ان بعده ليعلم الجمعية ويلزم منه جعل الفعل الذي قبله في تقدير المصدر ليكون عطف
الاسم على الاسم مثال النفي لا اخذمك وتجفوني والمراد نفي اجتماع الامرين ومثال الاستفهام
هل تعينني واكرمك فالمسؤل عنه اجتماع الامرين اعني الاعانة والاكرام ومثال النهي كقوله
لا تنه عن خلق وتاتي مثله • عار عليك اذا فعلت عظيم • فالمنهي عنه هو الجمع والنهي
عن الشيء مع طلب مثله ومثال الامر ذرني واكرمك فالمطلوب هو الزيارة مع الاكرام ومثال
التمني ليت لي مالا وانفق فالمتمنى هو حصول المال مع الانفاق ومثال العرض الا تنزل
وتصيب خيرا فالمعروض عليه النزول مع اصابة الخير وهذا معنى الجمعية في كل واحد منهما
تقرير الاول لا يكون مني اخذ منه وجفاء منك وتقرير الثاني هل حصول اعانتي لي منك
واكرامك لكائن وتقرير الثالث لا يكن منك نهي عن خلق واتيان بمثله وتقرير الرابع
ليكن منك زيارة لي واكرام لكائن وتقرير الخامس ليت لي حصول المال وانفاقا
وتقرير السادس لا يكون مني نزول واصابة خير مني قوله واوجب الى اي ان
ينصب الفعل بعدا وباضمار ان لانه بمعنى الى ان او حتى او الا وايا ما كان يلزم
تقدير ان بعدها حتى يكون الفعل معها في تقدير المصدر لاختصاص هذه الاشياء

بالاسماء

بالاسماء تقول لازمك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي هذا ما ذكره المصنف في الشرح
والذي ذكره غيره ان او وحرف العطف كالواو والا انها للشك والواو للجمع واعلم ان
بعدها اليعلم ان الثاني لم يدخل في حكم الاول بل المراد ان القصد في اللزوم لاجل الاعطاء
ولما قدرته بعدا وفي تقدير المصدر قدرته قبل او كذلك ليكون عطف الاسم على الاسم فيكون
تقديره ليكن مني لزوم او اعطاء منك وهو في قوة قولنا الزمك الى ان تعطيني او
حتى ان تعطيني او الا ان تعطيني قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما اي نصب
بعد الحرف العاطفة الفعل المضارع بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما اي لا يلزم
عطف الفعل على الاسم كقوله للبس عباءة وتقر عيني • احب الي من لبس الشفوف •
قوله ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة اي ويجوز اظهار ان مع لام كي ومع الحروف
العاطفة على الاسم اما مع لام كي فللفرق بين لام كي ولام الجحود ولم يفعل بالعكس
لكون لام الجحود زايدة ولام كي غير زايدة واما مع حروف العاطفة فلكراهتهم عطف
الفعل على الاسم ظاهرا قوله ويجب مع لا غير اللام اي ويجب اظهار ان مع لا اذا كان
قبلها اللام ليلا يتوالى اللامان واعلم انه يمتنع اظهار ان مع غير لام كي والعاطفة
لدلالة القرينة عليها وكون الحذف اخصر فالتزموا حذفها فهذه الحروف التي تنصب
بعدها ان ثلثة اقسام قسم يمتنع اظهار ان بعده وقسم يجب وقسم يجوز قوله ويجزم بلم

ولما الى آخرها اى ويجزم الفعل المضارع بهذه الكلمات وهو اشارة الى جوازم الفعل وهي
قسمان احدهما جوازم فعل واحد والآخر جوازم فعلين الاول اربعة وهي لم ولما
ولام الامر ولا في النهي قوله وكلم الجازمة عطف على لم وهو القسم الثاني من القسمين
المذكورين اعني جوازم الفعلين وهو ضربان ضرب حرف وهو ان وضرب اسم يتضمن
معنى ان للايجاز والاختصار وهو ضربان ظرف وغير ظرف والظرف اما ان لا يستعمل
الا مع ما وهو حيث واذ لتمنعهما عن الاضافة المانعة عن الانجزام لان المضاف اليه
مرفوع لو قوعه موقع الاسم والرفع والجزم متنافيان واما ان يستعمل مع ما وغيرها
عنها وهو اين في المكان ومتى في الزمان كقوله تع اينما تكونوا يدرككم الموت وكقوله
اين تصرف بنا العداة نجدنا • نصرف العيس نحوها التلاقي • وكقوله متيما تلقني فردين
ترجف • روانف اليتيك وتستطارا • وكقوله متى تاتم تعشو الى ضوء ناره • تجد خير
نار عندها خير موقد • واما ان لا يستعمل مع ما وهو اني كقوله • فاصبحت اني تاتها
تلتبس بها • كلا حركيها تحت رجليك شاجر • وغير الظرف ما ومن واي ومهما ومثلثة
قوله ارى الخير كنزا ناقصا كل ليلة • وما تنقص الايام والدهر ينفد • ومن يكرمني
اكرمه وقوله تع ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله تع مهما تاتنا به من آية لتسحرنا
والاصل في مهما على وجهين احدهما ما ما على ان ما الثانية زايدة فهو بمنزلة ما من ابدل

من

من الالف الهاء لتحسين اللفظ والثاني ان يكون مه واقعا قبلها فكان تاييلا قال
اي افعل ما لا تفتده عليه فقال الخاطب مه ما تفعل افعل ثم جريا مجرى كلمة واحدة ويجزم
بها كما يجزم بما واما لم يتضمن هذه الاسماء معنى لو مع انها حرف الشرط ان يكون للاستقبال
ولو ليس كذلك بل للمضي قوله واما مع كيفما واذا فتاذاي الجزم بكيفما واذا شاذ لا
لتضمنه كيفما لانه من المستحيل ان يكون على اي حال هو عليها والمخافاة بين اذا وان
الشرطية لان اذا للتخصيص وان الشرطية للعموم وقد يجزم باذا في ضرورة الشعر كقوله
واذ تصبك من الحوادث نكبة • فاصبر فكل غيابة فتجلى • والكوفي يجوز الجزم بكيف مع
ما وبدونها قوله وبان مقدرة عطف على قوله لم اي ويجزم الفعل بان مقدرة وقد
يجيء بيانه قوله فلم لقلب المضارع ماضيا الخ لما فرغ عن تعداد الجوازم شرع في تبيين
معانيها فقال لم لقلب المضارع الى معنى الماضي ولنفيه وما مثلها اي ولما مثل لم في قلب
المضارع الى معنى الماضي ونفيه قوله وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل اشارة
الى الفرق بين لما ولم بعد اشتراكهما فيما ذكر اي وتختص لما باستغراق نفي الفعل في الزمان
الماضي الى زمان الحال فلم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل تقول لم يقم زيد ولم ينفعه الندم اي
عقيب الندم ولم يلزم الاستمرار الى وقت الاخبار وتقول لم يقم زيد ولما ينفعه الندم
لزم استمرار عدم النفع من الماضي الى وقت الاخبار لازدياد معناها بزيادة ما وتختص

ايضا لان اصل حرف الشرط هي

ايضا للاجواز حذف فعله نحو ندم زيد وما اى وما ينفعه لان اصله لم زيدت عليها
فنابت منابه فحذف وقد جاء حذف الفعل مع لم شاذ كقوله • واحفظ وديعتك التي
استودعتها • يوم الاغانة ان وصلت وان لم • واعلم انه قد يفصل بين لم والفعل
حملا على الجازمة بضرورة الشعر كقوله • فاضحت مغانيها قفارا رسومها كما لم سوى اهل
من الوحش توهل • واما مشتركة بين كونها اسما وبين كونها حرفا الا انها اذا كانت اسما فهو
مخصوص بالماضي واذا كانت حرفا فهو مخصوص بالمضارع قوله ولام الامر اللام المطلوب
بها الفعل اى ولام الامر لام يطلب بها الفعل فان كان الفعل مبنيا للفاعل لزمته مطلقا
وان كان مبنيا للفاعل لزمته مسندا الى المتكلم والغايب وما في غيرها قاد ركقوله تع
فبذلك فلتفرحوا قوله ولا النهي ضدها اى لا التي النهي ضد لام الامر وهو الذي يطلب
به ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفعول والفاعل عاما ملما كان
او غايبا او متكلما قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين اعلم ان كلم المجازاة وهي المذ كورة
من قبل تدخل على الفعلين لتدل على ان الاول سبب للثاني فالاول سبب والثاني
مسبب ويسمى الاول منهما شرطا والثاني منهما جزاء اعلم ان المراد بالسبب هو السبب
في العقل الذي يكمل عند ان كان التهاز موجودا فالشرط العقلي هو ان الثاني سبب
للاول في الخارج لان حصول الاول في العقل سبب لحصول الثاني فيه ثم ان الشرط والجزاء
ان كانا

ان كانا مضارعين نحو ان تقم اقم فجزم كل واحد منهما واجب لكون كل واحد منهما
معربا والجازم موجودا وان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا نحو ان تضرب
ضربت فالجزم ايضا واجب في الاول لكونه معربا ووجود الجازم فيه واشار اليه بقوله
فان كان مضارعين الى قوله فالجزم واجب وان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو ان
ضربت اضربك فالوجهان في الجزاء الرفع والجزم اما الرفع فلان حرف الشرط لما لم يعمل
في الشرط الذي هو اقرب اليه فلان لا يعمل في الجزاء الذي هو ابعد عنه اولى واما الجزم
فلكونه معربا ووجود الجازم ومثال الجزم كثيرا ومثال الرفع قوله زهير • وان اتاه خليل
يوم مسغبة • يقول لا غائب مالي ولا حرم واشار اليه بقوله وان كان الثاني اى وان كان
الجزاء مضارعا واللغة الاولى ضعيفة لان الثاني معرب والجازم موجود وان كانا
ماضيين ان قمت قمت فالجزم في كل واحد منهما لكونهما مبنيين • واذا كان الجزاء
ماضيا بغير قد لفظا او معنى الخ اشارة الى بيان الجزاء الذي يمتنع دخول الفاء عليه
والجزاء الذي يجوز ولا يجب والجزاء يجب والضابطة فيها انه اذا اثر حرف الشرط في
الجزاء معنى قطعا لم يجز دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه وان احتمل تاثيره وعدم
تاثيره فيه الامرين واذا لم يؤثر قطعا يجب دخول الفاء عليه ليدل على ترجواب الشرط
فاشار الى الاول بقوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى اى اذا كان الجزاء ماضيا

لفظا نحو ان ضربت ضربت او معنى نحو ان ضربت اضرب ولم يقترن به قد لفظا ولا
معنى لم يجز دخول الفاء عليه ليتحقق تاثير حرف الشرط فيه وهو جعله للاستقبال
واغا قال بغير قد لفظا او معنى لانه لو كان مع قد لفظا كقوله تع ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل او معنى كقوله تع ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وجب دخول الفاء لانتفاء
تاثير حرف الشرط فيه لان الغرض للماضي المحقق واشار الى الثاني بقوله وان كان مضارعا
مثبتا او منفيا بلا فالوجهان اى وان كان الجزاء مضارعا مثبتا جاز الامران دخول
من حيث ان جعل خبر مبتدا محذوف فلم يؤثر فيه حرف الشرط نحو ان قمت فيقوم اى فهو
يقوم وترك الفاء من حيث انه لم يجعل خبر مبتدا بل جواب الشرط وهو اولى لان عدم
الحذف اولى من الحذف نحو ان قمت يقم وكذلك اذا كان الجزاء مضارعا منفيا بلا جاز
الوجهان دخول الفاء كقوله تع من يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ان جعل لا
لنفي الاستقبال فلم يكن لحذف الشرط تاثير فيه لامتناع اجتماع العلتين على معمول
واحد وجاز ترك الفاء ان جعل لا لمجرد النفي فكان لحرف الشرط تاثير فيه لجعله للاستقبال
واغا قيد المنفي بلا لان المنفي بما او بلن يجب دخول الفاء عليه لامتناع تاثير حرف
الشرط فيه لان المراد بالمنفي بما هو الحال مع كونه جوابا للشرط بالمنفي بلن هو
الاستقبال واشار الى الثالث بقوله والا فالفاء يعني اذا لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد

لفظا

لفظا او معنى ولكن المضارع مثبتا او منفيا بلا وجب دخول الفاء لامتناع تاثير
حروف الشرط فيه سواء كان جملة اسمية كقوله تعالى فان مت فهم الخالدون او
امرا كقوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني او نهيا كقوله تع وان علموهن
مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار او استفهاما نحو ان تركنا فيزعما او دعاء
كقولك ان اكرمتنا فرحمك الله او كان ماضيا مقترنا بقد لفظا او تقديرا كما مر او منفيا
بما ولن كما مر الى غير ذلك تنبيه يجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء كقوله تع
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وانما جاء اذا مع الجملة الاسمية
موضع الفاء لدلالتها على التعقيب كالفاء لانها للمفاجاة وانما يجيء موضع الفاء
في غير الجملة الاسمية لاذا التي للمفاجاة لانها لا تدخل الا على الجملة الاسمية الا
نادرا قوله وان مقترنة بعد الا الخمسة اذا قصد السببية اي يلزم الفعل المضارع
بان مقترنة بعد الافعال الخمسة التي هي الامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض اذا قصد ان الاول سبب للثاني نحو اسلم تدخل الجنة اي ان تسلم
تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وان يتك ازرك اي ان تعرفني يتك ازرك
وليته عندنا تحدثنا والا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا والمعنى في الجميع
ان وقع الاول وقع الثاني لان الاشياء الخمسة المذكورة تتضمن معنى الطلب

والطلب لايكون الا لغرض فيكون في ضمن هذه الخمسة بسبب لمسبب وهو
مابعدها وليس الخبر كذلك فانه ليس للطلب وهذا لايجزم في النفي اعلم ان المراد
ههنا هو الامر تحقيقا او قوة ليدخل فيه نحو حسبك ينم الناس فان حسبك تنزل
منزلة اكتفي الناس كانه قال اكتفي الناس قوله وامنع لاتكفر تدخل النار لان
المضمر يجب ان يكون من جنس المظهر فتقديره ان لاتكفر تدخل النار وهو محال
قوله خلافا للكسائي اي فانه جوزه اعتمادا منه على وضوح المعنى قوله
مثالا لامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
هذا تعريف لامر المخاطب المبني للفاعل وليس بتعريف لمطلق الامر لخروج امر
الغايب وامر المخاطب المبني للمفعول عنه قوله صيغة يطلب بها الفعل
شامل لغيره من امر الغايب وامر المتكلم وامر المخاطب المبني للمفعول وقوله
من الفاعل المخاطب يخرج الغايب والمتكلم نحو ليضرب زيد ولاضرب وامر
المخاطب المبني للمفعول نحو لتضرب انت وقوله بحذف حرف المضارعة
يخرج مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا في القراءة الشاذة ومثل امانضرب
زيدا لانه ليس بحذف حرف المضارعة قوله وحكم آخره حكم المجزوم اي وحكم
آخر هذا الامر حكم آخر المجزوم تقول اضرب واغز وارم واخش بحذف

الواو والياء والالف كما تقول ليغز وليرم وليخش وفي التثنية اغزوا وارميا
واخشيا بحذف النون كما تقول ليغزوا وليرميا وليخشيا انما كان حكمه حكم
اخر المجزوم تشبيها له بما فيه لام الامر من حيث ان كل واحد منهما طلب الفعل
وانما قال الحكم آخره حكم المجزوم ولم يقل كالمجزوم لكونه مبنيا لعدم علة
الاعراب وهي مشابهته الاسم باحد حروف نايت قوله فان كان بعد ساكن
اشارة الى كيفية اخذ الامر من الفعل المضارع وهي ان يحذف حرف المضارعة
وحرك ان كان بعد حرف المضارعة متحرك اسكن آخره وجعل ما فيه امر التقول
في تعد عِد وفي تضارب ضارِب والهاء في قولك بعد عايد الى حرف المضارعة
ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده ساكن وهو ليس برباعي زيدت
عليه همزة وصل متحركة ليمكن النطق به وتلك الهمزة مضمومة ان كان بعد
الساكن ضمة للاتباع ومكسورة فيما سواه سواء كان بعد الساكن كسرة
نحو اضرِبِ من تضرِبُ او فتحة نحو اعلَمْ من تعلم لتعذر الضم والفتح لحصول
الالتباس الا يرى انك لو قلت من تضرب اُضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي
المبني للمفعول وبمضارع الرباعي للمتكلم نحو اُكرِمُ ولو قلت اَضرب بفتح الهمزة
لالتبس بامر الرباعي ولو قلت من تعلم اِعلم بكسر الهمزة لالتبس بمضارع عالم يسعم

فاعله للمتكلم ولو قلت من تعلم اعلم بفتح الهمزة لبس بالماضي الرباعي و
لما فرغ عن كيفية بناء الامر الثلاثي اورد امثلته هي اقتل واضرب واعلم
فالاول مثال ان يكون بعد الحرف الثاني مضموم والثاني مثال ان يكون
بعد الحرف الثاني مكسور والثالث مثال ان يكون بعد الحرف مفتوح وان
كان بعده ساكن وهو رباعي ردت الهمزة المحذوفة من المضارع لانتفاء موجب
حذفها وهو اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين وتكون مفتوحة
مقطوعة لكونها اصلية مفتوحة في الاصل تقول في اكرم اكرِم واما حذفت
الهمزة من المضارع لكراهة اجتماع الهمزتين في المتكلم نحو اكرم وحذفت في
البواقي نحو يكرم وتكرم ونكرم اطرادا للباب قوله فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف
فاعله اي فعل ما لم يسم فاعله فعل حذف فاعله واسند الى ما يقوم مقام
الفاعل للاختصار او الابهام او الجهل بالفاعل وغيره والغرض من ذكره
ههنا كيفية بنائه فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره للتمييز بين
بناء للفاعل وبين بناء للمفعول ولم يقتصر على ضم الاول ليلا يلتبس بمضارع
ما لم يسم فاعله في عُلِم وعلى كسره قبل آخره لانه لم يتميز في عَلِمَ هذا اذا لم يكن
في اول الفعل همزة وصل قوله انا اذا كان في اوله همزة وصل ضم الحرف الثالث

مع ضمة الهمزة لدفع الالتباس تقول في انطلق واقتدر واستخرج انطُلِق واقتُدِر ٢٠٠
واستُخرِج بضم الهمزة والحرف الثالث وانما لم يقتصر على ضم الهمزة لحصول الالتباس
بالامر عند سقوط ضم الهمزة في الدرج في نحو قولك الا انطلق والا اقتدر
والا استخرج واما اذا كان فيه التاء نحو باب تفعل وتفاعل فضم التاء مع ضم
الحرف الثاني تقول في تعلم وتجاهل تُعُلِّم وتُجُوهِل بضم التاء والحرف الثاني لئلا
يلتبس تعلم بمضارع علم وتجاهل بمضارع جاهل والثاني في قوله والثاني مع التاء
عطف على الثالث وقوله خوف اللبس اشارة الى علة جميع ما ذكر من قبل قوله وعين
العين الافصح قيل وبيع اعلم ان في بناء ما لم يسم فاعله في الفعل الماضي للمعتل العين
ثلث لغات احديها قِيلَ وبِيعَ نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما بعد سلب حركة
قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار قيل وبيع والثانية قيل وبيع بالاشمام
وهو تهيئة الشفتين للنطق بالضم من غير التلفظ به ولا يدركه الا البصير
وهو فصيح ليؤذن بان اصل ما قبلهما الضم من غير اليه بقوله وجاء الاشمام
والثالثة قول وبوع بالواو الساكنة وضم الاول وهو قليل ووجهه انه
حذفت الحركة من الواو والياء للاستثقال ثم قلبت في بيع واو الضم
ما قبلها واشار الى هذه اللغة بقوله والواو وهو عطف على الاشمام اي

وجاء الواو واعلم ان قوله ومعتل العين الاجوف قيل وبيع على اطلاقه
ليس بجيد لان عَوِرَ وحَيِدَ ليس كذلك بل الاصوب ان يقول معتل العين
القلوبة الفا قوله مثله اختير وانقيد دون استخير واقيم اي مثل بناء ما لم يسم
فاعله من الماضي المعتل العين من الثلاثي بناء ما لم يسم فاعله من باب اختير
وانقيد انه يجوز فيه ثلث لغات دون باب استخير واقيم اما الاول فلان
اصل اختير وانقيد اختُيِرَ وانقود فان تُبِرَ وقُوِدَ مثل بُيِعَ وقول في وقوع
الضمة على الفاء ووقوع الكسرة بعدها على الواو والياء فحاله فيه لما جاز
في قيل وبيع واما الثاني فلانه اصل اُستُخِيرَ واقيم واستخير واقوم وهما ليسا
مثل بُيِعَ وقول في وقوع الضمة على الفاء والكسرة بعدها على الياء او الواو
فلم يلزم ان يجوز ما جاز في مثل قيل وبيع قوله وان كان مضارعا فضم اوله و
فتح ما قبل آخره اي ان كان الفعل الذي يراد ان يبني منه ما لم يسم فاعله ثم
مضارعا فضم اوله وفتح ما قبل آخره ليتميز عن بناء الفاعل ولم يجز الاقتصار
على فتح ما قبل الآخر لم يفد في مثل يُعلَمُ وعلى الضم في مثل يخرج تقول في
يضرب يُضْرَبُ قوله ومعتل العين ينقلب الفا واوا كان او ياء تقول في يقول
ويبيع يقال ويباع لان اصلهما يُقْوَلُ ويُبْيَعُ فينقل حركة الواو والياء

اليا قبلهما فكانتا في موضع الحركة مع انفتاح ما قبلهما فقلبتا الفا فصار
يقال ويباع قوله المتعدي وغير المتعدي اي الفعل اما متعد واما غير
متعد لانه اما ان يتوقف فهمه على متعلَّق او لا يتوقف فهمه على متعلق
او لا يتوقف والاول هو المتعدي نحو ضربت فان فهمه يتوقف على شيء
يتعلق به تعود القاعدة وغير المتعدي يصير متعديا باحد ثلثة اشياء و
هو الهمزة نحو اذهبت زيدا وتضعيف العين نحو فرحت زيدا وحرف الجر نحو
ذهبت بزيد قوله والمتعدي يكون الى واحد واثنين اي والمتعدي يتعدى
الى مفعول واحد ضربت زيدا عمرا والى اثنين لاقتضاء معناه اياهما وهو
على ضربين احدهما ان لا يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول
ويجوز الاقتصار على احدهما كما عطى او كسى نحو اعطيت زيدا درهما و
كسوت زيدا جبة والثاني ان يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول
ولا يجوز الاقتصار على احدهما كعلم نحو علمت زيدا فاضلا ويتعدي
الى ثلثة مفاعيل كاعلم وارى وانبأ وبناء واخبر وحدث لا
ان اعلم واري تعديتهما الى ثلثة بالاصالة بلا خلاف فان علم متعد
الى مفعولين فاذا دخلت عليه الهمزة تعدي الى ثلثة لزيادة الهمزة ٭

للفعل معني يزيد ببسبه مفعول فاذا قلت اعلمت زيدا عمرا جاهلا
كان معناه صيرت زيدا ذا علم بان عمرا جاهل وكذلك اري وانا التي
فتعديته بنفسها الي واحد والي اخر بواسطة حرف الجر تقول ابناء ان عمرا
زيد وقد يحذف حرف الجر لكنها لما كان فيها معني الاعلام اجريت مجراه
في تعديتها الي ثلثة مفاعيل قوله وهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت
اي هذه الافعال المتعدية الي ثلثة مفاعيل حكم مفعولها الاول
كمفعول اعطيت بمعني انه يجوز ان تذكره منفردا من غير ذكر المفعولين
الآخرين ويجوز ان تذكره مع ذكر المفعولين الآخرين كما انه يجوز
ان تذكر المفعول الاول لاعطيت منفردا عن الثاني ويجوز ان تذكره
مع ذكر الثاني قوله المفعول الثاني والثالث كمفعولي علمت اي حكم مفعولي
هذه الافعال الثاني والثالث كحكم مفعولي علمت بمعني انه يجوز ترك مفعوليها
الثاني والثالث معا ولا يقتصر علي احدهما كما لا يقتصر علي احد مفعولي
علمت لان مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث هما مفعولا باب
علمت علي الحقيقة تقول اعلمت زيدا عمرا واخير الناس واعلمت زيدا من غير
ذكر الثاني والثالث واعلمت عمرا واخير الناس من غير ذكر المفعول الاول

ولا

ولا تقول اعلمت عمرا وزيدا من غير ذكر الثالث ولا اعلمت زيدا خير الناس
من غير ذكر الثاني قوله افعال القلوب ظننت وحسبت اعلم ان افعال
القلوب ما ذكره وهي تدخل علي الجملة الاسمية اعني المبتدأ والخبر
لبيان ما تكون تلك الجملة عبارة عنه من ظن او علم فان الثلثة الاول
للظن والثلثة الاخيرة للعلم وزعمت للدعوي والاعتقاد فيكون
للعلم ويكون للظن مثلا اذا كان زيد قايم عبارة عن علم قلت علمت زيدا
قايما وان كان عبارة عن ظن قلت ظننت زيدا قايما وتنصب الجزئين اي
المبتدأ والخبر معا الا عند مواضع تذكرها وانما سميت هذه الافعال
افعال القلوب لانها لا يحتاج في صدورها الي الجوارح والاعضاء
الظاهرة بل يكفي فيها القوة العقلية قوله ومن خصايصها ان لا يقتصر
انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت
علي احدهما الخصايص جمع خصيصة وهي ما يختص بالشئ ولا يشاركه
فيه غيره ذلك الشئ او من خصايص افعال القلوب انه لا يقتصر علي
احد مفعوليها وان جاز ان لا يذكر معا كقوله تع ويوم يقول نادوا
اين شركائي الذين زعمتم اي زعمتموهم اياهم لكون هذه الافعال داخلة
علي المبتدأ والخبر فكما انه لا بد للمبتدأ من الخبر وبالعكس ولا بد

افعال القلوب
وهي افعال الجنس في شكل ١٣ (دوم ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣)
وزيد اراه يدرك من القلوب ما ذكره المصنف
ظننت بابا تحت لي تحسبت بابا زعمت
بس ضننت بابا راب نبي وجدت لي حفا

احد المفعولين من الآخر وليس باب اعطيت كذلك لانه غير داخل على
المبتداء والخبر وفيه نظر لجواز حذف كل واحد من المبتداء والخبر لما
مر على ان حذف احد مفعولي باب حسبت واقع في قوله تع ولا يحسبن
الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة من قراء با
الياء المثناة ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله البخل هو
خيرا لهم قوله ومنها جواز الغاءها اه اي ومن خصايص هذه الافعال
الغاؤها اذا توسطت هذه الافعال بين المفعولين نحو زيد ظننت قايم
او تاخرت عنهما نحو زيد قايم ظننت لاستقلال مفعوليها كلاما لكونهما
مبتداء وخبرا على تقدير الغائها مع ضعف علمها بالتوسط او التاخر واما
ان تقدم معمول احد مفعوليها عليها كتقدم احد مفعوليها عليها في جواز
الغاء نحو متى تظن زيد منطلق لان تقدم معمول الفعل كتقدم المفعول
ولم يجز الالغاء في باب اعطيت اذا تاخرا او توسط لعدم استقلال مفعوليه
كلاما والمراد بالالغاء ابطال العمل العارض وهو التوسط والتاخر
مع جواز العمل ويعلم من قوله جواز الالغاء جواز العمل اذا توسط او
تاخر ويعلم من قوله اذا توسطت او تاخرت انه لا يجوز الغاء اذا تقدمت

لا اذا توسطت او تاخرت لاستقلال المحرس كلاما بخلاف باب اعطيت

مثل زيد عندك قايم ومنها انها تعلق

حرف الاستفهام والنفي واللام

مثل علمت ازيد عندك ام عمرو

وينبغي ان يعلم ان الاعمال اولى اذا توسطت والالغاء اولى اذا تاخرت ١٢٧
وهذه الافعال يكون في معنى الظرف نحو زيد قايم ظننت في ظني ومنها انها تعلق قبل الاستفهام والنفي واللام اي ومن
خصايص هذه الافعال تعليقها وهو وجوب ابطال العمل لفظا دون
معنى بسبب وقوعها قبل الاستفهام او النفي او لام الابتداء نحو
علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد في الدار وعلمت لزيد قايم
لاقتضاء كل واحد من هذه الامثلة صدر الكلام فلو عملت لم تكن
هذه الاشياء في صدر الكلام لكن الجزئين الذين هما في قولك علمت ازيد
عندك ام عمرو في موضع النصب لان العلم وقع عليهما بالحقيقة وعدل
عنه مخالفة للفظ من حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الا
بتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال ومعناه انه علق احدهما
بعينه عندك لان المعنى علمت جواب ذلك وجوابه بالمتعين وانما قال
الاستفهام ولم يقل حرف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله تع لنعلم
اي الحزبين احصى لما لبثوا امدا وانما قال قبل الاستفهام لانه لو كان
بعد الاستفهام لم تعلق نحو انهم علمت زيدا قوله ومنها انه يجوز ان يكون

مثل علمتني منطلقاً متن كافيه

فاعلها ومفعولها ضميران لشئ واحد نحو علمتني وعلمتك اي علمت نفسي
نفسي وعلمت نفسك ولم يجز في سائر الافعال فلا يقال ضربتي لان الفاعل
في سائر الافعال تعلق فعل الفاعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الفهم الي المغايرة
بينهما فلو قيل ضربتي لسبق الفهم الي ضربتي انت فلدفع هذا الوهم عدل
الي ايراد النفس فقيل ضربت نفسي ولا يدفع حركة المضمر هذا الالتباس
مع قيام هذا الغالب لكون الغالب قويا ولجواز اشتباه هذه الحركة
بغيرها عند غفلة السامع وليس كذلك هذه الافعال لانها تتعلق
بالاعتقادات والقلوب من العلم والظن والشك ان علم الانسان وظنه
يتعلقان بصفات نفسه اكثر من صفات غيره فاذن لم يحتج فيها الي ايراد
النفس لانتفاء المقتضي لايراده وهو الالتباس اعلم ان افعال القلوب
وغيرها يشتركان في انه لا يجوز ان يكون فاعلها ضميرا يعود الي المفعول
المتقدم فلا يصح زيدا ظن منطلقا ولا زيدا ضرب علي ان يكون
فاعل ضرب وظن ضميرا عايدا الي زيد لان المفعول فضلة فلا يجوز
ان يصير معتمدا وكذا الي نحو غلام من ضربت علي ان يكون فاعل ضربت
ضمير هند قوله ولبعضها معنى آخر يتعدي به الي واحد اي ولبعض هذه الا

فعال

الافعال معنى لا يتعدي به الي اكثر من مفعول واحد وهو ظننت
من الظنة بمعني التهمة فانه حينئذ لا يتعدي الا الي مفعول واحد
قوله تع ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت اي عرفتم ووجدت
من وجدان الضالة بمعني الاصابة نحو وجدت ناقتي اي اصبتها
ورايت من رؤيت البصر نحو رايت زيدا اي ابصرته قوله الافعال
الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل علي صفة اي الافعال الناقصة افعال
وضعت لتقرير الفاعل علي صفة مخصوصة نحو كان زيد عالما فكان
جعل زيدا علي صفة كونه عالما في الزمان الماضي ولقائل ان يقول
ان سائر الافعال يقرر الا الفاعل علي صفة فان ضرب مثلا في ضرب
زيد يقرر زيدا علي صفة الضاربية وجوابه ان المراد انه يقرر فاعله
علي صفة غير صفة مصدره فان كان في قولنا كان زيد قايما قرر زيدا
علي صفة قيامه في الزمان الماضي والقيام غير مصدره وليس ضرب
في قولنا ضرب زيد كذلك وانما سميت هذه ناقصة لنقصانها عن سائر
الافعال من حيث انها لا تدل علي الحدث ومن حيث انها لا تعتبر وقوعها
قوله وهي كان وصار وامسي واضحي وبات وظل وزال وفتئ

وغدا وراح ومازال وما انفك وما فتئ وما برح ومادام وليس

قوله وقد جاء فجاءت حاجتك اي وقد جاء ما جاءت بمعنى تقرير الفا على

على صفة في نحو قوله ما جاءت حاجتك فان ما احتملت ان تكون نفيا

وح كان حاجت مسندا الى ضمير شئ تقدم ذكره مثلا اذا كنت محتاجا

الى شئ معين كالغرارة مثلا ولم يحصل ذلك الشئ بل حصل شئ آخر

دون حاجتك كالكيل مثلا فيقال ما جاءت حاجتك اي ما جاءت

هذه على قدر حاجتك واحتمل ان يكون للاستفهام وح كان معناه اي

شئ جاءت حاجتك واسمه ضمير يعود الى ما واتما جاز تانيثه لكون

ما عبارة في المعنى عن الحاجة وقيل ان هذه الكلمة اول ما اشتهر

من قول الخوارج لابن عباس رضي الله حين اتاهم من قبل علي

رضي الله عنه ليستدعي منهم الرجوع الى الحق قوله وقعدت كانها

حربة اي وقد جاء قعدت بمعنى تقرير الشئ على صفة اي بمعنى

صار في قول الاعرابي ارهفت شفرته حتى قعدت كانها حربة

اي صارت شفرته والظاهر انه مخصوص بمحله ولم يعرف في غيره

فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار كاتبا قوله وتدخل على الجملة الاسمية

لاعطاء الخبر حكم معناها اي هذه الافعال تدخل على الجملة

الاسمية وهي المبتدا والخبر لاعطائها اسناد الخبر الى المبتداء

حكم معناها ويحتمل ان يريد بالخبر الجملة الاسمية لانها خبرية

فيكون معناها لاعطاء هذه الافعال للجملة الاسمية حكم

معناها اعلم اني لم اعرف فايدة الحكم في قوله حكم معناها فرفع

الجزء الاول اعني المبتداء بانه اسمها ونصب الجزء الثاني اعني الخبر

بانه خبرها تشبيها بالفاعل والمفعول نحو كان زيد قايما فكان افاد

معناه وهو الزماني في زيد قايم وهكذا في الكل قوله فان تكون

بثبوت خبرها ماضيا دايما او منقطعا

تاقصة وهي ثلثة احديها التقرير المبتداء على صفة الخبر في الزمان

فقط سواء كان دايما نحو كان الله عليما حكيما قادرا او منقطعا وثانيها

ان تكون بمعنى صار كقوله يتيهاء قفر والمطى بها كانها قطا الحزن قد كانت

فرخا بيوضها اي صارت واشار اليه بقوله وبمعنى صار وهو معطوف

على قوله لثبوت خبرها وثالثها ان تكون فيها ضمير الشان وح يقع

بعدها جملة تفسر ذلك الضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان

شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع فان قيل اذا كان الامر كذلك

كان الواجب عليه ان يقول فكان يكون ناقصة وتامة وزائدة
والناقصة ثلثة لامتناع كون اقسام الشئ قسمة له وايضا لم
خصص الاول بالناقصة دون الآخرين لوجود اسم يعني اسم الناقصة
الناقصة للاخرين دون الاول والثاني ان يكون تامة واشار
اليه بقوله ويكون تامة وهو معطوف على قوله يكون ناقصة والتامة
فعل حقيقي بمعني وقع وحدث وثبت يرتفع ما بعده بما بالفاعلية كما
يرتفع ما بعد الفعل الحقيقي كفى لهم بكات الكاينة والمقدر كائن والثالث
ان يكون زائدة واشار اليها بقوله وزايدة اي ويكون زايدة و
هي قسمان احدهما ان يكون زايدة في اللفظ دون المعنى نحو زيد
كان قايم لافادتها الزمان الماضي والغايتها في اللفظ والاجود
تاخيرها وثانيهما ان يكون زايدة في اللفظ والمعنى كقوله تعالى
كيف نكلم من كان في المهد صبيا وانما دخلت تحسينا للكلام وتاكيدا
له ونصب صبيا على الحال وانما ذكر هذين القسمين وان لم يكن
ناقصة فيهما لكونهما موافقة للناقصة في اللفظ قوله وصار للا
تتعال من شئ الي شئ اما باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيا وانما

باعتبار الكمالات نحو صار زيد الي عمرو وانما باعتبار الحقايق
نحو صار الماء هواء قوله واصبح وامسى واضحى الي آخرها اعلم
ان هذه الافعال الثلثة يجئ لثلثة معان احدها اقتران
مضمون الجملة باوقاتها الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى
نحو اصبح زيد عالما وامسى زيد عارفا واضحى زيد اميرا وثانيها
ان يكون بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اي صار وليس المراد انه
صار في الصبح على هذه الصفة وثالثها ان يكون تامة وهي حينئذ
بمعنى الدخول في هذه الاوقات نحو اصبح زيد اذا دخل في وقت
الصباح قوله وظل وبات اه اعلم ان ظل وبات يجيئان لمعنيين احدهما
لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما اي ظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار
وبات لاقتران مضمون الجملة بالليل تقول ظل زيد معلما وبات
زيد مكرما اي بت زيد له ذلك في جميع ليلة والثاني بمعنى صار
كقوله تعالى ظل وجهه مسودا فانه لا يختص زمانا دون زمان
قوله وما زال وما برح وما فتئ وما انفك اه اعلم ان هذه الافعال
الاربعة لدلالة استمرار خبرها لاسمها من قبله اي في زمان يمكن

لاقتران مضمون الجملة باوقاتها الخاصة ولمعنى صار
ولكون تامة وبمعنى صار
لاستمرار خبرها لاسمها من قبله

قوله في المعتاد نحو مازال زيدا اميرا اي مدة كان قابلا للامارة لا
في حال كونه طفلا فقاعل قبل في قوله قبله ضمير يعود الى فاعلها
وضمير المفعول يعود الى خبرها قوله ويلزمها النفي اي ويلزم هذه
الافعال حرف النفي ليدل على استمرار خبرها لفاعلها فيكون هذه
الافعال حينئذ بمنزلة كان لدخول النفي على النفي المستلزم للاثبات
لكون هذه الافعال للنفي ودخول حرف النفي عليها ولهذا لم يجز
ان يقال مازال زيد الا عالما ثم لم يجز ان يقال كان زيدا الا عالما
لما مر قوله وماداما لتوقيتا بمدة ثبوت خبرها اي ماداما زيد جالسا
اي اجلسه دوام جلوس زيد بمعنى زمان دوام جلوسه على تقدير
حذف المضاف ومن اجل ان معناه كذا احتاج الى كلام لانه
ظرف والظرف يحتاج الى كلام لانه فضلة والفضلة لا يجيء الا
بعد المسند والمسند اليه قوله وليس لنفي مضمون الجملة اه اي ليس
لنفي مضمون الجملة الاسمية في الحال عند اكثرهم لاستعمال العرب
كذلك تقول ليس زيد قائما الآن ولا تقول غدا ولنفيه مطلقا
اي حالا كان او غيره عند بعضهم قال الله تعالى الا يوم ياتيهم

ليس مصروفا عنهم العذاب فهذا نفي لكون العذاب مصروفا عنهم
يوم القيمة فهو لنفي المستقبل ويمكن ان يجاب عن الآية بانه تعالى
لما اخبر ان العذاب يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فكانه ثابت ومحقق
في الحال لتحقق وجود ما اخبر الله تعالى به وللمستدل لهذه الآية
ان يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر والاصل خلافه وجوابه ان
مخالفة الظاهر لاستعمال العرب قوله ويجوز تقديم اخبارها عليها
اعلم ان تقديم اخبار هذه الافعال على اسمائها جايز بالاتفاق في
الكل لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال
لتوسعها واما تقديم اخبارها على انفسها فعلى ثلثة اقسام واشار اليه
بقوله وهي في تقديمها عليها اي هذه الافعال في تقديم اخبارها
على انفسها على ثلثة اقسام احدها انه يجوز وهو من كان الى
راح على الترتيب المذكور في الكتاب لكونها افعالا صريحة والمانع
من التقديم متفق والثاني انه لا يجوز وهو الذي في اوله ما
وهو على ضربين احدهما ان يكون مافيه نافية والثاني ان يكون
مافيه مصدرية بمعنى الدوام وعلى التقديرين لا يجوز تقديم

اخبارها على انتفيهما اما اذا كانت ما فيه نافية فلامتناع
تقديم ما في حيز النفي على النفي واما اذا كانت مصدرية
فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفسه الا ان كيسان
واتباعه في غير ما دام ووجه قوله ان ما النافية لما دخلت
الافعال الدالة على النفي صارت للاثبات بمنزلة كان حكما
جاز تقديم خبر كان على نفسه جاز تقديم خبر هذه الافعال
على انتفيهما واشار الى هذا القسم بقوله وقسم لا يجوز الى قوله
في غير ما دام والقسم الثالث مختلف فيه وهو ليس فذهب
سيبويه الى انه لا يجوز تقديم خبره على نفسه لكونه للنفي
وامتناع تقديم معمول النفي عليه وذهب اكثر البصريين الى انه
يجوز لكونه فعلا وجواز تقديم معمول الفعل على نفسه وجاب
عن دليل الاولين بمنع امتناع تقديم معمول النفي عليه مطلقا
وانما يمتنع ان لو كان حرفا اما اذا كان فعلا فلا يمتنع ويدل
عليه قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ووجه الا
ستدلال به ان يوم ياتيهم معمول المصروف الذي هو خبر ليس

فلو لم

فلو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس لم يجز تقديم معمول خبر ليس على
ليس لامتناع وقوع المعمول الا حيث يقع وقوع العامل فيه ولقائل
ان يقول كان من الواجب على المصنف ان يجعل ليس وما في قوله
ما النافية من القسم المختلف فيه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يعتد
بمخالفة ابن كيسان واعتد بالمخالفة في ليس لان طائفة كثيرة
منهم من المعتبرين على امتناع تقديم خبره على نفسه قوله افعال
المقاربة اه اعلم ان هذه الافعال من اخوات كان لكونها
لتقرير الفاعل على صفة الا انه افردها بالذكر لاختصاص خبرها
بالفعل المضارع وامتناع تقديم خبرها عليها وجواز تقديم
خبر كان عليها وعرفها بانها افعال وضعت لدلالتها على دنو الخبر
رجاء او حصولا او اخذا فيه فالاول عسى الذي لدنو الخبر
رجاء عسى وهو غير متصرف بمعنى انه لا ياتي منه المضارع
واسم الفاعل والامر والنفي حملا على لعل لتضمنها معنى الاستاء
فاشبه فعل لكون كل واحد منهما لطمع الحصول والاشتاق
ولهذا لا يستعمل في المحالات فلا يقال عسى زيد ان يطير قوله تنو

ذكر افعال المقاربة وعملها وكونها ناقصة
ماضية كاد وكرب واشرك وجاء

عسى زيد ان يقوم وعسى ان يخرج زيد اشارة الى انه يجوز فيه
لغتان احدهما ان يذكر مرفوع ومنصوب لكن يلزم ان يكون منصوبها
الفعل المضارع مع ان تقدير المعناها في الترجي وتقوية له
ممنع ازاصله ان يكون اسما قياسا على خبر كان الا انه صار
متروكا وقد شذ بجيئه صريحا كقوله عسى الغوير ابؤسا وهي
جمع البؤس والباس اى الشدة والشدة واشار الى هذه اللغة
بقوله وعسى زيد ان يقوم فزيد اسم عسى وان يقوم في محل النصب
بانه خبر اي عسى زيد القيام اي ذا القيام على تقدير حذف المضاف
واللغة الثانية ان يذكر لها مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في
اللغة الاولى فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب
اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قايما عن المفعول الآخر وهذا
كما يقال في سمعت انه متى كان مفعوله الاول مما يسمع اقتصر
عليه وان كان مما لا يسمع لم يقتصر عليه ويتعدى الى مفعولين
فهي ناقصة على هذه اللغة ايضا واشار اليه بقوله عسى ان
يخرج زيد اعلم انه يحتمل ههنا بشيء آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا

بانه اسم عسى وفي يقوم ضمير يعود الى زيد وان يقوم في محل النصب
بانه خبر عسى فعلى هذا يكون من اللغة الاولى ويلزم من هذا
تجويزهم تقديم خبرها على اسمها فعلى الوجه الاول تقول عسى
ان يقوم الزيدان والزيدون وعسى ان تقوم الهندان والهندات
وعلى الوجه الثاني تقول عسى ان يقوما الزيدان وان يقوموا
الزيدون وعستان يقمن الهندات واما قوله تعالى عسى ان يبعثك
ربك مقاما محمودا فلم يحتمل الا الوجه الاول والا لزم الفصل
بين اجزاء الصلة والموصول باجنبي ومنهم من جعل عسى في اللغة
الاولى ناقصة وفي اللغة الثانية تامة اعلم انه اذا قيل زيد عسى
ان يقوم جاز ان يضمر فيها وان لا يضمر استغناء بالضمير الموجود
في ان يقوم العايد الى زيد وعلى التقديرين فزيد مبتداء وما
بعده خبره تقول على الوجه الثاني الزيدان عسى ان يقوما والز
يدون وعسى ان يقوموا وهند عسى ان تقوم والهندان عسى ان
تقوما والهندات عسى ان يقمن وعلى الوجه الاول الزيدان
عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا وهند عستا ان تقوم

والهندان عسيتا ان تقوما والهندات عسين ان يقمن قوله
وقد يحذف ان اي وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في
اللغة الاولى تشبيها بلعل كقوله عسى الهم الذى امسيت
فيه يكون وراءه فرج قريب دون اللغة الثانية لامتناع و
قوع الفعل فاعلا قوله والثاني كاد اي والقسم الثاني وهو الذي
وضع لمقاربة حصول الخبر لا على مقاربة رجائه وهو خبر محض
فلذلك تصرف وفاعله اسم محض وخبره فعل مضارع ليدل
على تقرب حصول الخبر من الحال من غير ان دلالة على الاستبقا
المنافي للحال نحو كاد زيد يجئ وقد تدخل ان على خبرها تشبيها
بعسى كقوله قد كاد من طول البلى ان يمحصا قوله واذا دخل
النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح اي اذا دخل النفي
على كاد يكون كاد للنفي كما ان الافعال المثبتة اذا دخل
عليها النفي كانت للنفي لانه من شان حرف النفي ان ينفي
ما يدخل عليه ايجابا كان او سلبا وانما قال على الاصح لا
خلاف فيه كما صرح به بعد ذلك قوله وقيل يكون للاثبات

وقيل يكون في الماضي فقط وفي المستقبل بقلة
لاثبات فعل وفعل نفيه بعكسه تعالى وما كادوا يفعلون

اي وقال بعضهم ان النفي اذا دخل على كاد كان للاثبات ماضيا
كان او مستقبلا اما اذا كان ماضيا فكقوله تعالى وما كادوا
يفعلون وقد ذبحوا فالذبح يدل على قربهم من الفعل فما كادوا
يدل على الاثبات واما اذا كان مضارعا فلتحطية الشعراء
في الزمة في قوله اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من
حب مية يبرح ووجه الاستدلال به انهم فهموا من قوله لم
يكد رسيس الهوى الاثبات وهو زوال رسيس الهوى من حب
مية والا لم يكن لتحطيتهم وجه واذا فهموا منه الاثبات كان
لاثبات والجواب عن الاول انا لا نسلم ان ذبحهم في تالي الحال
دليل على الاثبات وهو مقارنتهم الذبح في اول الحال لاختلاف
الوقتين والذي تدل عليه نعتهم في قوله تعالى اتتخذنا
هزوا وقوله تعالى فادع لنا ربك يبين لنا ما هي وغير ذلك
واعلم ان العرف في مثل قولنا ما كاد زيد يسافر فهم الاثبات
فانه يفهم منه انه سافر بعد ان لم يقارب السفر وهو الذي
حملهم على الحكم بانه للاثبات وعن الثاني انا لا نسلم ان فهم الاثبات

دليل على انه لاثبات لجواز ان يكون مذهب من خطاءة مذهب
من قال انه لاثبات والصواب ان لايحتمل على الغلط بل
يحمل على ان مراده ان الحجر اذا غير المجبين لم يقارب حبتي
التغيير وهو ابلغ من نفي نفس التغيير وقيل يكون في الماضي لا
ثبات وفي المستقبل كالافعال اي وقال بعضهم ان كاد
اذا دخل حرف النفي عليه يكون في الماضي للاثبات كقوله
تعالى وما كادوا يفعلون وقد نجوا وقد عرفت الجواب عنه
وفي المستقبل كالافعال اي يكون للنفي كقوله ذي الرمة اذا
غير الهجر المحبين الى آخر البيت قوله والثالث طفق وجعل وكرب
وهي مثل كاد واوشك وهي مثل عسى كما في الاستعمال
واخذ الى اخره اي والقسم الثالث هو الذي لدنو الخبر اخذا
فيه جعل وطفق وكرب واخذ واوشك فانه مخالف لعسى لا
تتفاء معنى الانشاء ولكاد لحصول الشروع فيه لكن الاربعة
الاول تستعمل استعمال كاد لقرب معناها من معناه كما تقول
طفق زيد يفعل وجعل زيد يقول قال الله تعالى وطفقا يخصفان
واوشك يستعمل استعمال عسى تارة على التغيير نحو اوشك زيد ان

يخرج واوشك ان يخرج زيد وتارة استعمال كاد نحو اوشك زيد يخرج
قوله فعلا التعجب ما ومع لانشاء التعجب اي فعلا التعجب وهما ما افعله
وافعل به افعال وضعت لانشاء التعجب فلم يدخل فيه مثل تعجبت
وعجبت لانهما ليسا للانشاء والتعجب انفعال النفس عند رؤية ما خفي
سببه وخرج عن نظائره قوله وله صيغتان اي وللتعجب صيغتان احديهما
ما الفعله والثانية افعل به وهي غير متصرف بمعنى انه لايكون منهما
مضارع ولا امر ولا نهي ولا تثنية ولا جمع لكونهما مشابهة للحرف
لكونهما للانشاء الذي اصله ان يكون من الحروف نحو ما احسن زيدا
واحسن بزيد قوله ولا يبنيان الا مما يبني منه افعل التفضيل اي فعل
التعجب لا يبنيان الا مما يصح بناء افعل التفضيل منه لكون كل واحد
منهما للمبالغة والتاكيد فلا يبنيان الا من الثلاثي ليس بلون ولا عيب
في المتمكن مثل ما اشد باستخراجه
وتوصل في تعجب ما يمتنع بناء فعل التعجب منه بمثل ما يتوصل به الى اسم
التفضيل وهو مثل اشد نقول ما اشد استخراجه وما اكثر حمرته وما
اقبح عوره واشدد باستخراجه واكثر بحمرته واقبح بعورة قوله ولا
يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل اي لايتصرف في صيغتي

التعجب بتقديم ولا تاخير ولا فصل لتضمنه معنى الانشاء الموجب
لعدم التصرف فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيدا ما احسن ولا يقال
ايضا بزيد احسن ولا يقال ايضا ما احسن اليوم زيدا بفصل الظرف
وهو اليوم بين ما احسن ومعموله لما ذكرناه واجازا لمازني الفصل
بالظرف لما سمع من العرب ما احسن بالرجل ان يصدق لرخصة
الاتساع في الظروف بما لم يتسعوا في غيرها قوله وما مبتداء نكرة
عند سيبويه اه اشارة الى بيان اعراب ما افعله فما مبتداء نكرة بمعنى
شيء عند سيبويه والخليل واصله شيء احسن زيدا والجملة التي بعده
اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع بانه خبره وما موصولة
عند الاخفش والجملة التي بعدها صلتها وهي مع الصلة في محل
الرفع بانه مبتداء وخبره محذوف تقديره الذي احسن زيدا
شيء وما استفهامية عند قوم فهي مبتداء وما بعدها خبرها وتقديره
اي شيء احسن زيدا وهذه التقديرات باعتبار الاصل لانها
بمعناها الآن قوله وبه فاعل عند سيبويه اه اشارة الى بيان اعراب
افعل به عند سيبويه اي به في افعل به فاعل افعل عند سيبويه

والباء زائدة كما في قوله تعالى وكفى بالله شهيدا الا انها لازمة
ههنا لتدل على الانشاء واصل افعل بزيد افعل زيد بمعنى صار زيد
ذا فعل كاغدة البعير اذا صارد اغدة فالهمزة للصيرورة فغيرت
لفظ الخبر الى لفظ الامر وليس بامر اذ لا معنى للامر ههنا ولا
فرق بين قولنا ما احسن زيدا وبين قولنا احسن بزيد واذا كان
الامر على ما ذكرناه لم يكن فيه ضمير لان الاسم المذكور بعده
فاعل له ولهذا لزم صورة واحدة قوله ومفعول عند الاخفش عطف
على قوله فاعل وهو اشارة الى اعرابه عند الاخفش اي به مفعول
به عند الاخفش اذ هو المتعجب منه كما كان بعد ما افعل فعلى هذا يكون
افعل امرا لا خبرا فيكون فيه ضمير مرفوع بانه فاعله لكن ذلك الضمير
ضمير المصدر عند بعضهم كانه قال يا حسن احسن بزيد وضمير المخاطب
عند بعضهم اي انه امر لكل واحد مخاطب بان يجعل زيدا حسنا بان
يصفه بالحسن هذا اصله ثم اجري مجرى الامثال الآن فلم يغير
عن لفظ الواحد كما لم يغير لفظ الامثال في الواحد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث كقوله اطرق كرا فانه يقال للرجل والمرأة و

والتثنية والجمع عن لفظ الواحد تقول يا رجل يا رجلان ويا رجال
احسن بزيد والباء عند الاخفش اما للتعدية وذلك اذا كانت الهمزة
في احسن بزيد للصيرورة ليصير احسن بواسطة الباء متعديا
واما للزيادة للتاكيد مثلها في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى
التهلكة وذلك اذا لم يكن الهمزة للصيرورة ويكون احسن متعديا
قوله وافعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم اي افعال
المدح والذم التي يقرب لها في النحو افعال وضعت لانشاء مدح
او لانشاء ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته وشرف وكرم وقبح
وعور من افعال المدح والذم لانها لم توضع للانشاء قوله
فنعما نعم وبئسما بئس فمن افعال المدح نعم ومن افعال الذم قوله وشرطها
ان يكون الفاعل اي وشرط هذه الافعال ان يكون فاعلها احد
الامور الثلثة وهو ان يكون معرفا بلام تعريف العهد نحو نعم
الرجل زيدا ويكون مضافا الى معرف بلام تعريف العهد نحو نعم
صاحب الرجل زيدا ويكون مضمرا وذلك المضمر اما مميز بنكرة منصوبة
نحو نعم رجلا زيد اي نعم الرجل رجلا زيد واما مميزا بمعنى

نعم

شيء غير موصوفة كقوله تعالى فنعما هي فاهما نكرة بمعنى شيء
موضعها النصب على التمييز وهي المميزة لفاعل نعم اي فنعم شيئا هي
اي فنعم الشيء شيئا هي وهي ضمير الصدقات وهي المخصوصة بالمدح
قوله وبعد ذلك المخصوص اي وبعد ذكر الفاعل يذكر المخصوص
بالمدح والذم لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا اي وقع في
في النفس قوله وهو مبتداء ما قبله خبره اشارة الى اعراب المخصوص
اي المخصوص بالمدح او الذم مبتداء والجملة التي قبله خبره ولم
يحتج الخبر الى ضمير المبتداء لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر
مبتداء محذوف على تقدير سؤال وهو انه لما قيل نعم الرجل فكانه
قيل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول يكون نعم
الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتين قوله وشرطه
مطابقة الفاعل اي وشرط المخصوص بالمدح او الذم ان يكون
مطابقا للفاعل في الجنس والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم
الرجال الزيدون ونعم المراة هند وانما وجبت المطابقة لكونه

لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى قوله وبئس مثل القوم الذين كذبوا
وشبهه متاول لجواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال شرط المخصوص
مطابقته الفاعل في الجنس وليس كذلك في الآية لان المكذبين
ليس من جنس مثل القوم واجاب عنه بانه متاول اي متاول بتقدير
حذف المضاف عن الذين اي بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا
باياتنا او بان الذين صفة القوم والمخصوص بالذم محذوف وهو
مثلهم اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم قوله وقد يحذف المخصوص
اذا علم اي وقد يحذف المخصوص بالمدح او الذم اذا دل عليه
القرينة كقوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب وكقوله تعالى
نعم الماهدون اي نعم الماهدون نحن يدل عليه سياق الآية
قوله وساء مثل بئس اي وساء يستعمل استعمال بئس في جميع احكامها
ويكون بمعناها وان استعمل في الاخبار نحو ساءني هذا الامر تنبيه
سرني ونحو ساءت المرأة هندا اي بئست المرأة هند وكقوله تعالى
ساء مثلا القوم الذين كذبوا اي ساء المثل مثلا مثل القوم الذين
كذبوا على تقدير حذف المضاف فليكون المخصوص من جنس الفاعل

ومنها

ومنها حبذا وفاعله ذا اي ومن افعال المدح حبذا وهو مركب ٢١٤
من حب الشئ او حب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله ذا واريد
به المشار اليه في الذهن كما يراد بالرجل في نعم الرجل زيد وذا
لا يتغير عن هذا اللفظ سواء كان المخصوص مفردا او مثنى او مجموعا
او مذكرا او مؤنثا تقول حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا
هند والهندان والهندات وبعد ذا يجي المخصوص بالمدح وانما
لم يتغير من هذا اللفظ لانهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة
الواحدة فكرهوا التصرف فيه ولهذا قال بعضهم حبذا مبتداء
وما بعده خبره او لانهم عاملوه معاملة المضمر في نعم واعراب
مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم في كون المخصوص مبتداء ما
قبله خبره او خبر مبتداء محذوف قوله ويجوز ان يقع قبل المخصوص
او بعد ما يزاد حال عملي وفق مخصوصه
اه اي ويجوز ان يقع قبل ذكر مخصوص حبذا تمييز على وفق
المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
نحو حبذا رجلا زيد وبعده نحو حبذا زيد رجلا لكون فاعله
مبهما وانما لم يجب بخلاف نعم اذا كان فاعله مضمرا لمزية الفاعل

الملفوظ على الفاعل الغير الملفوظ ويجوز ان يقع قبل ذكر
مخصوص حال موافق له فيما ذكرناه نحو جئنا راكبا زيد وبعده
نحو جئنا زيد راكبا والعامل في مميز والحال ما في جئنا من
معنى الفعلية وذو للحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص
والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام المدح لفظا او تقديرا والمدح
بالركوب فيكون راكبا حالا عن الفاعل لا عن المخصوص قوله
والحرف ما دل على معنى كالجنس
لانه يشترك فيه الثلاثة وبقوله في غيره يخرج الاسم والفعل
قوله ومن ثمة احتاج في جزائيته الى اسم او فعل اي ومن اجل
ان الحرف دل على معنى في غيره احتاج الحرف الى الاسم والفعل
في ان يصير جزأ من الكلام من مسند ومسند اليه لان
دلالته على معناه الافرادي مشروطة بذكر متعلقه قوله
حرف الجزما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه نحو مررت
بزيد وانا مار بزيد ولهذا سميت حروف الاضافة وسميت
ايضا حروف الجر تسمية باعتبار معمولها وانما قال الى ما يليه

ولم يقل الى الاسم ليتناول مثل قوله تعالى بما رحبت فانه ليس
باسم لكنه بتقدير الاسم والمراد بمعنى الفعل اسما الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور و
اسماء الافعال وكل شئ استنبط منه معنى الفعل قوله وهي من
والباء واللام ومذ ومنذ وواو رب وواوها وواو القسم وتاءه
والى وحتى وفي الى قوله وحاشا وعدا وخلا اشارة الى عد
والبيين والتبعيض
وهي ثمانية عشر على ما ذكره قوله من للابتداء شروع في بيان
وزيادة وغير الوصف خلافا للكوفيين والاخفش
معاني هذه الحروف ومعاني من بحسب ما ذكره اربعة احدها
ابتداء الغاية ويعرف بما يصح له انتهاء نحو من البصرة وثانيها
التبيين ويعرف بصحة وضع الذي مكانه كقوله تعالى فا
جتنبوا الرجس من الاوثان وثالثها التبعيض ويعرف بصحة
وضع البعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم
ورابعها الزيادة ويعرف بانها لو اسقطت لم يخل المعنى والزيادة
لا يكون الا في غير الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءني
من احد ولا تضرب من احد خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم يزيدونه في الموجب ايضا قوله وقد كان من مطر وشبهه

وعن وعلى والكاف
ومذ ومنذ وحاشا
وعدا وخلا

واو رب وتا والكاف وواو ومذ ومنذ
في على حتى الى حاشا عدا من عن خلا

متأولا اشارة الى دليلهم وهو ان من تزاد في الموجب لمجيء
قولهم قد كان من مطر وشبهه كقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم
اي قد كان مطر ويغفر لكم ذنوبكم واجاب عنه بانه متأول
وتأويل قولهم قد كان من مطر انه محمول على انه اريد به
الحكاية كانه سمع من يقول هل كان من مطر فحكى كلامه
وقال مجيبا له كان من مطر او محمول على التبعيض اي قد كان
شيء من مطر وتأويل الآية ان من للتبعيض لانه تعالى لا يغفر
جميع الذنوب ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب
جميعا لانه خطاب لامة محمد عليه السلام وقوله تعالى
يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح عليه السلام ولا
يلزم من غفرانه جميع ذنوب امة محمد عم غفرانه جميع ذنوب
امة نوح عم على ان قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا غير باق
على عمومه قوله والى لانتهاء وبعضهم قليلا اعلم ان الى
لها معنيان احدهما انتهاء الغاية فهي مقابلة لمن ويعرف باستعماله
فيما له ابتداء نحو سرت من البصرة الى الكوفة والثاني ان يكون

بمعنى

بمعنى مع وهو قليل كقوله تعالى من انصاري الى الله اي مع
الله قوله وحتى كذلك اي وحتى لانتهاء الغاية كالى وبعضهم زاد
كثيرا وانما شبه حتى بالى في انتهاء الغاية دون كونه بمعنى مع
لان كون الى بمعنى مع قليل وكون حتى بمعنى مع كثير قوله
وتختص بالظاهر اشارة الى فارق لفظي بين الى وحتى وهو
ان حتى تختص بالظاهر استغناء عنه بالى ولئلا يختلط الضمير
بعضها ببعض لجواز وقوع المرفوع والمنصوب والمجرور بعد
حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على الضمير مستدلا بمثل
قول شاعر فلا والله لا يلقى اناس فتى حتاك يا ابن ابي يزيد وهو
شاذ عند الاولين قوله وفي للظرفية وبمعنى على قليلا اعلم ان
في لمعنيين احدهما الظرفية وهو حلول الشيء في غيره حقيقة
نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وثانيهما
ان يكون بمعنى على وهو قليل كقوله تعالى ولاصلبنكم
في جذوع النخل اي على جذوع النخل قوله والباء للالصاق اه
اي فالباء يستعمل لمعان احدها الالصاق نحو مررت بزيد اي

والاستعانة والمصاحبة
والمقابلة والسببية والظرفية
وزيادة في الخبر في النفي
والاستفهام قياسا
وفي غيره سماعا على ما قيل بحسبك
زيد وكفى بالله

التصق مروري بموضع يقرب منه زيد ونحو اقمت بالله و
ثانيها الاستعانة نحو كتبت بالقلم اي باستعانة القلم وثالثها
المصاحبة نحو خرج زيد بعشيرته ورابعها المقابلة نحو بعت هذا
او خامسها التعدية نحو ذهبت بزيد وسادسها الظرفية نحو جلست
بالمسجد وسابعها الزيادة قياسا كما في الخبر في ما زيد بقايم وكما
في الاستفهام نحو هل زيد بقايم او غير قياس في غير النفي والا
ستفهام وهو اما في المرفوع نحو بحسبك زيد واما في المنصوب

والتعليل مع زيادة ما ومعنى عن مع القول ومعنى الواو مع القسم للتعجب متن كافيه

نحو اتقي بيده قوله واللام للاختصاص وهي اللام يستعمل لمعان
احدها الاختصاص نحو المال لزيد والجل للفرس والثاني التعليل
نحو ضربته للتأديب والثالث الزيادة كقوله تعالى ردف لكم
اي ردفكم والرابع ان يكون بمعنى عن اذا استعمل مع القول
كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما
سبقونا اليه وليس معنى الاية ان الكافرين خاطبوا المؤمنين
لانه لو كان كذلك لوجب ان يقال ما سبقتمونا اليه فعلم ان معناه
قال الذين كفروا عن الذين امنوا وفيه نظر لانه ذكر في الكشاف

وغيره من التفاسير ان هذا كلام الكفار فانهم قالوا للنبي
لو كان ما اتى به محمد خيرا لما سبقنا هؤلاء اعني المؤمنين
ولا يقال لو كان كذلك يقال ما سبقتمونا الا انا نقول لا يلزم
ذلك لجواز انهم خاطبوا بعض المسلمين كاكابرهم مثلا واراد
بقولهم ما سبقونا البعض الاخر منهم كاصاغرهم او خاطب بعض
الكفار بعضهم بان ما اتى به لو كان خيرا لما سبقنا المؤمنون
والخامس ان يكون بمعنى واو القسم في موضع التعجب في اسم الله
تعالى كقوله الهذيل لله لا يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به
الظيان والاسي اي والله لا يبقى ذو الحيد فتعجب من فناء العالم
حتى لا يبقى كبش محتضن بجبل هذه صفة والحيد جمع الحيدة
وهي عقدة في قرن الوعل وفي الجملة يستعمل في كل تيس وفي
العنز او في الجبل او غيرها وهي بجمع على حيود وحيدكبدرة
وبدر وبدور والظيان بنت طبيل الرائحة ويقال له ياطبين
البر قوله ورب للتقليل اه اعلم ان رب للتقليل كما ان كم للتكثير
لها احكام احدها ان لها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح وفعلها

لها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح وفعلها ماض محذوف غالبا

والثاني اختصاصها بنكرة موصوفة بمفرد نحو ربّ رجل كريم
اجتمعت به اجملة اسمية نحو ربّ رجل ابوه عالم او فعلية
نحو ربّ رجل عرفنا بوه العلم اجتمعت به اما اختصاصها
بالنكرة فلعدم الاحتياج الى المعرفة واما وصف النكرة فلتحقق
التقليل الذي هو مدلول ربّ لانه اذا وصف الشئ صار ناقص
بما لم يوصف وانما قال على الاصح لان في وجوب وصف النكرة
خلافا والاصح وجوب وصفها والثالث ان يكون فعلها اي
جوابها وعاملها فعلا ماضيا لوصفها للتقليل المتحقق وانما قال
محذوف غالبا لجواز حذفه غالبا لحصول العلم به فاذا قلت
ربّ رجل اكرمني فاكرمني صفة لرجل وجواب ربّ محذوفة
وانما قيدنا المحذوف بالغالب لانه قد يظهر نحو ربّ رجل كريم
اجتمعت به قوله وقد تدخل على المضمر مبهم مميز اي وقد تدخل
ربّ على مضمر مميز ذلك المضمر بنكرة منصوبة نحو ربّه رجلا
وهذا الضمير مبهم كالضمير في نعم رجلا زيد وحق هذا
الضمير ان يكون مفردا مذكرا دايما عند البصريين تقول ربّه

رجلا و رجلين و رجالا و ربّه امراة و امرأتين ونساء لكونه
راجعا الى مقدر ذهني لا الى شئ مقدم ذكره يجب مطابقته
خلافا للكوفيين فانهم قالوا بمطابقة هذا الضمير للتمييز في
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث قوله وتلحقها ما
فتدخل على الجمل اي وتلحق ربّ ما الكافة وتدخل على الجمل
اذا قصد وا تقليل النسبة المفهومة من الجمل نحو ربما قام زيد
ولا يقال ربما يقوم زيد لان ربّ للزمان الماضي واما قوله
تعالى فربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة الماضي
لصدق الوعد به وتحققه فهو اذن بمنزلة الموجود الحاصل
فيود بمنزلة ود ويؤكد ما قلناه قوله تعالى فسوف يعلمون اذ
الاغلال في اعناقهم اتى باذ وهي للمضي وجمع بينه وبين
سوف التي هي للاستقبال لانه بمنزلة الموجود لغرابة من
الريب قوله وواوها اي وواو ربّ وهي الواو التي يبداء
بما في اول الكلام بمعنى ربّ ولهذا تدخل على النكرة الموصوفة
ويحتاج الى جواب مذكور او محذوف قاس في كقوله ولبلدة

ليس بها انيس اي ورب بلدة قوله وواو القسم اه اعلم ان الواو
تبدل في القسم عن الباء في اقسمت بالله عند حذف الفعل
لغير السؤال ولهذا لا يقال والله ولا والله اخبرني وهي اعم
وواو القسم مختصة بالظاهر فلا يقال وك استغناء بالياء
عنها قوله والتاء مثلها اي والتاء مثل الواو وفي انها لا تستعمل
مع الفعل والسؤال وتختص بالظاهر كونها مختصة بالله تعالى
اي ولا تستعمل في غير لفظ الله تعالى لنقصانها عن الواو والتي
هو انقص من الباء قوله والباء اعم منها في الجميع اي والباء اتم
استعمالا من الواو والتاء لاستعمالها في الجميع اي مع الفعل
وحذفه ومع السؤال وغيره ومع المظهر والمضمر بخلاف
الواو والتاء ثم الواو اعم استعمالا من التاء لاستعمالها
في جميع الظاهر لغير السؤال بخلاف التاء قوله ويتلقى القسم باللام
وان اي ويتلقى القسم بجواب ينفيه الامر وان اذا كان مثبتا
او حرف النفي ان كان منفيا وتفصيله ان الجواب اما جملة
اسمية واما جملة فعلية فان كان جملة اسمية فان كان مثبتة

لزمها ان نحو والله ان زيدا قائم او الامر نحو والله لزيد قائم ٦١٢
وقد يجمع بينهما نحو والله ان زيدا لقائم وذلك للتاكيد ولربط
الجواب بالقسم وان كانت منفية لزمها لفظ ما او لا نحو والله
ما زيد بقائم او قائما والله لا زيد في الدار ولا عمرو وان كانت
فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا لزمها اللام مع قد نحو
والله لقد قام او بدونها نحو والله لقام زيد وقد يكون قد
وحدها نحو قد افلح من زكاها وان كان فعلها مضارعا لزمها
ما او لا مع نون التاكيد وبدونها نحو والله ما افعلن او لا
افعلن او لا افعل او ما افعل ولكن يجوز حذف حرف النفي
اذا كان فعلها مضارعا منفيا لدلالة الحال عليه كقوله تع
تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ قوله وحذف جوابه اذا اعتر
ض او تقدمه اي ويحذف جواب القسم اذا اعترض اي توسط
القسم نحو زيد والله قائم او تقدم على القسم ما يدل عليه نحو
زيد عالم والله لانه يغني عن اعادته قوله وعن للمجاوزة وعلى
للاستعلاء اي عن للمجاوزة اذا كان حرفا نحو رميت عن القوس

وعلي للاستعلاء اذا كان حرفا نحو زيد علي السطح وقد يكون
عن وعلي اسمين اما عن فعنى المجانبة كقوله ولقد راني
للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي واما على فعنى فوق
كقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها وهما اسمان همنا بدليل
دخول من عليهما قوله والكاف للتشبيه اعلم ان الكاف للتشبيه في
اكثر الامر نحو زيد كالاسد فقد يكون زائدة كقوله ليس كمثله
شئ والذي يدل على زيادته انه لو لاه لزم نفيه تعالى لانه
نفي مثل مثله وهو مثل مثله تعالى لان المماثلة من الجانبين و
قد يكون اسما كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد
والذي يدل على اسميته همنا دخول عن عليه ويختص الكاف بالظا
استغناء عنه بالمثل وقد يدخل على الضمير كقولك وامذ اوعال
لها اواقربا قوله ومذ ومنذ للزمان للابتداء اي مذ ومنذ لابتداء
الغاية في الزمان الماضي كما ان من لابتداء الغاية في المكان
نحو ما رايته مذ سنة كذا اي ابتداء عدم الرؤية من
سنة كذا ويجيئان للظرفية في الزمان الحاضر اذا كانا بمعنى

في نحو

في نحو ما رايته مذ شهرنا او يومنا اي في شهرنا او يومنا و ٢٧٠
قد تقدم احكامهما في الظرف ولا يحتمل ان يكون المراد
بالمثال الاول في الكتاب ابتداء الغاية وبالمثال الثاني
الظرفية لان العرب لا تريد بهما اذا دخلا على اللفظ الدال
على زمان انتفاء الا الظرفية قوله وحاشا وعدا وخلا للا
ستثناء اي هذه الثلاثة فيها معنى الاستثناء اذا جرت بما
ما بعدها يكون حروفا واذا انتصبت ما بعدها يكون افعالا
فاعلها مضمر فعدا من عدا يعدو وخلا يخلو وحاشا بمعنى
جانب وانما قيد هذه الثلثة بقوله للاستثناء لانها اذا لم
يكن للاستثناء ولم يكن حروفا لكن ليس كلما كانت للاستثناء
كانت حروف جر قوله الحروف المشبهة ان وان الخ انما شبهت هذه
الحروف الحروف المشبهة بالفعل لكونها مشابهة للفعل من
حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا وفتح اواخرها ولزومها
الاسم ووجود معنى الفعل في كل واحد منها على ما يجئ وهي
ستة ان ان وكان ولكن وليت ولعل قوله ولها صدر الكلام

اي ولهذه الحروف صدر الكلام لدلالة كل واحد منهما على
نوع من انواع الكلام وذلك تقتضي تقديمها ليحصل العلم
في اول الامر بان الكلام من اي نوع من انواع الكلام من
من ترج او تمن او استدراك او غير ذلك قوله سوي ان وهي بعكسها
اي لهذه الحروف صدر الكلام سوي ان فانها بعكس هذه
الحروف اي لايكون لها صدر الكلام لكونها مع ما بعدها
معمولا لعامل قبلها وحق المعمول ان يكون متاخرا فجاءت على
اصلها قوله وتلحقها ما اي وتلحق هذه الحروف ما الكافة وهي
تلغي عن العمل على الوجه الافصح لخروجها عن مشابهته الفعل
لفظا وهي فتح اواخرها ولعدم لزومها الاسم ويعلم من قوله
على الافصح انه يجوز اعمالها وقد جاء قول النابغة قالت الا
ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقدي بالوحين و
الغرض من الحاق ما هذه الحروف الحصر والتاكيد في انما
وافاده معناها في الجملتين الاسمية فتقول والفعلية في الكل
قوله وتدخل اي وتدخل هذه الحروف على الافعال حين

اتصالها بها لتفيد معانيها في الجملة الفعلية كما افادت ١٢٧
في الجملة الاسمية فتقول انما قام زيد وانما يقوم زيد
قوله فان لاتغيره معنى الجملة شروع في بيان احوال
كل واحد منهما على التفصيل واشارة الى الفرق بين ان
المكسورة وان المفتوحة فقال ان لايغير معنى الجملة بل
توكده فاذا قلت ان زيدا قايم افدت به ما افدت بقولك
زيد قايم مع زيادة التاكيد والمبالغة وان تغير معنى الجملة
لانها مع الجملة التي بعدها في حكم المفرد قوله ومن ثمة وجبت
الكسرة في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد اي ومن اجل
ان ان المكسورة لاتغير معنى الجملة وتبقى الجملة على حالها
مع زيادة التاكيد وجب الكسر لفظا او حكما في كل موضع
تبقى الجملة على حالها ومن اجل ان ان المفتوحة تغير معنى
الجملة ويجعلها في المفرد وجب الفتح لفظا او حكما في كل موضع
يكون ما بعدها في محل المفرد وان كان كذلك تعين موضع
كل واحدة من المكسورة والمفتوحة قوله فكرت ابتداء وبعد

القول لازم من الفرق المذكور اي كسرت بناء على الفرق
المذكور اذا وقعت ابتداء لكونها في موضع الجملة نحو ان زيدا
قايم وكسرت ايضا بعد القول نحو تقول ان زيدا قايم لان معمول
القول جملة وكسرت ايضا بعد الموصول نحو جاء في الذي ان
اباه عالم لان صلة الموصول لا تكون الا جملة وكذلك
اذا دخل على خبرها اللام كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله
واذ وقعت جواب القسم نحو والله ان زيدا قايم لكونها في
موضع الجمل لان جواب القسم لا يكون الا جملة وفتحت
ان كانت مع ما بعدها فاعلة نحو بلغني أن زيدا عالم اي علمه
لوجوب كون الفاعل مفردا وفتحت ايضا ان وقعت مفعولة
نحو كرهت أن زيدا عالم لوجوب كون المفعول مفردا وفتحت
ايضا اذا كان مع ما بعدها مبتداة نحو عندي انك عالم
لوجوب كون المبتداء مفردا وكذا اذا وقعت خبر مبتداء
كقولك العجب ان الضرب ضرب زيد لان اصل الخبر ان
يكون معرفة وفتحت ايضا اذا كانت مع ما بعدها مضافا

اليها نحو عجبت من اشتهار انك عالم وا عجبني اشتهار انك فاضل
لوجوب كون المضاف اليه مفردا ولا يشكل بما اذا كان
المضاف اليه جملة مثل اكتب حيث انك جالس لان الاصل
في المضاف اليه ان يكون مفردا فاعتبر الاصل في حيث ففتحت
بعدها **قوله** وقالوا الا ترى انك اشارة الى وجوب الفتح بعد لو
لا الابتدائية نحو لو انك منطلق انطلقت لان ما بعد لو
لو لا بتداء خبره محذوف وهو موجود ووجوب كون المبتداء
مفردا وكذلك يجب الفتح بعد لو لا التي للتخصيص يجب دخولها
الفعل لفظا او تقديرا نحو لو لا زيد قام ولو لا زيدا ضربته
بمعنى هلا ضربته **قوله** ولو انك لانه فاعل اشارة الى بيان وجوب
فتحها بعد لو انك قايم لوقوعه موقع المفرد لكونه فاعلا لفعل محذوف
اي لو وقع قيامك قوله فان جاز التقديران جاز الامران اي
فان كان موضع جاز فيه التقديران تقدير المفرد وتقدير
الجملة فيه جاز الامران الفتح والكسر نحو من يكرمني فانى اكرمه
فان جعلت تقديره فانا اكرمه وجب الكسر لكونها واقعة ابتداء

وان جعلت تقديرة من يكرمني فجزاؤه الاكرام مني وجب الفتح
لوقوعها خبر المبتداء وهو موضع المفرد وكقوله وكنت اري زيدا
كما قيل سيدا اذا انه عبد القفى واللهازم فان كان المراد اذا
هو عبد القفى وجب الكسر لوقوعها ابتداء فان كان المراد عبودية
حاصلة وجب الفتح لوقوعها مبتداء خبرها حاصلة قوله ولذلك
جاز العطف على اسم المكسورة لفظا وحكما بالرفع دون المفتوحة
اي ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغير جاز
العطف على محل اسم المكسورة لفظا نحو ان زيدا قايم وعمرو وعلى
محل اسم المكسورة حكما نحو علمت ان زيدا قايم وعمرو قعمرو معطوف
على محل زيد لان ان المفتوحة مع الاسم والخبر في تاويل الجملة
لكونها قايمة مقام المفعولين ومنه قوله تعالى ان الله بريء
من المشركين ورسوله برفعه وليجز العطف على اسم المفتوحة
بالرفع لتغير معنى الجملة بما مر ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا
اي ويشترط في العطف المذكور مضي الخبر لفظا نحو ان زيدا
قايم وعمرو او تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قايم اي ان زيدا قايم

وعمرو قايم واما قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا فلا يجوز فلا يقال
ان زيدا وعمرو ذاهبان لاستلزامه كون الشيء الواحد معمولا
بعاملين مختلفين لان ذاهبان من حيث انه خبر ان معمول
لان ومن حيث انه خبر عمرو معمول للابتداء خلافا للكوفيين
فانهم جوزوا العطف المذكور قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا
لان خبر ان مرفوع عندهم بما ارتفع به قبل دخول ان فلا يلزم
عمل عاملين مختلفين في معمول واحد وهو ضعيف لان نسبة
الى المسند والمسند اليه على السوية ولو عمل في احدهما دون الآخر
لزم الترجيح بغير مرجح وهو محال ولا ينفعهم جواز مثل ان الزيدين
والعمرون ذاهبون لمضي الخبر هنا حكما تقديره ان الزيدين
ذاهبون والعمرون ذاهبون لكن حذف خبر ان للعلم به قوله
ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي اشارة الى بطلان
قول الكسائي والمبرد فانهما ذهبا الى ان اسم ان المكسورة
اذا كان مبنيا جاز العطف على محله قبل مضي الخبر لفظا او حكما
نحو انك وزيد ذاهبان لاستعمال بعض العرب ذلك فاشار الى

يدين

بطلانه بقوله ولا اثر لكون الاسم مبنيا لان المانع المذكور
موجود ههنا مع عدم استعمال الفصحاء ذلك قوله ولكن كذلك
اي ولكن مثل ان المكسورة في انما لا تغير معنى الجملة وفي جواز
العطف على محل الاسم بعد مضي الخبر لفظا او حكما نحو ما خرج زيد
لكن بكرا خارج وعمرو ولان لكن للاستدراك والاستدراك
لا ياتي في معنى الابتداء كما لا يا فيه التاكيد واما سائر الحروف
فليس عن العطف على محل اسمه لزوال الابتداء قوله ولذلك دخلت
اللام مع ان المكسورة اي ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى
الابتداء وسائر هذه الحروف تغيره دخلت لام الابتداء مع المكسورة
ولم يدخل مع غير المكسورة على الخبر نحو ان زيدا لقايم او على الاسم
اذا فصل بين المكسورة نحو ان في الدار لزيدا او على ما بين الاسم
والخبر وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك لاكل واما اشترط
في دخول اللام على الاسم الفصل بين ان لزيدا قايم لكراهتهم
اجتماع حرفين متفقين في المعنى ولهذا لم تدخل هذه اللام
على ان قد وفي لكن ضعيف اي دخول هذه اللام اي دخول

اللام وبين م

هذه اللام

هذه اللام مع لكن على الخبر او على الاسم اذا فصل او على ما بينهما
ضعيف وان لم يزل معنى الابتداء لان وجود اللام يوزن
بالانفصال ولكن يوزن بالاتصال لكونها للاستدراك وقد
جاء مع ضعفه في قوله ولكنني من حبها لعميد واجيب عنه بان
اصله ولكن انني فنقلت حركة الهمزة على النون وحذفت ثم حذف
النون للاول كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت النون في النون
قوله فتخفف المكسورة فيلزمها اللام اي فتخفف ان المكسورة
فيلزمها اللام فرقا بين المخففة من المثقلة وبين النافية
في مثل زيد قايم بمعنى ما زيد قايم ويلزمها هذه اللام ايضا عند
عملها وان لم يشبه بالنافية اطرادا للباب وقال بعضهم عند
العمل لا احتياج الى اللام قوله ويجوز الغاؤه ان المكسورة اذا
خففت لبطلان مشابهتها الفعل لفظا ويعلم من قوله ويجوز
الغاؤها جوازا عما لها لان الافعال التي حذف منها شئ يعمل
نحو لم يك زيد قايما فكذلك الحروف المحذوفة عنه شئ تعمل
قوله ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتداء والخبر نحو بان كان

ويجوز دخول ان المكسورة المخففة على الافعال الداخلة في
المبتداء والخبر بخوبان كان وظننت لبطلان عملها واهمالها وخصوصا
تاكيد الجملة الابتدائية حالذي هو مقتضاها ولهذا اختصت
بهذه الافعال كقوله تعالى ان يظنك لمن الكاذبين وان
وجدنا اكثرهم لفاسقين خلافا للكوفيين في التميم فانهم
يجوزون دخولها على الافعال سواء كانت عاملة في المبتداء والخبر
اوغير عاملة واشد وابا لله وانك ان قلت لما وجبت عليك
عقوبة المعتدي وهو خارج عن القياس واستعمال الفصحاء عند
البصريين فلا اعتبار به قلت المفتوحة وتعمل في ضمير الشان
مقدرا اي تخفف المفتوحة كما تخفف المكسورة فتعمل عند التخفيف
على سبيل الوجوب في ضمير الشان مقدرا ليتحقق مقتضاها وهو
افادة معناها في الجملة الاسمية ولان المفتوحة اكثر مشابهة
من المكسورة وعملت المكسورة مخففة كقوله تع وان كلا لما
ليوفينهم ولم يعمل المفتوحة المخففة في الظاهر فقدروا عملها
في ضمير الشان مقدرا لان الاقوى يسقط الاضعف وقد

مر هذا من قبل قوله فتدخل على الجملة مطلقا اي فتدخل المفتوحة ٥٦
على الجمل مطلقا اي اسمية كانت او فعلية سواء كان فعلها داخلا
على المبتدا والخبر او غيره داخل عليهما لان مقتضاها وهو افادة معناها
في الجملة الاسمية حاصل ح قوله وشذ اعمالها اي وشذ اعمال ان
المفتوحة المخففة في غير ضمير الشان مقدرا كقوله ولو انك في
يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها مع
الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي ويلزم المخففة اذا دخلت على الافعال احد الامور المذكورة وبيانه على التفصيل
ان الفعل اذا كان ماضيا منفيا فلابد من حروف النفي نحو علمت
ان لا اخرج زيد ولا يشكل بقوله تعالى وان ليس للانسان الا
ما سعى لان ليس لما كان جامدة فكانه ليس بعدها فعل ولانه
متضمن معنى النفي مع الفعل لانه في معنى قولنا وان ما حصل
للانسان الا ما سعى وان كان مثبتا فلابد من قد للقرب الماضي
من الحال نحو علمت ان قد خرج زيد وان كان الفعل مضارعا
مثبتا فلابد من السين او سوف معه كقوله تعالى علم ان سيكون

ان وان كان ليس بعمل ناصب لكن يعمل رافع فتدبر

مرضي وان كان مضارعا منفيا فلابد من حروف النفي كقوله
تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا وكقوله ايحسب
ان لم يره احد وعلمت ان لا يخرج زيد جميع ذلك اما ليكون
كالعوض من تخفيفها واما ليلا يلتبس بان المصدرية واغا قالوا
مع الفعل لانها لو كانت مع الاسم كبيت الكتاب في قنية كيف
الهند قد علموا ان هالك كل من يخفى وينعل لم يلزمها احد هذه
الحروف لان ح لا يشتبه بالمصدرية ولم يحتج الى التعويض
لان التغيير مع الفعل اكثر وهو الحذف ووقوع الفعل بعدها
وليس مع الاسم الا الحذف ولما كان التغيير مع الفعل اكثر مما هو
مع الاسم عوض مع الفعل ولم يعوض مع الاسم قوله كان للتشبيه
وتخفف فيلغى على الافصح اي كان للتشبيه نحو كان زيدا الاسد
بمعنى زيد كالاسد ثم انها تخفف وح قد يعمل ويلغى على الوجه
الافصح لكونها اضعف من ان وقد جاء بحر شرق اللون كان
ثرياه حقان لكن للاستدراك الى آخره اي معنى لكن للاستدراك
وهو توسط بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات معنى سواء

كان متغايرين لفظا او لم يكن فيستدرك لها النفي في الايجاب نحو
ما جاءني زيد لكن عمرو جاءني وفارقني زيد لكن عمرو حاضر او
الايجاب بالنفي نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وجاءني زيد
لكن عمرو غائب وتخفف ولغى ح كاخواتها ويجوز ذكر الواو
معها كقوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا بتخفيف
لكن ورفع الشياطين لبعض القراءة السبع فرقا بينها وبين لكن
الذي هو حرف العطف وقال بعضهم انما لا يجوز معها ذكر الواو
ح لانها اذا خففت كانت حرف عطف لم يجز معها ذكر الواو ح لا
متناع دخول حرف العطف على مثله قوله وليت للتمني واجاز الفراء
ليت زيدا قائما اي ليت يستعمل للتمني كقوله تعالى يا ليتنا نرد ولا
نكذب بايات ربنا وجوز الفراء ليت زيدا قائما اجراء له مجرى
التمني وجوزه الكسائي ايضا لكن بتقدير كان اي ليت زيدا
كان قائما فقائما في المثال المذكور حال عند الفراء وخبر كان
عند الكسائي والذي حملهما على ذلك قول الشاعر يا ليت
ايام الصبا رواجعا والذي يدل على ضعف قول الفراء

عدم جواز نصب الجزئين في كان ولعل وعلى ضعف قول الكسائي
عدم جواز ان زيدا قائما على تقدير كان قوله ولعل للترجي وشذ
الجرميا اي ولعل الترجي وقوع امر كقوله تعالى لعل الساعة قريب
وفيه نزح للعباد والفرق بين التمني والترجي ان الترجي لا
يكون الا في الممكنات والتمني يكون في الممكنات والمستحيلات
وهو اعم من الترجي فان الانسان يتمنى الطيران الى السماء و
لا يترجاه والجر بلعل شاذ ومثاله ما رواه ابو سعيد السيرافي
عن ابن دريد في شرح الكتاب وهو وداع دعا من يجيبني الى
الذي فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
دعوة لعل ابي المغوار منك قريب قال لعل جارة ههنا وهي مع
المجرور في محل الرفع لانها مبتدأ ما بعدها خبرها كما ان لو
لاك كذلك وقال لاحتاج الى عامل نحو بحسبك زيد وهل من
احد في الدار وقال ابن الحاجب الجر بها على سبيل الحكاية اما
بمعنى انه وقع ابو المغوار مثلا مجرورا في موضع آخر فالشاعر
حكاية على كان مجرورا اما بمعنى انه يسمي الرجل بابي المغوار

بالباء فيجب ان يحكى بالياء في الاحوال الثلث وهذا القول جيد
ولو لم يكن الجر بها لغة قبيلة لكنه لغة عقلية فلم يكن هذا القول
جيدا قوله الحروف العاطفة الواو والفاء الخ اعلم ان الحروف
العاطفة عشر على الاصح وهي ما ذكره ويشترك الجميع في امر واحد
وهو ادخال الثاني في اعراب الاول قوله فالاربعة الاولى الخ
اعلم ان اربعة الاولى وهي الواو والفاء وثم وحتى تشترك
في الجميع بين الاول والثاني في الحكم الحاصل للاول واشار
اليه بقوله فالاربعة الاولى للجمع ثم يفترق كل واحد منها
بشيء مختص به فالواو للجمع المطلق من غير اعتبار ترتيب سواء
كان ترتيبا او لم يكن نحو جاءني زيد وعمرو فانه لم يعلم منه
مجيئهما معا ولا يقدم احدهما على الآخر والذي يدل عليه
قوله تعالى ما هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيى والقائلون
منكرون للبعث فالموت بعد الحياة مع انه قدمها عليها
وقولنا المال بين زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو والفاء
للجمع مع الترتيب من غير مهلة عرفا نحو مررت بزيد فعمرو و

كقوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا
العظام لحما وثم مثل الفاء في كونها للجمع مع الترتيب الا انها
مع المهملة والتراخي تقول مررت بزيد ثم عمر فهنا مرور بن
وحتى مثل ثم في كونها للجمع مع الترتيب والمهملة لكن زمان
مهلتها اقل من زمان مهلة ثم وحتى واسطة بين الفاء وثم
ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا ليتحقق الغاية
التي هي معنى حتى ولا يحصل الغاية الا بذكر الاقوى او الا
ضعف بعد حتى بالنسبة الى ما قبلها كقولك في القوة مات
الناس حتى الملوك والانبياء والضعف قدم الحاج حتى المشاة
ولو قلت بالعكس فيهما واو اما او امر احد الامرين مبهما اي
هذه الثلثة تشترك في انها لتعليق الحكم بالمعطوف والمعطوف
عليه مبهما اي لا على التعيين قوله واما المتصلة لازمة لهمزة
الاستفهام اه اشارة الى تحقيق معنى ام والفرق بينهما و
بين او واما فان ام اما متصلة واما منقطعة فان كانت
متصلة فلا تستعمل في الامر والنهي وفي غيرهما يلزمان

يكون استعمالها مع الهمزة الاستفهام يليها احد الامرين المستويين
ويلي المستوي الاخر الهمزة بعد ثبوت العلم بحصول احدهما مبهما
عنده لا على التعيين لطلب التعيين والمراد بقوله يليها احد المستويين
انه ان كان يلي ام المتصلة اسم مفرد او فعل او جملة اسمية فعلية
يلي الهمزة ذلك بخلاف او واما فانه لا يلزم ان يليهما احد المستويين
والاخر الهمزة تقول اضربت زيدا او عمرو او يكون السؤال
معها بعد ثبوت العلم بحصول احدهما عنده لطلب التعيين
قوله ومن ثمة ليجز رأيت زيدا ام عمرو اي ومن اجل ان
ام المتصلة يليها احد المستويين ويلي المستوي الاخر الهمزة يجز
ان يقال ارايت زيدا او عمرو الا علي شذوذ دلان ما يلي احدهما
الاسم وما يلي الاخر الفعل اعلم اني وجدت نسخة قريب علي
المصنف وعليها خطة كان فيها علي الافصح بعد قوله والاخر
الهمزة فكان فيها بدل قوله ومن ثمة ليجز ومن ثمة ضعف وهو
قريب من الاول لكن شرح المصنف يوافق ما ذكرناه اولا
قوله ومن ثمة كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا اي ومن

اجل ان الطلب مع ام لاحد الامرين الذين على ثبوت احدهما
من غير تعيين لطلب التعيين كان الجواب باحدهما بالتعيين لا
بلا او نعم لانه لا يتعين المسئول عنه باحدهما مثلا اذا قيل ازيد
عندك ام عمرو وكان الجواب زيدا وعمرو بخلاف او واما
لان السؤال معها سؤال عن احدهما لا على التعيين فجوابه لا
او نعم فان اجيب بالتعيين كان الجواب زيدا على المسئول
قوله والمنقطعة كبل والهمزة اشارة الى معنى ام المنقطعة و
الفرق بينهما وبين او واما ومعناها معنى بل مع الهمزة وهي
لا تستعمل الا في الخبر والاستفهام اما الخبر فكقولك شبح رايته
انه لابل قطعا فاذا احصل الشك في انه شاة قلت بل هي شاة
واما الاستفهام فكقولك اعندك زيد ام عمرو وسالت اولا
عن حصول زيد ام عمرو وسالت اولا عن حصول زيد ثم اضربت
عن ذلك السؤال الى السؤال عن حصول عمرو وجوابه لا او نعم
واذا عرفت معناها قد عرفت الفرق بينهما وبين او واما
واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جايزة مع او اشارة

الى الفرق بين او واما وهو ان اما العاطفة يلزم ان يكون
قبل المعطوف عليه بها اما اخرى ليعلم في اول كون الكلام
مبنيا على سبيل الشك نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولم يلزم
ذلك في اول جاز الامران الاتيان بهما وتركه قوله ولاول
ولكن لاحدهما معينا اي هذه الثلثة تشترك في اثبات الحكم
لاحد الامرين معينا فلا ينفي ما وجب للاول عن الثاني تقول
جاءني زيد بل عمرو اذا وقع الاخبار عن زيد غلطا وتقول ما
جاءني زيد بل عمرو وهو يحتمل على امرين احدهما ان يكون
معناه بل جاءني عمرو وهي ح للاضراب عن نفي مجئ زيد الى
اثبات مجئ عمرو وثانيهما ان يكون معناه بل ما جاءني عمرو وهي
ح ليان من سبب اليه عدم المجئ ولكن للاستدراك ولازمة
للنفي لانها للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه معنى وهنا
تفصيل وهو ان يقال انما اما ان تعطف المراد على المفرد او
الجملة على الجملة فان كان الاول كان قبلها النفي ليتحقق التقا
بين المعطوف والمعطوف عليه نحو ما جاءني زيد لكن عمرو

اي لكن جاءني عمرو وان كان الثاني لزمان يكون قبلها او بعدها
النفي لما ذكرناه تقول لم يقم زيد لكن قام عمرو وقام زيد لكن
لم يقم عمرو وله حروف الا وأما وها انما سميت هذه الحروف
حروف التنبيه لتنبيه المخاطب بما واتاجئ بما في اوله
الكلام لئلا يفوت الغرض على تقدير ان يكون المخاطب
غافلا ولهذا اختصت باوائل الكلام اعلم ان أما والا
يختصان بالمركبات كقوله تعالى الا انهم هم المفسدون
وكقوله تعالى أما والذي ابكى واضحك والذي اماتا
واحيا والذي امره الامر وان ها يدخل على المفردات التي
هي اسماء الاشارة فقط نحو هذا وهاتا ويدخل المركبات
كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تا
حروف النداء في البلد قوله حروف النداء اعلم ان حروف النداء خمسة
وهي يا وأيا وهيا واى والهمزة وهي تنبيه المدعو ودعائه
ليجيب ويسمع ما يريد منه وانما جعل لهذه الحروف باب اخر
يستوي التنبيه لخصوصيتها بشيء زايد على ما في حرف التنبيه

وهو

حروف التنبيه

حروف النداء

وهو طلب اقبال المدعو قوله يا اعمما اي اعم هذه الحروف
استعمالا انما يستعمل في القريب والبعيد واي والهمزة
للقريب لكن الهمزة للمنادي الاقرب قوله حروف الايجاب نعم
وبلى واي واجل وجير وان وانما سميت الحروف حروف
التصديق والايجاب لانها مصدقة ومقررة لما سبقها فنعم
مصدق ومقرر لما سبقها من الكلام مثبتا كان او منفيا
استفهاما او خبرا تقول لمن قال قام زيد او ما قام زيد او
لم يقم زيد نعم تصديقا لما قبلها هذا بحسب اللغة دون
العرف الا يرى انه لو قيل لك اليس لي عندك كذا لما لا قلت
نعم لان زمنك القاضي به تغليبا للعرف على اللغة قوله بلى مختصة
بايجاب بعد النفي استفهاما ذلك النفي او خبرا تقول في جواب
من قال لم يقم زيد او لم يقم زيد بلى قد قام زيد ومنه
قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقيل
في جواب نعم لكان كفرا لان نعم مقررة لما قبلها نفيا كان
او ايجابا الا ان يحمل على العرف قوله واي اثبات بعد الاستفهام

حروف الايجاب

واي والخط وفي بعض النسخ
وجوان الا وصحا الناسخ
البعد م

ويلزمها القسم اي للاثبات بعد الاستغنا ويلزمها القسم نقول
لمن قال قام زيد اي والله قوله واجل وجير وان تصديقا
للخبر اي هذه الثلثة تصديق للخبر كقولك في جواب من
يقول قام زيد اجل اوجير وكقولك لابن الزبير لمن قال لعن
الله ناقة حملتني اليك ان وصاحبها والمراد بالخبر في قوله
تصديق للخبر وهو المتكلم لا الذي اخبر بخبر ولا لم يقع
تصديقا للدعاء قوله حروف الزيادة ان وأن وما ولا اه
انما سميت هذه الحروف حروف الزيادة لانها قد يقع زايدة
لا انها زايدة ابدا والغرض من زيادة هذه الحروف التاكيد
والفصاحة او غيرهما ولما فرغ عن عدها شرع في بيان موضع
زيادتها فقال فان مع ما النافية اي فان الكسورة تزاد
بعد ما النافية لتاكيد النفي كقولك وما ان طبنا جبن و
لكن منايانا ودولة اخرينا وقلت زيادة ان المكسورة
بعد ما المصدرية نحو اجلس ما ان جلس القاضي اي مدة
جلوسه وبعد لما نحو لما ان قمت قوله وان مع لما اه

اى

اي وتزاد ان المفتوحة بعد لما كقولك تعالى فلما ان البشير
وتزاد ايضا بين لو والقسم نحو والله ان لو قمت وقلت
زيادتها بعد لما كان كقولك كان ظبية تعطو الى ناظر السلم علي
تقدير جير ظبية قوله وما مع اذا ومتى اي تزاد بعدهما اذا
شرطا نحو اذا ما اكرمتني اكرمتك وبعد متى شرطا كقولك له
تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وبعد ان شرطا كقولك له تعالى
فاما تذهبن بك وينبغي ان يعلم ان ما اذا زيدت بعد ان
شرطا ادخلت نون التاكيد على فعلها في الاكثر لانه لما اكد
حرف الشرط كان التاكيد للفعل اولى فقوله شرطا قيد في جميع
ما ذكرناه من اذا الى ان وتزاد ايضا بعد بعض حروف الجر
كقوله تعالى فبما رحمة من الله وعما خطيئاتهم واما قال بعض
حروف الجر لانها لا ترد مع كل حرف الجر وقلت زيادتها بين
المضاف والمضاف اليه وعضضت من غير ما جرم اي من غير جرم
قوله ولا مع الواو اه اي وتزاد لا بعد الواو الواقعة بعد النفي تاكيدا
له نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وتزاد ايضا بعد ان المصدرية

كقوله تعالى ليلا يعلم اهل الكتاب وما منعك ان لا تجد قوله
ظن اي وقلت زيادة لا قبل اقسم كقوله تعالى لا اقسم بيوم
القيمة قوله وشذت مع المضاف اي وشذت زيادة لا بين
المضاف والمضاف اليه كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي
في بئر حور والحور جمع حاير من حار اذا هلك قوله ومن والباء
واللام تقدم ذكرها اي تزاد من والباء واللام وقد يقدم
ذكرها في باب حروف الجر على التفضيل فلا تعيدها ولقائل
ان يقول ان الكاف يزاد وقد مر ذكرها ايضا فوجب عليه
ذكرها او عدم ذكر من والباء واللام ويمكن ان يجاب عنه
بانه انما خص الباء واللام ومن بالذكر هناك دون الكاف
لكثرة زيادتها وندرة زيادة الكاف قوله لعرف التفسير اي
وان انما سميت تفسيرا كقوله تعالى واختار قومه اي من
قومه وكقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم قوله وان مختصة
بما في معنى القول اي ان يكون مفسرة للكلام فيه معنى
القول نحو كتبت له ان قم فلو قلت قلت له ان قم لم يجز

لعدم

لعدم جواز وقوعه تفسيرا لنفس القول فاي اعم استعمالا
من ان لجواز ان تفسرها ما ليس في معنى قول وما هو في
معنى قول صريح وغير صريح ولا تيربان الا ما هو في معنى
القول غير الصريح قوله حروف المصدر اي وان انما سميت
هذه الحروف مصدرية لانها يحصل ما بعدها في حكم المصدر
والا فلان اعني ما وان المخففة مختصان بالجملة الفعلية فانهما
يدخلان الجملة الفعلية ويجعلانها في حكم المفرد الذي هو المصدر
نحو اعجبني ما صنعت اي صنعك قوله تعالى فما كان جواب الا قالوا
اي الا القول والثالث وهو ان المثقلة المفتوحة مختصة بالجملة
الاسمية لما عرفت انها تدخل على المبتدا والخبر فانها يدخلها و
يجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك
قايم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي
اخوة زيد فان تعذر تقدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي
كونه زيدا قوله حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما اعلم
ان هذه الحروف تدل على اللوم على الترك اذا دخلت على

الماضي نحو هل قرأت شيئاً وعلى الحث والطلب على الفعل
اذا دخلت على المضارع نحو قوله لوما تأتينا بالملائكة لها
صدر الكلام اي ولهذه الحروف صدر الكلام لكونها دالة
على نوع من انواع الكلام فوجب تقديمها للامر قوله ويلزم
الفعل لفظاً وتقديراً اي ويلزم دخول هذه الحروف الفعل
او يلزم الفعل هذه الحروف لفظاً نحو هل ضربت زيداً او
تقديراً نحو هل زيداً ضربته اي هل ضربت زيداً لكونها الطلب
الفعل قوله حرف التوقع قد وفي المضارع للتقليل وانما سميت
حرف التوقع لانه يخبر بها من توقع الاخبار في اذا دخلت الما
ضي قربته الى الحال نحو قد قامت الصلوة وبهذا الاعتبار يسمى
حرف التقريب واذا دخلت المضارع كانت للتقليل كقولهم ان
الكذوب قد يصدق ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم
نحو قد والله قت وقد يراد بها التحقيق في المضارع كقوله تعالى
قد يعلم الله وقد يحذف الفعل بعده كقوله اقد ازف في بعض
النسخ الازف يعني الاقد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا

وكان

وكان قد اي وكان قد زالت الركاب الجمال المحمول من الذكر و
الانثى لا الجمال يركب عليه قوله نحو فحرف الاستفهام الهمزة وهل
الاستفهام مطلب الفهم وهما صدر الكلام اي الهمزة وهل
صدر الكلام لكونهما نوع من انواع الكلام فوجب تقديمها
للامر وهما يدخلان على الجملتين الاسمية نحو ازيد قايم وهل زيد
قايم والفعلية نحو اقام زيد وهل قام زيد الا اذا كان الخبر في
الاسمية فعلا جاز استعمال الهمزة ولم يجز استعمال هل الا على
الشذوذ ولا يقال هل زيد قام لان اصل هل بمعنى قد كقوله
تعالى هل اتى على الانسان فكما لا يقال قد زيد خرج ولا يقال
هل زيد خرج فان قيل يقتضي ما ذكرتم ان لا يقال هل زيد خارج
لامتناع ان يقال قد زيد خارج قلنا انما جاز حملا لها على اختها
وهي ازيد خارج ولما لا يحمل على اختها في مثل زيد خرج لان
هذه الجملة اقرب بباب هل فاعتبارها في نفسها اولى من حملها
على اختها والهمزة اعم تصرفا اي الهمزة اكثر تصرفا في الاستعمال
من هل تقول ازيداً ضربت دون هل وتقول ايضا اتضرب زيداً

وهو اخوك منكراً للضرب وهو على صفة الاخوة دون هل
وتقول ايضا ازيدا عندك ام عمرو دون هل اي ويتعين ام
ام المتصلة بالهمزة دون هل ويدخل الهمزة على حرف العطف
كقوله تعالى افمن اذا ما وقع وآمن كان واومن كان اي وهل
الهمزة على حروف العطف ولم يدخل هل عليها لان ذلك لكون
الهمزة اصلا في الاستفهام بخلاف هل وانما انحضر من هل فقوله
دون هل ظرف لقوله تقول ازيدا ضربت وهو قيد في الكل
قوله حروف الشرط ان ولو واما اعلم ان هذه الثلثة حروف
الشرط وهو اصدر الكلام لانها النوع من انواع الكلام فان للا
وان دخل الماضي فان تجعل الفعل الذي يدخل عليه بمعنى الاستقبال
سواء كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او مضارعا نحو ان
تضرب اضرب ولو عكسه اي ولو المضي وان دخلت المضارع
اي يجعل الفعل بمعنى الماضي سواء كان دخل الماضي نحو لو ضربت
ضربت او المضارع لو تضرب اضرب وقد يجيء بمعنى ان كقوله
تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم وقد يكون

بمعنى

بمعنى ان النافية كقوله تعالى ودوا لو تكفرون وكقوله تعالى
ودوا لو تدهن فيدهنون وكقوله تعالى يود المجرم لو يفتدي
ولا يجوز ان يكون ههنا للشرط لانه جواب لما قوله ويلزمان
الفعل لفظا او تقديرا اي ان ولو يلزمهما دخولهما الفعل لفظا
نحو ان ضربت ضربت ولو ضربت ضربت او تقديرا نحو قوله
تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو ان اتم تملكون اي
وان استجارك احد ولو تملكون فاحد واتم مرفوعان فانهما
فاعلان للفعلين المحذوفين يفسرهما الظاهر وليسا بفاعلين
لافعال بعدهما ويؤيد ذلك انك لا تقول ان قومك يضرب زيدا
بل تقول ان قومك يضربوا زيدا وينبغي ان يعلم ان مفسر المحذوف
مجزوم ان كان مضارعا نحو ان قم زيد يقصر ليطابق المحذوف
وان الاسماء المتفقة معنى ان لا يحذف فعلها في حال الا
ختيار لكونها فرع ان فلا يتصرف فيها مثل تصرف ان تقديرا يجوز
حذفها عند الضرورة كقوله فمن يكن نوأمه يبت وهو امن
ومن لا يجزه يسئ مثنا معزعا قوله ومن عتبة قيل لوانك اي ومن

اجل انما يلزمان الفعل لفظا او تقديرا قال لانك بفتح ان
لانه فاعل فعل محذوف ولاجل انهم اذا حذفوا الفعل فسروه
بفعل ولم يفسروه هنا التزموا منا ان يكون خبر ان فعلا
ليكون كالعوض من الفعل المفسر فقالوا لانك انطلقت
ولم تقولوا انك منطلق هذا اذا امكن تقدير الفعل اما اذا
تعذر وذلك بان يكون الخبر جامدا جاز نحو لانه حجر لكان
جاء التعذر الاتيان بالفعل قوله اذا تقدم القسم على اول الكلام
على الشرط اه اي ان تقدم القسم في اول الكلام على الشرط الزم
ان يدخل حرف الشرط على الفعل الماضي لفظا او معنى نحو والله
ان اتيتني او لم تاتني لاكرمنك لانه لما بطل عمل حرف الشرط في
في الجواب لكونه جوابا للقسم طلب ان يعمل في الشرط ليلا يتخالف
فوجب ان يكون ماضيا وكان الجواب للقسم لفظا لكونه اهم لتقدمه
على الشرط وللشرط معنى لكونه مشروطا او متعلقا بالشرط ولم
يتعرض لكونه معلوما او الشك في اللفظ قوله وان توسط اه اي
وان توسط القسم يتقدم الشرط عليه او يتقدم غير الشرط عليه

جاز

جاز ان يعتبر القسم وجاز ان يلغى اي جاز ان يجعل الجواب جوابا
للقسم لفظا ولزم حرف الشرط الماضي وجاز ان يجعل الجواب
جوابا للشرط ولم يلزم حرف الشرط الماضي ويصير القسم ملغى
اما باعتبار القسم مع تقدم الشرط عليه نحو ان اتيتني او لم تاتني
فوالله لاكرمنك فليستوف مقتضى كل واحد من الشرط والقسم
بان يكون الجواب للقسم والقسم مع ما بعده جواب الشرط ولم
يلزم دخول الفاء على القسم واما باعتباره مع تقدم غير الشرط
عليه نحو انا والله ان اتيتني او لم تاتني لاكرمنك فلجعل القسم
وجوابه وهو لاكرمنك سادا مسد جواب الشرط وجعل المجموع
خبرا للمبتدا فيرجع الى ما وقع القسم اول الكلام متقدما على
الشرط واما الغاؤه مع تقدم الشرط عليه نحو ان تاتني والله
ايتك فلكثرة الغاية بالشرط لتقدمه فالشرط مع الجزاء ساد
مسد جواب القسم واما الغاؤه مع تقدم غير الشرط عليه نحو
انا والله ان تاتني انك فلجعل الشرط والجزاء خبر المبتدا وجعل المجموع
المبتدا والخبر سادا مسد جواب القسم قوله وتقدير القسم كاللفظ

اي وتقدير القسم قبل الشرط اول الكلام كتلفظ القسم قبل الشرط
في كون الجواب للقسم لفظا ولزم الشرط الماضي كقوله تعالى ولئن
اخرجوا لا يخرجون معهم وكقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
فلولا تقدير القسم قبل الشرط فيهما لوجب جزمه لا يخرجون ودخول
الفاء على انكم لمشركون وقوله واما للتفصيل اي اما وضعت لتفصيل
النسبة نحو اما زيد فعالم واما بكر فجاهل لكنهم لم يلتزموا تكرار
اما كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه
منه ولم يذكر بعده اخرى لكونه معلوما من الاول ويدل على كونه
للشرط لزوم الفاء في جوابه والفقد بان الاول يستلزم الثاني في
قوله والتزم حذف فعلها اى التزم حذف الفعل الذي دخل عليه
اما لان المقصود هو الاسم الواقع بعدها دون الفعل ولما حذف
الفعل جعل الجزاء الذي مما في حيز جوابها بين اما وبين فاءها
عوضا عن الفعل المحذوف وهو الاسم الواقع بعدها كراهة ان
يلي الفاء اما الكراهتهم ان يلي آلة الجزاء آلة الشرط الا يرى
ان معنى قولك اما زيد فمنطلق مهما يكن من شئ فزيد منطلق

فزيد

فزيد جزء جوابها والمراد من قوله مطلقا ان الاسم الواقع بعدها
جزء مما في حيز جوابها سواء كان مرفوعا او منصوبا وسواء كان
بعد فاء الجزاء ما يمنع التقديم او لم يكن وقال بعضهم ان الاسم الواقع
بعد اما ليس جزء مما في حيز فاء الجزاء لامتناع عمل ما بعدها في
حيز فاء الجزاء فيما قبله بل معمول لفعل محذوف مطلقا اي سواء
كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم او لم يكن سواء كان مرفوعا نحو
اما زيد فمنطلق او منصوبا نحو اما يوم الجمعة فزيدا منطلق اي
مهما ذكر زيد في يوم الجمعة انطلاقه فهو منطلق في الاول ومهما
بذكر يوم الجمعة فزيدا منطلق في الثاني وهو ضعيف ولا يجاز
النصب في الاول بتقدير تذكر والرفع في الثاني بتقدير حصل
او ذكر لكنه ليس بمجمع بالاتفاق وقال بعضهم ان كان الاسم الواقع بعد
اما جايز التقديم على جوابها اي لم يكن ما بعد الفاء ما يمنع التقديم
فمن الاول يعني انه جزء مما في حيز جوابها نحو اما مبتدا نحو اما
فزيد منطلق واما معمول لما في حيز جوابها نحو اما يوم الجمعة
فزيدا منطلق فانه جاز ان يكون ظرفا لمنطلق متقدما على الفاء

وان لم يكن جايزا التقديم على جوابها اي ان كان ما بعد الفاء ما
يمتنع التقديم من الثاني يعني انه ليس جزء تما في حيز جوابها بل يكون
لفعل محذوف نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق لامتناع عمل
ما بعد ان في ما قبلها لاقتضاء صدر الكلام والحق ان الباب
كله واحد فانه كما لا يجوز ان يعمل ما بعد ان فيما قبلها كذلك لا
يجوز ان يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها وان جاز ذكر ما هو
المقصود مقدما على فاء الجزاء الغرض فليجز ايضا في ان لذلك
الغرض وفيه نظر لوجود المانعين في احدي الصورتين ووجود
مانع واحد في الصورة الاخرى وجوابه انهما لا يمنعان عن عمل ما
بعدهما فيما قبلهما للغرض والا لجاز اما زيدا فانه منطلق بتقدير
تذكر وجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم الجمعة بتقدير
تذكر يحصل او يذكر لكنه لا يجوز بلا خلاف قوله حروف الردع كلا
وبمعنى حقا اي حروف الردع كلا لانه وضع للردع والتنبيه على
الحق وانما يستعمل اذا سمع محالا او تقول على انسان مثلا اذا قيل
فلان يشتمك فلا تقل كلا اي ارتدع عن هذا وتبته وقد جاء

كلا بمعنى حقا وهو حرف عند النحاة لكونها لتحقق الجملة كان
وقيل ان كلا في قوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى بمعنى حقا
واسم عند بعضهم لكنه بني لموافقته لفظا لكلا التي للردع قوله
تاء التانيث الساكنة تلحق الماضي اه اي انما يلحق تاء التانيث الساكنة
الفعل الماضي ليدل على تانيث الفاعل ليعلم انه مسند الى فاعل
مؤنث نحو قامت هند وانما قيد التاء بالساكنة احترازا عن
المتحركة نحو قايمة فانها تلحق الاسم والمراد بالساكنة هو الساكنة بالذات
ليلا يشكل عثل قامتا فانها ساكنة بالذات ومتحركة بالعرض وهو
التقاء الساكنين وانما قال الماضي لان هذه التاء لا تلحق غيره
من الافعال فان كان الفاعل ظاهرا غير حقيقي تخيرات في الحاق
التاء وعدمه تقول طلعت الشمس وطلع الشمس واعلم ان قوله
فان كان ظاهرا غير حقيقي تخيير مكرر لانه ذكره من قبل قوله
واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف اي واما الحاق
علامة التثنية وعلامتي الجمعين اي المذكر والمؤنث عند اسناد
الفعل الى الظاهر فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات

بخلاف الحاق علامة التأنيث الفعل عند اسناده الى مؤنث
غير حقيقي فلا يقال قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا
قمن الهناء وعلى تقدير الحاقها نحو اكلوني البراغيث ليست
بضمائر لئلا يلزم اضمار قبل الذكر من غير فائدة بل علامات
الحقت بالفعل لتدل على احوال الفاعل كتاء التأنيث والفرق
بين علامة التأنيث وعلامتي التثنية والجمعين انه يعلم التثنية
والجمع من لفظ المثنى والمجموع قطعا وقد لا يعلم التأنيث من
لفظ المؤنث قوله التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر لتأكيد
الفعل فقوله نون ساكنة احتراز عن المتحركة والمراد بالساكن
هو الساكنة بحسب الذات ليلا يشكل بالتنوين المتحركة لالتقاء
الساكنين نحو مررت بزيد القائم فانها ساكنة بحسب الذات
وقوله تتبع حركة الاخر احتراز به عن نون ساكنة في غير الاخر
فانها لا تسمى تنوينا وقوله لتأكيد الفعل احتراز عن نون التأكيد
نحو اضربن وهو خمسة انواع احدها تنوين التمكن تلحق الاسم ليدل
على ان له مكانا في الاسمية نحو زيد ورجل والثاني تنوين التنكير

وهو

وهو تنوين يدل على كون الاسم الداخل هو عليه وهو الفارق بين المعرفة
والنكرة نحو سيبويه وسيبويها والثالث تنوين العوض وهو الذي
يلحق الاسم عوضا اما عن الباء او اعلاله نحو جوار واما عن الجملة
اليه نحو يومئذ اي يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه وهو
كان كذا عوض التنوين عن المضاف اليه والرابع تنوين المقابلة وهو
الذي يقابل نون الجمع المذكر السالم ولا يوجد الا في جمع المؤنث
السالم نحو مسلمات فان التنوين فيها بمنزلة النون التي في مسلمين
وانما قلنا ذلك لانه لا يمكن ان يكون احدى هذه التنوينات
اما بيان انه ليس بتنوين التمكن والتنكير فلوجوده فيه علما غير منصرف
نحو مسلمات اذا سميت به واما بيان انه ليس بعوض عن المضاف اليه فلان
المعنى غير موافق له واما بيان انه ليس تنوين الترنم فلوجوده في غير
اواخر الابيات والخامس تنوين الترنم وهو الذي يلحق اواخر الابيات
والاقتصاف المضرعة لتحسين الانشاد وكقوله يا ابتا علك او عساكا
قوله ويحذف من العلماء اي ويحذف التنوين من العلم الموصوف
بابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو لشدة اتصال الموصوف

بالصفة وقدم البحث عنه ويعلم منه انه لو كان صفة لغير العلم
او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن ظالم وجاءني زيد
ابن اخي لم يحذف التنوين في اللفظ ويعلم من قوله موصوفا انه
لا يحذف اذا لم يكن صفته نحو زيد ابن عمرو لعدم شدة الامتزاج
واعلم ان وجود التنوين في الموصوف بالابن في اللفظ وحمزة ابن
في الخط متلازمان فاذا اسقط التنوين لفظا اسقط الهمزة خطا واذا
ثبت التنوين لفظا ثبت الهمزة خطا فكانهم قصدوا الى تخفيفها خطا
كما قصدوا الى تخفيفها لفظا ولهذا لم يحذف الف في التثنية وان وقع
صفة لعلم مضافا الى علم آخر لانه لم يكثر كثرة المفرد واعلم ان حكم
الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرناه **قوله** نون التاكيد خفيفه ساكنة
والثاني ثقيله مفتوحة مع غير الالف واعلم ان الثقيله ابلغ في
التاكيد من الخفيفة ومجئ الخفيفة ساكنة على الاصل لكونها مبنية
ومجئ المشددة محركا لالتقاء الساكنين ومجيئها مفتوحة مخففة
الفتحة وانما قيد كونها مفتوحة بقوله مع غير الالف لانها لو كانت
مع الالف لكانت مكسورة وهي التثنية والمجموع المؤنث نحو اضربان

واضربنان لكونها شبيهة بنون التثنية فيما تقول اضربن اضربان
اضربن اضربن اضربان اضربنان ولم يختص بالفعل المستقبل اي يختص
نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة بالفعل المستقبل الذي فيه
معنى الطلب نحو الامر والنهي والقسم والاستفهام والعرض والتمني وغير
ذلك نحو اضربن ولا تضربن والله لاضربن وهل تضربن ولا تضربن وليتك
تضربن وانما اختص هذه النون بما فيه معنى الطلب لانه لا يؤكد الا ما
يكون مطلوبا ولا يعلم من قوله بالفعل المستقبل انه لا يدخل الماضي
والحال لانه لا يؤكد الا ما فيه طلب المطلوب لا يكون الا في المستقبل
قوله وقلت في التقي اي وقلت زيادة نون التاكيد في التقي فلا يلحق
زيد ما يقوم من الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها
له بالنهي **قوله** ولزمت في مثبت القسم اي ولزمت نون التاكيد في
جواب القسم المثبت لان القسم موضع التاكيد ويعلم من قوله لزمت
في مثبت القسم انها لا تلزم في غيره **قوله** وكثرت في مثل اما تفعلون اي
كثرت زيادة نون التاكيد على الفعل اذا زيدت ما على ان الشرط لانه
لما اكد حرف الشرط بما اكدوا الفعل ايضا بالنون ليلائم لفظ القسم

بالذات وهو الفعل من غير المقصود بالذات وهو ان قوله وما قبلها
مع ضمير المذكرين مضموم اي وما قبل نون التاكيد مضموم مع ضمير
المذكرين وهو الواو في جميع المذكر السالم ليدل على الواو المحذوفة
لالتقاء الساكنين نحو اضربن قوله ومع المخاطبة مكسور اي وما قبل
هذه النون مكسور في المخاطبة ليدل الكسرة على الياء المحذوفة لا
لتقاء الساكنين فتقول انت اضربن وهل تضربن في اضربي وهل تضربين
قوله وفيما عداه مفتوح اي وما قبل نون التاكيد فيما عدا ضمير المذكرين
والمخاطبة مفتوح طلبا للخفة وهو في الواحد المذكر غائبا كان او
مخاطبا وفي المؤنث الغائبة نحو اضربن وهل تضربن ويريد بقوله و
فيما عداه التثنية والجمع وان تناوله ظاهر اللفظ لانه يذكر بعد
احكامها قوله وتقول في التثنيه وجمع المؤنث اضربان اضربنان اي
وتقول في المثنى اضربان باثبات الالف ليلا يشتبه بالواحد واضربنان
في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد ليلا
يجتمع ثلث نونات متوالية قوله ولا يدخلها الخفيفة خلافا ليونس
اي ولا يدخل نون التاكيد الخفيفة المثنى وجمع المؤنث فلا يقال

اضربان واضربنان لانه يستلزم اما تحريك النون واما حذفها لا
لتقاء الساكنين على غيره وهما متعذران خلافا ليونس فانه لجازة
وجوز لا لتقاء الساكنين على غيره وهو التقاء الساكنين اللذين
لا يجوز اولهما حرف مد ثانيهما حرف مد غير في آخر والتقاء السا
كنين اللذين كذلك يسمى التقاء الساكنين على حده نحو عودة الثواب
وكقوله تعالى ولا الضالين ونحو اضربان واضربنان وانما جوزوا
التقاء الساكنين على حده ولم يجوزوه على غير حده لان الساكن
الثاني لما كان مدغما في مثله فكانه متحرك ولان وجود بيان
حرف المذكور قوله وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمتصل آه اي
ونون التاكيد الخفيفة والمشددة مع غير المثنى وجمع المؤنث لا
يخلوا من ان يكونا مع ضمير بارز او لا يكونا مع ضمير بارز كالكلمة
المتصلة تقول في اضربوا اضربن بحذف الواو كما تقول مع الكلمة
المتصلة اضربوا القوم وتقول في اضربي اضربن بحذف الياء كما
تقول اضربي القوم بحذف الياء وان لم يكونا مع ضمير بارز كانا كالمـ
ـتصل تقول في اضرب اضربن نحو خمسة عشر وبعلبك وانما قال في

في غيرها لانه ذكر كيفية لحوق نون التاكيد بالمثنى وجمع المؤنث
وليس المراد بيان اتصال النون بالافعال الصحيحة لكونه ظاهرا بل
المراد اتصال النون بالافعال المعتلة قوله ومن ثمة قيل هل ترين الى
قوله واعزن اي ومن اجل ان النون مع الضمير البارز في غير المثنى
وجمع المؤنث كالكلمة المنفصلة ومع غير الضمير البارز كالمتصلة
تقول ترين بكسر الياء لانه حذف النون التقى ساكنان الياء و
نون التاكيد وكسرت الياء كما كسرت اذا اتصلت بالكلمة المنفصلة
نحو لم ترى الناس وتقول في يرون يرون بضم الواو كما تقول في
الكلمة المنفصلة نحو قوله تعالى ولا تنسوا الفضل وتقول في ترين و
واعزن هل ترين واعزون بفتح الياء والواو كالمتصلة لانه لما اتصل به
نون التاكيد وجب رد المحذوف لعدم علة حذفه ح ووجب
فتح الواو والياء كما يجب فتح آخر الكلمة المتصلة بالكلمة الاخرى
وتقول في اغزوا امر الجمع المذكرين المخاطبين اغزن بحذف
الواو وضم الزاء وفي اغزي امر المخاطبة اغزن بحذف الياء
وكسر الزاء كما تقول في الكلمة المنفصلة اغزوا القوم بحذف

الواو وضم الزاء واغزي القوم بحذف الياء وكسر الزاء فالمثالان
الاولان لكون النون مع الضمير البارز اعني الياء للمخاطبة
والواو للجمع المذكرين المخاطبين والمثالان المتوسطان لكون
مع غير الضمير البارز وهما الواو والامر للجمع المذكرين المخاطبين
والياء لامر المخاطبة قوله والمخففة تحذف للساكن وفي الوقف
اي نون التاكيد المخففة تحذف لاحد امرين وهو اما التقاء
كنين كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
اي لا تهينن والذي يدل على ان تقديره كذلك انه لولا ذلك لقيدلا
تهن لانه يكون مجزوما ح واما الوقف اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا
قياسا على التنوين وح يجب رد ما حذف لنون التاكيد لعدم موجب
حذفه وهو نون التاكيد فتقول في اضربن اضربوا برد الواو و
واضربي برد الياء وتقول في هل ترين يا امراة وهل تخشون يا قوم
هل ترين وهل تخشون باعادة نون الاعراب لما ذكرنا وهو انتفاء موجب
البناء بخلاف التنوين فانه حذفه في الوقف لا يوجب رد المحذوف
عند الفصحاء تقول في جاءني قاض جاءني قاض ووجه الفرق

الواو

ان النون لزم للاسم المتصرف المجرد عن اللام والاضافة ونون
التاكيد ليس بلازم للفعل فجاز ان يقدر النون المحذوف الوقف
كالمعدوم من الاصل فيزيد ما حذف لوجوده ولم يجز ان يقدر النون
المحذوف للوقف كذلك فلم يرد ما حذف له لكونه في حكم الملفوظ
قوله والمفتوح ما قبلها تقلب الفا اي ونون التاكيد التي يكون
ما قبلها مفتوحا تقلب الفا اي ونون التاكيد التي يكون ما قبلها
مفتوحا تقلب الفا عند الوقف تقول في اضربن يا رجل اضربا قياسا
على الوقف في الاسم وليكون علامة التاكيد بافيه لايرح مع كون
الفتحة مناسبة للالف والفا تقلب ياء اذا كان مكسورا وواوا اذا
كان مضموما قياسا على الوقف في الاسم لانه لم يعلم بقاء علامة
التاكيد فانك اذا قلت في يا زيدون اضربن اضربوا
الوقف ويا امرأة اضربن اضربي في الوقف
لم يعلم انه بدل عن النون او هي
المحذوفة في الوقود ولكن آخر
الكلام في هذا الباب